



كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الفترة 1993 - 2001

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في
العلوم السياسية

إشراف

أ.د. محمد المدهون

إعداد الطالب

منير موسى أبو رحمة

لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بو سلطان محمد
مشرفاً ومقرراً	جامعة وهران	أستاذ محاضر A	أ.د. المدهون محمد
مناقشاً	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. حاشي يوسف
مناقشاً	جامعة وهران	أستاذ محاضر A	أ.د. برباج عبد المجيد
مناقشاً	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مكلل بوزيان
مناقشاً	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر A	أ.د. طاشمه بومدين

السنة الجامعية : 2012-2013



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَاللَّيْلَ إِخْلَوْنَا ۚ وَاللَّيْلَ إِخْلَوْنَا ۚ وَاللَّيْلَ إِخْلَوْنَا ۚ وَاللَّيْلَ إِخْلَوْنَا ۚ
وَاللَّيْلَ إِخْلَوْنَا ۚ وَاللَّيْلَ إِخْلَوْنَا ۚ وَاللَّيْلَ إِخْلَوْنَا ۚ وَاللَّيْلَ إِخْلَوْنَا ۚ

مَنْ إِخْلَوْنَا ۚ وَاللَّيْلَ إِخْلَوْنَا ۚ

﴿ سورة الإسراء - آية 7 ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمِهِ ؛ إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ : لَوْ غُيِّرَ
هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ ، وَلَوْ زِيدَ كَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ ، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ ،
وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ . هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيفَاءِ
النَّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ ."

القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي اليسانبي

إلى

✓ إلى والديّ اللذين لا أستطيع لجميلهما رداً..... أبي العزيز المثل والقذوة
ارق كلمات العرفان والتقدير أمي الغالية البحر الفيض بالحب
والحنان

✓ إلى عمي الدكتور / سليمان شاهين والعائلة الكريمة

✓ إلى زوجتي نور حياتي التي تحملت معي متاعب الدنيا وغربة
السفر.....

✓ إلى أبنائي يــــزن رايمان اللذان أضاء الله بهم حياتي

✓ إلى إخواني وأخواني الأعمام كل الحب والاحترام والتقدير

✓ إلى أصدقائي الأوفياء جميعاً واخص منهم الأستاذ / محمود رشيد
شاهين و الدكتور / شادي إسما عيل التلباني وخالي العزيز / حسن
محمود الصيداوي والرائد / حسين خليل أبو رحمة

✓ إلى الأرض التي أحب والوطن الذي أعشق فلسطين

✓ إلى كل من يبحث عن العلم والمعرفة

أهدي هذا الجهد المنواضع

الباحث

منير موسى أبو رحمة

الشكر والقبول

اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ...

في البداية أتقدم بالشكر الجزيل إلى بلدي الثاني **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، التي كانت وستبقى منارة للعرب وخاصة لأجيالهم، فلها مني كل الحب والفخر والتقدير .
كما وأتقدم بالشكر إلى جامعة وهران وقسم العلوم السياسية من أعضاء هيئة تدريسية وعاملين على جهودهم وحسن معاملتهم .

ويسرني أن أرفع آيات الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/
محمد المدهون أستاذ القانون العام بكلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة وهران، لقبوله الإشراف على هذا العمل منذ البداية ، وعلى سعة صدره في التعامل مع الباحث وحثه الدائم على المضي قدماً وبخطى واسعة، وتوجيهه الدائم ومتابعته الدقيقة لكل مراحل هذه الدراسة بالرغم من مشاغله الكثيرة، فله مني كل الشكر والامتنان، وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتفضل بالشكر إلى **لجنة المناقشة** على قبولهم وتفضلهم بالاشتراك في لجنة الحكم على هذه الرسالة، فلهم مني كل الشكر والامتنان، وجزاهم الله عني خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر عرفاناً بالجميل إلى كل من :

الدكتور محمد فارس و الدكتور مؤمن الحنجوري والدكتور بن منصور عبدالله والأستاذ أمين بو زهري .

ولا يفوتني الشكر أيضاً إلى كل من : خالد العكلوك ، د. شادي هليل ، وضياء شاهين .

كما أشكر كل من تعاون معي من أجل جمع المادة العلمية والإثراء على هذه الرسالة .

الباحث

منير موسى أبو رحمة

الفهرس

مدخل الدراسة

1.....

الباب الأول

أثر محددات السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

تقديم الباب الأول

11.....

الفصل الأول: أثر محددات السياسة الداخلية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

تقديم الفصل الأول

14.....

المبحث الأول: الرأي العام

15.....

أولاً: تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع

17.....

ثانياً: الرأي العام الأمريكي بين الثبات والتغيير

23.....

المبحث الثاني: وسائل الإعلام

27.....

أولاً: أثر وسائل الإعلام على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع

28.....

ثانياً: موقف الصحافة الأمريكية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

31.....

المبحث الثالث: جماعات الضغط

42.....

أولاً: جماعات الضغط الصهيونية

44.....

ثانياً: جماعات المصالح المؤيدة للعرب

46.....

ثالثاً: استراتيجيات جماعات المصالح ومجالات نشاطها

48.....

الفصل الثاني: أثر محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

تقديم الفصل الثاني

57.....

المبحث الأول: عامل النفط

61.....

أولاً: اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ببتروالعرب

62.....

ثانياً: المصالح البترولية

64.....

ثالثاً: استخدام النفط كسلاح ضغط لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من جديد

66.....

المبحث الثاني: دور إسرائيل كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية

80.....

أولا : أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة

80.....

ثانيا : ضمان أمن إسرائيل

82.....

ثالثا : اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل

83.....

المبحث الثالث: الأولويات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية

95.....

أولا : حرية التجارة الدولية كأداة للإنعاش الاقتصادي

96.....

ثانيا : حماية الأمن الأمريكي في مفهومه المتطور

97.....

ثالثا : دعم أمن أوروبا

98.....

رابعا : الحد من انتشار السلاح النووي

99.....

خامسا : احتواء المنازعات الإقليمية بتقوية دور الأمم المتحدة والمشاركة الدولية

99.....

سادسا: قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان

100.....

خلاصة الباب الأول

102.....

الباب الثاني

أمريكا والبحث عن تسوية من مدريد إلى كامب ديفيد الثانية

تقديم الباب الثاني

108.....

الفصل الأول: دور الطرف الثالث في حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي

تقديم الفصل الأول

113.....

المبحث الأول: وساطة الدور الأمريكي لتسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي

115.....

أولا : خصائص الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي

117.....

ثانيا : سياسة إدارة بيل كلينتون والسباق من أجل إنهاء الصراع

121.....

المبحث الثاني: من مدريد إلى أسلو

125.....

أولا : مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط 1991

127.....

ثانيا : اتفاقات أسلو

141.....

ثالثا : الأسباب التي أدت إلى التوصل لاتفاق أسلو

157.....

رابعا : اتفاق وأي ريغبي/ شرم الشيخ

169.....

المبحث الثالث: البعد الديمغرافي في إطار صيغة مدريد / أسلو

184.....

أولا : المواقف المختلفة من قضية اللاجئين والنازحين

184.....

ثانيا : البعد الديمغرافي في إطار صيغة مدريد

.....191.....

المبحث الرابع: لماذا كامب ديفيد الثانية

.....198.....

أولا : كامب ديفيد مفاوضات بطلب إسرائيلي

.....199.....

ثانيا : كامب ديفيد تجاوب أمريكي مع المطلب الإسرائيلي

.....202.....

ثالثا : كل الطرق تقود إلى الصدام

.....204.....

رابعا : من المسؤول عن فشل كامب ديفيد الثانية ؟

.....211.....

خامسا : طابا ونهاية المفاوضات

.....221.....

الفصل الثاني: تطورات الوضع السياسي والتفاوضي بعد فشل كامب ديفيد الثانية

تقديم الفصل الثاني

.....228.....

المبحث الأول: دور الولايات المتحدة الأمريكية كطرف ثالث عقب انتفاضة الأقصى 2000

.....230.....

أولا: تقليص الدور الدبلوماسي للإدارة الأمريكية بعد قيام انتفاضة الأقصى

.....232.....

ثانيا : تطابق إسرائيلي أمريكي بتهميش حل الصراع في ظل الانتفاضة

.....235.....

ثالثا : الانتفاضة وتأرجح السياسة الأمريكية تجاه الدولة الفلسطينية

.....239.....

المبحث الثاني: أحداث سبتمبر 2001 ومدى انعكاسها على التسوية السلمية لحل الصراع

.....244.....

أولا : الدولة الفلسطينية أمام الإدارة الأمريكية الجديدة

.....245.....

ثانيا : تغيير رؤية الإدارة الأمريكية الجديدة للدولة الفلسطينية

.....247.....

ثالثا: الإدارة الأمريكية الجديدة وإسرائيل

.....251.....

المبحث الثالث: مكاسب الفلسطينيين والإسرائيليين من عملية السلام

.....253.....

أولا : أسلو السلام والأمل الضائع

.....254.....

ثانيا : ثقافة السلام بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني

.....257.....

ثالثا : ما تحقق لفلسطين منذ مدريد

.....260.....

رابعا : ما تحقق لإسرائيل منذ مدريد

.....266.....

خلاصة الباب الثاني

.....270.....

الخاتمة

.....274.....

قائمة المصادر والمراجع

.....285.....



مركز الدراسة

مقدمة:

يمكن القول أن أثر السياسة الأمريكية إزاء الصراع¹ الفلسطيني- الإسرائيلي بكل قضاياها وأبعاده منذ بدايته وحتى الآن تمثل عاملاً رئيسياً في تطور الصراع وتداعياته وظهر ذلك على سبيل المثال في التأثير المباشر لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في صدور قرار التقسيم سنة 1947 ، والذي يعطي لإسرائيل حق إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين والتزام الولايات المتحدة بالحفاظ على أمن إسرائيل والعمل على استمرار وجودها في المنطقة، وأيضاً على معارضتها حق تقرير المصير للفلسطينيين وعلى إنكار هويتهم الوطنية، ومعارضة تمثيلهم من قبل كيان شرعي ومستقل وهي منظمة التحرير الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وكما أنكرت أيضاً حق العودة للاجئين الفلسطينيين حسب قرار الأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948 .

لذلك تعاملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عهد الرئيس "درو ويلسون" وحتى عهد الرئيس "بل كلينتون"، مع القضية الفلسطينية من منطلق إدارتها وليس حلها، والتي تظهر استمرار وثبات الموقف الأمريكي المتميز والداعم للحركة الصهيونية واليهود مقابل عدائه لفلسطين² والفلسطينيين فكان معظم ما يطرح من قبل الإدارات الأمريكية لا يعطي الفلسطينيين حقهم في تقرير مصيرهم ، كما أن كل ما طرح كان متشابهاً مضموناً مختلفاً شكلاً، كذلك فقد ارتبطت السياسة الأمريكية بالإستراتيجية الإسرائيلية، التي حاولت باستمرار ربط القضية الفلسطينية بالصراع الشرق الأوسطي، حتى تلغي رمزية القضية الفلسطينية كونها جوهر الصراع في الشرق الأوسط ، لذلك كان لا بد لنا أن نقف وقفة استغراب من بعض الكتابات أو حتى معظمها التي قد تناولت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نحو القضية بالصراع الدائر بين الدول العربية وإسرائيل أو بما يعرف بالصراع العربي - الإسرائيلي بشكل مستمر وشمولي، لذلك فقد كان الأثر الأكبر للسياسة الأمريكية عبر مراحلها وعلى نحو ممنهج أن تتبع في نظرتها للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي أسلوبين كمحور لحل القضية وأولهما أن تجعل الصراع الدائر

¹ إن الصراع هو تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر، حيث يكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر كلياً أو جزئياً، بحيث تتحكم إرادته في إرادة الخصم، ومن ثم يمكنه أن ينهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه. والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في حقيقته صراع عقائدي بالدرجة الأولى .

² للاستزادة حول هذا الموضوع انظر : ناعوم تشو مسكي ، تعريب شرين فهمي ، أوهام الشرق الأوسط ، مكتبة الشروق ، القاهرة ، 2006 ، ص 15-7.

بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي قضية نابعة من الصراع العربي - الإسرائيلي وثانيهما أن تعمل على فصل القضية الفلسطينية لتناول محتوياتها كل على حدا.

وهذا ما نستطيع أن ندلل عليه في الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين مصر وإسرائيل من خلال اتفاقيات كامب ديفيد سنة 1978 وقد أشار هذا الاتفاق إلى النظر لحل القضايا التي تخص الشأن الفلسطيني وإعطاء الفلسطينيين حكم ذاتي يستطيعون من خلال هذا الحكم أن يديروا حياتهم المدنية بأنفسهم دون الإشارة إلى إقامة الدولة الفلسطينية أو حتى وطن فلسطيني.

من هنا لا بد من الإشارة إلى أن كل الاتفاقيات التي كانت تتم في السابق بين أي دولة عربية وإسرائيل لا تكون إلا بمثابة انتهاك لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، وهي بمثابة حلول متشابهة لإدارات متلاحقة قد اجتمعت في غالبيتها على عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مع العلم أن كل ما سبق متوافقاً مع السياسة الإسرائيلية وإستراتيجيتها نحو حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من خلال بلورة فكرة مفادها بأن صراعها في الشرق الأوسط مرتبط بالدول العربية أكثر بكثير من ارتباطه بالقضية الفلسطينية والذي ساعد على إثبات هذه الفكرة هي نفسها الدول العربية عندما قدمت الحل لإسرائيل تجاه القضية الفلسطينية بما يعرف بالمبادرة العربية.

لذلك كان لهذا كله أثر كبير في أن تسير الولايات المتحدة إلى تبني الإستراتيجية الإسرائيلية في أن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي هو قضية جزئية في مسألة شمولية هي مسألة الصراع العربي - الإسرائيلي¹.

لذلك يمكن القول بأن أثر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقبة إزاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد تميزت بإخضاع العوامل القانونية والتاريخية وغيرها للعوامل السياسية والإستراتيجية ذات الصلة بأولويات وأهداف السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموماً²، كما ضلت مكانة إسرائيل وأدوارها الإقليمية والعالمية تحكم إلى حد بعيد الحركة الواقعية للسياسات الأمريكية في المنطقة

¹ لذلك نجد أن أثر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي منذ فترة الانتداب البريطاني وحتى بعد صدور قرار التقسيم الذي أشرنا إليه سابقاً ما هو إلا تابعاً للصراع العربي - الإسرائيلي.

² للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: محمد شديد ، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية ، ترجمة كوكب الرئيس، جمعية الدراسات العربية ، القدس ، 1985 ، ص 25 - 32 .

على نحو طغى فيه البعد السياسي جموداً وحركة على البعد القانوني في المواقف الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضايا الجوهرية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

ولقد أثرت السياسة الأمريكية على الصراع تأثيراً واضحاً من فترة لأخرى، تبعاً لرؤية الإدارة الأمريكية لمصلحتها مع إسرائيل والعرب، غير أن ذلك كان محكوماً دائماً بخط أحمر بسبب عوامل كثيرة لعل منها اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما نود إثباته من خلال الدراسة. ومما يزيد الأمور تعقيداً، أن المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل تمشي خطوة وتتعثّر عشرات الخطوات.

هكذا يتحدد موضوع الدراسة في محاولة الوقوف على أثر ومضمون وأبعاد، وتطور سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي .

ويمكن بلورة المشكلة البحثية للدراسة في استعراض سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في الفترة من 1993 وحتى 2001. وبالكشف عن بعض المتناقضات الظاهرة في السلوك الأمريكي إزاء الصراع المحتدم منذ سنوات طويلة، وإلى أي مدى استطاعت إدارة الرئيس بيل كلينتون أن تقدم جديد بخلاف الإدارة السابقة وأن يكون هناك سياسة خارجية تستطيع ان تعمل جادة على حسم وإنهاء الصراع ؟

وبالتالي يدور التساؤل الرئيسي للدراسة حول ما مدى نجاح أو فشل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في الفترة من 1993 وحتى 2001؟

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية تدور حول:

1- ما هي طبيعة المواقف الأمريكية لإدارة بل كلينتون تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وهل كان الوسيط الأمريكي وسيطاً نزيهاً أو مزدوج المعايير؟

2- هل كانت الإدارة الأمريكية في ولاية كلينتون تسعى فعلاً لحل الصراع؟ أم إنها كانت تسعى لإدارة الصراع بما يخدم مصالح إسرائيل؟

- 3- هل استطاعت إدارة كلينتون حماية الاتفاقات التي تم توقيعها في تلك الفترة لحل الصراع؟
- 4- هل استطاعت الولايات المتحدة أن تحافظ على دور صفة الوساطة في اتفاقية كامب ديفي الثانية؟
- 5- هل كان لانتفاضة الأقصى وأحداث سبتمبر أي تأثير على تطور الوضع السياسي والتفاوضي في تغيير دور الوسيط الأمريكي؟
- 6- هل كان هناك أي مكاسب لأي طرف من عملية السلام؟

وإذا كانت الدراسة تركز على الفترة من عام 1993-2001 فإن ذلك يرجع إلى عدة عوامل أهمها:

قلة الدراسات الأكاديمية باللغة العربية مع الوفرة النسبية في الوثائق المنشورة المتاحة عن هذه الفترة، مع العلم أن هذه الدراسات الأكاديمية الموجودة كلها تتعامل مع الموضوع من منظور عاطفي، ومنظور صحفي، وان هذه الدراسات في الواقع أيضا قد تناولت بعض الجوانب النسبية للصراع بشكل عام، فإنها لم تتناول على نحو مكثف القضايا الأخرى المعقدة المرتبطة بأثر سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع بشكل خاص، وإن لهذه الدراسة أهمية علمية وأكاديمية للأجيال القادمة بحيث يتم الاستفادة من خلال ما ستصل إليه من نتائج وتستطيع أن تفتح المجال أمام الباحثين للبحث في هذا الموضوع وكذلك المهتمين بالأمر في قضايا الشرق الأوسط في محاولة جادة لفهم ما يدور من قبل هذه الإدارة في تلك الفترة لان هذه الفترة هي بداية امتداد لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبذلك تتم دراسة اثر السياسة الأمريكية في فترة هامة في أعقاب هذه التسوية لان هذه الفترة هي فترة خصبة لاحتمالات التسوية السلمية للصراع بشكل كامل وصولا إلى مفاوضات الحل النهائي وهذه الفترة أيضا نقطة تحول في سياستها تجاه الصراع، بحيث سعت الولايات المتحدة إلى العمل على إيجاد تسوية سلمية بدلا من مجرد المحافظة على الاستقرار والإبقاء على الوضع الراهن، وهكذا يعتبر بمثابة تغيير في السلوك الأمريكي تجاه الصراع .

وإذا كانت هذه الدراسة تركز على أثر سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فإن ذلك يرجع إلى أكثر من اعتبار : وأول هذه الاعتبارات تعقيد السياسة الخارجية الأمريكية بصفة عامة، وتعقيدها أيضا تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل خاص، ورغبة الباحث في التعرف على كيفية صنع وإدارة السياسة الأمريكية تجاه الصراع خصوصا في ظل التعميمات المبسطة

حول هذا الموضوع، أو تركيز بعض الدراسات في تفسيرها للسياسة الأمريكية تجاه الصراع على جانب وإهمال ما عداه من الجوانب الأخرى مثل تركيز البعض على تفسير هذه السياسة بأنها نتيجة لاعتبارات الضغط الصهيوني على السياسة الداخلية الأمريكية أو مبالغة البعض في إبراز أهمية جماعات المصالح وتأثيرها على السياسة الأمريكية تجاه الصراع الأمر الذي نزداد معه الحاجة إلى الدراسات العلمية المتعمقة والتي تأخذ في اعتبارها الأبعاد المختلفة لأثر هذه السياسة وتحديد الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة فيها والتغيرات التي تطرأ على هذه الأهمية من وقت لآخر في الفترة المحددة لموضوع الدراسة.

وتكمن أهمية الدراسة في إظهار موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لما تحتله هذه الدولة العظمى من مكانة دولية خاصة، وان لها علاقتها التاريخية مع إسرائيل ، خصوصا في حل هذه القضية والتي تحتل مكانة كبيرة بالاستقرار والأمن الدولي.

ويمكن تحديد أهمية وأهداف الدراسة في النقاط التالية :

- 1- التعرف على واقع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- 2- رصد وتحليل بدايات وتطورات السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومعرفة بما تتسم هذه السياسة تجاه الصراع وما لها من ارتباطات ومصالح حيوية وإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وكيف أن إسرائيل تخدمها في ذلك.
- 3- إلقاء الضوء على المكانة الحقيقيه للولايات المتحدة الأمريكية في تأزيم وحل القضايا بالمنطقة.
- 4- التعرف على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع في تلك الفترة .
- 5- التعرف على العقبات التي واجهت إدارة كلينتون في حماية الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في البيت الأبيض وغيرها.
- 6- معرفة كيف أن هذه الإدارة ساهمت في تكريس الصراع دون حل ودون رادع لإسرائيل.
- 7- إلقاء الضوء على أهم المبادرات التي تم طرحها لحل الصراع من قبل إدارة كلينتون والتعرف على العقبات التي واجهت تنفيذ تلك السياسة لحل عادل وشامل للصراع.

8- التعرف على أدوات ومحددات ومن يتحكم في رسم السياسة الخارجية الأمريكية.

وسوف تقتصر حدود الدراسة على تناول الفترة الزمنية الواقعة ما بين الفترة 1993-2001 في أثر السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي والتي تمثل فترة إدارة "بل كلينتون".

بالنظر إلى طبيعة المشكلة البحثية وكيفية تناولها يمكن وضع إطار منهجي محدد لدراسة هذه المشكلة من خلال منهج تحليل النظم ، والذي يعود الفضل في وضع أسسه ومبادئه إلى "ديفي استو" وهو الأكثر ملائمة لهذه الدراسة، لأنه قد رأى أستون بوجود تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة بالنظر إليها على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في النظام السياسي من ناحية ، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى²، بحيث يبدو النظام كدائرة متكاملة تبدأ بالمدخلات التي تتفاعل مع النظام خلال عملية التحويل لتنتهي بالمخرجات حيث ترتبط بينهما التغذية الاسترجاعية وأيضا قد تم استخدام هذا المنهج ، لعدة اعتبارات منها إن دراسة وتحليل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يقتضي التعرف على أنماط والتفاعلات الحاصلة في النظام الدولي بمفهومه العالمي الواسع، وان منهج تحليل النظم متعدد المداخل باستخدام المناهج الأخرى المعروفة في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية، وانه يسمح بالتحليل الحركي، وشمول التحليل النظمي للظاهرة موضوع الدراسة. ويعتقد الباحث انه إذا تم استخدام عدة مفاهيم للدراسة يمكن أن تعتبر أكثر قدرة على تفسير أثر السياسة الأمريكية تجاه الصراع في ظل إدارة بيل كلينتون ، ومن هذه المفاهيم ما يأتي :

1. الصراع الممتد:

هو ذلك الصراع الذي يتسم بطول الفترة الزمنية له والدور المؤثر كثيرا للعوامل التاريخية في استمراره سواء كانت وقائع تاريخية معينة أو صور نمطية متبناة لدى طرفي أو أطراف الصراع تجاه الطرف الآخر. كما يتميز هذا الصراع بوجود جماعات اجتماعية أو قطاعات مؤثرة من المواطنين تتبادل صورا ورموزا أسطورية أو واقعية متناقضة أو متضاربة تجاه الطرف الآخر .

¹ David Easton، Political System ، New York: A. Knopf، 1953، also: "An Approach to th analysis of P olitical Systems "World Politics ، no . 3 ، 1957 ، pp . 383-400 ، A Framework for Political Analysis، Englewood Cliffs ، NJ : Prentice Hall ، 1965 .

² جابر سعيد عوض ، في : ودودة بدران (محرر) اقترابات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد ، 1992، جامعة القاهرة ، ص 2 .

ويستمر هذا الصراع عادة لأجيال ويتوقف اشتداد حدته أو تخفيف شدته على تغيير الظروف، كما يتميز بتداخل وتشابك الأبعاد والمحددات والمصادر الأيدلوجية والقومية والسياسية والثقافية والاقتصادية والعسكرية وغيرها مع بعضهما البعض. ويتأسس هذا النوع من الصراعات ببناء وإعادة إنتاج العداوة والاتجاهات الصراعية مثل الكراهية، وروح الانتقام، والخوف، وانعدام الثقة، والتعصب، تجاه الخصم في مجالات الثقافة والدين والتعليم من خلال سياسات قائمة على الذاكرة.

يضاف إلى ذلك ما يشمله الصراع من الانفصال المؤسسي والانغلاق أمام الخصم بوسائل متباينة مثل التفرقة في المعاملة القانونية أو التمييز الاجتماعي وتجنب العلاقات والتواصل الاجتماعي.

ومما يزيد من صعوبة الصراع وتعقيده وامتداد وجود صورة راسخة عن هوية الخصوم، يتطلب التخلص منها قدرة عالية على إحلال المصالحة وتشكيل هوية أخرى غير عدائية مع مرور الوقت².

2. إدارة الصراع:

هناك نوع من الصراعات لا يقبل الإنهاء الشامل له أو الاتفاق على تسوية أهم مصادره ومتغيراته، ومن هنا يشار إلى أن هذا الصراع لا يمكن وضع نهاية له وإنما يتم إدارته كعملية مستمرة تتراوح بين تكثيف حدته أو تقليصها.

فهذا الصراع يشمل على حزمة متكاملة من ممارسات العنف وينقل من عمليات أعلى كثافة إلى أقل كثافة أو العكس، كما يتضمن أنشطة اقتصادية بدءاً من العقوبات الاقتصادية إلى المقاطعة المباشرة والثانوية أو غير المباشرة إلى جانب الاستخدام السياسي للموارد الاقتصادية لخلق حالة من الاعتماد الاستراتيجي على طرف آخر، وتقليص التعاون الاقتصادي الدولي ومنع المبادرات الخاصة، وعادة ما يتسم هذا النوع من الصراع بوجود جانب أيديولوجي يجسده خطاب معين يرسم صورة محددة لخصم ما سواء كان داخلياً أم خارجياً³.

¹ Josef Nye, Understanding International Conflict, New York: Longman, 1997, pp. 12-4.

² Avishai Ehrlich, Zionism, Anti-Zionism, and Post-Zionism, in: Efraim Nimni, ed the Challenge of post-Zionism: Alternatives to Israeli Fundamentalist politics, London, New York: Zed. Books, 2003, pp. 81-3.

³ Ibi, p.83.

قبل عرض الافتراض الأساسي لهذه الدراسة يمكن تحديد بعض النقاط الأساسية على سبيل المثال لا الحصر ومنها، إن تحليل أثر السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا بد وأن يأخذ في اعتباره الربط بين العديد من العوامل المؤثرة سواء كانت نابعة من النظام الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى عوامل نابعة من النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ، وأن السياسة الأمريكية عملية متدفقة يديرها صانعو السياسة في ضوء أهداف شبة ثابتة ولكن تحت ظروف متغيرة، مع العلم أن السياسة الخارجية الأمريكية لا يرسمها شخص واحد أو جهاز واحد، وإنما يشترك فيها كل من البيت الأبيض ووزارة الخارجية والدفاع والكونجرس ويستعين كل هؤلاء بأصحاب الرأي والخبرة في المؤسسات الأكاديمية ويراعون القوة النسبية ، كجماعات المصالح الداخلية، ولكن الجميع يشتركون في إطار مرجعي واحد هو المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية.

والافتراض الأساسي لهذه الدراسة هو إلى أي مدى تؤثر السياسة الأمريكية على النظام الدولي والبيئة الإقليمية في توجيه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وإنهاءه، وخصوصا في الحراك السياسي الذي تم في الفترة ما بين 1993 وحتى 2001.

وترتبا على ما تقدم سوف نقسم الدراسة إلى بابين:

الباب الأول ويتناول أثر محددات السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

وينقسم هذا الباب إلى فصلين حيث يتناول أولهما أثر محددات السياسة الأمريكية الداخلية التي تتبع من داخل النظام . و تم تقسيم هذا الفصل على مدى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الرأي العام.

المبحث الثاني: وسائل الإعلام.

المبحث الثالث : جماعات الضغط .

أما الفصل الثاني فيتناول أثر محددات السياسة الأمريكية الخارجية التي تتبع من خارج النظام وتتبعس تجاه الصراع. و تم تقسيم هذا الفصل على مدى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عامل النفط.

المبحث الثاني: دور إسرائيل كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الثالث: الأولويات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية.

ويتناول الباب الثاني أمريكا والبحث عن تسوية من مدريد إلى كامب ديفيد الثانية

و تم تقسيم هذا الباب إلى فصلين ، الفصل الأول: ويتناول دور الطرف الثالث في حل الصراع

الفلسطيني - الإسرائيلي ، و تم تقسيم هذا الفصل على مدى أربعة مباحث :

المبحث الأول : وساطة الدور الأمريكي لتسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي .

المبحث الثاني : من مدريد إلى أسلو .

المبحث الثالث : البعد الديمغرافي في إطار صيغة مدريد / أسلو .

المبحث الرابع : لماذا كامب ديفيد الثانية.

وأما الفصل الثاني فيتناول تطورات الوضع السياسي والتفاوضي بعد فشل كامب ديفيد الثانية.

و تم تقسيم هذا الفصل على مدى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دور الولايات المتحدة الأمريكية كطرف ثالث عقب انتفاضة الأقصى 2000.

المبحث الثاني: أحداث سبتمبر 2001 ومدى انعكاسها على التسوية السلمية لحل الصراع.

المبحث الثالث: مكاسب الفلسطينيين والإسرائيليين من عملية السلام.

ثم تختتم الدراسة ببيان أهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها

الباب الأول

أثر محروقات السياسة الأمريكية

اتجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

تقديم:

لقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها على المسرح الدولي، من خلال قوتها الاقتصادية والعسكرية الهائلة، وأصبح فهم جميع اللاعبين داخل المسرح الدولي للسياسة الخارجية الأمريكية، أمراً حتمياً لكونها القطب الأهم في النظام الدولي الحالي، وهي القوة الخارجية المهيمنة في المنطقة العربية.

وبناءً على ذلك؛ فإنه لا بد من فهم العناصر الرئيسية، التي تلعب دوراً مهماً في التأثير على صناعة القرارات نحو الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بشكل خاص، ومن الضروري فهم دور القوى الداخلية والخارجية المؤثرة في صناعة القرار الأمريكي¹.

نظراً لأن السياسة الأمريكية هي عملية يديرها صانعو السياسة في عملية شبة ثابتة تتم في ظروف متغيرة يتم فيها الربط بين المحددات النابعة من النظام الداخلي للولايات المتحدة والمحددات النابعة من النظام الإقليمي ومن النظام الدولي كذلك، وهي جميعها عوامل مؤثرة في السياسة الأمريكية بالرغم من تباين أهمية أحد هذه المحددات بالنسبة للأخرى من حين لآخر.

لأن السياسة الخارجية الأمريكية لا تتعامل مع العالم العربي سواء كإقليم جغرافي متميز أو كنظام إقليمي، وإنما تدخله ضمن إطار إقليم الشرق الأوسط أو الشرق الأدنى وفقاً للتسمية الرسمية المأخوذ بها في وزارة الخارجية، كما أن كثافة التفاعلات الأمريكية العربية المرتبطة بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي تجعل من الصعب تمييز الجانب المتعلق بالعالم العربي في السياسة الخارجية الأمريكية عن غيره في الإطار الإقليمي الأوسع، ومع ذلك سنحاول في هذا الباب التركيز على الجانب المتعلق بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في تلك السياسة سعياً إلى التعرف على أبرز محدداتها هذه السياسة وأثرها تجاه هذا الصراع.

حيث كانت إسرائيل هي إحدى الدول التي تحافظ للولايات المتحدة على مصالحها والعين التي ترى بها الولايات المتحدة مما كان له الأثر الكبير على رسم خطوط للسياسة الأمريكية ومحددات تجاه الصراع.

¹ أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2008-2001، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2009، ص 20.

مع العلم بأن هذه المحددات تنظر إلى القضايا العربية عموماً والقضية الفلسطينية خصوصاً في إطار الإستراتيجية الكونية لها ككل ، وفي إطار توازن القوى الدولي والصراع الدولي سواء مع الاتحاد السوفيتي حتى تفككه نهاية الحرب الباردة ، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في عصر ما بعد الحرب الباردة . كما تقيدت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية باعتبار العلاقة العضوية والتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل وضمان أمن إسرائيل والحصول على النفط من المنطقة وتأمين وصول الإمدادات وكذلك بالمسار العام للعلاقات مع البلدان العربية .

وبناءً على ما تقدم تم تقسيم هذا الباب إلى فصلين هما: الفصل الأول: ويتناول أثر المحددات الداخلية التي تتبع من داخل النظام وتنعكس على الصراع، أما الفصل الثاني: ويتناول أثر المحددات الخارجية التي تتبع من خارج النظام وتنعكس على الصراع.

الفصل الأول

أثر محروقات السياسة الداخلية الأمريكية
تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

تقديم:

ثمة انقسام داخل الكتابات التي تحلل السياسة الخارجية حول أهمية العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية، فالكتابات التقليدية تلك التي تعتمد على استخدام "النموذج العقلاني"، تميل لتجاهل العوامل المحلية كلياً. بينما هناك مدارس فكرية كثيرة وبالذات تلك التي تركز على الشخصية القومية والتقاليد التاريخية، أو السياسة الداخلية¹.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تشمل المدخلات² أو المحددات السياسية الداخلية المؤثرة على سياستها الخارجية بصفة عامة وتجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بصفة خاصة عناصر متنوعة تتباين في تأثيرها، مثل جماعات المصالح ووسائل الإعلام والرأي العام الأمريكي³.

ولا تحدد مثل تلك العوامل سلوكاً أمريكياً محدداً أو قرارات بعينها بقدر ما تضع حدوداً يتحرك في إطارها صانعو السياسة الخارجية ولا يستطيعون تخطيها. فإن السياسة الخارجية للولايات المتحدة باعتبارها دولة ديمقراطية تمتد بعمق في طبيعة نظامها السياسي.

ومن ثم هناك جوانب عديدة للسياسات الداخلية الأمريكية أثرت تأثيراً هاماً على السياسة الخارجية التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي⁴.

وبناءً على ما تقدم تم تقسيم هذا الفصل على مدى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الرأي العام.

المبحث الثاني: وسائل الإعلام.

المبحث الثالث: جماعات الضغط.

¹ انظر أيضاً: وليم كوانت، عشر سنوات من القرارات السياسية الأمريكية تجاه النزاع العربي الإسرائيلي، 1967-1976، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1977، ص 7-41.

² أو ما يمكن تسميته بالمحددات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وهذه المحددات تشمل محدّدات داخلية كتلك التي تتبع من داخل النظام نفسه ومحددات خارجية تتبع من خارج النظام الأمريكي كمصلحة أمريكا في النفط وعلاقتها مع إسرائيل وكذلك علاقتها مع الدول العربية حيث تصبح هذه العوامل محدّدات إقليمية.

³ للاستزادة حول هذا الموضوع انظر:

Gohn W., Spanie, Games: Nations play: Analyzing International Politics (London : Thomas Nelson and Sons Ltd. 1972), pp. 9-42.

⁴Paul Y. Hammond and Sidney S. Alexander: The political Dynamics in the middle east (New York: American Elsevier Publishing Company, Inc., 1975), pp. 495-530.

المبحث الأول: الرأي العام¹

يعتبر الرأي العام الأمريكي الصوت المعبر عنه والقوي في اتجاهات السياسة الأمريكية² ومما لا شك فيه أن للرأي العام الأمريكي دور هام في صناعة القرارات السياسية، وبالمقابل فإن الرأي العام يتعرض لعوامل التأثير ودائم التغيير وذلك وفقا للتطورات السياسية المحلية والدولية³.

والرأي العام يعتبر من أهم الموارد والضوابط السياسية، التي تؤثر في النظام السياسي الأمريكي وبتأثير بها، ومدى التأثير يقاس بطبيعة الرأي العام ووسائله في التأثير ونوعية القضايا التي تطرح أو يتعرض لها، وبالتالي فإن تأثيره يختلف باختلاف النظم السياسية والقضايا السياسية الخارجية

¹ عرّف [دوب] الرأي العام بأنه مجموعة اتجاهات الناس الأعضاء في نفس المجموعة الاجتماعية نحو مسألة من المسائل التي تقابلهم.

أما الاتجاه فهو منحى عقلي بئي على تراكم خبرات وظروف سابقة. فينحو العقل نحو التأييد أو المعارضة أو حتى اللامبالاة فهو اتجاه تم اختياره من صاحبه، و أهل اللامبالاة مهمون في العملية الإعلامية، فهم معظم هدف رجل الإعلام، فكسبهم لفكرته أسهل من كسب أهل معارضيهِ، وغالبا يفوقونهم عددا. أما المجموعة الاجتماعية فتبدأ من الأسرة ومقربي الأصدقاء والزملاء لتمتدّ شاملة العالم بأسره في حال الرأي العام العالمي. فما يحدد هذه المجموعة هو طبيعة موضوع النقاش.

أما عن المسألة أو المشكلة التي هي محور الرأي العام فقد تكون مؤقتة تخصّ أمرا عارضا أو كبيرة طويلة المدى تخصّ أمرا حضاريا.

وعرّفه [جولت] بأنه فهمّ معين للمصالح العامة الأساسية يتكون لدى كافة أعضاء الجماعة. أما [أليج] فعرفه بأكثر من تعريف. منها: الرأي العام هو الناتج عن عملية تفاعل الأشخاص في أي شكل من أشكال الجماعة نحو موضوع معين يكون محل مناقشة في جماعة ما. الرأي العام هو تعبير أعضاء الجماهير عن الموضوعات المختلف عليها فيما بينهم. الرأي العام هو مجموعة الاتجاهات التي تسيطر على الجماعة إزاء مشكلة ما وتعبّر عن رأي الأغلبية. أما [يونج] فقد عرّف الرأي العام بأنه الحكم الاجتماعي لجماعة ذات وعي ذاتي على موضوع ذي أهمية عامة بعد مناقشة عامة مقبولة. أما الأستاذ مختار التهامي عرّف الرأي العام أنه:

الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة نحو قضية معينة أو أكثر يحتدم حولها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية مسا مباشرا.

فأغلبية الشعب هي من يؤخذ رأيها في الاعتبار، وقد أبرز هذا التعريف دور وسائل الإعلام والتوعية في توفير المعلومة الصادقة الحيادية للشعوب لتعمل فيها الفكر وتخرج منها برأي. وبيّن التعريف قابلية الرأي العام للتغيير مع الوقت.

² وفقا لنظرية "جيرائيل المند" في كتابه الشعب الأمريكي والسياسة الخارجية تحدث حول دور الرأي العام الأمريكي في صنع القرار في مجال السياسة الخارجية بقوله أن الرأي العام "محصورا تقريبا وسط الكتاب

³ ياسين عبدا لله الفارسي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في عهد الرئيس جورج بوش الابن -2001- 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2007، ص 18.

المطروحة¹، فالديمقراطيات تنادي بإمكانية مشاركة المواطنين برأيهم في شؤون السياسة الخارجية²،
ويعلم الحقائق المرتبطة باتحاد القرار السياسي قبل اتخاذه.³

وهذا ما يجعل الجمهور والرأي العام عرضة للتلاعب والتغيرات القصيرة المدى الصادرة عن
الرئاسة أو وسائل الإعلام، حيث أن اهتمام الرأي العام بالشؤون الخارجية كان عرضياً بشكل كبير
ومتعلق بأزمات دولية خاصة، كما أن الجمهور الأمريكي سريع التأثر بالقيادة الرئاسية، فالرئيس هو
الشخص الأكثر احتراماً في البلاد.⁴

وهذا يقودنا إلى الاعتقاد بأن النخبة الحاكمة لا تعبر الرأي العام الأمريكي اهتماماً خاصاً عند
صناعة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية⁵، وبخاصة قضايا الصراع الفلسطيني -
الإسرائيلي عموماً.

لذلك يمكن القول إن كثير من القضايا التي طرحت على الرأي العام الأمريكي حول قضايا
الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي كان معظم هذه الآراء يتوافق مع المواقف الرسمية للنخبة الحاكمة في
الولايات المتحدة الأمريكية مع وجود فارق بسيط حول بعض القضايا الهامشية التي ليس لها تأثير
مباشر على عملية السلام أو حتى على تسوية الصراع بشكل خاص. لأن هناك قضايا يرتبط فيها
شريحة من أفراد المجتمع بشكل كبير، بينما شريحة أخرى يعتبرها غير هامة⁶.

بناءً على ما سبق سوف نتناول شرح هذا المبحث على مدى نقطتين:

أولاً: تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع.

ثانياً: الرأي العام الأمريكي بين الثبات والتغيير.

¹ Wirada ، Howard J.: American Foreign Policy :Actors and processes، 2ed ed. Harper Collins College Publishers، U.S. 1996 ،P.P.46-48

² Ibid P. 49.

³ محمد السيد سليم : تحليل السياسة الخارجية ، ط 2 مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1998 ، ص 242 .

⁴ فواز جرجس ، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ، ومن يصنعها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1 ، 1998 ، ص 130 .

⁵ المرجع السابق ذكره، ص 132.

⁶ لاري لوتيز : نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة : سعيد عوض ، ط 1 ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996، ص 46 .

أولاً: تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع

فيما يتعلق بتأثير وتحليل الرأي العام على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع، يجب تناول قضيتين أساسيتين. الأولى: قضية درجة استقلالية الرأي العام عن القادة الرسميين في اتجاهاتهم نحو قضايا السياسة الخارجية. الثانية: قضية وجود التأثير من قبل الرأي العام على صنع القرار من عدمه، فمن المتصور أن الرأي العام تابع لاتجاهات صانعي السياسة، ومع ذلك يكون للرأي العام تأثير واضح على عملية صنع السياسة خاصة ووضع إطارها العام، ويظهر هذا الفارق عند التمييز بين اتجاهات الرأي العام الأمريكي التي تتبع جملة من التوجهات التي تجمع عليها القوى السياسية الرئيسية المؤسسية (الديمقراطيون والجمهوريون) وبين هذه الاتجاهات إزاء قضية محددة وبصدد انحراف هام عن التوجهات العامة بغرض المناورة التكتيكية أو التغيير قصير المدى لشروط التعامل الدولي¹. فمثلاً كان تأييد الرأي العام للتدخل الأمريكي في الحربين الكورية والفيتنامية كبيراً في بداية الأمر، إلا أنه بدأ يقل بعد ذلك عندما ارتفعت نسبة الخسائر في الأرواح، وفي النهاية لعب الرأي العام الأمريكي دوراً هاماً في وضع حد للتدخل الأمريكي في كلا الحربين².

إن الإيمان بالديمقراطية في الولايات المتحدة لا بد من أن يفرض قيوداً على حركة جهاز صنع السياسة الخارجية إذ تكون القيادة السياسية فيها مقيدة بإطار واضح من المفاهيم والتقاليد المرتبطة بالأمن القومي من جانب، وممارسة السلطة واحترام المعارضة والرأي العام والقوى الضاغطة من جانب آخر. فالمبادئ الديمقراطية تتحدى بقدرة المواطن العادي ليس فقط على فهم شؤون السياسة الخارجية، بل على إمكان المشاركة فيها، وما يرتبط بذلك من حق هذا المواطن في أن يكون على علم بقسط أدنى من الحقائق المرتبطة بخلفيات القرار السياسي وذلك قبل اتخاذ القرار³، وفي مواجهة ذلك فإن السياسة الخارجية بطبيعتها غير ديمقراطية. فمن ناحية فإن صياغتها وإدارتها هي احتكار حكومي ومن ناحية أخرى فإنها تتطلب السرعة والمرونة في مواجهة المواقف المختلفة، ومن ناحية ثالثة تتطلب السرية خاصة في مجال المفاوضات، وفضلاً عن ذلك فإن تعقد مسائل السياسة الخارجية وحاجتها إلى

¹ بسيوني محمد الخولي، سياسة الدولتين الأعظم تجاه منطقة الشرق الأوسط في الفترة من 1973 إلى 1978، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985، ص 19.

² وليم كوانت، عشر سنوات من القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 22.

³ حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1972، ص 52-58.

التخصص تحد من قدرة الرأي العام على فهمها واستيعاب مشاكلها وصياغة البدائل الممكنة لتحقيق المصالح القومية، ويقتصر ذلك على مجموعة صغيرة من المسؤولين الرسميين¹. ولعل مرحلة ترومان (1948-1957) مثالا واضحا لتطبيق هذه السياسة بشكل واضح وكبير، لذلك، شهدت هذه المرحلة محاولات الولايات المتحدة- التي بدأت تحل محل بريطانيا في الشرق الأوسط- للتقارب مع الدول العربية في إطار سعيها لإدخال الشرق الأوسط في نظام الدفاع الغربي، وذلك ضمن سياسة الاحتواء الأمريكية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي².

في هذه الفترة ثم وضع الخطوط الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط من قبل حكومة الرئيس ترومان في جو المواجهة والحرب الباردة في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد ورثت هذه الخطوط بدرجة كبيرة من بريطانيا الإمبريالية، أو وضعت رداً على الضغوط المحلية- وبخاصة في حالة فلسطين. يضاف إلى ذلك أن حجر الزاوية كان هو الإصرار على "احتواء" الاتحاد السوفيتي مما كان يعنى في الواقع إتباع سياسة لإبقاء بعيداً عن الشرق الأوسط والوطن العربي. غير أن الخطوط الرئيسية لم تأخذ بعين الاعتبار آمال العرب ومخاوفهم- وتلك ملاحظة أيدها المحللون الأمريكيون³.

وفي آذار/ مارس 1947، أعلن ترومان مبدأه الذي طبق بالدرجة الأولى للدفاع عن اليونان وتركيا، ولكن سرعان ما امتد ليشمل مناطق أخرى أيضاً. كما عنى ذلك توسيع مشروع مارشال ليشمل الشرق الأوسط. وكانت دلائل المبدأ واضحة: لسوف تضطلع الولايات المتحدة منذ الآن بالتدخل المباشر لا في أوروبا الغربية فحسب، بل وكانت في شرقي البحر المتوسط والشرق الأدنى، بهدف تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية للدول والحكومات المعارضة للأيديولوجية والسياسات السوفيتية⁴.

¹ Irish, Marian and James Prothrow : The Politics of American Democracy, Englewood Cliffs N.J. Prentice-hall, 1965, pp.5-8.

² Ruth Lapidoth, La Resolution Du Consell De Securits En Date Du 22 Novembre 1967 Au Sujet Du Moyen- orient in Revne Generale De Droit International Publis, Avril- June 1970. P37.

³ وللاستزادة حول هذا الموضوع انظر :

Nadav Sofran. From War: The Arab Israel Confrontation, 1948-1967 (New York: Western Publishing Company, Inc., 1969), pp. 92-116.

⁴ William R. Polk, The United states and the arab world , 3rd ed. Cambridge, Mass Harvard University Press ,1994. p, 363 .

وكان معنى ذلك في الواقع ترتيب أحلاف دفاعية مشتركة في المنطقة. وكان بريطانيا في كثير من الأقطار العربية-العراق والأردن ومصر- نفوذ قوى تدعمه شبكة واسعة من القواعد البرية والبحرية والجوية المتمركزة حول قاعدة قناة السويس. وقد تولد مفهوم قيادة الشرق الأوسط من اعتبارات مثل مبدأ ترومان والوجود البريطاني المستمر. وقد طلبت الولايات المتحدة وبريطانيا من فرنسا وتركيا الانضمام إليهما في رعاية الاقتراح. وكان المفتاح في يد مصر بفضل وضع قناة السويس وزعامتها للجامعة العربية. وكانت الفكرة انه إذا قبلت مصر اقتراح قيادة الشرق الأوسط فسوف تحذو الأقطار العربية الأخرى حذوها. ومما له دلالة أن مقترحات إنشاء قيادة الشرق الأوسط قدمت لمصر بواسطة حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا في 13 تشرين الأول/أكتوبر 1951 (ورفضتها مصر بعد يومين من تقديمها) في حين المبادئ الكامنة وراء هذا الحلف الدفاعي غير المتفق عليه قد نشرها حلف شمال الأطلسي بعد مرور شهر. وفي الوقت نفسه، وجهت الدعوات للاشتراك في قيادة الشرق الأوسط إلى استراليا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا¹.

وكان من الواضح للرأي العام العربي أن قيادة الشرق الأوسط هي مجرد أداة لإطالة أمد السيطرة الإمبريالية على المنطقة. وقد ردت حكومة النحاس باشا بإلغاء معاهدة الدفاع البريطانية المصرية لعام 1936 من جانب واحد واتفاق عام 1891 للحكم البريطاني المصري المشترك للسودان، وطالبت بالجلء عن قناة السويس. غير أن الإصرار الأمريكي كان ملحوظا، وربما كان يعكس مبدأ القصور الذاتي البيروقراطي. وعلى حد تعبير وليام بولك فإنه "رغم الرفض المصري والاحتجاجات السوفيتية كانت الولايات المتحدة تح اول جر الشرق الأوسط إلى "كتلة الأطلسي العدوانية" وح اولت حكومة الولايات المتحدة إبقاء المشروع حيا حتى أيار/مايو 1953 عندما قام دالاس وزير الخارجية بزيارة الشرق الأوسط"².

¹ وكانت النقاط الرئيسية في الاقتراح تتطلب من مصر أن تزود قيادة الشرق الأوسط "بتسهيلات دفاعية إستراتيجية وغيرها من التسهيلات فوق أراضيها مما لا غنى عنه لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط في وقت السلم.. والتعهد بمنح قوات القيادة المتحالفة للشرق الأوسط جميع التسهيلات والمساعدات اللازمة في حالة نشوب الحرب، أو التهديد الوشيك بنشوب الحرب، أو قيام حالة طوارئ دولية، بما في ذلك استخدام القواعد والمطارات ووسائل المواصلات المصرية" ... وفي مقابل ذلك، سوف تلغى بريطانيا معاهدة 1936 المصرية البريطانية وتسحب قواتها غير المخصصة لقيادة الشرق الأوسط .

² مروان البحيري، من ترومان إلى كينسجر ، مرجع سبق ذكره، ص56.

وبالإضافة إلى مبدأ ترومان والاقترح الفاشل الخاص بقيادة الشرق الأوسط، اتخذ الرئيس ترومان مبادرتين مهمتين ترتبطان ارتباطاً مباشراً بالشرق الأوسط، وكل منهما تتطوي على آثار خطيرة بالنسبة لسيادة الأقطار العربية ورفاهيتها: تأييد تقسيم فلسطين وإنشاء الدولة الصهيونية، الإعلان الثلاثي في آيار/ مايو 1950¹.

وتظل سياسة هاري ترومان بشأن تأييد البرنامج الصهيوني وتجاهله الفطيع للمصلحة الفلسطينية والمصلحة العربية العامة مثلاً كلاسيكياً على كيفية ممارسة الضغوط المحلية، في ظروف معينة، تأثيراً مباشراً على السلوك السياسي لرئيس دولة. وهكذا قام ترومان بالدور القيادي في تمرير قرار تقسيم فلسطين في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، كما أنه قدم اعترافه فيما بعد بالدولة الصهيونية بعد عشر دقائق من إعلانها².

ففي 2 أبريل 1947، طلبت بريطانيا رسمياً إدراج قضية فلسطين في جدول أعمال الجمعية العامة، وقد عقدت هذه الدورة ما بين 28 أبريل و 15 مايو 1947، وشكلت الجمعية العامة لجنة خاصة أطلق عليها اسم لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، وتضمن تقرير اللجنة الذي رفعته في 31 أغسطس 1947 مشروعين، مشروع الأغلبية، ويقضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما يهودية والأخرى عربية مع إقامة اتحاد اقتصادي بينهما، ومشروع الأقلية، ويقضى بإقامة دولة اتحادية في فلسطين بين القسم اليهودي والقسم العربي³.

وما كان لقرار التقسيم أن يصدر لولا الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة على أعضاء الوفود، وخصوصاً دول أمريكا اللاتينية، ومؤكد ذلك أن عشية أخذ الأصوات في اللجنة السياسية في 26 نوفمبر اتضح أن 25 دولة فقط تؤيد مشروع التقسيم وتعارضه 13 دولة.

¹ Tareq Y.، Ismael and Others: The middle east in world politics: A study contemporary international relations، New York: Syracuse University: Op. Cit.، pp. 123. Press 1974 .

² مروان البحيري، مرجع سبق ذكره، ص 57.

³ وعندما طرح مشروع التقسيم رسمياً على التصويت بتاريخ 29 نوفمبر 1947 صوت إلى جانبه 33 ومن بينها الولايات المتحدة، مقابل 13 بينها جميع الدول العربية، وامتناع عشرة عن التصويت.

ومعنى هذا أن المشروع لم يكن ليحصل على الأغلبية المطلوبة لولا ما مارسته الحركة الصهيونية والولايات المتحدة من ضغوط هائلة على الدول الراضة لحملها على الموافقة أو على الأقل الامتناع عن التصويت¹.

وفي هذه الأثناء كانت فلسطين في حالة من الفوضى، وأعلنت بريطانيا أنها ستسحب قواتها في أغسطس 1948، ثم قدمت تاريخ انسحابها إلى 15 مايو وكان واضحاً من تطور الموقف انه يتجه لا محالة نحو الحرب بين العرب واليهود وهنا تدخلت الدبلوماسية الأمريكية، فعارض العسكريون الأمريكيون في البداية قرار التقسيم لأنه يتيح الفرصة لوجود القوات السوفيتية في البحر المتوسط. كذلك لم يكن قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية مقتنعاً بحكمة قرار التقسيم، ذلك أن الضغط لتنفيذ القرار، يعني احتمال صعوبة الحصول على بترول الشرق الأوسط الذي يعتبر ضرورياً لنجاح برنامج الإنعاش الأوروبي².

وأشار مارشال عقب اجتماع هبئية الأمن القومي في 12 فبراير 1948 إلى الطرق البديلة:

أ- أن التأييد الحاسم لتنفيذ التقسيم من جانب مجلس الأمن سوف يؤدي إلى توريث القوات الأمريكية.

ب- المتخلي عن فكرة التقسيم.

ج- ضرورة عودة المسألة ثانية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة³.

وعاد وإستين ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة واقترح وضع فلسطين تحت الوصاية، وكان ذلك في 19 مارس موضحاً أن مثل هذا الاقتراح قد يزيل أسباب التهديد بالعنف، وأنه قد يؤدي إلى إمكانية التوصل إلى التفاهم بين العرب واليهود. وفي نفس اليوم صدر بيان عن مجلس الكنائس المسيحية أكد فيه أن الحكومة الأمريكية واقعة تحت السيطرة العسكرية، وعرض البيان على البيت

¹ ناجي صادق، مرجع سبق ذكره، ص73.

² وفي 24 فبراير ألقى ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بياناً في مجلس الأمن أعلن فيه أنه بإمكان مجلس الأمن منع أي عدوان خارجي ضد فلسطين، ومنع أي تهديد للسلام والأمن العالميين من داخل فلسطين، وقد اتضح من تحليل بيانه عدة أهداف:

- أن تتجنب التسوية التدخل السوفيتي

- أن تقوم الولايات المتحدة بدور أكثر فعالية.

- أن يتم هذا دون اللجوء إلى القوة.

³ ناجي صادق، مرجع سبق ذكره، ص75-76.

الأبيض في 20 مارس، وطلب ترومان من القاضي روزمان أن يخبر وايزمان انه لن يحدث تغييرا في سياسته في المدى الطويل، وان اقتراح الوصاية ليس إلا مجرد تأجيل لقرار التقسيم ولا يعتبر بديلا له. ورفضت الوكالة اليهودية الاقتراح يوم 22 مارس، وأعلنت أن الحكومة اليهودية سوف تعلن عنها في 16 مايو.

وتراجعت الولايات المتحدة تحت تأثير الضغط الصهيوني خصوصا وان سنة 1948 سنة انتخابية الأمر الذي سهل كثيرا على الصهاينة مسألة الضغط على ترومان نفسه الذي اقتنع بوجود العمل لإنقاذ الحزب الديمقراطي من هزيمة محققة في الانتخابات المقبلة، و أنه لابد من العمل بسرعة لكسب الأصوات اليهودية¹.

وفيما يتعلق بمدى اهتمام وإيجابية الرأي العام فيمكن بصفة عامة التمييز في الرأي العام الأمريكي بين ثلاث شرائح:

(أ) صانعي الرأي وهم الذين يملكون الوصول إلى قنوات نظام الاتصال ومن ثم التأثير في اتجاهات الرأي العام.

(ب) الشريحة المهمة وهم الذين تتوفر لهم المعلومات والاهتمام بمسائل السياسة الخارجية ولكن تتقصهم مداخل الوصول إلى نظام الاتصالات.

(ج) الرأي العام الجماهيري: ويشمل هؤلاء الذين ليست لديهم الفرصة أو الرغبة في المشاركة في مسائل السياسة الخارجية إذ لا تتوفر لهم الاهتمام أو المعلومات اللازمة لذلك².

انطلاقا مما تقدم يمكن استنتاج أمرين³: الأول: أن الرأي العام يميل إلى الاستقرار حول قضايا السياسة الخارجية لفترات طويلة نسبيا وهو ما يضع حدود أمام المدى الذي قد يتجه فيه صانعوا السياسة إلى إحداث انقلابات أو تغييرات كبرى في التوجه، بل وقد يعاقب الرأي العام على المدى القصير السياسيين الفرديين الذين ينادون بتغييرات جوهرية في السياسة.

¹Ross, Dennis : The Missing Peace The Inside Story of the Fight for Middle East Peace , Washington ,Institute for Near East Policy , 1st. ed , 2005 .p44 .

² Jamme Rosenau : Public opinion and foreign policy, New York, Public House, 1961, pp.27-35

³ بسيوني محمد الخولي، سياسة الدولتين ، مرجع سبق ذكره، ص20.

ثانياً : الرأي العام الأمريكي بين الثبات والتغيير

إن الرأي العام الأمريكي يتغير، وأن كان هذا التغيير يتم ببطء وعلى مدى زمني طويل نسبياً، ويمكن القول بأن معدلات التغيير تزيد ومدى جوهرية التغيير تتعزز كلما¹:

- توفر قادة ينتمون إلى إحدى القوى السياسية الكبرى يلحون على التغيير وقادرون على الصمود ودفع ضريبة العقوبات قصيرة المدى التي قد يقوم بها الرأي العام ضد المنحرفين على المزاج العام، لفترة طويلة من الزمن.

- كلما كانت التجربة الفعلية لآثار سياسة خارجية مفاجئة للتوقعات وكانت الضريبة المباشرة التي يدفعها الرأي العام من جراء هذه السياسة كبيرة.

إن الرأي العام الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط قد تطور بصورة ملحوظة عبر الزمن، فلم يكن مهتماً أو متمتعاً بأية معلومات قوية حول المنطقة إلا منذ أواخر السبعينات حيث صارت المنطقة إحدى مناطق النزاع الساخنة في العالم . وخاصة القضية الفلسطينية، وامتد تأثير أحداثها إلى المجتمع الأمريكي ذاته².

إن الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي على رأس قائمة القضايا التي تهم الرأي العام الأمريكي في الشرق الأوسط، وبالرغم من أن ذلك الصراع من أقدم القضايا التي رسخت في إدراك الرأي العام الأمريكي إلا أنه قد تطور هو الآخر عبر الزمن، في ضوء البيئة الدولية الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي أوضحت أن عناصر الاستمرار في جوهر السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تفوق بكثير عناصر التغيير . وإن قد حصل أي تغيير، فهو ذو طابع تكيفي طراً على بعض عناصر السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، لكنه لم يطل أسس السياسة والموقف الأمريكي المعروف من جوهر القضية الفلسطينية، الممثل بحق تقرير المصير وحق العودة ومسألة

¹ للاستزادة حول هذا الموضوع انظر : ثيودرو لوى : جنسبرج ، بنيامين : الحكومة الأمريكية : الحرية والسلطة ، الكتاب الثاني ، ط 1 ، ترجمة عبد السميع ورياب عز الدين ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة 2006، ص 450 - 465 .

² Lipset M.S. and Schneider W.، Carter and Israel: What the polls revealed "Commentary" November، 1977، pp.21-29.

الحدود والمستوطنات وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة القدس¹. فإتباع إدارة كلينتون سياسة ايجابية نسبياً بالمقارنة بإدارات سابقة يمثل فقط تغييراً في أسلوب تعامل الإدارة الأمريكية مع القضية الفلسطينية دون المساس بجوهر السياسة الأمريكية.

ففي العقدين الأولين من الصراع بعد قرار التقسيم، لم يكن الرأي العام الأمريكي مهتماً بالصراع، ولم يكن التأييد لإسرائيل حاسماً واستمر هذا الموقف حتى عام 1967².

لذلك يمكن القول بأن السياسة الأمريكية شهدت تجاه المنطقة 3 حلقات من التطور في فترة الحرب الباردة:

1- مرحلة عدم الاهتمام:

وتمتد هذه المرحلة إلى بدايات الحرب العالمية الثانية، ولم يكن خلالها للولايات المتحدة سياسة متميزة تجاه الشرق الأوسط لأنها اعتبرت المنطقة مجالاً للنفوذ البريطاني والفرنسي وأنه ليست لها مصالح حيوية في هذا الإقليم النائي³.

2- مرحلة بدايات التدخل:

أثبتت الحرب العالمية الثانية الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط، مركزاً للمواصلات ومصدراً للبترو، وأدت الحرب إلى أن تقوم الولايات المتحدة بدور أكبر في إدارة شؤون المنطقة، فارتبطت مع بريطانيا في مركز إمداد الشرق الأوسط وأقامت اتصالات متعددة مع دول المنطقة، ولعب أسطولها الحربي والتجاري دوراً حيوياً في نقل الإمدادات إلى مسرح العمليات في الشرق الأوسط وأقام سلاحها الجوي سلسلة من القواعد ربطت شمال أفريقيا بالصين وبورما⁴.

¹ Smith Charles D. : Palestine and The Arab Israeli Conflict، Second Edition ،Martin press، New York، 1992 .p95

² Odile Debbash، L'occupation Militaire، Paris، 1962 . p55 .

³ ناجي صادق شراب، سياسة أمريكا الخارجية تجاه إسرائيل (56-67)، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1976، ص21.

⁴ المرجع السابق ذكره، ص21.

3- مرحلة التدخل المباشر:

وتبدأ هذه المرحلة مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، ويمكن القول أن هناك ثلاث عوامل أدت إلى ازدياد ارتباط السياسة الأمريكية بالمنطقة وهي المصالح الأمريكية المتزايدة، ومشكلة فلسطين، والخوف من النفوذ السوفيتي¹.

كان اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط عامة والوطن العربي خاصة مقصوراً حتى الحرب العالمية الثانية على المبادلات التجارية والنشاطات التبشيرية التي كان التعليم أبرزها². غير أن الأهمية الإستراتيجية للمنطقة لم تغب عن بال الولايات المتحدة. ففي عام 1902، قال الأميرال الفريد ماهان وهو استراتيجي بارز في البحرية الأمريكية "إن الشرق الأوسط- سواء أكان كمفهوم استراتيجي أم كواقع على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط وآسيا- مسرح مواجهة إستراتيجية بالضرورة بين القوى المتصارعة.

وكان الصراع في ذلك الوقت بين روسيا القيصرية وبريطانيا الإمبريالية، وهو اليوم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وقد نشأ عامل إضافي جديد من عوامل الاهتمام عقب صدور وعد بلفور الذي أيدته الولايات المتحدة: نمو الحركة الصهيونية في فلسطين، ومستقبلها القومي- السياسي، وانعكاسات ذلك على المسرح الأمريكي المحلي، وهناك عامل آخر لازم ذلك في الوقت نفسه مع ازدياد أهميته الإستراتيجية، هو النفط وأبعاده ودخول شركات النفط الأمريكية إلى الوطن العربي على نطاق واسع، مما أتاح لها الفرصة" لأن تتصرف في نهاية الأمر في أكثر من ثلثي النفط العربي المعروض في الأسواق العالمية³.

واكتسبت الوظيفة الإستراتيجية للشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الثانية قدراً أكبر من الأهمية في نظر الولايات المتحدة وثبت أن المنطقة مركزاً رئيسياً للمواصلات البرية والبحرية والجوية فضلاً عن أن مواردها الغنية من النفط ساعدت الحلفاء على مواصلة الحرب وبعد عام 1945 صعدت الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط إلى ذرى جديد بعدما أصبحت الحرب الباردة و "احتواء" الاتحاد

¹ المرجع السابق ذكره، ص24.

² للمزيد من التفاصيل انظر : وليام كوانت، عشر سنوات من القرارات السياسية الأمريكية تجاه النزاع العربي الإسرائيلي من 1967-1976، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص 30.

³ مروان البحيري، من ترومان إلى كينسجر، في السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991، ص49.

السوفيتي هما مصدر الاهتمام الرئيسي للحكومة والدبلوماسية الأمريكية. وأشار الإستراتيجيون الأمريكيون إلى أن الوجود أو التغلغل السوفيتي في المنطقة سيكون بمثابة تطويق للحلف الأطلسي و" سوف يحدث تغييراً حاسماً في التوازن العالمي" كما أشاروا إلى أن "السيطرة السوفيتية على نفط الشرق الأوسط من شأنها إرباك اقتصاد العالم الحر" كما أشاروا ثالثاً إلى أن "انتصار الشيوعية في قلب العالم الإسلامي قد يكون مقدمة لانتصارها في أنحاء آسيا وأفريقيا وأوروبا"¹.

فوفقاً لإحصاءات جالوب في عام 1947، أيد 24% من الأمريكيين الطرف الإسرائيلي، وأيد 12% الطرف العربي وأظهر الباقي عدم اهتمام، ولكن حرب 1967 أنتجت تغييراً كبيراً في الرأي العام، فقد تزايد اهتمام الرأي العام بالصراع العربي الإسرائيلي وتعاضم مستوى التأييد لإسرائيل بدرجة كبيرة، ففي تقديرات جالوب في يونيو عام 1967، أيد أكثر من 50% من الأمريكيين الطرف الإسرائيلي، ولم يحظ الطرف العربي، إلا بتعاطف ما يتراوح بين 3.5% منهم، وظل الرأي العام الأمريكي عند مستوى مرتفع من الاهتمام والتأييد لإسرائيل، وأهم من ذلك أن تحيز الرأي العام الأمريكي لإسرائيل ظل مستقراً طوال الفترة من 1967 حتى 1977، مع وجود نمط عام بين تزايد التأييد وقت الأزمات في الشرق الأوسط، وانحساره جزئياً في الأوقات العادية، إلا أن الرأي العام الأمريكي قد يكون بدأ اتجاهاً طويلاً الأمد نحو انحسار تأييده لإسرائيل وزيادة تأييده للطرف العربي بدء من عام 1977 وحتى الآن²، ولا يزال ناتج هذا الاتجاه طفيفاً ولكنه محسوس بالنسبة إلى هيكل الرأي العام في الولايات المتحدة³.

¹ المرجع سبق ذكره، ص50.

² لهذا سعت منظمة التحرير بشكل دائم إلى التأثير في الرأي العام العالمي وخصوصاً الأمريكي، من خلال طرح وجهات نظرها، وتبيان حقها في الدفاع عن شعبها ونيل استقلالها، خصوصاً بعد استشعارهم أن الفلسطينيين لا يحظون بأولوية الاهتمام الأمريكي عبر الصحافة والإعلام، في نفس الوقت فإن إسرائيل من المسائل ذات الاهتمام الأول لدى وكالات استطلاع الرأي الأمريكية، وبالتالي فإن على الفلسطينيين أن يتجهوا نحو الرأي العام الأمريكي، ليصبح أحد وسائل الضغط على المؤسسة السياسية الأمريكية.

³ بيسيوني محمد الخولي، سياسة الدولتين، مرجع سبق ذكره، ص22.

المبحث الثاني: وسائل الإعلام

تؤدي وسائل الإعلام بصفة عامة والصحافة خاصة دوراً مهماً بالتأثير في عملية صنع السياسة الخارجية¹. فهي من ناحية تمثل القنوات الأولية التي يستخدمها صانعو السياسة لتفسير مواقفهم وسياساتهم وتجميع التأييد لها، وهي من ناحية ثانية الوسيلة التي يمكن من خلالها أن تصل آراء وتفصيلات الرأي العام وجماعات المصالح المختلفة إلى صانعي السياسة، ومن ناحية ثالثة فإن لهذه الوسائل القدرة على أن تؤدي دوراً مستقلاً فيما يتعلق بتكوين وتشكيل الرأي العام ورأي صانعي السياسة بشأن قضاياها الخارجية².

ويؤكد الباحث والمفكر العربي فواز جرجس على دور وسائل الإعلام الأمريكية في تشويه صورة العرب المسلمين بقوله: تحول الإسلام والمسلمون و من بينهم العرب إلى أنباء يومية في العقل الأمريكي وإن تصوير وسائل الإعلام العدائي للعرب والمسلمين قد شكل جزءاً لا يتجزأ من مجمل الوعي العام فيها ومن خلال مراجعة لمثل هذه الآراء نرى أن وسائل الإعلام الأمريكية لم تقدم صورة موضوعية عن القضايا العربية بل كانت منحازة تماماً لوجهة النظر الصهيونية ويرى أستاذ إدمون غريب أن مرد ذلك يعود للأسباب التالية:

-اعتماد الأمريكيين الكبير على وسائل الإعلام.

-الجهل والتحيز الثقافي الذي مرده أسباب تاريخية وثقافية ودينية.

-تشابه نمط التفكير لدى الصحفيين الأمريكيين حول الأحداث السياسية في المنطقة.

-التعاطف مع اليهود و الإسرائيليين من غالبية الأمريكيين.

¹ ولتحديد دور وسائل الإعلام وتأثيرها في السياسة الأمريكية يقول " ادوار هيرمان من المعلقين "الصحفيين الأمريكيين " إن وظيفة الإعلام الأساسية هو كونه المساعد المؤيد للنخبة الحاكمة حيث يعرض المجرىات ويناقشها ضمن الأطر المقبولة لدى المراجع العليا وهذا يشير إلى عدم مصداقية ما يسمى الحرية الإعلامية التي يدعى أنها قائمة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويؤكد ذلك "سيغال" الذي يقول: إن جريدتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست تضعان عناوينها الرئيسية وكأنها أشبه ما تكون لسان حال النخبة السياسية.

² هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من 1967-1973، مرجع سبق ذكره، ص 113.

تنتقد سياسات إسرائيلية معينة أحيانا ، إلا إنها لا تذهب إلى حد الدعوة لممارسة الضغط على تل أبيب لتعديل سلوكها¹.

أما فيما يتعلق بأثر وسائل الإعلام على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع يمكن رصد مجموعة من الحقائق:

إن وسائل الإعلام الأمريكية تؤثر على السياسة الخارجية للولايات المتحدة من وجهتين مرتبطتين ببعضهما أشد الارتباط، تركز الواجهة الأولى على تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام الذي يؤثر بدوره على صانعي القرار الأمريكيين ، أما الواجهة الثانية فترتكز على تأثير وسائل الإعلام المباشر على صانعي القرار بتوفير المعلومات والأفكار والصور المختلفة التي تشكل رؤية هؤلاء للعالم ولدور الولايات المتحدة فيه. لذا يمكن القول أن هناك بعدين في هذه العلاقة البعد الأول: هو ظاهرة سياسية مجتمعة.

ويعتقد كثير من الأمريكيين أن اتجاهاتهم نحو السياسة الدولية تتشكل بوسائل الإعلام التي عن طريقها تصلهم معظم المعلومات. وكثيرون يرون أن وسائل الإعلام والمعلومات التي تبثها هي التي تخلق الرأي العام، بل يذهب البعض إلى القول أن وسائل الإعلام هي الرأي العام وزيادة على ذلك فقد نسب صانعو السياسة سلطات عريضة إلى وسائل الإعلام ولقد تراوحت وجهات نظر معظم صانعي السياسة في وسائل الإعلام بين الهيبة والخوف إلى الكراهية التامة².

أما بعدها الثاني فهو التركيز على أخبار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد جعل التغطية الإخبارية تحرف بعيدا عن المناطق غير المتاخمة لإسرائيل³، وفي نفس الوقت فإن التركيز على سياسة

¹ جرجس، مرجع سبق ذكره ، ص 124 .

² Dovison Philips W.: 'Mass communicayion and diplomacy' In gavin boyd, James N. Roseman and W. Thomoson (Ed): 'World Politics' New York, Free Press, 1976,p.5

³ وهنا تكمن أهمية وسائل الإعلام الإخبارية عندما تعرض على المواطنين لفترة زمنية طويلة رأيا معيناً يجعلهم يشتركون بإبداء آرائهم وتصوراتهم ، وبخاصة في الحالات التي تتعدم فيها موازنة التجارب الشخصية للمشاهدين، وقد لا يحسب للرأي العام الجماهيري في معادلة السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن الجمهور الفطن أو صناع الرأي يحسب لهم حساب ، وحالما يحصلون على أكثر معلوماتهم من الصحافة فإنهم يميلون عموماً لترديد صدى اهتمامات مؤسسة السياسة الخارجية وحساباتها . للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: محمد نوفل راضي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية (2001-2008) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر - غزة ، 2010 ، ص 71-76. وانظر أيضا:

في التأكيد على ما يسمى بالخطر الإسلامي على الحضارة الغربية وأمريكا تحديداً وساهم تسليط وسائل الإعلام في تشكيل مواقف عدائية واضحة تجاه العرب والمسلمين¹.

وصراحة إن وسائل الإعلام المهيمنة في الولايات المتحدة والقيادة السياسية قد نجحت في تشكيل الرأي العام وتسييره حول المنطقة العربية والقضية الفلسطينية، باستثناء بعض الحوادث، فإن الرأي العام قد توافق مع المواقف الرسمية للولايات المتحدة حيال المنطقة، وإجمالاً فإن الجمهور الأمريكي كان سلبياً وليس مشاركاً في عملية السياسة الخارجية وفي موضوع الدولة الفلسطينية بشكل خاص².

ثانياً : موقف الصحافة الأمريكية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

إن حرب 1967 مثلت ارتفاعاً في درجة اهتمام الصحف التي تمت دراستها بالشرق الأوسط، فمنذ الأزمة اللبنانية عام 1958 حتى حرب 1967 لم يكن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يحظى باهتمام الصحافة الأمريكية، حيث تركز هذا الاهتمام على سلسلة من قضايا الحرب الباردة (أزمة برلين، أزمة الصواريخ الكوبية، لاوس، الكونغو، الدومينيكان وفيتنام) ثم بدأ الاهتمام بالصراع مع حرب 1967 والقضايا التي أثارها. ومع تزايد انخفاض التورط الأمريكي في الهند الصينية، أصبح الصراع الفلسطيني الإسرائيلي واحد من موضوعات السياسة الخارجية القليلة التي تحظى باهتمام الصحافة إلى جانب العلاقات الأمريكية-السوفيتية والعلاقات الأمريكية-الصينية³.

رغم هذه الزيادة في التغطية الصحفية للصراع في الفترة من (1967 إلى 1974) فقد كانت هناك تفاوتات مهمة في هذه الزيادة من عام لآخر. فقد وصل الاهتمام إلى أقصاه في عام 1967 أي عام الحرب وعام 1970 أي عام حرب الاستنزاف وخطة روجرز ووقف إطلاق النار المصري-الإسرائيلي، وفي عام 1973 أي فترة الحرب وما بعدها مباشرة.

¹ وقد عزف على هذه المقولة الكثير من الساسة الإسرائيليين من هيرتسل إلى اسحق رابين إلى شمعون بيريز إلى باراك إلى رمز الإرهاب العالمي أرييل شارون و يقول أحد أبرز المسؤولين البارزين في الخارجية الأمريكية لقد تأثرت للغاية بتحريض الإسرائيليين للإسلاميين أن رأي إسرائيل في الأصولية الإسلامية يساهم إلى حد بعيد في تشكيل المدركات السياسية للمسؤولين الأمريكيين حول هذه الظاهرة.

² محمد نوفل راضي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية (2001-2008)، مرجع سبق ذكره، ص76.

³ د. حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 42.

تميزت هذه المرحلة بفشل المحاولات الأمريكية لربط الدول العربية بنظام الدفاع الغربي وتخلي الولايات المتحدة بالآلي عن هذا الهدف والسعي ، بدلا من ذلك للمحافظة على نفوذها في المنظمة ووقف انتشار النفوذ السوفيتي فيها من خلال سياسة تحقيق الاستقرار وتوازن القوى الإقليمي، وكان تخلي الولايات المتحدة عن محاولة ربط الدول العربية بنظام الدفاع الغربي ، قد أتاح هذه الفرصة لتطويع سياسة تقوم على تنمية الصداقة مع الدول العربية إلى جانب إسرائيل على أسس فردية ، والاستفادة من إسرائيل المستقرة سياسياً والقوية عسكرياً لضمان الاستقرار وتوازن القوى في المنطقة .

وقد بدأت هذه المرحلة بإعلان الرئيس أيزنهاور مبدأه الذي أقره الكونجرس الأمريكي في آذار / مارس 1957 والذي يخول الرئيس الأمريكي تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدول المنطقة باستخدام القوة العسكرية للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ضد التوسع الشيوعي .

وقد وضع هذا المبدأ موضع التطبيق والاختيار في عدد من الأحداث كان أولها في الأردن في نيسان /ابريل 1957 عندما قدمت الولايات المتحدة تأييدها للملك حسين الذي أقال أول حكومة منتخبة ودعمته بـ10 ملايين دولار ضد القوى المعارضة له وكان ثانيها في العام نفسه عندما ح اولت الولايات المتحدة في آب / أغسطس تدبير انقلاب في سوريا وثالثها في الولايات المتحدة في تموز/ يوليو 1958 عندما تدخلت الولايات المتحدة بقوات البحرية الأمريكية في لبنان¹ .

غير أن الفترة الأخيرة من إدارة إيزنهاور بداية تحسن في العلاقات مع مصر نتيجة المشكلات التي شابت العلاقات المصرية - السوفيتية في عام 1959 كذلك سعت السياسة الأمريكية بعد ذلك في عهد الرئيس جون كينيدي (1961-1963) إلى محاولة استعادة سيطرتها بعد النفوذ الذي فقدته الولايات المتحدة في المنطقة لصالح السوفيت وأتضح ذلك في مبادرة الرئيس كينيدي بإقامة حوار مع الرئيس عبد الناصر وتأييد للثورة الجمهورية في اليمن (وكان قد تحدث قبل ذلك بطريقة ايجابية عن الجزائر عندما كان عضوا في مجلس الشيوخ).

¹ William R. Polk، Op.Cit، p. 367.

وقد حاول كينيدي في تلك الأثناء أن يؤكد أن الموقف الأمريكي من تسوية الصراع يرتكز على قرارات الأمم المتحدة في ما يتعلق بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة أو التعويض ، وأظهر استعداداه للمساعدة في حل مشكلتهم (مشروع جوزيف جونسون ممثل لجنة التوفيق الفلسطينية)¹.

غير أن محاولة التقارب مع مصر في تلك الفترة صاحبها العمل على تقوية العلاقات والروابط مع إسرائيل.

بينما كانت هذه الإدارة قد ترددت لبعض الوقت من النظام السعودي إلا أنها حسمت ترددها مع التدخل المصري في حرب اليمن ، وهو التدخل الذي أنهى محاولة التقارب مع مصر ومنذ ذلك الوقت تحولت السياسة الأمريكية لتأييد إسرائيل ، وأصبحت الولايات المتحدة لأول مرة مصدراً مباشراً للأسلحة لها وقد أشار كينيدي بوضوح إلى التوازن القوي بوصفه المبدأ الموجه للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وسمح لإسرائيل لأول مرة بالقيام بدور إستراتيجية هذه السياسة الأمريكية في المنطقة².

وقد استمرت هذه السياسة في ظل إدارة جونسون وتؤكد الميل إلى الاعتماد على إسرائيل ودعمها عسكرياً لتحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة ، وحظيت هذه السياسة بتأييد أعضاء مهمين في كل من الكونجرس والمؤسسة العسكرية الأمريكية ، وفي هذا الإطار وفي ظل ظروف - استمرار حرب اليمن وزيادة حدة التوتر في العلاقات المصرية - الأمريكية وكذلك الانشغال بالحرب في فيتنام - فقدت إدارة جونسون الاهتمام بمحاولة فتح حوار مع الدول العربية كما فقد الاهتمام بقضايا المنطقة المعقدة لكن غير الملحة آنذاك (الصراع العربي - الإسرائيلي) واقتصر اهتمام هذه الإدارة على إتباع سياسة

¹ حيث طلب منه أن يقدم اقتراحاً لحل مشكلة اللاجئين العرب وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتعددة ، وقد ذكر تقرير جونسون المؤقت وهو أمريكي الجنسية في نوفمبر 1961 " أن فرص إيجاد حل لمشكلة اللاجئين العرب موجودة بدرجة كبيرة " ، ومن ثم فقد قدم مشروعاً في خريف 1962 يعترف بحق اللاجئين العرب في العودة إلى وطنهم أو التعويض وفي الوقت الذي اقترح فيه كل الوسائل التي تتضمن عودة اللاجئين إلى إسرائيل ، فإنه اشترط أن يكون ذلك بمعدل مقبول لدى الحكومة الإسرائيلية للاستزادة حول هذا الموضوع انظر :

Michael E. Jansen : Op. Cit.، pp. 123-128.

² هالة سعودي، السطحة الأمريكية تجاه الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص78.

المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة عن طريق المحافظة على توازن عسكري بين إسرائيل والدول العربية من جانب وبين مصر والدول العربية الصديقة للولايات المتحدة من جانب آخر¹.

وجاءت حرب حزيران / يونيو 1967 لتمثل قمة الصدام بين الولايات المتحدة والتيار القومي العربي بقيادة الرئيس عبد الناصر وكانت تمثل بمعنى من المعاني تصفية من جانب الولايات المتحدة لحساباتها معه لمقاومته مشروعها في المنطقة ، ولإتاحة الفرصة للاتحاد السوفيتي للوجود فيها، وشهدت السنوات التالية على الحرب 1967 تطورات على مستوى صناعة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة في اتجاه ترجيح كفة الذين يؤمنون داخل الإدارة الأمريكية بفاعلية دور إسرائيل في تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة - والذين تمثلوا أساساً في البيت الأبيض ومستشار الرئيس نيكسون لشئون الأمن القومي هنري كيسنجر - وذلك على حساب هؤلاء الذين كانوا يؤيدون إتباع سياسة غير منحازة ومتوازنة بين العرب وإسرائيل وعلى رأسه وزير الخارجية وليام روجرز، وأصبحت السياسة الأمريكية تقوم على الاعتماد على إسرائيل كقوة ردع لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة وذلك إعمالاً لما عرف من ذلك الوقت لمبدأ نيكسون في الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر 1969 ، وفي رسالة حالة الاتحاد في عام 1970، والذي يقوم على اعتماد الولايات المتحدة على الدول المعنية في أقاليم مهمة من العالم للقيام بمهمة الدفاع عن هذه المصالح والذي كان ينظر إليه داخل الولايات المتحدة على إنها أمر مكلف وغير شعبي في الخارج ، وكان أول اختبار لهذا المبدأ في المنطقة العربية في عام 1970 في المواجهة بين الفلسطينيين والجيش الأردني ، حيث كان تقدم القوات الإسرائيلية في اتجاه الأردن - والذي تم بالتسابق مع الولايات المتحدة - بمثابة رادع للتدخل السوري في الأردن.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية قبل حرب 1967 تنتظر إلى تسوية الصراع على انه هدف يمكن تحقيقه ، حيث أن هدف حصر النفوذ السوفيتي في المنطقة كان قد أعطى أولوية على التفكير في وضع إطار لتسوية الصراع وخاصة أن هدف حصر النفوذ السوفيتي وما نجم عنه من محاولات التقرب

¹ هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع، مرجع سبق ذكره، ص212.

للبلدان العربية قد أثار قلق إسرائيل على أمنها ، وعليه فبينما كانت هناك محاولات متقطعة تجاه تسوية مظاهر معينة من الصراع من وقت لآخر فإنها لم تصل إلى حد التفكير في تسوية شاملة للصراع¹.

كانت السياسة الأمريكية بعد وقف إطلاق النار في حزيران / يونيو 1967 تقوم على ضرورة التوصل إلى تسوية للصراع وليس مجرد العودة إلى ترتيبات الهدنة وتكرار الترتيبات السريعة المؤقتة التي تم اتخاذها في عام 1957، على أن تتم هذه التسوية بإرادة أطراف الصراع دون فرضها عليهم ، وإن لم يكن هناك ما يمنع من مساعدة أطراف أخرى في التوصل إلى التسوية ، غير أنه لما كانت الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت مهتمة بحصر نفوذ مصر الناصرية والتوصل إلى تسوية تحافظ على أمن إسرائيل ، ومن ناحية ثانية أن تبقي على نفوذ مصر داخل حدودها وتقضي على أي تهديد مصري - سوفيتي محتمل لإسرائيل أو السعودية أو بلدان الخليج ومن ناحية ثالثة يجب أن تتضمن التسوية عقاباً للعرب بدرجة معينة ليس فقط لهزيمتهم في حرب حزيران / يونيو ولكن أيضاً لإقناعهم بعدم جدوى الاعتماد على مساعدة السوفيت ، لذلك كانت السياسة الأمريكية تقوم على محاولة استخدام انتصار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة مقابل تنازلات عربية صغيرة ولكنهم على العكس سوف يساعدونها على الاحتفاظ بهذه الأراضي للضغط على البلدان العربية من أجل التوصل إلى اتفاقية سلام شاملة.

وكانت الإدارة الأمريكية حينئذ ترى أن الوقت في مصلحة إسرائيل بحيث يمكن إيجاد إطار دبلوماسي لتسوية الصراع ثم السماح بمرور الوقت إلى أن يكون العرب على استعداد للتفاوض من أجل استعادة الأراضي المحتلة².

وعليه فقد كانت السياسة الأمريكية تجاه تسوية في ذلك الوقت تقوم على أساس التوصل إلى تسوية شاملة للصراع يتم فيها الربط بين الانسحاب والسلام مع عدم استبعاد مساعدة طرف ثالث في التوصل إلى التسوية.

¹ هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي منذ 1967-1973، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982، ص212.

² William B. Quandant، Decade of Decisions: American policy toward the arab Israeli Conflict 1976-1973، California press، 1977، pp.63-64.

وقد تأكد هذا الموقف في مجلس الأمن ، حيث أكد المندوب الأمريكي آرثر غولديبيرغ في بيانه أمام المجلس في 13 حزيران / يونيو 1976 ضرورة التوصل إلى تسوية الصراع وأصر على رفض أي مشروع قرار يدين إسرائيل ويطالبها بسحب قواتها من الأراضي العربية مؤكداً ضرورة الربط بين الانسحاب والتسوية النهائية وبناء على ذلك كان رفض الولايات المتحدة لمشروع القرار السوفيتي الذي قدم للمجلس في ذلك اليوم مطالبته بالعودة إلى وضع ما قبل 5 حزيران/ يونيو 1967 ، ومن الجدير بالذكر أن الوفد الأمريكي كان قد قدم مشروع قرار للمجلس في 9 حزيران / يونيو يتمشى مع الموقف الأمريكي ويدعو إلى وقف إطلاق النار والى فك اشتباك والمحافظة على الحقوق الدولية وإقامة سلام دائم¹، ومستقر في الشرق الأوسط².

ولم يتغير الموقف الأمريكي في مؤتمر قمة غلاسبرو الذي عقد بين جونسون وكوسيجين في الفترة بين 23 و25 حزيران / يونيو 1967 ، إذ تأكد الموقف الأمريكي من التوصل إلى حل شامل للصراع يربط بين الانسحاب والسلام ، ويلاحظ في هذا الصدد أن جونسون نفسه - سواء في المبادئ الخمسة التي أعلنتها في 19 حزيران/ يونيو أو في مؤتمر غلاسبرو - كان غير واضح في التفكير حينئذ فيما يتعلق بالتمييز بين السلام كإنهاء للصراع وإقامة حالة طبيعية من العلاقات بين الأطراف وبين السلام كإنهاء قانوني لحالة الحرب لذلك فقد توصل وزير الخارجية دين راسك إلى اتفاق مع وزير الخارجية السوفيتي غروميكو يقوم على أساس إنهاء حالة الحرب بدلاً من سلام رسمي بين الأطراف³.

ولم يتغير الموقف الأمريكي من التسوية في أثناء انعقاد الدورة الطارئة للجمعية العامة في الفترة ما بين 19 حزيران / يونيو 21 تموز / يوليو 1967 ، حيث أكد غولديبيرغ في بيانه أمام الجمعية العامة في

¹ وقد اتضحت رغبة الولايات المتحدة في تسوية شاملة على هذا النمط من خطاب الرئيس جونسون في 19 حزيران/ يونيو 1967 حيث حدد خمسة مبادئ أساسية لتسوية الصراع:
أ- ضرورة احترام حق كل دولة في المنطقة في الوجود.
ب- العدالة للاجئين.

ج- احترام حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية لكل الدول.

د- الحد من سابق التسليح في المنطقة .

هـ- احترام الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لدول المنطقة.

وقد أكد جونسون الحاجة إلى حدود معترف بها فضلاً عن ترتيبات أخرى لضمان عدم قيام حرب وتسوية لمشكلة القدس تأخذ بالاعتبار احترام مصالح الأديان الثلاثة كما أكد إمكانية تقديم مساعدة من الأمم المتحدة أو أطراف أخرى للتوصل إلى التسوية .

² هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع، مرجع سبق ذكره، ص214

³ Reich, Quest, Op. Cit., p. 86.

20 حزيران/يونيو مبادئ جونسون الخمسة وتمسك الولايات المتحدة بضرورة الربط بين الانسحاب لأنه يدعو إلى العودة إلى أوضاع 5 حزيران/يونيو 1967، واقترح مشروع قرار يدعو إلى احترام وقف إطلاق النار والتوصل إلى سلام مستقر ، وذلك من خلال اتفاقيات يتم التفاوض عليها بمساعدة طرف ثالث وذلك على أساس: الاعتراف المتبادل بالاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لكل دول المنطقة، وإقامة حدود معترف بها، وحرية الملاحة في الممرات المائية الدولية وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين¹.

هذا وقد رفض الوفد الأمريكي مشروع القرار اليوغوسلافي الذي قدم في هذه الدورة لأنه لا يتفق مع الموقف الأمريكي من التسوية، بينما دافع عن مشروع دول أمريكا اللاتينية الذي يدعو إلى الانسحاب مع إنهاء حالة الحرب².

وإزاء انتقال بحث المشكلة مرة أخرى إلى مجلس الأمن، أكد غولديبيرغ في 9 تشرين الثاني/نوفمبر تمسك الولايات المتحدة بموقفها من التسوية، مقدماً مشروع يقضى بالانسحاب من أراض محتلة وإنهاء حالة الحرب والاعتراف المتبادل بسيادة كل دولة في المنطقة واستقلالها داخل حدود معترف بها، مع ضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين فضلاً عن تعيين ممثل خاص للسكرتير العام للأمم المتحدة للاتصال بالأطراف المعنية ومساعدتها في التوصل إلى حلول مقبولة غير أن الولايات المتحدة لم تقدم هذا المشروع للتصويت وشجعت المملكة المتحدة على التقدم بمشروع قرارها الذي حظي بإجماع المجلس في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967 مؤكدة تأييدها لتعيين مبعوث خاص للسكرتير العام لمناقشة العناصر الأساسية لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ومن أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع³. وبالتالي فإن له الحق في المبادرة بوضع خطة لتنفيذ القرار¹.

¹ وقد ركز غولديبيرغ على دور الأمم المتحدة في التسوية من حيث تسهيل التوصل إلى هذا الاتفاق.

² هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع، مرجع سبق ذكره، ص 215.

³ وكان من أوجه الغموض في قرار مجلس الأمن الصادر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967 برقم 242 التي أثارته الاختلافات حول تفسيره بين الانسحاب وإنهاء حالة الحرب والاعتراف دون أن يحدد شكل المفاوضات وتوقيتها. وبينما كانت مصر ترى في القرار خطة للتسوية تتطلب وضع برنامج زمني لتنفيذها، كانت إسرائيل ترى فيه مجرد تصريح عن المبادئ التي يجب أن يتم التفاوض في إطارها بين أطراف الصراع. ووفقاً للتفسير الإسرائيلي للقرار فإن المفاوضات يجب أن تكون مباشرة ويجب أن تسفر عن اتفاق تعاقدي يتضمن رسماً للحدود الدائمة الآمنة التي تتسحب إلى ما وراءها القوات الإسرائيلية ، في حين كان الجانب المصري يرى أن يتم الانسحاب أولاً قبل إنهاء حالة الحرب ، وأن تكون المفاوضات غير مباشرة وأن يتعين مبعوث خاص للسكرتير العام

وبالنسبة للولايات المتحدة، فقد أيدت قرار مجلس الأمن رقم 242 واتخذته أساساً لتسوية الصراع، ورغم إصراره على مثل إسرائيل على تسوية شاملة للصراع على أساس القرار تربط بين الانسحاب والسلام، فإنها لم تقدم تفسيراً رسمياً للقرار. فقد امتنعت إدارة جونسون عن اتخاذ مواقف علنية حول القضايا الأساسية التي تعرض لها القرار والتي كانت موضع خلاف، متخذة موقفاً هو أن العرب وإسرائيل يجب أن يصلوا إلى اتفاق من خلال مبعوث السكرتير العام السفير يارنغ، ويبدو من هذا أن الولايات المتحدة كانت أقل إصراراً من إسرائيل على مطلب المفاوضات المباشرة. ويتضح هذا الموقف من خطاب الرئيس جونسون في 10 أيلول/سبتمبر 1968 في الاحتفال السنوي لجمعية البناء بريث (أبناء الحرب) الصهيونية في واشنطن، إذ أكد أن قرار مجلس الأمن قد وضع مبادئ السلام العادل والدائم، غير أنه أوضح أن هذا القرار لا ينفذ نفسه ذاتياً. فقد اقتصر على خلق إطار يجب على الأطراف أن يتوصلوا في نطاقه إلى تسوية معقولة، وأكد تأييده لجهود السفير يارنغ داعياً الأطراف إلى ضرورة البدء في تبادل الآراء حول القضايا الصعبة من خلال إجراء متفق عليه يسمح بإجراء مناقشات ايجابية. (ويفهم من ذلك أنه لا يستبعد مفاوضات غير مباشرة) وقد كرر وزير الخارجية دين راسك هذا الموقف نفسه في مؤتمره الصحفي في 3 كانون الثاني/يناير 1969 عندما ذكر "إن عناصر التسوية السليمة موجودة في قرار 242، فإذا ما تم الاتفاق على القضايا الأساسية الموجودة في هذا القرار، فإنه يمكن أن نجد البداية الحقيقية لسلام عادل ودائم". وقد أوضح راسك أن تنفيذ القرار يجب أن يتم عن طريق مفاوضات واتفاق بين الأطراف وذكر أنه "في مثل هذا الموقف فإن يارنغ يلعب دوراً حيوياً"².

للأمم المتحدة وفقاً للفقرة الثالثة من القرار يدل على أن الأسلوب المقترح لإيجاد حل سلمي هو أسلوب الاتصالات غير المباشرة عن طريق الأمم المتحدة. وقد انعكست هذه الاختلافات على تكييف أبعاد مهمة السفير يارنغ (الذي تم اختياره مبعوثاً للسكرتير العام وفقاً للفقرة الثالثة). فقد رأى بعد ذلك مباشرة وتوصيل الآراء للأطراف والتقريب بينها دون أن يكون له حق تقديم المبادرات، بينما رأى الجانب العربي أن مهمته ليست مرحلية أو تمهيدية وإنما مهمة تنفيذية، أي العمل على تنفيذ ما جاء في القرار 242 وبخاصة الإشراف على عملية الانسحاب.

¹ إسحاق رابين، مذكرات إسحاق رابين، الهيئ العامة للاستعلامات، القاهرة، 1980، ص 187-188.

² هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

وفي 15 كانون الثاني/يناير 1969 تقدمت الولايات المتحدة بمذكرة ترد فيها على المقترحات السوفيتية لتسوية الصراع، وأكدت فيها الرضا الأمريكي لأي انسحاب إسرائيلي قبل التسوية. وقد أكدت المذكرة الأمريكية ترحيبها بفكرة اتفاق تمهيدي بين الأطراف، الأمر الذي سيسمح ليارنغ بأن يساعدهم على التوصل إلى اتفاق على خطة نهائية لتنفيذ قرار مجلس الأمن، غير أنها عبرت عن اعتقادها بأن هذا الاتفاق يجب أن يعنى بكل عناصر المشكلة قبل تبني أية وسيلة لتنفيذه. كذلك رحبت المذكرة الأمريكية بمناقشات أمريكية سوفيتية لتنسيق الآراء حول اتفاق يوقعه الأطراف من خلال وساطة يارنغ.

والخلاصة أنه بعد صدور قرار 242 كانت إدارة جونسون ترى أن تتم تسوية الصراع على أساس هذا القرار بحيث تكون هذه التسوية: شاملة لكل قضايا الصراع، يتم فيها الربط بين الانسحاب والتسوية، يتم التوصل إليها بمساعدة السفير يارنغ¹.

وقد أصبحت السياسة الأمريكية أكثر اهتماماً بالتوصل إلى تسوية قضايا الصراع وليس مجرد التوصل إلى وقف إطلاق النار والعودة إلى اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والبلدان العربية التي ثبت عدم كفايتها للمحافظة على الاستقرار في المنطقة. فقد أصبحت المصلحة الأمريكية - وبالذات في تصور وزارة الخارجية الأمريكية - تحتم التوصل إلى حل سلمي للصراع، سواء أكان حلاً جزئياً أم شاملاً وذلك للأسباب التالية²:

- إن استمرار الصراع يتضمن إمكانية تهديد محتمل لوجود إسرائيل، وهذا بطريقة غير مباشرة ليس في مصلحة الولايات المتحدة التي تهتم بأمن إسرائيل نظراً لعوامل معقدة ترتبط بالصراع الدولي والسياسات الداخلية الأمريكية.
- إن استمرار الصراع يتضمن احتمال التورط الأمريكي في صدام عسكري مباشر مع الاتحاد السوفيتي وهو ما تريد الولايات المتحدة تجنبه.
- إن الصراع قد أتاح للسوفيت فرصة هائلة لزيادة نشاطهم في الشرق الأوسط ، ورغم صعوبة إنهاء الدور السوفيتي في المنطقة فإن تسوية الصراع - حتى لو كانت مجرد تسوية جزئية - سوف تخفض حاجة البلدان العربية للاعتماد على التأييد السوفيتي لهم.
- إن استمرار الصراع يجعل من الصعب على الحكومات العربية تنمية علاقاتها مع الولايات المتحدة، ويجعل من الصعب على الأخيرة أن تضمن استمرار تدفق النفط إليها وإلى الدول الأوروبية في أية أزمة في المستقبل.

الأمر الذي يؤكد تزايد اهتمام الصحافة بالصراع عندما يصل إلى حد الأزمة³. ولكن بعد انتهاء هذه الأزمة تراجع دور الصحافة نحو الصراع كما كان سابقاً ، إلا انه قد بدء بالتغيير عند الترويج

¹ المرجع السابق ذكره، ص218.

² Robert a. huntert " us policy in the middle east in hennery owen ed، the next phase in the foreign policy ، Washington، brooking institution ،1973، pp. 70-71

³ د. هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي ، مرجع سبق ذكره، ص117.

لمؤتمر مدريد الخاص بالصراع وبدء بالاهتمام أكثر ولكن دون إعطاء الصورة الحقيقية للصراع في بداية 1990، وهي فترة إعداد تسوية سلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

بينما كانت الصحافة الأمريكية أكثر تأييداً لإسرائيل منها للبلدان العربية والفلسطينيين، كان هناك خليط من المواقف الايجابية والسلبية تجاه كل طرف من أطراف الصراع وفقاً لقضايا الصراع المختلفة، وبالنسبة لإسرائيل تمتعت بتأييد الصحافة حول معظم القضايا وخاصة في فترة 1990 وهي الفترة الخاصة بالتسوية السلمية للصراع، وقد اتضح هذا التأييد بصفة خاصة بالنسبة لقضيتين:

الأولى: شروط إسرائيل للوصول إلى مفاوضات سلام أي تأييد موقف إسرائيل في مطالبتها بالاعتراف والسلام.

والثانية: مطالبة إسرائيل بحدود آمنه ومعترف بها، فقد رددت الصحافة الأمريكية مطالب إسرائيل بعدم العودة إلى حدود عام 1967، وتم تبرير ذلك على أساس الأمن، ورغم هذه النعمة المتعاطفة مع إسرائيل فلقد تعرضت الصحافة الأمريكية بالنقد لإسرائيل فيما يتعلق بالقضايا التالية: أولاً ضم القدس: على أساس أنه يجرح الولايات المتحدة ويعرقل جهودها لتحقيق التسوية، ثانياً: سياستها العسكرية الانتقامية للدول على نشاط المقاومة الفلسطينية وخصوصاً الهجوم الإسرائيلي على سكان بيروت في ديسمبر 1968 (رداً على الهجوم الفلسطيني على طائرة إسرائيلية في أثينا).

وكذلك ضرب إسرائيل لمخيمات اللاجئين والقرى في لبنان وسوريا في سبتمبر 1972 (رداً على حادثة مقتل الرياضيين الإسرائيليين في ميونخ)¹. وبعض القضايا الخاصة تجاه الفلسطينيين في بدايات الانتفاضة الأولى سنة 1987.

هناك اعتقاد سائد بين معظم المراقبين بأن الصحافة الأمريكية قبل حرب أكتوبر 1973 كانت أميل إلى التحيز لإسرائيل، ولكن تغيرت الصورة بعد حرب أكتوبر وبدأت الصحافة الأمريكية اتجاهاً جديد نحو التعاطف مع القضايا العربية، ويمكن إعطاء تفسيرين لهذا التحول يتعلق التفسير الأول بتغيير

¹ د. حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 62.

الحقيقة الموضوعية ذاتها¹. فلقد أثبت العرب في سنة 1973 جدارة في الميدان العسكري وكانوا أكثر تنظيماً واتحاداً كما كانوا أكثر مهارة في استخدام دبلوماسية البترول، أما التفسير الثاني فهو إدراك وسائل الإعلام الأمريكية أن تحيزها لإسرائيل يضر بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة في العالم العربي، وقد يكون أكثر ضرراً على إسرائيل نفسها في المدى البعيد، ولقد زاد من حده هذا الإدراك الاعتماد المتزايد للشعب الأمريكي على البترول العربي، حتى أنه يمكن القول أن أصحاب الأعمال الأمريكيين وشركات البترول كان لهم دخل كبير في توجيه وسائل الإعلام نحو هذا الاتجاه المتعاطف مع العرب².

¹ في هذا الخصوص تحضرنا هنا عبارة "اسكار وابلد الشهيرة" أن الرئيس يحكم لمدة أربع سنوات، ولكن الصحافة تحكم إلى الأبد.

² ألقت أغا، دور وسائل الإعلام الأمريكية في التأثير على السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 78، أكتوبر، القاهرة، ص 103.

المبحث الثالث: جماعات الضغط

يستخدم اصطلاح جماعات المصالح للإشارة إلى تلك المنظمات غير الحكومية- سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات وجمعيات ذات عضوية اختيارية- التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي وتعكس هذه المطالب والأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات.

"وهي الجماعات التي تضم أفراداً، لديهم اتجاهات متماثلة ومشاركة بالنسبة لقضايا محددة، ويحاولون مجتمعين التأثير في قرارات الحكومة¹، وبالتالي فهي تهتم أساساً بالتأثير على سياسات الحكومة من خلال ممارسة الضغوط على المؤسسة السياسية، كذلك فهي تعمل على التأثير في الرأي العام، من خلال وسائل الإعلام المشاهدة والمسموعة والمقروءة، وهذا يبدو واضحاً من موقف جماعات الضغط من المواقف السياسية لموقف جماعات الضغط من الانتخابات، سواءً على مستوى الرئاسة أو البرلمانات أو الانتخابات الشعبية"². مع العلم أن النسبة الأكبر من مستشاري الرئيس الأمريكي بيل كلينتون من اليهود³. وجاء اللوبي ليترجم هذا النفوذ المتشعب في الحياة السياسية الأمريكية، حيث صوت اللوبي الصهيوني في الانتخابات الأمريكية التي جرت عام 1992 للرئيس بيل كلينتون بنسبة 80% من أصوات اليهود هناك، وهي بمثابة أعلى نسبة في تاريخ التصويت من اليهود يحصل عليها مرشح للرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية⁴.

وتمارس مثل هذه الجماعات تأثيراً بطريفة واضحة في الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لطبيعة المجتمع الأمريكي وما يتميز به من اختلافات واسعة في الاتجاهات والمصالح التي لا يمثلها التنظيم الحزبي تمثيلاً عن النظام الرئاسي الذي تأخذ به الولايات المتحدة وما يتميز به من فصل واضح في

¹ Theodore J Low. and Ginsberg ، Benjamin :American Government freedom and Power 1st.ed. Narton and company ، London 1998 ،P. 250.

² محمد عبد العزيز ربيع ، صنع السياسة الأمريكية والعرب، ط1، منشورات دار الكرمل ، عمان 1990، ص144. وللاستزادة حول هذا الموضوع انظر : أحمد جواد الوادية ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008، مرجع سبق ذكره، ص 26-22.

³ من أمثال هؤلاء المستشارين اليهود "مردخاي غينز بورغ" الذي وصفته صحيفة "يدعوت احرانوت" الإسرائيلية بأنه مستشار قديم لكلينتون ، والوحيد المخول بإعطاء توجيهات سياسية . انظر: مردخاي غينز بورغ ، الموجه الإسرائيلي لكلينتون سياسياً ، صحيفة السفير ، بيروت ، 1992/11/18.

⁴ صحيفة الحياة ، لندن ، 1992/11/7 .

السلطات، الأمر الذي يتيح لمثل هذه الجماعات فرصة كبيرة للضغط على كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية¹.

ومن ناحية أخرى فإن جماعات الضغط أو المصلحة تعمل في الولايات المتحدة على شحن الرأي العام الأمريكي ودفعه نحو خيارات سياسية محددة، إلى جانب التأثير على سلوك أعضاء الكونجرس². ويستند الوجود القانوني للوبي³ الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية إلى القانون الأمريكي الصادر عام 1946، والذي يعطي الحق للجماعات المختلفة في تشكيل مجموعة ضغط (لوبي) بهدف ضمان مصالحها، من خلال استراتيجيات وتكتيكات متعددة⁴.

ويمكن لجماعات المصالح إتباع وسائل أو استراتيجيات مختلفة في محاولتها للتأثير في السياسة الأمريكية، وتقديم يد العون والمساعدة في الحملات الانتخابية، وتتضمن محاولاتهم التقنيات التالية⁵:

1- التأثير المباشر مثل الاتصال المباشر بكل من السلطة التنفيذية والتشريعية.

2- التأثير غير المباشر مثل تعبئة الرأي العام وخلق اتجاه عام معين يؤثر على صانعي السياسة لإقناعهم بقرار معين يحقق مصلحة مثل هذه الجماعات⁶، فعلى سبيل المثال استطاع

¹ رسلان حليبي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، عواملها المحركة، دار المختار، 1985، ص 47-49.

² نبيل محمود عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص9.

³ تعرف الموسوعة البريطانية كلمة "الوبي" بأنها: مجموعة من العملاء النشطاء الذين لهم مصالح خاصة، ويمارسون الضغوط على الموظفين الرسميين خصوصاً المشرعين، وذلك للتأثير عليهم أثناء وممارسة عملهم.

أما قاموس ويبستر الدولي، فيعرف اللوبي على أنهم أشخاص يترددون على ردهات المجلس وأشخاص ليسوا أعضاء في المجلس التشريعي ولا يحملون صفة رسمية، أو يشغلون مناصب حكومية، ويحاولون التأثير على المشتركين، أو الشخصيات العامة من خلال العلاقات الخاصة، وذلك بصدد تشريع معين، أو اتخاذ قرارات معينة. انظر حمد الموعد، اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية، الأرض، العدد، 928، السنة 16، آب / أغسطس، أيلول / سبتمبر، دمشق، 1981، ص 68.

⁴ فايزه سارة، اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا، دار الكرمل للنشر، عمان، 1988، ص 27، 28.

⁵ جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص57.

⁶ Lester Milbrath : "Interest groups and foreign policy in James Rosenau، Ed.، Domestic Sources of Foreign Policy ، New York، Free Press، 1967، p. 7-11 .

اللوبي الإسرائيلي من خلال بعض هذه الوسائل الضغط من خلال اليهود الأمريكيين في البدايات الأولى لقيام دولة إسرائيل على الإدارات الأمريكية للتبرع مالياً لهذه الدولة الناشئة ودعمها دولياً وتشجيع الهجرة والعيش فيها وقد نجحوا في ذلك¹.

بناء على ما سبق سوف نتناول شرح هذا المبحث على مدى ثلاثة نقاط:

أولاً : جماعات الضغط الصهيونية.

ثانياً : جماعات المصالح المؤيدة للعرب.

ثالثاً : استراتيجيات جماعات المصالح ومجالات نشاطها .

أولاً : جماعات الضغط الصهيونية

يعتبر المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة من أنشط المجتمعات سياسياً واجتماعياً وعلى الرغم من أن اليهود الأمريكيين لا يتعدون 6 ملايين نسمة أو ما يقرب من 2% من سكان الولايات المتحدة إلا أنه يلاحظ عمق تأثير الجماعات اليهودية على سياسات الولايات المتحدة سواء الداخلية أو الخارجية². هذا ولقد ارتبط معظم أعضاء التجمع اليهودي بدوله إسرائيل منذ قيامها عام 1948. وحتى الآن، ولم يدخروا وسعاً في سبيل توطيد المصالح الإسرائيلية سواء في المنطقة العربية أو في داخل الولايات المتحدة³.

أن منظمات اللوبي الصهيوني من أهم وابرز العوامل المؤثرة في السياسة الأمريكية، وفي تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط، من خلال دورها في التأثير على الرأي العام وجماعات المصالح ووسائل الإعلام وعملية صناعة القرار بشأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي . الأمر الذي

¹ Edward Tivnan: The Lobby : Jewish Political Power and American Foreign Policy ، 1st.ed. Simon and Schuster ، New York، 1987. P.29.

² كما أورد " شين شتانيلايت " المدير السابق للشئون القومية في اللجنة اليهودية الأمريكية : إن لليهود قوة سياسية لا تتناسب مع عددهم ، وهي أعظم من قوة أي مجموعة عرقية وثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية.

³ بسيوني الخولي ، سياسة الدولتين ، مرجع سبق ذكره ، ص 28.

وانظر أيضاً:

Paul، Hammond and Sidney S. Alexander، Op. Cit.، pp. 415-497.

كشف عن مدى أهمية العامل الإسرائيلي في خدمة المصالح الأمريكية وبخاصة ضمان استمرار الحصول على بتزول المنطقة ، ودور إسرائيل في التصدي لأي قوة معادية تحاول السيطرة عليه . ولم تعمل الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة شاملة بشأن المسألة الفلسطينية إلا بعد استئناف الفلسطينيين خطابهم السياسي المستقل وتولوا دورهم المركزي في إدارة كفاهم من أجل الاستقلال وخاصة بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987 (انتفاضة الحجارة) ، فجاءت فكرة إقامة اتصالات مباشرة بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت الغاية دفع موقف منظمة التحرير للاعتدال بشأن السلام مع إسرائيل وفتح الطرق للمشاركة في مفاوضات السلام .

ورغم ضآلة هذه النسبة، فإن الأقلية اليهودية تتمتع بعدد من الخصائص تجعلها ذات نفوذ وتأثير كبيرين في السياسة الأمريكية. فهي تتمتع بوضع اقتصادي متميز بالمقارنة بالجماعات والأقليات الأخرى¹. فيما يتعلق بمستوى الدخل والوظائف التي يشغلونها وارتفاع التعليم بين أفرادها وتتسم الأقلية اليهودية بالتركيز وعدم التشتت وبالذات في المناطق الصناعية الكبرى الأمر الذي يمكنها من اتخاذ مواقف موحد، ويقال من أعباء تنظيم أفرادها ويساعد على تكوين التنظيمات اليهودية ويمكنها من ممارسة ضغط مؤثر وفعال على عكس الأقليات الأخرى².

- تنظيم جماعات الضغط الصهيونية: من أبرز خصائص الجماعة اليهودية النشطة سياسيا العمل على تنسيق جهودهم من خلال منظمات عدة، ويوجد في الولايات المتحدة تنظيم يهودي صهيوني غاية في التعقيد، وغالبا ما يصور إسرائيل على أنها تجرته مشابهة للتجربة الأمريكية لترسيخ العلاقة مع الولايات المتحدة وإيجاد قواسم مشتركة تجمعهم³ . وبين أهم هذه المنظمات⁴.

- مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية- الأمريكية الأساسية: وهو جماعة مسئولة عن تنسيق أنشطة أكثر من 30 جماعة يهودية حول مسائل السياسية الخارجية. وكل المنظمات الصهيونية النشيطة - ما عدا اللجنة اليهودية- الأمريكية وعصبة الدفاع اليهودية أعضاء في مؤتمر الرؤساء. وعادة ما

¹ مصطفى عبد العزيز ، الأقليات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، 1968 ، ص 55 .

² هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، مرجع سبق ذكره، ص103.

³ Camille Mansour :Beyond Alliance :Israel in U.S. Foreign Policy ، translated by James A. Cohen ، Columbia University press ، New York ،1994 ، P.32.

⁴ بيسيوني الخولي، سياسة الدولتين، مرجع سبق ذكره، ص29.

يرأس رئيس هذا المؤتمر وفد زعماء اليهود عند اجتماعهم بصانعي السياسة الخارجية أو أعضاء الجهاز التنفيذي لمناقشة مشاكل الشرق الأوسط.

- لجنة الشئون العامة الأمريكية- الإسرائيلية¹: وهي جماعة المصالح أو " اللوبي " الرسمي المسجل وفقاً للقانون بغرض التأثير في التشريع في الكونغرس لمصلحة الموقف الصهيوني والمحافظة على تأييد الكونغرس لإسرائيل². وتمّ تسجيلها في الكونغرس الأمريكي، كجماعة مصالح قانونية لها الحق في عرض وجهات نظرها³، والدفاع عن مصالحها، أمام لجان الكونغرس المختلفة⁴.

ثانياً : جماعات المصالح المؤيدة للعرب⁵

وهذه الجماعات، فضلاً عن كونها أقل عدداً وعلى درجة أقل من التنظيم بالمقارنة بتلك الجماعات المؤيدة لإسرائيل، فإن مستوى نشاطها أضعف بكثير إذ تتركز جهودها على انتقاد سياسات كل من إسرائيل والولايات المتحدة ومحاولة مواجهة الدعاية المؤيدة لإسرائيل من جانب الجماعات اليهودية أكثر من محاولتها الحصول على تأييد لسياسات البلدان العربية ومواقفها. وينطبق ذلك بطريقة واضحة على لجنة العمل الخاصة بالعلاقات الأمريكية- العربية. حيث قامت هذه اللجنة بنشاط أكبر لكن أغلبه تركز على مجرد ردود الفعل السلبية للمبادرات المؤيدة لإسرائيل دون محاولة القيام بنشاط ايجابي. وقد أدى هذا إلى جانب تكتيكاتها المتطرفة إلى افتقارها إلى التأييد من جانب الجماعات

¹ نبيل محمود عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص9.

² المرجع السابق ذكره ، ص 30، ويطلق عليها اسم (الايباك) وتعتبر الايباك التي تأسست عام 1959 وفقاً للقانون الأمريكي الصادر عام 1946، من أكثر وأول جماعات الضغط نشاطاً وفاعلية ، فهي لا تكتفي بنشاطها السياسي بالكونغرس الأمريكي ، بل تعمل على توطيد المصالح الإسرائيلية بعرض مطالبها على السلطات التنفيذية وتعمل على إلحاق برامجها كجزء من برامج الأحزاب السياسية سواء على المستوى المحلي أو القومي، للاستزادة حول هذا الموضوع انظر : نادية رمسيس ، دور جماعات الضغط في التأثير على صنع القرار الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، مجلة لسياسة الدولية ، العدد 78 ، القاهرة ، 1984 ، ص 109 - 111.

³ الموعد، مرجع سبق ذكره، ص 70.

⁴ Peter L. Hahn: Caught in the Middle East :U.S. Policy Toward The Arab – Israeli Conflict 1948 – 1961 ، 1st.ed. Chapel Hill , University of North Carolina press, U.S.2006، P.P.26-31.

⁵ للاستزادة انظر ، وليام كوانت ، عشر سنوات من القرارات ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

الأخرى. وإلى جانب ذلك ظهر في الولايات المتحدة عدد من الجماعات الأخرى المؤيدة للموقف العربي¹، من أهمها:

- منظمة الطلبة العرب، وتكونت عام 1952، وبعد حرب 1967 أقامت المنظمة روابط ودية مع اليسار الجديد والقوى السوداء وحركات أخرى في الولايات المتحدة. فقد ساعدت منشوراتها العديدة على تعريف حركة المقاومة الفلسطينية لآلاف من الأمريكيين، كما استطاعت أن تجذب تأييد كثير من المؤتمرات الوطنية للطلبة في الولايات المتحدة فيما يتعلق بإدانة العدوان الإسرائيلي عام 1967، ومع ذلك فقد ظلت أنشطتها محصورة في الجامعات الأمريكية دون أن يكون لها نفوذ لدى صانعي السياسة الأمريكية.

- رابطة خريجي الجامعات الأمريكية العرب: وتتكون من بعض المتخصصين العرب الأمريكيين، ومعظمهم من أعضاء سابقين في منظمة الطلبة العرب. ورغم امتلاك الرابطة لخبرة تنظيمية وقيامها بمحاولات جادة للتأثير على صانعي السياسة في واشنطن، فإن أثرها كان محدوداً جداً بينهم.

- الرابطة القومية للعرب الأمريكيين: وتكونت في عام 1972 في محاولة لإيجاد نوع من التنسيق للأنشطة المؤيدة للعرب في الولايات المتحدة ومحاولة إقناع الكونجرس بالحد من تأييده لإسرائيل.

- المؤسسة الأمريكية لمساعدة اللاجئين في الشرق الأدنى: وتكونت في حزيران/يونيو 1967 كمُنظمة معفاة من الضرائب للعمل على تشجيع مساعدة لاجئي فلسطين (فيما يتعلق بالإغاثة وإعادة التوطين).

ويلاحظ في هذا المجال أن الجماعات المؤيدة للعرب كانت تعاني من مشاكل خطيرة تتمثل أساساً في الافتقار إلى الموارد المالية الكافية اللازمة لتطوير أنشطتها فضلاً عن ضعف هيكلها التنظيمية والافتقار إلى الإنفاق العام حول القضايا الأساسية بين زعماء الحركة من جانب، وبين هؤلاء وإتباعهم من جانب آخر، وذلك بالمقارنة بالجماعات الصهيونية الأساسية ذات العضوية الكبيرة والموارد الكافية لتمويل أنشطتها والتنسيق بينها وارتفاع مستويات تنظيمها.

¹ للاستزادة انظر :

Paul Y. Hammond and Sidney S. : Alexander، Op. Cit.، p. 230.

إن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية - وإسرائيل علاقات وثيقة تركز على عدة اعتبارات سياسية واقتصادية وجغرافية وثقافية وعسكرية جعلت من إسرائيل خط دفاع أول للولايات المتحدة الأمريكية ، وهي التي تجسد مصالحها في المنطقة ، وبالتالي فلا يمكن أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بأي عمل يضر بها ويضر بمصالحها.

ثالثاً : استراتيجيات جماعات المصالح ومجالات نشاطها

كان لجماعات المصالح الصهيونية فرصة أكبر بكثير من أية جماعات أخرى في التأثير على مخرجات السياسة الخارجية الأمريكية، سواء من حيث التأثير المباشر على الرئيس الأمريكي أو الكونجرس ، أو من حيث التأثير غير المباشر (تعبئة الرأي العام)¹.

1- التأثير المباشر :

- وسائل التأثير المباشر على الرئيس الأمريكي: اعتمدت جماعات المصالح الصهيونية في تأثيرها المباشر على الرئيس على وسيلتين:
- الاتصال المباشر بالرئيس، وذلك عن طريق إرسال الخطابات إليه، وعقد الاجتماعات معه لإيضاح وجهة النظر الإسرائيلية له. وكان يتم تعيين شخص مسئول في البيت الأبيض لمعالجة الشؤون اليهودية، ومهتمة بإجراء الاتصالات المباشرة مع الرئيس الأمريكي بشأن القضايا اليهودية².
- ويزداد الضغط على الرئيس الأمريكي عندما يقترب موعد الانتخابات والتي يبدو فيها أهمية كل من الصوت والمال اليهوديين ، فقد اكتسب الصوت اليهودي أهمية خاصة في انتخابات الرئاسة نظراً لتركز اليهود في الولايات ذات الكثافة السكانية التي يهتم مرشح الرئاسة بالفوز بكليتها الانتخابية في ظل النظام الانتخابي الأمريكي الخاص، ونظراً لاهتمام اليهود المتزايد بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات فإن

¹ وينشط في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نحو 75 منظمة مستقلة موالية لإسرائيل تعمل على رعاية المصالح والأهداف الإسرائيلية ، للاستزادة حول هذا الموضوع انظر : نادية رمسيس ، دور جماعات الضغط في التأثير على صنع القرار الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 110 .

² ستيفن كلين مان، دور اليهود الأمريكيين في تمويل إسرائيل وتوجيه السياسة الأمريكية، شؤون فلسطينية، العدد 14، بيروت، أكتوبر 1972 ، ص 158.

هذا يجعل مرشحي الرئاسة يهتمون باكتساب رضاء اليهود والتودد إليهم¹. أما الأموال اليهودية فتظهر أهميتها في تمويل الحملات الانتخابية خاصة بالنسبة للحزب الديمقراطي لافتقاره إلى مصادر التمويل التي يتمتع بها الحزب الجمهوري، الأمر الذي يضمن تأييد الرئيس لقضايا اليهود وإسرائيل ويضمن إمكانية سهولة دخول اليهود البيت الأبيض للدفاع عن هذه القضايا².

- التأثير على الكونجرس: فبالإضافة إلى الاتصالات على مستوى البيت الأبيض يتم الضغط لمصلحة إسرائيل في الكونجرس خاصة في الفترات التالية لانتخابات الرئاسة أو عندما يكون الرئيس في مركز قوة نسبي يسمح له بمقاومة التأثير الصهيوني. ويتم التأثير على الكونجرس عن طريق التأثير في انتخابات أعضائه أو عن طريق نشاط اللوبي الصهيوني فيه خاصة وإن سبل الاتصال بأعضاء الكونجرس ومساعدتهم من الموظفين أيسر بكثير من الاتصال بكبار المسؤولين في البيت الأبيض. ويتركز نشاط اللوبي الصهيوني داخل الكونجرس في السعي إلى متابعة نشاط أعضائه ودفعهم إلى تأييد القضايا التي تهم إسرائيل واتخاذ القرارات التي تحقق مصالحها. وتتولى هذا الدور لجنة الشؤون العامة الأمريكية-الإسرائيلية (الايباك)³. وتسعى اللجنة إلى التودد إلى أعضاء الكونجرس⁴، وتصدر مجلة دورية باسم "تقرير حول الشرق الأدنى" توزع على أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بدون مقابل (حيث يدفع رسم اشتراكها المجلس الصهيوني الأمريكي) وتتصدى لتنفيذ وجهة النظر العربية، ويعمد أعضاء مجلس الشيوخ والنواب إلى استشارة رئيس اللجنة حول الأموال المتعلقة بإسرائيل ومراجعة بياناتهم بشأنها معه. كما تتولى اللجنة إعداد جميع الدراسات والتحليلات اللازمة لكل ما يتعلق بإسرائيل وتقديمها لأعضاء الكونجرس وإجراء جميع المناقشات اللازمة بشأنها. وفي حالة الفشل في الحصول على تأييد بعض أعضاء الكونجرس يكون اللجوء إلى المنظمات الصهيونية التي تعمل خارج الكونجرس لتتولى شؤون

¹ وليام كونت ، عشر سنوات من القرارات ، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

² عودة أبو ردينه، الانتخابات الأمريكية عام 1972، شؤون فلسطينية، عدد 17، بيروت، يناير 1973، ص 182-183. وانظر أيضا: نبيل محمود عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

³ ولا يتردد الكاتب "مايكل ماسينغ" في الجزم بأن سر النجاح في الانتخابات التشريعية الأمريكية إنما يعود إلى مدى رضا أو سخط الايباك عن المرشحين ، فيقدر ما تكون مواقف هؤلاء متناغمة مع مصلحة إسرائيل ، يحصلون على دعم مالي أكبر ، فتصير فرص نجاحهم أكثر ، ويشير أيضا إلى حالات كان عدم التناغم مع المصلحة الإسرائيلية أو مجرد النقد للسياسات الإسرائيلية ولطبيعة العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عاملا حاسما في إخفاق المرشحين .

⁴ نجحت ايباك في إبعاد المشرعين الأمريكيين عن زيارة البلدان العربية ، بقدر نجاحها في عرض وجهات نظر إسرائيل دون سواها ، والغرض من ذلك كله، حتى لا يستطيع المشرعين الأمريكيين النظر للصراع من قرب والتعرف علي وجهة النظر العربية .

هؤلاء الأعضاء في دوائرهم الانتخابية وأمام ناخبهم. وبذلك يكون من السهل تصور أن اللوبي الصهيوني يعمل كمصدر مهم لصنع الرأي، ويؤثر بطريقة مباشرة على ادراكات أعضاء الكونجرس واتجاهاتهم فيما يتعلق بالشرق الأوسط¹.

ويمكن القول بأن الكونجرس هو أسهل الأهداف التي تسعى جماعات المصالح الصهيونية إلى التأثير عليها وذلك بالنظر إلى عدد من العوامل منها اعتبارات إعادة الانتخابات لعضوية الكونجرس والاعتماد على الأصوات والمساهمات المالية اليهودية في الحملات الانتخابية فضلاً عن انتشار الشعور بالارتباط بإسرائيل وضرورة المحافظة على قوتها في المنطقة².

- وزارة الخارجية: وهي تعتبر أكثر الأجهزة مقاومة للضغوط الموجهة من جانب جماعات المصالح بصفة عامة، سواء أكانت صهيونية أو مؤيدة للعرب. ويرجع السبب في ذلك إلى عدم الوصول إلى مناصبها عن طريق الانتخابات، ومن ناحية أخرى يرجع ذلك إلى ادراكات المسؤولين في وزارة الخارجية ومفهومهم فيما يتعلق بدورهم في صنع السياسة واهتمامهم بصياغة سياسة خارجية أمريكية على أساس مفهوم واسع "للمصالح القومية" دون التقييد بالمصالح السياسية المتحيزة من جانب الجماعات المحلية سواء أكانت حكومية أو غير حكومية. فقد كان صراع وزارة الخارجية الدائم للبقاء بعيداً عن المناقشات السياسية المحلية والاحتفاظ بنظرتها القومية تجاه السياسات الدولية هو الذي يفسر بدرجة كبيرة عدم استعدادها عموماً للتأثر بأنشطة جماعات المصالح³.

ولما كانت الجماعات الصهيونية قد استطاعت إقامة اتصالات مباشرة مع بعض أجهزة صنع السياسة الخارجية (الكونجرس) دون غيرها، فقد كان لذلك أثره على قدرة هذه الجماعات على الحصول على تأييد لمطالبها في بعض الموضوعات والقضايا. فهناك اتفاق عام بين المحللين السياسيين بأن جماعات المصالح المؤيدة لإسرائيل كانت أكثر فعالية في التأثير على القرارات الخاصة ببيع الأسلحة لإسرائيل⁴. أكثر من فعاليتها في التأثير على مبادرات السلام الأمريكية ومضمون هذه المبادرات نظراً

¹ ستيفن كلين مان، مرجع سبق ذكره، ص 159-182.

² Trice Robert، "Interest groups and and the foreign policy process: US policy in the middle east، Beverly Hills، Calif، Sage، 1976، p57.

³ Ibid، p.58.

⁴ ولقد كان الكونجرس الأمريكي دائماً أكثر استجابة للجماعات الموالية لإسرائيل، ومع أن هذه الاستجابة كانت تعكس في غالبية الأحوال حقيقة الرأي العام الأمريكي إلا أن جهود تلك الجماعات كان لها شأن في القرارات والمواقف التي أتخذها الكونجرس لصالح

لأهمية دور الكونجرس بالمقارنة بالأجهزة الأخرى فيما يتعلق بموضوعات بيع الأسلحة على أساس سيطرته على تحديد المعونات العسكرية والاقتصادية، وفي الوقت نفسه انخفاض أهمية دورة في المشاركة مباشرة في تطوير المبادرات الدبلوماسية الأمريكية وتزايد أهمية دور وزارة الخارجية في هذا الشأن¹. ومن الواضح تماماً انه منذ بدء الاهتمام الأمريكي بالقضية الفلسطينية ، توافر الكثير من عناصر الاستمرار في جوهر السياسة الأمريكية والمواقف الثابتة تجاهها.

بيد أن عناصر استمرار هذه السياسة الأمريكية لم تمنع في الوقت نفسه عدم إمكانية حدوث بعض التغيير في بعض عناصر هذه السياسة وذلك نتيجة لمتغيرات داخلية وإقليمية ودولية ، استطاع صناع هذه السياسة استيعابها وإدراكها وبخاصة الرئيس كلينتون.

أما بالنسبة للجماعات المؤيدة للعرب، فقد كانت دائماً تعتقد أن كلاً من الكونجرس ووزارة الخارجية والبيت الأبيض غير متعاطفة مع موقفها لكونها أسرى لجماعات الضغط الصهيونية وبالتالي لم تبذل هذه الجماعات العربية جهداً كبيراً للاتصال المباشر مع هذه الأجهزة على عدم جدوى ذلك. وكانت النتيجة أن تأكد بقاء هذه الجماعات بعيدة عن عملية صنع السياسة وبالتالي كان تأثيرها طفيفاً جداً على مخرجات السياسة الأمريكية تجاه الصراع².

يمكن القول في هذا الصدد بأن جماعات المصالح المؤيدة لإسرائيل قد نجحت بصفة عامة في خلق اتجاه عام مؤيد لإسرائيل من خلال السيطرة على وسائل الإعلام بالمقارنة بالجماعات العربية، وإن كانت قد فشلت في خلق تأييد جماهيري عام لأي حل محدد للصراع نظراً لأن هذه الجماعات نفسها لم تكن لديها حلول محددة خاصة بها للصراع، كما أن معظم الأمريكيين كانوا يؤيدون سياسة الابتعاد عن الصراع³.

إسرائيل ، وخلال السنوات الماضية قام حوالي ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشيوخ وأغلبية كبيرة من النواب بالتوقيع على تصريحات ومذكرات ولا يحتاج المرء إلا أن يقارن طبيعة تصرف الكونجرس عندما يتعلق الأمر بإرسال أسلحة للأردن أو مصر ، بل أن إدارة الرئيس كارتر اشترطت عام 1987 أن تتم موافقة الكونجرس على مقترحاتها بشأن إمداد "إسرائيل والسعودية ومصر" بالأسلحة ككل أو ترفض ككل وذلك لحمل الكونجرس على الموافقة على إمداد مصر والسعودية بالأسلحة.

¹ Ibid, pp. 55-57.

² Ibid, pp. 58-59.

³ د. هالة سعودي، مرجع سبق ذكره، ص110.

2- التأثير الغير المباشر:

ومن الطرق غير المباشرة التي تتبعها جماعات المصالح ما يلي¹:

- الاتجاه إلى السيطرة على أجهزة الدعاية الأمريكية مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون ثم استخدام هذه الوسائل لتعبئة الرأي العام لصالح إسرائيل.
- خلق مؤسسات تنظيمية تتعامل مع كل قطاعات الشعب الأمريكي وتحاول إيجاد سلسلة من الارتباطات وتبادل المنافع... ويذكر في هذا الشأن رابطة العمل الصهيونية، مؤسسة (هاداسا) العاملة في مجال الصحة، ومنظمة النساء الصهيونية والتي تعد من أكبر التجمعات النسائية في العالم.
- انخراط عدد ضخم من المهنيين والمتقنين اليهود الأمريكيين في منظمات تتبنى الدفاع عن مصالح مجموعات اجتماعية. ومن أشهر هذه المجموعات التي يسيطر عليها المحامون اليهود مجموعات الدفاع عن الحقوق المدنية، وهي مجموعات تلجأ إلى القضاء في سبيل الدفاع عن مصالح الفئات التي تعاني من جانب كبير من التفرقة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مثل جماعات الملونين في أمريكا أو مصالح نزلاء السجون أو المصححات العقلية أو بيوت المسنين أو رعاية الطفل.. الخ ... ويعمل هؤلاء في صالح تلك الفئات أمام القضاء الأمريكي بدون أي مقابل مادي، مما يؤدي إلى خلق روابط تعاطف ضخمة بين الأقليات الأمريكية والمجتمع اليهودي الأمريكي².
- تعمل مجموعات الضغط الصهيونية أيضا على تعريف صانعي القرار الأمريكي بأنهم عرضة للمكافأة أو العقاب إذا ما عملوا على توطيد أو التعريض بالمصالح الإسرائيلية. لأن أي رئيس أمريكي يحاول الاتجاه ايجابيا تجاه القضية الفلسطينية ، يجابه بعداء اللوبي الصهيوني النشط في الولايات المتحدة الأمريكية³. ففي قدرة جماعات الضغط الصهيونية أن تكافئ المرشح السياسي الذي يتبنى مواقفها بقدرتها على تجميع أموال الدعاية الانتخابية، والتأثير في الرأي العام من خلال سلطاتها على

¹ نادية رمسيس، دور جماعات الضغط في التأثير على صنع القرار الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الدولية، العدد 78، القاهرة، أكتوبر، 1984، ص 109-113.

² د. مصطفى علوي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي من 53-59، رسالة ماجستير، جامعه القاهرة، 1975، ص 44-46.

³ نصير عاروري، "بعدها أحاط بوش إدارته بعناصر يمينية ومتطرفة، لا مؤشرات إلى تغيير جوهر في السياسة الأمريكية تجاه المسألة الفلسطينية"، صحيفة الحياة اللندنية، عدد 13896، القاهرة 14/2\2001.

أجهزة الدعاية، وتجنيب عدد ضخم من المواطنين للدعاية للمرشح وإرسال برقيات التأييد ووسائل المدح الخ¹.

أما المرشح أو نائب الكونجرس أو عضو مجلس الشيوخ الذي يتراءى له أن يتخذ ولو حتى موقفاً مستقلاً بعض الشيء من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فسرعان ما يتبين له العواقب الوخيمة لهذا الموقف، فتتطلق الصحف في التشهير بموقفه المعادي للسامية ويتم استدعاؤه على شاشات التلفزيون للدفاع عن هذا الوضع المؤسف الذي انحدر إليه، لذلك كان من ملامح أي أداره جديدة تجاه القضية الفلسطينية، عدم التورط في الملف الفلسطيني الإسرائيلي بتعقيده وصعوباته²، كي لا يضعف الدور الأمريكي في المنطقة،³ وتسقط فجأة موارد تمويل حملاته الانتخابية إذا ما تراءى له إعادة ترشيح نفسه، وتتهمر الرسائل والبرقيات ومكالمات التليفون على مكتبة احتجاجاً وارتياحاً لما سببته هذا الموقف المشين من تراث الحضارة الغربية من عواقب وخيمة على العالم الحر بأكمله، فإسرائيل هي حصن الغرب ضد الهجمة العربية وموجات الشيوعية الزاحفة من الشرق، ويضطر العضو المرتجف خوفاً أن يعتذر علانية، ويقدم صكوك الغفران حتى تتسامح معه أجهزة الإعلام وتعيد ضمه إلى صفوف السياسيين الأمريكيين والملتزمين بتعهداتهم المتزايدة لضمان أمن وحماية تلك الدولة الصغيرة المسكينة إسرائيل.

- تتسق مجموعات الضغط الصهيونية موقفها باستمرار مع الحكومة الإسرائيلية وهي تعمل على توحيد صفوف اليهود الأمريكيين في مساندة دائمة للحزب الإسرائيلي الحاكم حتى لو اختلفت الجماعة اليهودية نفسها حول السياسات الإسرائيلية المتبعة مما يمكن جماعات الضغط من أن تعمل كجبهة موحدة في تحقيق المصالح الإسرائيلية⁴.

وعلى عكس ذلك يمكن لنا أن نقوم بطرح عدة أفكار يمكن أن تساهم في تغيير التصورات السابقة التي تتحكم فيها جماعات المصالح اليهودية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي

¹ مصطفى علوي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² عمرو عبد السمیع، الأحاديث الأمريكية حوارات حول المستقبل، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2003، ص 403.

³ انظر بهذا الخصوص بحث بعنوان: "الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية من 2001/1/20 إلى 2002/6/24"، من كتاب السور الوافي، ط1، شركة التقدم العربي (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق)، أغسطس 2003، ص 85، 160.

⁴ ودودة بدران، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كينيدي، رسالة ماجستير، جامعه القاهرة، 1973، ص 62-66.

تسيطر فيها على وسائل الإعلام وغيرها من المواضيع التي تمس الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بشكل مباشر ويتوقف ذلك كله على مشاركة الدول العربية مجتمعة على ذلك، ولا شك أن أحد أهم أسباب ذلك هو ضعف النشاط العربي في الساحة الأمريكية وعدم الاستثمار فيها ثقافياً وسياسياً وإعلامياً وعدم معرفة أساليب التعاطي مع وسائل الإعلام الأمريكية التي تركز على الحدث المثير دون وضعه في سياقه الصحيح أو حتى خلفيته التاريخية مع إخفاقها في طرح وجهات نظرنا وتعريف الأمريكيين في حقيقة ما يجري في المنطقة وأمام هذه الصورة لا بد من إستراتيجية عربية شاملة لمواجهة ما يجري في المسرح الإعلامي والثقافي الأمريكي وهو مسرح قابل كما أشرنا للاستثمار من خلال عمل عربي منظم تساهم فيه الدول العربية والجامعة العربية عبر مؤسساتها وسفاراتها العربية والمراكز الثقافية العربية والدور الكبير الذي يمكن إن تقوم به الجاليات العربية المنتشرة في مفاصل المجتمع الأمريكي ومركز البحث والجامعات العربية عبر وفودها وبالالاتصال الرسمي والشعبي ولذلك لا بد من الاستفادة من طاقة الإعلاميين والأكاديميين والمغتربين العرب وتنظيم حملة علاقات عامة عربية أمريكية وزيارة وفود رسمية وشعبية واستضافة وفود أمريكية وتزويدها بكل ما يفيد لتغيير الصورة النمطية المتجدره في العقل الأمريكي الرسمي والشعبي تجاه هذا الصراع.

إن تعدد وسائل الإعلام وانتشارها الواسع وانفتاحها يساهم بشكل كبير في نجاح مثل هكذا مهمة نحن بأمس الحاجة إليها ونحن نمر بظروف تاريخية صعبة ومعقدة وتؤثر بشكل كبير ليس على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وحده بل على مستقبل الأمة العربية ودورها الحضاري والإنساني.

لأن السياسة الأمريكية، لا تعكس فقط مصالح الولايات المتحدة، ولكنها أيضاً تتأثر بالنفوذ اللوبي اليهودي الذي حقق نجاحاً، لم تحققه أية جماعة ضغط تدافع عن مصالح دولة أجنبية داخل الولايات المتحدة¹.

لان اللوبي اليهودي، من أهم وأبرز القوى المؤثرة في سياسة الولايات المتحدة تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط²، وخاصة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. لان من أهم مميزات الأقلية اليهودية،

¹ ستيفن والت، جون ميرشايمر، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، ط 1، ترجمة أنطون باسل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007، ص 298.

² رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، ط 1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة 2006، ص 155.

التركيز وعدم التشتت، وبالأخص في المناطق الصناعية الكبرى، وهذا ما يمكنها من ممارسة ضغط مؤثر وفعال على عكس الأقليات الأخرى¹.

¹ Tony Smith :Foreign Attachments : The power of Ethnic Groups in the Making of American F origin Policy M.A.، Harvard University Press، Cambridge 2000، P.23.

الفصل الثاني

أثر محروقات السياسة الخارجية الأمريكية
تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

تقديم:

هناك محددات عديدة تتداخل معاً وتلعب دوراً هاماً بالتفاعل مع فلسفة تحديد الأولويات في التأثير على عملية صياغة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وأولوياتها تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لعل من أهمها عامل النفط في الوطن العربي، ووجود إسرائيل في المنطقة، وبداية ظهور أولويات جديدة لإدارة بيل كلينتون بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الأمر الذي كان له انعكاساته على منطقتنا العربية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي على وجه الخصوص.

أصبحت الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي القوة العسكرية الأولى في العالم، كما أصبحت القوة المهيمنة على المنطقة العربية. فقد تزايد اعتماد دول الخليج العربي على ضمانات الأمن الأمريكي بطريقة غير مسبوقه بعد حرب الخليج الثانية، هذا إلى جانب انفراد الولايات المتحدة بتوجيه التطورات في مجال تسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وذلك في إطار إقليمي يتسم بغياب التنسيق العربي وإتباع البلدان العربية سياسات مختلفة تجاه أهم القضايا العربية.

وقد أثرت التساؤلات حول السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، وهى تساؤلات تتعلق أساساً بما إذا كان قد طرأ تغيير على المصالح الأمريكية في المنطقة نتيجة هذه التطورات ومدى الاستمرارية، والتغير في السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية وتحليل الاعتبارات المختلفة التي تؤثر في هذه السياسات.

وبالنسبة إلى المصالح الأمريكية في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، يلاحظ أن فرانك كارلوتش الذي شغل منصب وزير الدفاع الأمريكي في إدارة ريغان كان قد ذكر أن السياسة الدولية على رغم أنها تمر بمرحلة تغير ثوري، إلا أن هناك عدد من الحقائق الثابتة التي سوف تظل تفرض استمرار المصالح الأمريكية في المنطقة، وبالتالي الاهتمام الأمريكي بها. وعلى رأس هذه الحقائق العامل الجغرافي والاعتبارات الإستراتيجية والالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل¹، فانهاء الحرب الباردة لم يترتب

¹ Frank "U.S.: " Foreign policy in the middle east peace" ، American Arab Affairs (Spring 1990)، p.49.

عليه أي تغير جوهري في المصالح الأمريكية في المنطقة، مع العلم بأن المصالح الأمريكية في المنطقة لا تزال تتمثل في ثلاث مصالح أساسية هي¹:

- منع أية قوة معادية من السيطرة على المنطقة.
- استمرار ضمان الحصول على بترول المنطقة بأسعار معقولة.
- حماية أمن إسرائيل.

وخصوصاً أن الولايات المتحدة الأمريكية.

إن التغيرات الجوهريّة التي طرأت على النظام العالمي بعد التحولات الكبرى في أوروبا الشرقية وانتهاء الاتحاد السوفيتي واندثار حلف وارسو وتوحيد ألمانيا، كل تلك التغيرات أوجدت فراغاً على قمة النظام الدولي دفع بالولايات المتحدة إلى محاولة خلق إجماع عالمي حول بعض المسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

إن هذا الفراغ لا يمكن أن يستمر وإلا سادت الفوضى، كما أن الولايات المتحدة وحدها لا تستطيع أن تملأه، ولهذا فإنها لا يمكن أن تستبعد القوى الدولية الأخرى من مركز الصدارة الدولية، وهو ما أشارت إليه وثيقة وزارة الدفاع الأمريكية في بداية 1992، والتي استخدمت مصطلح الهيمنة، الحميدة وفي الوقت ذاته فإن الولايات المتحدة لا يمكن أن تنصب باختيارها من مركز الصدارة الدولي وتتيح بذلك الفرصة للقوى الدولية المتأهبة مثل اليابان وألمانيا والصين وأوروبا الموحدة لملء الفراغ، وربما يكون ذلك أحد أسباب تشبث الولايات المتحدة باستمرار بقاء حلف الأطلسي.

مؤدى ذلك، أنه وإن كانت الولايات المتحدة تمثل مركز الصدارة العالمي إلا أن ذلك لا يعني أنها تتمتع بحرية كاملة في العمل الدولي، إن حريتها محدودة بوجود القوى الدولية الأخرى وخاصة تلك التي تشكل منافسين محتملين، كما أنها محدودة كذلك بقدراتها الاقتصادية ومدى استعدادها للتضحية في سبيل تلك المكانة، فالأمريكيون يشعرون بالفخر إزاء القيادة العالمية للولايات المتحدة، ولكنهم يتحفظون

¹ Robert H. Pelletrean : " Middle east is turning a corner in peace process," Transcript: house foreign affairs: Committee statement, 10-14-94, Official text: U.S. Information service: Embassy of the U.S.A Cairo, 9 October, 1994.

إزاء أعباء تلك القيادة، أو كما ذكر الرئيس بوش من قبل أن الولايات المتحدة لديها الرغبة دون الأموال اللازمة لتحقيقها¹.

إن هذا الفراغ يقضى مشاركة من جانب كافة القوى الكبرى، ولا يستقيم مع انفراد أية قوة دولية مهما كانت بما في ذلك الولايات المتحدة ذاتها بالسيطرة الدولية.

قبل انتهاء الحرب الباردة وانهايار الأيديولوجية الشيوعية كان من الأيسر حصر محاور المشكلات بين شرق / غرب أو جنوب/ شمال، وفي نفس الوقت كان من الممكن تحديد طبيعة تلك المشكلات ما بين سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو إستراتيجية، وكان يمكن كذلك تحديد مجالها: عالمية/ إقليمية/ محلية أو خليط بين ذلك.

في النظام العالمي الراهن برزت قضايا إلى أولوية اهتمامات الدول، وهى قضايا تنتمي إلى هذا النوع من التشابك والتعقيد، مثل التنافس الاقتصادي وانتشار الأسلحة ، وخاصة الأسلحة الكيماوية وأسلحة الدمار الشامل، وقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة ومقاومة أو مكافحة البؤس الإنساني، بل إن مسألة الأمن صارت ترتبط الآن- وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص- بالقضايا الاجتماعية²، يضاف إلى ذلك قضايا الزيادة السكانية ونقص الماء وعدم الغذاء، وقضايا انتقال الأمراض المزمنة والمستعصية، وتجارة المخدرات، وقضايا المهاجرين.

وحينما يقوم الرئيس الأمريكي ومساعدوه بتحديد أولويات السياسة الخارجية فلا بد أنهم يضعون تلك السمات لهذه المشكلات نصب أعينهم ، فمن المتوقع بالفعل أن يؤثر الإدراك الراهن لمضمون الأمن القومي على ترتيب أولويات السياسة الخارجية من المسائل ذات الطبيعة العسكرية إلى المسائل ذات الفحوى الاجتماعية والمضمون الإنساني.

في أعقاب التحولات الكبرى في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي كان هناك خوف من انتشار الصراعات الإقليمية من حيث عددها وكثافتها، فقد ساد اعتقاد طوال سنوات القطبية الثنائية بأن كل قطب يستطيع أن يحتوى الصراعات الإقليمية التي تقع لحلفائه وأنصاره.

¹ Joseph Nye، Jr: The east of both traditions, The national interest، Spring 1992، pp.21-24.

² Ibid. pp.32.

ومن الأمور الملفتة للنظر أن تلك التحولات تمت دون أن تصطبح بازدياد حده الصراعات الإقليمية سواء كانت أثنية أو دينية ، وحتى في حالة انفجار مثل تلك الصراعات فإن النظام الدولي الراهن ممثلاً في الأمم المتحدة والقوى الدولية الفاعلة فيه وعلى رأسها الولايات المتحدة تحرص على احتوائها وحصرها في نطاقها الإقليمي حتى لا يتكرر ما حدث في منطقة الخليج من تحول نزاع إقليمي إلى صراع دولي، وهكذا كان للأمم المتحدة دور هام في الصومال وفي البوسنة والهرسك. ومع ذلك فإن الموقف الأمريكي حيال الصراعات الإقليمية لا بد وأن يرتبط بمدى تعرض المصالح الأمريكية المباشرة للخطر والمكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، بالإضافة بطبيعة الحال إلى أوروبا وروسيا، وتستهدف الولايات المتحدة من وراء ذلك منع ظهور تهديدات في تلك المناطق للأمن الأمريكي وللمصالح القومية الأمريكية¹.

وبناءً على ما تقدم تم تقسيم هذا الفصل على مدى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: عامل النفط.

المبحث الثاني: دور إسرائيل كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الثالث: الأولويات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية.

¹ د. هالة سعودي (محرر) ، الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1993، ص

المبحث الأول: عامل النفط

السياسة الأمريكية تحدد تجاه القضية الفلسطينية، في ضوء الإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة ومصالحها الرئيسية في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً¹، والالتزام بأمن إسرائيل خصوصاً، ويعتبر النفط من محددات السياسة الخارجية الأمريكية²، فنجذ وثيقة (الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط) الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية، تتضمن قائمة من المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وهي³:

- ضمان تدفق نفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة.

- حماية أمن إسرائيل وضمان تفوقها على جيرانها العرب، مع السعي لإقامة سلام دائم بين العرب وإسرائيل.

- حماية أرواح المواطنين الأمريكيين الموجودين في المنطقة وممتلكاتهم.

- حرية الملاحة في بحار وممرات المنطقة الحيوية.

- فتح أسواق المنطقة أمام التجارة الأمريكية.

¹ وتهتم أيضا الولايات المتحدة بالشرق الأوسط باعتباره مفترقا للطرق الدولية بين آسيا وأفريقيا ، وكطريق عام من منطقة البحر المتوسط إلى جنوب آسيا ، وهي مهتمة بالمنطقة أيضا نتيجة لتسهيلات المواصلات الأرضية والبحرية والجوية التي تقدمها ، وهي معنية بمصادر البترول الواسعة في منطقة الشرق الأوسط حيث يبلغ احتياطي البترول المحقق بها 402 و7 بليون برميل.

² منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية كان ضمان وصول البترول العربي إلى الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين يمثل مصلحة أساسية، غير أن الأمريكيين لم يدركوا مدى خطورة الاعتماد على استيراد البترول إلا بعد أن تم استخدام سلاح البترول في حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 حيث بدأت المحاولات لتبني برامج لتخفيض استيراد البترول، إلا أن الولايات المتحدة استمرت في الاعتماد على استيراد البترول حتى أنها كانت تستورد ما بين 50 بالمائة إلى 60 بالمائة من مجموع ما تستهلكه من البترول وكان للبترول العربي أهميته بالنسبة إلى الغرب عموماً بسبب إحتياطياته الضخمة (65 بالمائة من الإحتياطي العالمي) وأسعاره المنخفضة وبناءً عليه كان هناك حرص أمريكي على ضمان استمرارية تدفق البترول العربي إلى الولايات المتحدة وإلى حلفائها الغربيين بأسعار معقولة وإعادة تدوير البترول دولارات بما يحقق مصلحة الاقتصاد الأمريكي، وبالتالي ضمان عدم سيطرة أية قوة معادية عليه من شأنها أن تضع حدودا على إنتاجه سواء لرفع أسعاره أو لممارسة ضغوط على الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسية محددة، للاستزادة حول هذا الموضوع انظر :

Shoshana Klebanoff، Middle east oil and u.s. foreign policy، New York، Praeger، 1974، pp. 220-221.

³ Robert H. Pelletrean : " Middle East Is turning a corner in peace process،" Transcript: house foreign affairs: Committee statement، 10-14-94، Official text: U.S. Information service: Embassy of the U.S.A Cairo،9 October،1994.

إن الولايات المتحدة تحرص على ضمان استمرار وصول البترول العربي إلى الأسواق الأمريكية، وعدم سيطرة أي قوة معادية عليه، وفي هذا الصدد؛ أكدت الولايات المتحدة أن لها مصالح اقتصادية حيوية في الشرق الأوسط والخليج، وهي الوصول لمصادر الطاقة في الخليج، حيث يوجد فيه ثلث احتياطي العالم من البترول؛ كما أن هناك خمس دول في الخليج لديها كل على حده احتياطات من البترول تفوق الاحتياطات، في كل أمريكا الشمالية، ولهذا يُعد وصول بترول الخليج من ضمن المصالح الحيوية الأمريكية التي تستوجب الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية لحمايتها، إذا كان هناك تهديد لها¹؛ لأن من يسيطر على بترول الخليج، يستطع ابتزاز الدول الصناعية².

بناء على ما سبق سوف نتناول شرح هذا المبحث على مدى ثلاثة نقاط:

أولاً: اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ببترول العرب.

ثانياً: المصالح البترولية.

ثالثاً: استخدام النفط كسلاح ضغط لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من جديد .

أولاً : اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ببترول العرب

"وبالتالي فإن الاهتمام الأمريكي ببترول العرب يزداد بازدياد التطورات العالمية، فورقة النفط هي ورقة ضاغطة ذات تأثير على سياسات القوى المنافسة للولايات المتحدة، وخاصة في المجال الاقتصادي، خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة، وما أفرزته من مستجدات، ولا يوجد ما يشير في الوقت

¹ William j perry.: Gulf security and U.S Policy، "Middle East Policy: April 1995، P.8.

² في هذا السياق وضمن طاقتي وعميق ، انطلقت دعوة الشيخ المرحوم عبد الله الطريقي صاحب شعار "نفط العرب للعرب" ومؤسس منظمة أوبك الذي يضع النفط ضمن رؤية شاملة . ويرى الطريقي أن تغيير السياسة الأمريكية تجاه الأمة العربية يمكن أن يحدث فقط نتيجة لمجهوداتنا فوق أرضنا سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، وذلك عن طريق قطع العلاقات مع أمريكا وتأميم جميع المنشآت الأمريكية في الأراضي العربية ومقاطعة أمريكا اقتصاديا . حتى نستطيع من خلال ذلك فرض رؤيتنا لحل القضية الفلسطينية على وجه الخصوص وإدارة الصراع كما يجب أن يكون نحو الحل الذي يجب أن يكون . للاستزادة حول هذا الموضوع انظر :

وليد خدوري (تحرير)، عبد الله الطريقي ، الأعمال الكاملة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص 753-758.

الحالي إلى إمكانية تهديد المصالح الأمريكية، باستخدام سلاح البترول مرة أخرى¹، كما حدث سنة 1973، بسبب التفكك والانقسام العربي". مع العلم أن حرب أكتوبر قد تجاوزت الصعيد العسكري إلى الصعيدين السياسي والاقتصادي². مع العلم لم تكن لتتوافر هذه الصبغة الاقتصادية والسياسية إلا تحت إشراف المملكة العربية السعودية وتخطيطها³.

ويدرك الأمريكيون تماماً؛ أن مسألة حصول الولايات المتحدة على النفط العربي على المدى البعيد، مرتبطة تماماً بالاستقرار السياسي في المنطقة، وقد أدرك صنّاع القرار الأمريكيين؛ أن المصالح النفطية الأمريكية في الخليج متعلقة جوهرياً، بالتطورات على المسرح العربي الإسرائيلي، ولقد انتشر اعتقاد واسع بأن النفط العربي قادراً، إذا استخدم في صياغة ما، على تحريك قضية فلسطين باتجاه الموقف العربي والمصالح القومية العربية⁴. وكان لا بد لهم من الجمع بين نقيضين: مساندة إسرائيل، والحفاظ على علاقاتهم مع الدول العربية.

وعليه فإن الموقف الأمريكي تعرّض لاختبار تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، خلال حرب الخليج عام 1991، عندما حاول الرئيس العراقي صدام حسين الربط بين حل الأزمة الكويتية والقضية الفلسطينية، وأطلق صواريخ بعيدة المدى على إسرائيل، على أمل تقويض التحالف الدولي الذي شكّله الولايات المتحدة لمحاربتة، ومن خلال ذلك؛ يتبيّن وجود صلة حقيقة بين حرب الخليج ودور إسرائيل، ففي حال رد إسرائيل على صواريخ العراق سينتأثر التحالف الدولي، خصوصاً العرب منهم، وسيلاقى العرب حرجاً في القتال إلى جانب إسرائيل؛ لذا فقد مارس الرئيس الأمريكي "بوش الأب"، ووزير خارجيته

¹ ومن الملاحظ أن سلاح النفط لم يستخدم إلا تحت ضغط الظروف العسكرية أو السياسية الحادة، فعلى سبيل المثال: استخدم النفط سلاحاً سياسياً للمرة الأولى في عام 1956، عندما نسفت سوريا أنابيب نفط العراق التي كانت تنقل النفط العراقي إلى بانباس على الساحل السوري على البحر المتوسط رداً على العدوان الثلاثي، والمرة الثانية حدثت في عام 1967 عندما أوقفت الدول العربية تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانياً أثر العدوان الإسرائيلي الذي استهدف فلسطين ومصر وسوريا والأردن بسبب موقف الحكومتين من هذا العدوان حتى وإن استمر وقف التصدير لفترة قصيرة جداً، وأما المرة الثالثة وهي الاستخدام الأبرز لسلاح النفط حتى الآن كانت عام 1973 أثناء حرب أكتوبر. للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: جورج قرم، النفط العربي والقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979، ص 10-12. وانظر أيضاً: محمد السماك، إستراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1991، ص 23، 26، 30، 50.

² إدارة المخابرات العامة، النفط العربي ومكانته في العالم، الإدارة، دمشق، 1973، ص 114.

³ وليد خدوري، النفط العربي في السياسة الدولية. دلمون للنشر، نيقوسيا، 1986. ص 96.

⁴ يوسف عبد الله صايغ، النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 2، بيروت، 1986، ص 3.

"جيمس بيكر"، ضغطاً كبيراً ومنح حوافز عديدة لحكومة إسرائيل للحيلولة دون ردها على الهجمات العراقية الصاروخية¹.

وبالتالي، أدرك صنّاع القرار الأمريكي حقيقة الترابط بين الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية النفط، وحل القضية الفلسطينية، مع العلم بأن هناك أصواتا عربية عده قد طالبت باستخدام سلاح النفط العربي ضد الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية اثر اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000². مع ذلك واصلت الولايات المتحدة دعم إسرائيل في عدة مجالات منها المجال العسكري³.

وهذا الموضوع سيبقى مفتوحاً على احتمالات المستقبل وتطورات الصراع في المنطقة⁴ لذلك يمكن القول أن للولايات المتحدة مصالح في النفط العربي؛ لذلك عليها أن تهتم بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتطورات⁵.

ثانياً: المصالح البترولية

فيلاحظ أنه على الرغم من أن البترول العربي يمثل 27 بالمائة من الواردات الأمريكية البترولية، و13 بالمئة من مجموع الاستهلاك الأمريكي للبترول، إلا أن البترول العربي لا يزال له أهميته الخاصة للولايات المتحدة، وذلك لعدد من الاعتبارات:

1 - إن أي انخفاض في إنتاج البترول العربي، مثلما حدث من جراء غزو العراق للكويت، حيث تم سحب 4 ملايين برميل يوميا من السوق العالمية، من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار البترول مما يلحق أضراراً بالاقتصاد الأمريكي تفوق تلك الأضرار التي تلحق باقتصاديات الدول

¹ والت : مرجع سبق ذكره ص96.

² عدنان جابر ، سلاح النفط ومصطلح أزمة الطاقة ، صامد للطباعة والنشر والتوزيع ، العدد 141 ، السنة 27 ، تموز ، آب ، أيلول ، 2005 ، ص 284 .

³ المرجع السابق ذكره ، ص 284 .

⁴ المرجع السابق ذكره ، ص 284 .

⁵ William Quandt: Sudian Arabian foreign policy in 1985، Security and Oil، Brooking institution، Washington DC، 1981. pp. 138-139.

الصناعة الأخرى في أوروبا الغربية واليابان ، نظراً لارتفاع نسبة الطلب على الطاقة من الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة عنها في أوروبا الغربية واليابان¹.

2- البترول العربي- وفقاً لرأي معظم خبراء الطاقة- سوف يصبح مكوناً أكثر أهمية في إمداد

العالم بالبترول في المستقبل، إذ سيزداد الاعتماد العالمي على بترول الخليج العربي الذي يتميز بانخفاض أسعاره واحتياطياته الضخمة. فطبقاً لأحد التقارير التي أصدرتها وزارة الطاقة الأمريكية، فإن العالم سيحتاج إلى 20 مليون برميل إضافية كل يوم لمقابلة احتياجاته في عام 2010 ومواجهة متطلبات الزيادة المتوقعة في السكان، ومما سيزيد من الطلب على البترول أيضاً انتشار عمليات التصنيع في الكثير من الدول، وبالذات الصناعات الأساسية التي تسعى الدول الحديثة التصنيع إلى بنائها، وهي صناعات تستخدم الطاقة بدرجة أكبر مثل صناعة الفلزات الأولية والأحجار والزجاج وتكرير البترول والكيماويات وغيرها (تستهلك هذه الصناعات وحدها 80 بالمائة من جملة الطاقة التي تستخدم في الصناعات في الولايات المتحدة) وتشير التقديرات إلى أن الاستهلاك العالمي من البترول، يتزايد في الوقت الحاضر بواقع 2 بالمائة سنوياً، على أن ذلك المعدل سيتغير تماماً إذا ما ارتفع متوسط استهلاك الفرد في الصين والهند إلى متوسط الاستهلاك نفسه في كوريا الجنوبية².

3- فضلاً عن ذلك، يرى البعض أن الاهتمام الأمريكي بالبترول العربي سيزداد في ظل

التطورات التي يشهدها النظام الدولي، إذ يمكن للولايات المتحدة استخدامه كورقة للضغط والتأثير في سياسات القوى المنافسة لها في المجال الاقتصادي، وبخاصة بعدما فقدت الولايات المتحدة ورقة المظلة النووية التي كانت تمسك بها في علاقاتها مع العالم الغربي في عصر الحرب الباردة.

¹ Michael Sterner : " Navigating the gulf "، Foreign policy. No.18 (Winter 1990-1991)، p.41.

² Sterner، Ibid، p.42.

ثالثاً : استخدام النفط كسلاح ضغط لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من جديد

في استخدام النفط سلاحاً، يشتبك الاقتصاد بالسياسة ، لقد أصبح النفط سلعة إستراتيجية، فهو من جانب عنصر من عناصر السياسة الدولية و من جانب آخر عنصر من عناصر السياسة القومية¹.

جاء تغير الزعامة السياسية في مصر عام 1970 وتولى الرئيس السادات السلطة كبدائية لتطورات بعيدة المدى، ليس فقط في علاقة مصر بالولايات المتحدة، وإنما أيضاً في علاقتها بالوطن العربي ودورها في المنطقة فقد أدى التحول الجذري الذي أحدثه الرئيس السادات في السياسة الخارجية المصرية في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، إلى تراجع في مكانة الاتحاد السوفيتي ووجوده في المنطقة وتهميش دوره في البحث عن تسوية للصراع، وهي العملية التي حرصت الولايات المتحدة على الانفراد بها في مراحلها المختلفة ابتداءً من اتفاق فض الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل في عام 1974 والثاني في عام 1975 واتفاق فض الاشتباك على الجبهة السورية في عام 1974.

وقد تم تتويج الدور الأمريكي باتفاقيات كامب ديفيد² في عام 1978 وبمعاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية.

¹ حامد عبد الله ربيع ، الثروة البترولية العربية والصراعات الدولية حول النظام الاقتصادي الجديد ، منشورات الطلائع . دمشق ، 1979 ، ص 18 .

² قمة كامب ديفيد :

انعزل كارتر والسادات وبيجين، بالإضافة إلى كبار مستشاريهم، في منتجع الرئيس الواقع على قمة جبل كامب ديفيد من 5 إلى 17 سبتمبر ولم يصل إلى العالم الخارجي في ذلك الحين إلا القليل من المعلومات عن المد اولات ، ولذلك فقد دهش الكثيرون من الأبناء التي ذاعت في اليوم الأخير عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن إطارين للمفاوضات. كان الأول يعالج مبادئ اتفاق مصري إسرائيلي ، والثاني وهو أكثر تعقيداً وأقل تحديداً، يتكون من صيغة لفترة انتقالية من الحكم الذاتي للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة. ولم تكن النتيجة مطابقة لما توقعه أحد عندما ابتدأت هذه القمة التاريخية. كان على سياسة الولايات المتحدة، خلال المحادثات المطولة التي سبقت كامب ديفيد وفي كامب ديفيد ذاتها، أن تتكيف باستمرار مع حقيقتين: أنه لا يمكن السيطرة بسهولة على الأحداث في الشرق الأوسط أو التأثير عليها، ولذلك فإن التطورات هناك كثيراً ما تأخذ الأمريكيين على غرة وتجبرهم على تنقيح استراتيجياتهم، وأن واقع السياسة الأمريكية الداخلية يتدخل بقوة في عملية صنع القرار المتعلقة بالشرق الأوسط ، فيجب على الرئيس أن يكيف خطه مع الانعطافات والتحويلات غير القابلة للتنبؤ بها في سياسات الشرق الأوسط، وألا تعيب عينه في الوقت نفسه عن قاعدته السياسية في الداخل. وما يبدو ممكناً ومستصوباً في السنة الأولى من فترة حكم الرئيس يحتمل أن ينظر إليه بحلول السنة الثالثة بوصفه طموحاً لا أمل فيه.

في عام 1979¹. والتي كان لاتفاقية كامب ديفيد انتقادات موجة وانعكاسات علي القضية الفلسطينية نجملها فيما يلي :

تضمنت اتفاقية كامب ديفيد وثيقة خاصة عنوانها "إطار السلام في الشرق الأوسط"، وقد حاولت هذه الوثيقة التي وقعها السادات وبيجين وشهد عليها، وقد ينال ضمنها كارتر، أن تنسف قضية فلسطين كقضية قومية لكل العرب عبر الأجيال ، وتحولها من قضية شعب يناضل من أجل حقوقه الوطنية إلى قضية سكان أرض محتلة فحسب، ويتضح ذلك مما يلي:

1. لم تأت الوثيقة على ذكر الشعب الفلسطيني إلا في جملتين اثنتين، وحتى هاتين الجملتين أفرغتا من أي معنى حين مضت الوثيقة في كل موضع آخر تركز على سكان الضفة والقطاع ، أو فلسطيني المنطقتين وتمنحهم ما يسمى بحق الحكم الذاتي لا أكثر، ويلاحظ أن الحكم الذاتي جعل للسكان فحسب

وتكون نتيجة هذه الضغوط الشرق أوسطية والداخلية، أن تتجه السياسة الأمريكية بعيداً عن التصميمات الكبرى ذات المحتوى العقائدي القوي وأن تسعى للوصول إلى أرضية وسط أقل إثارة للجدل وأقل طموحاً، وتستطيع أن تفوز بتأييد جماهير. الحزبين علاوة على القبول من العرب والإسرائيليين ، وليس ذلك بالطبع متيسراً دائماً مهما كان مستصوباً من الناحية السياسية. ولذلك فإن السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط نادراً ما نجحت في إرضاء كل من له اهتمام بتشكيلها ، ويبدو أن الرؤساء الأمريكيين يصيهم الكلال من كل ذلك الجدل الذي تولده مشاكل الشرق الأوسط وصعوبة حل القضايا التي تعتبر مصدراً للكثير من الإحباط. للاستزادة حول هذا الموضوع انظر :

John C. Campbell, "The burden of empire in the middle east" Foreign affairs, Vol. 57, No.4. January, 1979, p. 630.

واتفاقات كامب ديفيد تدل بشكل واف على حدود ما يمكن انجازه في الواقع، حتى تم بذلك اكبر قدر ممكن من الجهد إلا أنها أيضا تذكره بأن الدبلوماسية تستطيع تحقيق نتائج إذا ما توافرت الإرادة والطاقة والإبداع. ولا يمكن التعرف بشكل كامل على حكم التاريخ على اتفاقات كامب ديفيد وإن كانت كل سنة تمر تجعلها أكثر قبولاً باعتبارها جزءاً من الواقع الجديد في الشرق الأوسط. بيد أن هذه المغامرة المشهودة في دبلوماسية اجتماعات القمة حققت، بكل المعايير، أكثر مما كان يتوقعه الذين انتقصوا من قدرها، وأقل مما زعم المتحمسون في مناصرتهم . انظر : وليام كوانت ، عملية السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 269-270.

¹ هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي. ، مرجع سبق ذكره، ص 80 ، وانظر أيضا : نبيل عبد الغفار ، مرجع سبق ذكره ، ص 147-156. إبان عمليات القتال في أكتوبر 1973 وعد كل من كيسنجر ونيكسون بمبادرة دبلوماسية أمريكية إيجابية تستهدف "تطبيق القرار رقم 242" بعد انتهاء الحرب، ولكنهما رفضا دائما الوعد بأية نتائج محددة بالرغم من نداءات السادات، وكانا يكرران القول بأن الولايات المتحدة ملتزمة بعملية وليس بما ستسفر عنه من نتائج، وأن الإدارة تستطيع أن تضمن أنها ستبدل جهداً ضخماً ولكنها لا تستطيع أن تضمن أن إسرائيل ستسحب من كافة الأراضي العربية أو إعادة الحقوق الفلسطينية، فإن الإقدام على ذلك سيكون بمثابة الدعوة لانتقادات داخلية حادة، والارتفاع بأمال العرب إلى مستوى غير واقعي ، وكثيراً ما كان كيسنجر يتحدث عن مخاوفه من "رومانسية" العرب، وعدم صبرهم، ورغبتهم في الحصول على نتائج سريعة.

مما يفسح المجال أمام إسرائيل باعتبارها القوة المحنلة للنقاش حول مدى شمول "حق السكان" في الأرض التي يقيمون عليها.

2. استبعدت الوثيقة منظمة التحرير الفلسطينية من أي دور في التسوية وهي المنظمة التي اعترفت لها وحدها بتمثيل الشعب الفلسطيني من قبل الدول العربية بلا استثناء ومن قبل الغالبية الساحقة لدول العالم، ومن قبل منظمة الأمم المتحدة ، وفوق هذا وذاك كله من قبل الشعب الفلسطيني سواء من كان منه تحت الاحتلال أو في الهجرة.

3. تنكرت الوثيقة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي اعترفت به الجماعة الدولية ممثلة بصورة خاصة في الأمم المتحدة وإسرائيل، وبذلك تكون الوثيقة قد سمحت بإلغاء جميع المكاسب والمنجزات التي حققها نضال هذا الشعب بقيادة منظمته على جميع الأصعدة، إن الوثيقة إذ حصرت حق الفلسطينيين في الضفة والقطاع في الحكم الذاتي فحسب خرجت تماماً عما تواضعت عليه الجماعة الدولية حول مضمون تقرير المصير عموماً وتقرير المصير للشعب الفلسطيني خصوصاً فثمة فرق جوهري بين الحكم الذاتي والاستقلال الناجز¹.

4. إن ما ورد في الوثيقة حول حقوق الفلسطينيين ليست إلا تكراراً لمشروع بيجن للحكم الذاتي (وجوهه تمسك إسرائيل بالسيادة على يهودا والسامر وغزة) الذي تظاهر السادات برفضه سابقاً، ثم إن الوثيقة لم تعط ممثلي السكان في الضفة والقطاع أي حق في اتخاذ قرار يتعلق بمصيرهم غير الموافقة على اقتراحات تقدم لهم من قبل دولة إسرائيل ومصر وأردن مجتمعة ، وهذا يعني فعلياً أن مصير الفلسطينيين غداً رهناً بالقرار الإسرائيلي وحده.

5. تناست الوثيقة عمداً مدينة القدس وهو ما يشكل خروجاً سافراً على مقررات القمم العربية ومجلس الأمن والجمعية العامة لأمم المتحدة وتحديداً للمواقف الصريحة والمعلنة لمجموعة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وتحديداً سافراً لحقوق الشعب العربي الفلسطيني فيها، وفوق هذا ترك وضع القدس مفتوحاً للجدل وجاءت بها الوثيقة ، وإسرائيل تعتبرها قانوناً عاصمة دائمة لدولة (إسرائيل)،

¹ الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الثالث ، (ص-ك) ، ط 1 ، دمشق ، 1984 ، ص 29-30.

والولايات المتحدة تتلاعب بين الموقفين فتارة هي مع الموقف المصري وتارة تعلن أنها قد تنتقل سفارتها في إسرائيل إليها وهو ما يعنى تأييدها لموقف إسرائيل¹.

ومن جهة أخرى فقد تبنت الوثيقة فعلياً التفسير الأمريكي الإسرائيلي للقرار 242 بشأن الانسحاب من الأراضي المحتلة.

أ- فالوثيقة لم تتطرق إلى مصير المستعمرات الإسرائيلية الحالية في الضفة الغربية والقطاع، كما لم تتعرض لموضوع استمرار الاستيطان اليهودي فيهما، وهذا ما فسر باستمرار سيل هذا الاستيطان ناهيك عن بقاء المستوطنات الحالية وعددها غداً يجاوز 160 وفى هذا تثبيت للمفهوم الصهيوني حول ما يسمى الحقوق التاريخية في أراضى فلسطين، ولا ننسى أن إسرائيل تصر على تسمية الضفة "يهودا والسامرة"².

ب- إن دور الأردن - فيما لو وافق على المشاركة في تسوية المفاوضات - سيكون محدوداً كدور ممثلي السكان في الضفة والقطاع، لأن القوات العسكرية الوحيدة التي ستوجد في الضفة والقطاع حاضراً ومستقبلاً هي القوات الإسرائيلية، ولأن اليد الطولى في جميع مشاريع الحكم الذاتي ومستقبل السكان ستكون لإسرائيل ما دام إجماع آراء الفرقاء المذكورين في الوثيقة شرطاً لازماً لنفاذ بنودها³.

لم تفلح الولايات المتحدة في بيع كامب ديفيد للعرب بالحسنى فسعت إسرائيل لفرض نموذجها بالقوة بعدما شقت الوطن العربي إلى معتدلين ومتطرفين وراحت تورط كل دولة عربية في مشكلة إقليمية

¹ الموسوعة الفلسطينية ج3، مرجع سبق ذكره، ص29-30.

² الموسوعة الفلسطينية، ج 1، تقسيم فلسطين، د. ن، بيروت، 1984، ص 631.

³ المرجع السابق ذكره، ص 631. كما أن اتفاقية كامب ديفيد مهما تأول أربابها تعتبر حلاً منفرداً مع إسرائيل، إذ ليس بين وثيقتها ارتباط في التوقيت أو التنفيذ وهو ما قاد مصر على تكريس التفرد في التسوية بمعاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل، مما أخرج مصر من الجبهة العربية المواجهة لإسرائيل.

لقد أدت الولايات المتحدة برعايتها اتفاقية كامب ديفيد واحدة من أكبر الخدمات لإسرائيل، حيث مكنتها من الأتي:

- شق الجبهة العربية وخلخلتها.
- كما حققت لنفسها واحداً من أعلى أهدافها وهو نسف الوحدة العربية لأجيال غير منظورة.
- أضف إلى هذا وذلك أن اتفاقية كامب ديفيد - كمثل اتفاقية الهدنة الإسرائيلية المصرية عام 1949 - فُصد منها أن تكون نموذجاً يحتذى به تسويات منفردة تالية.

وقد تأكد ذلك في اتفاق 17 أيار/مايو لعام 1983 الذي حاول شولتز فرضه على لبنان ثمناً لانسحاب إسرائيل من أراضيه عقب غزوها له في حزيران/يونيو عام 1982 لولا أن الشعب أسقطه.

لتستنفذ إمكاناتها وطاقاتها وحدها وحسب ، بل تستنفذ أيضا إمكانات الأمة العربية بأسرها وطاقاتها فبعد إفشال مشروع الوحدة السورية العراقية عام 1979 حرضت العراق وإيران على الدخول في حرب الخليج التي استهلكت وتستهلك لا طاقات البلدين المسلمين فحسب، بل طاقات دول الخليج كلها وإمكاناتها ولا يبدو في الأفق سبيل لوقف نزيف البلدين الدامي وإهدار أموال النفط العربية التي يذهب قسم كبير منها وقوداً لتلك الحرب (برغم تضاؤل هذه الموارد في لعبة النفط الدولية) ، كذلك كان للولايات المتحدة وإسرائيل دورٌ خطير في تأجيج الأزمة اللبنانية لاستنزاف طاقات أكثر من دولة عربية واحدة وإرهاق أكثر من شعب عربي واحد، وحرضت وتحرض هذه الدولة على تلك في مشرق الوطن العربي ومغربه حتى أضحى الوطن الكبير يشهد يوماً حروب داحس والغبراء بما لا يفيد إلا تحالف الولايات المتحدة وإسرائيل¹. وفي يوم 30 يوليو 1979 قدمت جوليا كوهين مشروع قانون إلى الكنيست يقضى بضم القدس الشرقي إلى إسرائيل واعتبار المدينة القديمة عاصمة أبدية للدولة اليهودية، فوافق الكنيست على هذا المشروع ودعت الحكومة الإسرائيلية عواصم العالم لنقل سفاراتها إلى القدس².

ومن المعروف أن السادات أوضح موقفه من القدس في رسالته إلى الرئيس كارتر في 17 سبتمبر 1978، "الوثيقة رقم 1" من وثائق مؤتمر كامب ديفيد ونصها كما يلي³:

- تعتبر القدس العربية جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية، ويجب احترام وإعادة الحقوق العربية والتاريخية في المدينة.

- إن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية.

¹ سامي حكيم ، القدس، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1970 ، ص 197-198.

² وهذا القرار يعتبر انتهاكاً صارخاً للمبدأ الرئيسي الذي قام عليه قرار مجلس الأمن رقم 242 والقائم على عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالقوة، وليس سراً أنه كانت هناك محاولة في كامب ديفيد للتوصل إلى اتفاق حول القدس بين الأطراف الثلاثة السادات وكارتر وبيجين ولكن هذه المحاولة فشلت بسبب موقف إسرائيل وتهديد بيجين بالانسحاب من المباحثات، ولذلك اتفقت هذه الأطراف على إعلان مواقفها المستقلة في رسائل تصدر عنها، لهذا أعلنت واشنطن أن أي تصرف من جانب واحد غير جائز ولا يمكن أن يغير من مركز المدينة أو مركزها أو غير جائز ، ولا يمكن أن يغير من مركز المدينة أو مركزها أو مستقبلها، وهي الإشارة الوحيدة التي وردت في وثائق كامب ديفيد "الوثيقة 25" والتي تضمنها خطاب الرئيس كارتر إلى أنور السادات.

المرجع السابق ذكره ، ص 199 وللاستزادة حول هذا الموضوع انظر: جعفر عبد السلام ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية: دراسة تأصيلية وتحليلية على ضوء أحكام القانون الدولي ، دار النهضة للطبع والنشر ، القاهرة ، 1980 ، ص 246-248.

³ جعفر عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 248-250.

- إن من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية بوصفهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

- إن القرارات الصادرة من مجلس الأمن وخاصة القرارين رقم 242 ورقم 267 يجب أن تطبق بشأن القدس وتعتبر كافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قائمة ويجب إبطال آثارها.

- يجب أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن المقدسة بدون أي تمييز أو تفرقة.

- يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثلين هذا الدين.

- ينبغي ألا تقسم الوظائف الضرورية في المدينة ويمكن إقامة مجلس بلدي مشترك من عدد متساوٍ من كل العرب والإسرائيليين للإشراف على تنفيذ هذه الوظائف، وبهذه الطريقة فإنه لن يتم تقسيم المدينة¹.

وجاء فيها ما نصه: "يشرفني أن أبلغكم بأن البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" أصدر قانوناً في 28 يونيو 1967 يقضى بأن يكون من سلطة الحكومة عن طريق مرسوم تصدره إخضاع أي جزء من أرض إسرائيل الكبرى للقانون، والسلطة الإدارية للدولة على النحو المبين في المرسوم، وقامت حكومة إسرائيل بتبني أساس هذا القانون بإصدار مرسوم في يوليو 1967 نص على أن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم، وأنها عاصمة لدولة إسرائيل"².

ومن الواضح أن هذا التباين في مواقف أطراف كامب ديفيد الثلاثة له مساس باتفقيتها، فهناك من يرى أن ضم القدس إلى إسرائيل يعتبر خرقاً لاتفاقية إذ لا يمكن الاتفاق على حكم ذاتي للضفة والقطاع بعدما أخذ الحكم الإسرائيلي على القدس العربية صفة قانونية، وأصبحت سيادة إسرائيل عليها

¹ علماً بأن البندين السادس والسابع يتعارضان وما سبقهما من بنود لأن وضع الأماكن المقدسة تحت إشراف ممثلها يتطلب إيجاد هيئة مشتركة لإدارتها، في حين أن هذه الهيئة لا تمتلك القوة التي تحمي بها هذه الأماكن وتضمن الأمن فيها إلا إذا اعتمدت على إسرائيل، مما لا يتفق والمطالبة باستعادة السيادة العربية على القدس العربية.

كما إن إقامة المجلس البلدي المشترك يعنى إبقاء القدس بشطريها تحت السيطرة الإسرائيلية وهذا ما أوضحه بيجن في رسالته إلى الرئيس كارتر "الوثيقة رقم 2 في وثائق كامب ديفيد".

² راجع للتفاصيل: جعفر عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 249 - 250. وأيضاً: سامي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 201.

قائمة، وهناك من يرى أن مصير القدس مرهون بمحادثات الحكم الذاتي، رغم إصرار إسرائيل على عدم تناول الموضوع في هذه المحادثات المذكورة لأن عدم اشتراكهم يشكل اعترافاً بالوضع الجديد القائم في القدس¹.

واتفق الجانبان على تشكيل لجنيتين عسكرية وسياسية ، وتحدد يوم 16 يناير 1978 موعداً لاجتماع اللجنة الثانية في القدس². وتشير الاتفاقية إلى أن المفاوضات هي التي ستقرر "موضع الحدود وطبيعة الترتيبات الأمنية". كما نصت الاتفاقية على بعض الشروط الأمنية التي يجب توافرها من أجل ضمان أمن إسرائيل، بما فيها قيام سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قادرة من الشرطة المحلية تجند من سكان الضفة والقطاع وتكون على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين ، وكذلك

¹ ولذلك يمكن القول بأن ما ورد في رسالة السادات إلى كارتر هو من قبيل تحصيل الحاصل، وكان في استطاعة السادات لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية بشأن القدس أن يتخذ نفس الموقف الذي اتخذه من مستوطنات سيناء، فعندما تم الاتفاق في كامب ديفيد على انسحاب إسرائيل من هذه المستوطنات رفض بيجين الموافقة على ذلك إلا بعد التشاور مع حكومته والحصول على موافقة الكنيست رغم تعهد بيجين الكتابي بالغاء النهائي، ولذلك بعث السادات برسالتين الأولى إلى بيجين والثانية إلى كارتر أوضح فيها بأنه في حالة عدم موافقة الحكومة الإسرائيلية أو الكنيست على إزالة المستوطنات في سيناء، فتعتبر مصر أن اتفاقية كامب ديفيد في حكم الملغاة ولا وجود لهما، ولولا ذلك لما تبنى الكنيست قرار إزالة المستوطنات.

²والذي يهمننا من اجتماع اللجان السياسية ما تؤكد للجانب المصري برئاسة وزير الخارجة محمد كامل إبراهيم، من أن إسرائيل حاولت استغلال عرض السلام الذي قدمه السادات لعزل مصر عن العالم العربي والتوصل إلى سلام منفرد يتيح لإسرائيل في النهاية احتواء الشعب الفلسطيني وابتلاع الضفة بما فيها القدس.

حتى إذا توقفت المفاوضات تدخلت أمريكا ، ووعده هيرمان إلتس سفير أميركا في مصر، وزير خارجية مصر بأن يعرض عليه النص النهائي للمشروع الأمريكي قبل تقديمه، ولكن واشنطن عدلت عن هذا الرأي، بل أرسلت نص المشروع إلى بيجين الذي أدخل عليه تعديلاً رآه ضرورياً، وبهذا أصبح المشروع إسرائيلياً مائة في المائة. وهكذا انتهت الاتفاقية إلى التصور الذي تم التوصل إليه وهو "السلام الدائم في الشرق الأوسط" فتشير إلى أنه ينبغي "أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها". ومن ثم حددت الاتفاقية ثلاث مراحل "لتحقيق هذا الغرض" :

في المرحلة الأولى تتفق كل من مصر وإسرائيل على أن تكون هناك ترتيبات انتقالية تراعي الظروف الأمنية من أجل نقل سلمي ومنظم للسلطة في الضفة الغربية وغزة خلال فترة لا تتجاوز الخمس سنوات، يتم خلالها توفير حكم ذاتي للسكان في هاتين المنطقتين، على أن تدعى الحكومة الأردنية للانضمام إلى مباحثات السلام لمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية على أساس هذا الإطار. في المرحلة الثانية تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن الممكن أن يضم وفداً مصر والأردن بعض الممثلين عن الضفة الغربية وغزة فلسطينيين آخرين طبق ما يتفق عليه بين الأطراف المعنية.

إن اتفاقية كامب ديفيد أخذت بتكوين سلطة الحكم الذاتي عن طريق الانتخابات. في المرحلة الثالثة، وهي الفترة الانتقالية الممتدة على خمس سنوات ، والتي تبدأ عندما تقوم سلطة الحكم الذاتي في الضفة وغزة، تجرى مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة وغزة وعلاقتها مع "جيرانها" وإبرام معاهدة سلم بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية، على أن تدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن الممثلين إلى سكان الضفة الغربية وغزة.

قيام دوريات مشتركة إسرائيلية - أدرنية لحفظ الأمن ، والسماح للقوات الإسرائيلية بالبقاء في مراكز ومواقع محددة في هاتين المنطقتين¹.

ووضحت بعد ذلك حقيقة الموقف الأمريكي من القدس والاستيطان عندما أعلنت واشنطن تحللها من موافقة ممثلها في مجلس الأمن على القرار رقم 465 الذي أصدره في الأول من مارس 1980 بإدارة سياسة الاستيطان وغيرها مما ورد في القرار².

على أن الرئيس كارتر وصف يوم 3 مارس 1980 موافقة المندوب الأمريكي على القرار المذكور خطأً حقيقياً وافتقاراً إلى المشاورات داخل الإدارة الأمريكية، وإن تصويته في صالح القرار لا يعنى تغييراً في موقف حكومته إزاء المستوطنات، أما الوضع بشأن القدس فأوضحه كارتر بأنه اتفق مع كل من بيجين والسادات على أن القدس كل لا يتجزأ وأن زيارة الأماكن المقدسة متاحة للجميع³.

وأصبحت هذه المدركات الأولية التي شكلتها حرب أكتوبر أساساً لسياسة ما بعد الحرب ، ومع تحقيق وقف إطلاق النار الهش في 25 أكتوبر، شرع نيكسون وكيسنجر في تعيين الخطوط العامة لهذه السياسة ، ولم يلبث أن برز عنصران رئيسيان.

أولاً: ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بدور إيجابي في محاولة حل الصراع ، فقد أصبح نيكسون وكيسنجر يشعران، بخلاف جونسون بعد 1967، وبخلاف موقفهما بعد 1970، بأن الموقف في الشرق

¹ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة الفلسطينية، ج 6، بيروت، 1990، ص 53.

² سامي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 209، وقد تبني المجلس هذا القرار بالإجماع، للرجوع إلى نص القرار أنظر: القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، مرجع سبق ذكره، ص 496-499.

³ أثارت اتفاقيات "كامب ديفيد" ردود فعل معارضة من قبل معظم الدول العربية ، وقد تبلور هذا الموقف المعارض في مؤتمر القمة العربية التاسع الذي عقد ما بين 2-5 تشرين الثاني - نوفمبر 1978 بمبادرة من الحكومة العراقية وبدعوة من الرئيس أحمد حسن البكر، وذكر البيان الصادر إثر انتهاء مؤتمر القمة إن "المؤتمر ناقش الاتفاقيتين اللتين وقعتها الحكومة ، وأن الشعب الفلسطيني وحقوق الأمة العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة تمت خارج إطار المسئولية العربية، ولا سيما مقررات وميثاق الجامعة العربية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، ولا تؤيدان إلى السلام العادل الذي تنتهده الأمة العربية .

ويذهب البيان إلى القول بأنه قد قرر المؤتمر عدم الموافقة على هاتين الاتفاقيتين وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج ورفضه لكل ما يترتب عليهما من آثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها من إثارة، ودعا البيان الصادر عن مؤتمر القمة العربية حكومة مصر إلى العودة عن هاتين الاتفاقيتين والبقاء في حظيرة العمل العربي المشترك وعدم التصرف بصورة انفرادية بشئون الصراع العربي الصهيوني. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

الأوسط ينطوي على تهديد كبير للمصالح الأمريكية على نحو لا يمكن تجاهله. ولعل الأكثر أهمية أن هناك فرصة متاحة للقيام بمبادرة أمريكية ناجحة.

وكما أدرك كيسنجر أثناء الحرب، كان الجميع يتطلعون إلى الولايات المتحدة. وكانت أوراق اللعبة في يده، أو هكذا اعتقدت الأطراف الرئيسية، وهو المهم. وكان الإسرائيليون، الذين زادت عزلتهم الدولية أكثر من أي وقت مضى، في موقف حرج لاعتمادهم الشديد على واشنطن في السلاح والمعونة الاقتصادية والتأييد الدبلوماسي وإدراكا من العرب لإمكانات النفوذ للولايات المتحدة لدى إسرائيل، كانوا يتوقعون إلى تحويل هذه الإمكانيات لصالحهم وكما ذكر كيسنجر وآخرون فإن السوفيت كانوا قادرين على توريد السلاح، لكن الولايات المتحدة وحدها كانت هي القادرة على تحقيق تنازلات إسرائيلية تتعلق بالأرض من خلال المفاوضات¹.

وثانيا، أن تسعى الإستراتيجية الأمريكية الجديدة إلى تجنب ربط الخطوات الدبلوماسية الأولية بطبيعة اتفاقية السلام النهائية. وكان كيسنجر لا يرتاح لخطة روجرز لعام 1969، بل لم يكن شديد الحرص على قرار الأمم المتحدة رقم 242. فمثل هذه البيانات العامة للمبادئ قد تؤدي إلى إرضاء هذا الجانب أو ذلك نفسيا لكنها في رأيهم تساعد كثيرا في دفع العملية الدبلوماسية، وعضواً عن ذلك فإنها سمحت لكل جانب بالتركيز على ما يرفضه في تلك الخطة المجردة، بدلاً من التركيز على القضايا الملموسة في الحاضر. وإذا كان الدور الأمريكي النشط في المجال الدبلوماسي بمثابة مؤشر للعرب على سياسة أمريكية أكثر توازناً، فإن رفض واشنطن ربط الخطوات الأولى بالنتائج النهائية يستهدف طمأنه إسرائيل بأنه يجري فرض تسوية على غير إرادتها.

ولضمان استمرار الدور الأمريكي النشط والفعال في الدبلوماسية المتطورة للنزاع العربي الإسرائيلي، شعر كيسنجر بضرورة تخفيف الضغوط الدولية الناجمة عن حرب أكتوبر 1973، فقد نجح الهجوم العربي في تعبئة تأييد أوروبا واليابان والعالم الثالث من أجل تسوية سريعة وفقاً للشروط العربية أساساً. وكان في الوسع الاعتماد على تأييد الأمم المتحدة لمصر وسوريا والفلسطينيين كما أن السوفيت ملتزمون بالموقف العربي ولو أدى ذلك إلى بعض الأضرار بالنسبة للانفراج ولللاقات الأمريكية

¹ وليام كوانت، عملية السلام، مرجع سبق ذكره، ص 182-183.

السوفيتية. وجاء حظر النفط العربي ليضيف مصدرا جديدا للتوتر، علاوة على الخطر المستمر لانتهيار وقف إطلاق النار.

ورغم إعجابها بالطريقة التي نجح بها السادات في ترتيب قواته، لم يكن كيسنجر مستعدا للعمل تحت وطأة هذه الضغوط مجتمعة. لذلك يتعين عليه أن يحاول إقناع حلفاء الولايات المتحدة بأن يترك له حرية الحركة، وأن يعتمد إلى عزل السوفيت عن جوهر المفاوضات، وأن يبذل جهده لرفع الحظر المفروض على النفط، وأن يحشد التأييد لصالح المواقف العربية "المعتدلة" على حساب المواقف "الراديكالية"، وأن يحاول تجنب المشاحنة العلنية مع إسرائيل التي قد تؤدي إلى انعكاسات داخلية خطيرة، وأن يعمل على كسب الكونجرس والصحافة لتأييد دوره في المجال الدبلوماسي. واستهدف الجانب الأكبر من مناورات كيسنجر التكتيكية في الشهور اللاحقة، ضمان أن تستطيع الولايات المتحدة العمل بعيدا عن الضغوط المتعددة الداخلية والدولية، التي أفرزتها حرب أكتوبر، وقد حقق كيسنجر على وجه العموم نجاحا رائعا.¹

وقد اعتبرت العلاقات الأمريكية المصرية حجر الزاوية للدبلوماسية الأمريكية الجديدة في العالم العربي، مع قيام الأردن والمملكة العربية السعودية بدورين مساندين رئيسيين لصالح "الاعتدال" العربي، ولم يدرك كيسنجر أهمية سوريا إلا بالتدرج، وكان أكثر تردداً في الاعتراف بالفلسطينيين كشركاء في عملية التسوية، وفي ذلك الحين كانت العلاقة الأمريكية المصرية الجديدة، والتي اتضحت أثناء الحرب، وتحظى بالقدر الأكبر من اهتمام نيكسون وكيسنجر.²

¹ لقد رأى كيسنجر أن الإدارات السابقة أخطأت عندما اعتبرت أن الخيارات المتاحة لها هي أن تكون موالية لإسرائيل أو موالية للعرب. فهو يعتقد أن العلاقات الأمريكية الخاصة مع إسرائيل هي بالضبط التي أجبرت العرب إلى التعامل مع الولايات المتحدة في الساحة الدبلوماسية. فإن القوة- لا العواطف- هي التي يعتد بها- وبالطبع كانت الصعوبة تتمثل في الحفاظ على تطلع العرب إلى الولايات المتحدة. وعلى ذلك كان التقدم نحو التسوية شرطاً لا غنى عنه للحفاظ على ثقة العرب. وذلك يعني على أقل تقدير إعادة الأراضي، وشيء من التحرك الفعلي نحو علاج المظالم التي تعرض لها الفلسطينيون. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن ذلك يعني أن تقدم إسرائيل تنازلات حتى تستمر الدبلوماسية في أداء دورها، وأن تح اول الولايات المتحدة انتزاع تنازلات عربية مقابلة، كلما أمكن غير أن تحقيق ذلك كان صعباً في ظل نوعية القضايا المتضمنة ولذلك فإن بعدا إضافيا للدبلوماسية الأمريكية يكمن في تقديم المعونات لإسرائيل- مع التهديد الضمني بمنعها إذا دعت الظروف- وفي تقديم وعود بالمساعدة لمصر وسوريا والأردن لتوثيق العلاقات الثنائية من خلال طرق غير التنازلات الإسرائيلية.

انظر المرجع السابق ذكره، ص 184.

² المرجع السابق ذكره، ص 184.

ومن أجل الاحتفاظ بدور أمريكي فعال في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كان ينبغي تعبئة الرأي العام الداخلي، حيث إن غالبية الأمريكيين يتعاطفون مع إسرائيل، وكان هذا الشعور قويا بصورة خاصة داخل الكونجرس وفي الصحافة. ولم يكن حظر النفط العربي ليساعد على تغيير هذا الشعور، بل كان الاحتمال كبيراً أن يؤدي الحظر إلى عودة الشعور المعادي للعرب، الأمر الذي يصعب معه انتهاج سياسة بناء الروابط الجديدة مع العالم العربي التي كانت حجر الزاوية في إستراتيجية نيكسون- كيسنجر. ولم يكن في الوسع أن تبدو السياسة الأمريكية وكأن ضغوط النفط العربي هي التي تملئها. فذلك وضع غير مقبول بالنسبة لصورة الإدارة سواء داخلياً أو دولياً ومن ثم كان ينبغي شرح المبادرات الدبلوماسية الجديدة للرأي العام والكونجرس الأمريكي في إطار الهدف الشامل، وهو البحث عن السلام في الشرق الأوسط، وتقوية روابط الولايات المتحدة مع العالم العربي دون التضحية بإسرائيل وتحجيم قدرة السوفيت على تهديد مصالح الغرب، بما في ذلك النفط¹. وكان في الإمكان توقع تأييد واسع النطاق لهذه الأهداف، خاصة إذا استمر تقديم المعونة لإسرائيل بمستويات عالية وإذا تم رفع الحظر على النفط².

بيد أن ثمة شكوك جادة حول ما إذا كان كيسنجر يرى في دبلوماسيته الخطوة - خطوة³ ستؤدي إلى تسوية سياسية شاملة، أي أنه، وهو الرجل الذي اتهم مرارا بالتشاؤم، كان يرى أن جهوده تهدف إلى كسب الوقت وإلى إنفاص الضغوط على الولايات المتحدة وإسرائيل. فقد كان كيسنجر يؤكد للعرب دائماً الهدف الأول، بينما يؤكد للإسرائيليين الهدف الثاني.

¹ انظر في هذا المعنى: د. محمد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص 56.

² وليام كوانت، عملية السلام، مرجع سبق ذكره، ص 185.

³ وتتصف هذه الدبلوماسية بأنها دبلوماسية " تهدئة وتبريد المشاكل الساخنة " كما أنها دبلوماسية " السلام المعلق والمنتظر " وهدف هذه الدبلوماسية هو خلق الاقتناع لدى أطراف الصراع بأن القتال " لن يقدم الحل النهائي للمشكلة وإن السلام الذي تضعه الدبلوماسية الأمريكية في إطار الظروف السائدة إقليمياً ودولياً هو الممكن المتاح والمفيد ". وقد بدأت دبلوماسية الخطوة - خطوة في أعقاب وقف إطلاق النار على الجبهتين المصرية والإسرائيلية، اتسمت بالسماوات الآتية:

أ - قبول الأطراف المعنية لجهود د. كيسنجر القائمة على أساس حل المشكلة خطوة - خطوة.

ب - إتباع الولايات المتحدة لإستراتيجية تقوم على أساس تدعيم علاقاتها بإسرائيل من جهة وتحسين علاقاتها مع الأطراف العربية وتقديم دعم أمريكي نسبي لها من جهة أخرى.

ت - عدم بذل محاولات جادة لحل المشكلة الفلسطينية.

انظر: خيري عيسى، مضمون السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر 1973، بحث مقدم للندوة الدولية

لحرب أكتوبر (القاهرة، 1975)، ص 21 - 24.

وقد كان في إمكان دبلوماسية الخطوة خطوة في ظل قيادة رئاسية قوية أن تتحول إلى البحث عن تسوية أوسع، تشمل الأردن وفلسطين. وبدلاً من ذلك، كانت الولايات المتحدة غارقة في أزمة سلطة لم يسبق لها مثيل، ولم يكن من المحتمل أن يقدم خليفة نيكسون تصوراً واضحاً للهدف في السياسة الخارجية. وهكذا بقيت دبلوماسية الخطوة خطوة بمثابة تكتيك لكسب مزيد من الوقت، أي تكتيك منفصل عن المفهوم السياسي الأشمل للسلام في الشرق الأوسط وإزاء عدم قدرة كيسنجر على التحرك إلى ما هو أبعد من دبلوماسية الخطوة خطوة، ولخوفه مع ذلك من ضياع قوة الدفع في حالة عدم تحقيق أية نتائج، اضطر إلى مواصلة البحث عن حلول جزئية، سواء على الجبهة الأردنية أو المصرية، أيهما بدأ تحقيقه أكثر يسراً. وقد ضاعت الفرصة لوضع سياسة أكثر طموحاً عندما اضطر نيكسون إلى الاستقالة، وكان لا بد من أن يمضى وقت طويل قبل أن تظهر مبادرة أمريكية قوية جديدة في الشرق الأوسط¹.

بعد أن استخدمت الدول العربية النفط كسلاح أثناء حرب أكتوبر 1973²، لم يعد الموقف الرسمي والفعلي للدول العربية راغبا في هذا الاستخدام مجدداً. وقد تجلّى هذا على وجه الخصوص في مؤتمر النفط والغاز في السياسة الدولية الذي انعقد في أبو ظبي، حيث أكد المشاركون ضرورة عدم استخدام النفط كسلاح³. وقد رأى مساعد وزير النفط المصري السابق أنه يتعين على المنتجين العرب إقناع المجتمع الدولي بأنهم لم يستخدموا النفط كسلاح عدائي وأنهم لا يستهدفون أكثر من استرداد نصيبهم المشروع في القيمة الحقيقية للبرميل⁴.

ويعرض الوكيل المساعد لشؤون نظم المعلومات والإعلام البترولي في وزارة النفط الكويتية مسألة تحييد استخدام سلاح النفط قائلاً، أنه على رغم أن بعض الدول غير العربية في منظمة أوبك قد يتعاطف مع القضايا العربية فيما يتعلق بالصراع إلا أنها ليست مستعدة أن تضع اقتصادها ومصالحها

¹ وليام كوانت، عملية السلام، مرجع سبق ذكره، ص 204.

² أدى استخدام سلاح النفط العربي إلى تسريح 250 ألف أمريكي عن العمل خلال فترة الحظر، بينهم 80 ألفاً من صناعة السيارات و15 ألفاً من موظفي شركة الطيران والآلاف من موظفي الفنادق والمطاعم. فعلى سبيل المثال فقد أعلنت شركة جنرال موتورز أن أرباحها في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 1974 انخفضت بنسبة 85 في المائة، واعتبر مسئولو الشركة أن هذه أسوأ انتكاسة تعرضت لها هذه الشركة منذ عام 1948. مع العلم أن استخدام سلاح النفط إلى انخفاض الناتج القومي الأمريكي في الربع الأول من عام 1974 بنسبة 3,6 بالمائة. عدنان جابر، سلاح النفط، مرجع سبق ذكره، ص 284.

³ للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: عصام نعمان، العرب والنفط والعالم دعو للتفكير والتغيير، دار مصباح الفكر، بيروت، 1982، ص 13.

⁴ صحيفة الحياة، لندن، 4 حزيران 2002.

مع الدول الكبرى على المحك . وعلية فربما وجدت الدول العربية ، وربما شاركتها إيران ، إنها وحدها في الساحة عند توجيه سلاح النفط لدول محددة ¹ .

لذلك يمكن القول انه لو استخدمت الدول العربية سلاح النفط مجددا كما ذكرنا في السابق عندما اندلعت انتفاضة الأقصى عام 2000 يدخل هذا تحت عنوان "تصرفات الدول في حالة الحرب " حيث يعتبر من حق الدولة المحاربة في اللجوء إلى إجراءات الحرب الاقتصادية ضد أعدائها ، وفي توقيع الجزاءات الاقتصادية ضد الأطراف الأخرى التي تخل بالتزامات الحياد في مواجهتها حقا ثابتا ومستقلا . والقانون الدولي على عاتق الدول المحايدة التزاما عاما بالتصرف تجاه الأطراف المتحاربة طبقا لما تفرضه اعتبارات الحياد. ويعني ذلك بصورة خاصة امتناع الدول المحايدة عن "إمداد الطرف المتحارب بأية طريقة ، مباشرة أو غير مباشرة، بالسفن الحربية، والذخائر وأدوات القتال أيا كان نوعها " . كما يعني أن على الدولة المحايدة ألا تسمح لطرف متحارب بأن ينقل عبر أراضيها أية معدات أو مواد حربية ² .

إذا ان إجراءات الحظر النفطي التي فرضتها الدول العربية لم تكن سلاحا لابتزاز الغرب أو تهديدا للسلام العالمي . إنما كانت وسيلة لفرض القاعدة القانونية في منطقة من العلاقات الدولية تمت التضحية بها لفترة طويلة ، لمصلحة القوة العسكرية الأعلى ، وقد اتبعت الدول العربية المصدرة للنفط ، في استخدامها لهذه الوسيلة ، خطى عدد كبير من الدول الأخرى التي استخدمت أنظمة التصدير فيها لدعم سياساتها الخارجية وقد جاءت الإجراءات النفطية التي اتخذتها الدول العربية كنتيجة لممارسة هذه الدول لحقها السيادي في التصرف في مواردها الطبيعية بالطريقة التي تخدم ، على أفضل نحو ،

¹ ويلخص د. سعيد الفرحان وهو الوكيل المساعد لشؤون نظم المعلومات والإعلام البترولي في وزارة النفط الكويتية الموضوع من ثلاثة جوانب :

- إن السلاح عندما يستخدم للمرة الثانية فأنه يفقد بعضا من قدرته نظرا لغياب عنصر المفاجأة .
- إن الدول العربية النفطية في وضع حرج عندما يتعلق الأمر بحاجتها إلى إيرادات العملة الصعبة وربط ذلك بخطط التنمية ومساعدتها للدول العربية الشقيقة والدول الصديقة .
- الوصول إلى تفاهم دولي حول تحييد هذا السلاح ، حيث أكد أحد الخبراء أن المسألة الأساسية هي أن السلاح متيسر، وتقضي المصلحة المتبادلة للطرفين لتعزيز الظروف التي تؤدي إلى إزالة إغراء استخدامه . انظر صحيفة الحياة ، لندن ، 29 حزيران 2002 .

² إبراهيم شحاتة ، حظر تصدير النفط العربي "دراسة قانونية سياسية" ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1975 ، ص 55-

ومصالحها المشروعة ، ولم تخل الدول العربية ، في ممارساتها لهذا الحق ، بأية قاعدة مستقرة من قواعد العرف الدولي، أو بأي التزام تعاقدي في معاهدة دولية¹ .

¹ إبراهيم شحاتة ، حظر تصدير النفط العربي "دراسة قانونية سياسية" ، مرجع سبق ذكره ، ص 85-86 .

المبحث الثاني: دور إسرائيل كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية

"بدأت السياسة الأمريكية تظهر بشكلٍ فاعل في منطقة الشرق الأوسط، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء دولة إسرائيل، التي لم تكن أمريكا صاحبة الفكرة في إنشاءها؛ إلا أن الولايات المتحدة استثمرت وجود تلك الدولة، لما ستقدمه من وظائف تحترم مصالحها وأهدافها، لا سيما في إعاقه تقدم المنطقة وتطورها وتميبتها، بالإضافة إلى زعزعة الاستقرار فيها وضرب وحدتها".

"حاولت الولايات المتحدة إتباع سياسة ملء الفراغ بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، ولجأت إلى ذلك من خلال الاعتماد على قوة إسرائيل عن طريق إمدادها بكل أنواع الدعم السياسي والمالي والعسكري والاقتصادي، باعتبارها أساساً في الدفاع عن المصالح الأمريكية، وازدادت أهمية إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية، بعد نجاحها في أداء الدور الموكل لها في الحرب الباردة، بخصوص مواجهة الشيوعية في الشرق الأوسط، ومن خلال تصديها للدول الحليفة للشيوعية، وتخريب أي تقارب فيما بينها، وطرحت إسرائيل نفسها كقوة بإمكانها الوقوف ضد الاتحاد السوفيتي، وعدم تمكينه من السيطرة على المنطقة"¹.

بناء على ما سبق سوف نتناول شرح هذا المبحث على مدى ثلاثة نقاط :

أولاً : أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة .

ثانياً : ضمان أمن إسرائيل .

ثالثاً : اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل .

أولاً : أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة

"ولقد بات من المعروف أن أحد الأهداف الأمريكية الرئيسية في المنطقة، دعم إسرائيل واعتبارها عنصراً من عناصر الردع للقوى الإقليمية الأخرى، ولقد اعتبرت الإستراتيجية الأمريكية الكيان الإسرائيلي، هدفاً استراتيجياً على درجة قصوى من الأهمية، وليس وسيلة أو خياراً يمكن اللجوء إليه في

¹ خلدون ناجي معروف: حرب أكتوبر وأثرها على المجتمع الإسرائيلي 1973-1978، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1983، ص292-296.

حالة اختلال المصالح الأمريكية في المنطقة"، فقد قال "دان كويل" نائب الرئيس الأمريكي "بوش الأب" عام 1992، عندما تحدث أمام اجتماع للمنظمات الصهيونية: "إخواني الصهاينة؛ إنني هنا الآن، كنائب للرئيس "بوش" وأكد لكم التزام الولايات المتحدة الكامل تجاه إسرائيل"¹، وقد تحدث الرئيس الأمريكي عن التزام الولايات المتحدة بإسرائيل قائلاً: "إن التزامنا بإسرائيل، نابع من مصلحتنا الأخلاقية الأيديولوجية؛ ولن يسمح أي رئيس للولايات المتحدة؛ بأن تُهزم إسرائيل"²، وأكد الرئيس "كلينتون" عام 1993 ذلك بقوله: "إننا سوف ندعم إسرائيل عبر التأكيد على تفوقها العسكري النوعي"³.

"ولقد دعمت الولايات المتحدة إسرائيل بشكلٍ كبيرٍ وعلني، منذ عقد مؤتمر "بانليمور" عام 1941 وحتى يومنا الحالي، واعتبروها مصلحة هامة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فقد تحدث الرئيس الأمريكي "كلينتون": "إن للولايات المتحدة مصلحة حيوية ليس في إسرائيل فقط، بل أيضاً في التعاون الاستراتيجي بيننا وبين بلدان عدة في المنطقة، وستعمل إدارتنا على الوفاء بالتزامات أمريكا، بشأن التخزين المسبق للمعدات العسكرية في إسرائيل، ونحن ننقهم ونؤيد بحزم حاجة إسرائيل، إلى الاحتفاظ بتفوق عسكري نوعي، على خصومها العرب؛ وبأنه لولا الضربة الوقائية التي قامت بها ضد المفاعل النووي العراقي في عام 1981، لكانت قواتنا واجهت صدام حسين، وهو: مسلح بالأسلحة النووية في عام 1991"، وفي عهد الرئيس "كلينتون"، تصاعد الدعم الأمريكي لإسرائيل، وارتقى إلى مرتبة التطابق الاستراتيجي، وفي إطار المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، تبنت الولايات المتحدة الخط الاستراتيجي الإسرائيلي، الذي يسعى إلى دفع عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي، والإسراع فيها مقابل إبطاء عملية التسوية السياسية الإقليمية"⁴.

يمكن القول بأن الرؤية الأمريكية لإسرائيل، كانت ومازالت؛ على أنها قاعدة إستراتيجية لا يمكن مقارنة العلاقة بها بأية علاقة مع أي: دولة عربية؛ ولذلك فإنه لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال فصل الإستراتيجية الأمريكية عن الإستراتيجية الإسرائيلية؛ لأن عناصر التخطيط الاستراتيجي لكلا

¹Donald Neff، Fallen pillars: U.S. Policy towards Palestine and Israel since 1945، institute for Palestinian studies، Washington D.C، 1995، p. 7.

²ريتشارد نيكسون: نصر بلا حرب، ترجمة: المشير محمد عبد الحليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1992 ص292.

³جمال عبد الجواد: المصالح الإستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي، في هالة سعودي (محرر): الوطن العربي والولايات المتحدة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1996، ص36.

⁴ بيل كلينتون ، آل وجور: رؤية لتغيير أمريكا، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة1992، ص 161.

الدولتين متداخلة ومترابطة إلى حد الوحدة، فالولايات المتحدة تؤمن تماماً بالرؤيا الإستراتيجية الإسرائيلية؛ وأن أمنها وسلامتها هو: الذي يضمن استقرار المنطقة، واستقرار المصالح الأمريكية فيها¹.

وبالتالي أصبحت إسرائيل الدولة الوحيدة الموثوق بها في المنطقة، نظراً لارتباطها بأمريكا ولما تشكله من أهمية، في الإستراتيجية الأمريكية، وبذلك فهي من المحددات الخارجية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

ثانياً : ضمان أمن إسرائيل

إن ضمان أمن إسرائيل ظل يمثل مصلحة أساسية للولايات المتحدة بالنظر لأهمية إسرائيل الإستراتيجية لها، بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعلها قاعدة انطلاق مثالية للقيام بعمليات عسكرية في كافة الاتجاهات، كما أنه يمكن الوصول إليها بسهولة ولديها تسهيلات إسناد متقدمة تستطيع أن توفر للقوات الأمريكية ما تحتاج إليه من إمكانيات صيانة وتجهيز، فضلاً عن قدرتها العسكرية وتفوقها في مجال البحث والتطوير والاستخبارات على نحو يجعل بالإمكان الاعتماد عليها كقوة ردع في المنطقة.

وتدعمت العلاقات بين الدولتين بعد ذلك في ظل إدارة كلينتون ، الأمر الذي يؤكد حقيقة أساسية هي أن محاولة فهم أسباب الالتزام الأمريكي بضمن أمن إسرائيل بناء على اعتبارات إستراتيجية عسكرية محضة، محاولة قاصرة، وأن سبب هذا الالتزام يرجع كما سبق وذكرنا إلى عوامل أخرى تتمثل في الارتباط العضوي بين الدولتين والتواصل الثقافي بين المجتمعين، إلى جانب العوامل المتعلقة بالبيئة السياسية الداخلية في الولايات المتحدة، وهي أمور لا تتغير بسهولة.

ويلاحظ أن هذه المصلحة أيضاً (ضمن أمن إسرائيل) لا يوجد ما يهددها بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وغياب الدرجة الكافية من التنسيق العربي، فضلاً عن عدم التوازن في القوة بين إسرائيل والعرب، والذي تفاقم بعد حرب الخليج².

¹ Nasser Aruri : U. S . Policy towards the Arab – Israeli Conflict، in. Amira Hmadi ، the United States and The Middle East.، A search for new perspectives new year : state university of new York، 1993 . p2.

² هاله سعودي، " الوطن العربي والولايات المتحدة: الفرص والقيود "، مرجع سبق ذكره، ص 253 - 254.

وبصفة عامة، فإن الولايات المتحدة عملت بعد انتهاء الحرب الباردة على إعادة تشكيل المنطقة العربية والشرق الأوسط ، فإلى جانب ما تضمنته خطة مدريد من إجراء مفاوضات ثنائية بين إسرائيل والدول العربية ، فإنها تضمنت أيضاً إجراءات مفاوضات متعددة الأطراف تضم دولاً من الشرق الأوسط والدول الصناعية من أجل تطوير قوة دفع، بغرض خلق شرق أوسط جديد تلعب فيه إسرائيل دوراً مركزياً، وقد أظهرت إدارة كلينتون تحمساً لذلك ، اعتقاداً منها بأن هناك فرصة تاريخية لإعادة تشكيل المنطقة بفضل انهيار الاتحاد السوفيتي وهزيمة العراق وقبول منظمة التحرير الفلسطينية بعملية مدريد/ أوسلو. وكانت تأمل في هذا السياق إقامة نظام جديد للشرق الأوسط يحل محل النظام العربي، مع إقامة شبكة من مشروعات التكامل الاقتصادي الإقليمي تضم إسرائيل وتركيا ودول بحر متوسطية أخرى، وقد تم بالفعل إشراك دول الخليج في المفاوضات المتعددة الأطراف، ثم في مؤتمرات قمة الشرق الأوسط التي كان القصد منها خلق شبكة من التعاون الإقليمي، وربما ساد التصور في الإطار نفسه أن بالإمكان التوصل إلى ترتيبات أمنية إقليمية جديدة تلعب إسرائيل فيها دوراً مهماً في حماية دول الخليج الضعيفة من التهديدات العراقية والإيرانية، وكذلك مواجهة الدول التي تصفها الولايات المتحدة بالدول المارقة ، من خلال المقاطعة الاقتصادية والعزل الدبلوماسي، بل حتى التهديدات باستخدام القوة العسكرية والقضاء على الإرهاب وتهميش الأصولية الإسلامية ، والعمل في المقابل على تشجيع ثقافة تقوم على الاعتدال والبراغماتية، إلى جانب استخدام الولايات المتحدة هيمنتها لإصلاح السياسات الاقتصادية والمالية لدول المنطقة وتحويلها إلى اقتصاد السوق بما يعنيه ذلك من بناء قطاع خاص قوى، وزيادة الانفتاح الثقافي على الغرب. هذا فضلاً عن العمل على تشجيع قدر محدود من الليبرالية السياسية ، وإن كان هذا لا يمثل أولوية أولى أو حتى قدر من التحول الديمقراطي، طالما لم يضعف ذلك الأنظمة الصديقة¹.

ثالثاً : اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل

إن علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل علاقة مصلحة متبادلة، وتحالف استراتيجي نما وتطور بفعل مجموعة من العوامل الثابتة والمتغيرة في السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية، فإسرائيل تجد في الولايات المتحدة حاضراً ومستقبلاً، بقدر ما هو منظور، السند الأول والحليف الأهم في كل المجالات والولايات المتحدة من جهة أخرى تعتمد اعتماداً كبيراً جداً على إسرائيل في إستراتيجيتها في الشرق

¹ Hudson : " To play the hegemon: Fifty years of U.S. Policy toward the middle east" 1995 ، p.336 and 339.

الأوسط وربما العالمية، لذلك فان دراسة هذه العلاقة هي من الأهمية بمكان في أي بحث عن البعد الدولي للقضية الفلسطينية أو في تأصيل هذه العلاقة تمكن البداية ويسهل فهم الحاضر والمستقبل.

1- الاعتراف الأمريكي بإسرائيل:

أصبح التقسيم في نظر العالم أمراً واقعياً وقام وايزمان بزيارة للرئيس ترومان في 13 مايو 1948 أخبره فيها أن الدولة اليهودية سوف تعلن عنها منتصف ليلة 15 مايو، واستقبل ترومان في 14 مايو ممثل الوكالة اليهودية لنفس السبب¹.

وفي الواقع كان لاعتراف أمريكا بإسرائيل واقعاً هائلاً على العرب وغيرهم ، وتسارعت الأحداث ووقعت حرب 1948 التي تمخضت بتوقيع اتفاقات الهدنة تحت إشراف الأمم المتحدة ، وانتهت هذه المرحلة بتحقيق كسب عسكري وسياسي للحركة الصهيونية بإقامة دولة إسرائيل في فلسطين ونجحت أيضاً في توريث الولايات المتحدة في حمايتها إلى أن أصبح من الصعب على أمريكا أن تتسحب من هذا الدور.

ولتفسير قرارات ترومان الخاصة بالسياسة والتي تعارض بشدة مع آراء كبار أعضاء حكومته مثل مارشال وزير الخارجية وفورستال وزير الدفاع، من المهم أن نتذكر أن سنة 1948 كانت سنة الانتخابات الرئاسية. وقد بدت فرص ترومان ضعيفة، وكان خصمه الجمهوري، توماس ديوى حاكم ولاية نيويورك، يبذل جهداً ضخماً للفوز بأصوات اليهود المتمركزين في مناطق حضرية قليلة وإن كانت بالغة الأهمية، وبخاصة في ولاية نيويورك، ورغم توسلات كبار المسؤولين في حكومته بإبقاء قضايا السياسة الخارجية المختلف عليها بعيدا عن السياسات المحلية والانتخابية الضيقة، عمل هاري ترومان من أجل الفوز بأكثر عدد ممكن من أصوات اليهود من منافسة، بنصيحة كلارك كليفورد ودافيد نيلز - مستشاريه في الإستراتيجية الانتخابية- وألزم الولايات المتحدة بالتأكيد شبه المطلق للاستيطان والتوسع الصهيوني. وهو موقف التزم به من جاء بعده من رؤساء باستثناء الرئيس داويت أيزنهاور.

¹ ناجي صادق شراب، سياسة أمريكا الخارجية تجاه إسرائيل (56-67)، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1976، ص76-77.

أما بالنسبة للإعلان الثلاثي بشأن شحنات الأسلحة إلى المنطقة الذي أكد أيضا "المعارضة الثابتة لاستخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة بين أي من الدول في تلك المنطقة"، فقد كانت الحكومات الثلاث، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ترمى إلى الإبقاء على الحدود وخطوط الهدنة المرسومة أيام الانتداب والتي أعيد رسمها عقب الحرب العربية الصهيونية الأولى. وكانت إسرائيل بالطبع هي المستفيدة الأولى. وفضلاً عن ذلك، فهم العرب الإعلان الثلاثي فهماً صحيحاً من حيث أنه ينال من استقلالهم وسيادتهم. واعتبرته الجامعة العربية اغتصاباً لوظيفتها الخاصة بالأمن الإقليمي وأداة للإبقاء على السيطرة الاستعمارية القديمة بأشكال جديدة، وأعلنت الجامعة العربية أن إتباع سياسة رشيدة فيما يتعلق بامتلاك الأسلحة ضرورة حيوية" للدفاع المشروع عن حياها"، ورفضت الجامعة أيضا الحق الأبوي للدول الثلاث في تقرير نطاق من التسليح المناسب للأقطار العربية. ومبعث السخرية في هذا الإعلان الثلاثي أن اثنتين من الدول الثلاث الضامنة لسيادة دول الشرق الأوسط (بريطانيا وفرنسا) انضمتا إلى إسرائيل بعد ست سنوات من شن عدوان ثلاثي على مصر.

كما برزت أهمية إسرائيل للولايات المتحدة التي اعترفت بها فور قيامها في مايو 1948 لكن هذه الأهمية لم تتصاعد إلا منذ أواخر الستينات حتى وصلت إلى ذروتها في الثمانينات. أما قبل ذلك، فقد اعتمدت إسرائيل - كما هو معروف - على دعم أوروبي بالأساس (بريطاني ثم فرنسي) فلم تكن لإسرائيل أهمية إستراتيجية متبلورة لإدراك ترومان وإيزنهاور وكنيدي. وكان ينظر إليها أحيانا في واشنطن باعتبارها مسئولة عن تعميق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعن تسلل الاتحاد السوفيتي للمنطقة. وأدى ذلك إلى حدوث نوع من التوتر في بعض الأحيان، من ناحية في عهد إدارة إيزنهاور¹. ربما كان من الأمور ذات الدلالة أن الشرق الأوسط لم يذكر في خطاب الرئيس إيزنهاور الافتتاحي في كانون الثاني/يناير 1953، فقد كانت الولايات المتحدة المعنية بقدر أكبر بأحداث الشرق الأقصى، وأحداث أوروبا بالطبع. وكان جون فوستر دالاس. وزير الخارجية الجديد، "يرتعب أمام شبح الشيوعية الدولية، وكان هذا الشبح هو الذي شكل معظم أفكاره بشأن الوضع العالمي، وأعرب عن صدمته واستيائه" لأن الزعماء المسؤولين في الشرق الأوسط لا يرون العالم كما يراه هو"².

¹ للاستزادة حول هذه المرحلة انظر: محمد ربيع، سياسة أمريكا الخارجية تجاه القضايا العربية، شئون فلسطينية، جامعة الدول العربية، أيلول / تشرين الأول سبتمبر / أكتوبر، عدد 163-164، القاهرة، 1986، ص 55-56.

² William R. Polk، Op.Cit، p. 116 .

وعقب جولة دالاس الأولى في الشرق الأوسط في أيار/مايو¹ 1953، يمكن تمييز الاستنتاجات التالية: من بين جميع دول المنطقة، فإن ما سماه "الحزام الشمالي" (اليونان وتركيا والعراق وإيران وباكستان) تشاركه الآراء حول التهديد السوفيتي ومن ثم فهي مؤهلة للارتباط بشبكة المعاهدات المقامة في أوروبا وجنوبي شرقي آسيا، ثانياً، استنتج دالاس أن معظم الزعماء العرب لا يشاركونه الرأي تجاه الأمن الإقليمي. وبالنسبة لهم كانت التهديدات الحقيقية تأتي من إسرائيل ومن الإمبريالية الغربية. وقال دالاس للرأي العام الأمريكي "كثير من بلدان الجامعة العربية غارقة في نزاعها مع إسرائيل ومع بريطانيا العظمى وفرنسا حتى أنها لا تعير اهتماماً كبيراً للشيوعية السوفيتية" وكان من الواضح أنها لا تريد الارتباط بالترتيبات الدفاعية الغربية ولا مجال للضغط عليها أو إقناعها بذلك. وبدلاً من ذلك، يجب تركيز الجهد في اتجاه تعزيز "الحزام الشمالي" وإعطاء المشاكل مثل السويس وفلسطين مرتبة دنيا من الأولوية ولم يكن إنشاء نظير مطابق لحلف الأطنطي في الشرق الأوسط ممكناً في ذلك الوقت، ولكن يمكن للولايات المتحدة أن ترسي الأساس لتوسيع مفهوم "الحزام الشمالي" وتحويله إلى حلف بغداد، ومن ثم استكمال حزام المعاهدات الدفاعية- وهو ما سماه هالفورد هوسكينز "بأوضاع القوة" من أوروبا إلى الشرق الأقصى وسوف يصبح الاتحاد السوفيتي مطوقاً بدرجة أشد من قبل².

وقد بدأ حلف بغداد³ في الأصل كحلف للتعاون المتبادل بين العراق وتركيا (ووقع في بغداد في 24 شباط/فبراير 1955) ثم انضمت إليه بريطانيا وباكستان وإيران، ولم يتضمن الحلف الولايات المتحدة كعضو رسمي⁴. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت صاحبة فكرة إقامة هذا الحلف إلا أنها لم

¹ بفترة وجيزة أعلن بالاشتراك مع وزير خارجيته جون فوستر دالاس أنهما ينيان معالجة الخلافات العربية الإسرائيلية بشكل موضوعي، وقد حدد دالاس في خطاب هام ألقاه في أول يونيو 1953، آراءه حول هذا الصراع العربي الإسرائيلي فأكد تأييد بلاده للتصريح الثلاثي لعام 1950 واعتزام حكومته أن تكون محايدة، وأن تسعى لعقد صلح نهائي بين الأطراف المتنازعة، كما اقترح عودة بعض اللاجئين لعقد صلح نهائي بين الأطراف المتنازعة، كما اقترح عودة بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى المنطقة الخاضعة لإسرائيل وإدماج معظمهم في الدول العربية المجاورة. للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: نبيل عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 207.

² Halford L. Hoskins، The middle east: problem area in the world politics، New York، MacMaillan، 1954، p.23

³ للاستزادة حول هذا الموضوع انظر :

John C., Campbell. Defense of the Middle East Problems of American Policy، (New York: Preager Paperbacks. 1960)، p. 44-62.

⁴ للاستزادة حول هذا الموضوع انظر :

1948-1967 (New York: Western ، From War: The Arab Israel Confrontation،Nadav Sofran Inc،Publishing Company 1969) pp.104 .

توقع عليه وتركت لبريطانيا دور القيادة فيه غير أن الولايات المتحدة في الواقع العملي كانت مشاركا كاملا في الحلف: فقد أكد البيان الصادر في برمودا عن الرئيس أيزنهاور وماكميلان رئيس الوزراء البريطاني في 24 آذار/ مارس 1957 "استعداد الولايات المتحدة... للمشاركة النشطة في أعمال اللجنة العسكرية لحلف بغداد". وفي هذه الحالة تضمن البيان مجرد اعتراف عام بوضع الأمور التي كانت قائمة منذ فترة طويلة، إذ أن الالتزام العسكري والاقتصادي للولايات المتحدة تجاه الحلف كان موجودا منذ البداية¹.

وكان قرار حكومة نوري السعيد بالانضمام إلى حلف بغداد تحدياً سافراً لميثاق الأمن الجماعي للجماعة العربية ، وجوبه بإصرار على إقامة تحالف عربي باستبعاد العراق، وهكذا انضمت مصر وسوريا والسعودية واليمن إلى تحالف فعلى في حين أعلن لبنان أنه سينتهج خطأ حياديا (وعمل على إنهاء عزلة العراق) وفي الوقت نفسه لم تثمر جهود بريطانيا للضغط على الأردن كي تنضم إلى حلف بغداد بل أدت إلى عكس ما كانت تستهدفه: فقد أعلنت حكومة سمير الرفاعي رفض الأردن الانضمام إلى الحلف في 8 كانون الثاني / يناير 1956 وانطلق الملك حسين نحو تطهير الجيش الأردني من الضباط البريطانيين بقيادة الجنرال جون غلوب وكانت نتيجة السياسة الغربية لصنع الأحلاف هي نشوب صراع حاد في المصالح بين ما يسمى بدول الحزام الشمالي - ومن بينها العراق - وبين غالبية الأقطار العربية - أو الحزام الجنوبي من الدول كما يراه راسمو الإستراتيجية الأمريكية - كما أدت إلى اشتداد المشاعر المعادية للغرب في الوطن العربي، وأدت أخيرا إلى تهيئة الفرصة التي قصد بها إبقاء السوفيت بعيدا عن المنطقة قد أسفرت عن نتائج عكسية².

وقد كتب الكثير عن العلاقات المضطربة بين الرئيس عبد الناصر وحكومة أيزنهاور عقب صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتي، والفشل الأمريكي في مسألة السد العالي وتأميم قناة السويس ولم يفهم وزير الخارجية دالاس مطلقاً القومية العربية ونظر بعداوة عميقة إلى الإصرار العربي على المشاركة المسؤولين في سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز الزامية إلى معارضة السيطرة الأجنبية وسعي الدولة

¹ انظر د. محمد ربيع ، سياسة أمريكا الخارجية تجاه القضايا العربية ، شئون فلسطينية، ايلول / تشرين الأول سبتمبر / أكتوبر، عدد 163-164، القاهرة ، جامعة الدول العربية، 1986، ص55.

² للاستزادة انظر: نبيل عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من حرب أكتوبر وحتى اتفاقية كامب ديفيد ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة، 1982، ص 24-33.

العظمى إلى دبلوماسية " مجالات النفوذ " ومع ذلك فقد كان الموقف الايجابي الذي وقفته حكومة إيزنهاور عقب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 لحظة فريدة من الحكمة والحكمة السياسية العالمية في قرارات السياسة الأمريكية تجاه الصراع¹.

ومع ذلك فقد ساندت إدارة إيزنهاور مصر عندما وقع العدوان الثلاثي عليها عام 1956 وعملت من خلال الأمم المتحدة على ضمان انسحاب كل القوات الأجنبية ويرجع هذا الموقف الأمريكي لعدد من الاعتبارات منها إن تدبير العدوان قد تم من جانب حلفاء الولايات المتحدة من دون علمها ومنها إنها كانت لا تزال في مرحلة استكمال جهودها في إن تحل محل القوى الأوروبية في المنطقة هذا فضلاً عن إنها كانت لا تزال تدرك أهمية مصر من أجل تطوير علاقات قوية مع السعودية لضمان وصول إمدادات البترول إلى أوروبا ولتسهيل الاختراق الاقتصادي الأمريكي للشرق الأوسط .

ويلاحظ أنه طوال هذه الفترة فلن الاهتمام الأخلاقي والتعاطف الأمريكي مع إسرائيل كان ينظر إليها على أنه عبء على المصالح الأمريكية في المنطقة، وكذلك سعى إدخال الدول العربية في نظام التحالف الغربي ، فقد كان المنطق الذي يحكم السياسة الأمريكية آنذاك يركز على الآثار السلبية لوجود إسرائيل في المنطقة في الأنظمة العربية المعتدلة ، وكونه نافذة لدخول الاتحاد السوفيتي إلى المنطقة ومحفزاً للحركات الثورية والقومية التي يمكن أن تشكل رصيذاً لموسكو.²

وبالنسبة إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي في هذه المرحلة يلاحظ أن الولايات المتحدة قد حصرت هدفها في هذه الفترة في المحافظة على اتفاقيات الهدنة التي تم تنفيذها تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة كما سعت الولايات المتحدة إلى المحافظة على الأمن والاستقرار الإقليمي وذلك عن طريق اشتراكها مع بريطانيا وفرنسا في إصدار البيان الثلاثي في 25 أيار مايو 1950 الذي يهدف إلى حماية خطوط الهدنة وضمان عدم خرقها كذلك شهدت هذه الفترة وبخاصة في عام 1955

¹ مروان البحيري، مرجع سبق ذكره، ص59-60.

² هالة سعودي، الساسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية في صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة، 2000، ص75.

محاولات أمريكية لمساعدة إسرائيل في تعويض اللاجئين الفلسطينيين أو إعادة توطينهم ودعم كل من إسرائيل والدول العربية من أجل المشاركة في مياه نهر الأردن¹.

ولم يقتصر ذلك في الواقع على أزمة العدوان الثلاثي الذي تعرضت له مصر عام 1956، وإنما مثل أيضا الخلاف حول خطط توزيع واستثمار المياه في المنطقة عندما بدأت إسرائيل أولى خطواتها باتجاه مشروع تحويل مياه نهر الأردن²، لكن اهتمام الولايات المتحدة الجوهري بقضية أمن النفط ودور إسرائيل تزايد بوضوح في بداية السبعينات أو قبل ذلك بقليل. فقد ارتبطت تقدم قضية النفط في قائمة الأولويات الأمريكية بالانسحاب البريطاني عن "شرق السويس" وما تركته من فراغ في منطقة يشهد التنافس الدولي عليها والصراع الإقليمي فيها.

وقد تزايد الدور الأمريكي في منطقة الخليج أثناء حرب الخليج الأولى عندما طلبت الكويت ودول خليجية أخرى حماية ناقلاتها البترولية بواسطة الأسطول الأمريكي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحصلة النهائية لحرب الخليج الأولى كانت أضعف كل من إيران والعراق وإنهاك اقتصادهما، فضلاً عن أنها أضعفت الشعور بالأمن لدى بقية دول الخليج، وهي اعتبارات صبت في النهاية في المصلحة الأمريكية³.

أما بالنسبة إلى تسوية الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، فيلاحظ أنها لم تحتل مكانة متقدمة في أولويات السياسة الأمريكية في الثمانينات. فعلى الرغم من أن هذه الفترة شهدت عددا من المبادرات الأمريكية مثل مبادرة ريغان عام 1982، ومبادرة شولتز عام 1988، إلا أنهما استهدفتا تسكين الصراع. فالأولى جاءت تحسباً من نتائج الغزو الإسرائيلي للبنان، أما الثانية فقد جاءت في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية.

كان سقوط نظام الشاه في إيران في عام 1979⁴. والغزو السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول/ديسمبر 1979 والذي فسرتة إدارة كارتر بأنه يستهدف تهديد مصادر البترول في منطقة الخليج العربي،

¹ المرجع السابق ذكره، ص76.

² وحيد عبد المجيد، المتغيرات السياسية والدولية في الحقبة الراهنة في العرب، د.ن، القاهرة، 1999، ص 108.

³ هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، مرجع سبق، ص82-83.

⁴ د. محمد ربيع، سياسة أمريكا الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 57، وكان شاه إيران شرطي أمريكا الدولي في منطقة الخليج.

قد أديا إلى تغير مهم في السياسة الأمريكية في المنطقة¹، حيث أعادا سيطرة مفهوم الحرب الباردة من جديد على هذه السياسة، فتم إعلان مبدأ كارتر في 23 كانون الثاني/يناير 1980 الذي أكد فيه على "أن أية محاولة من جانب قوى أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج سوف ينظر إليها على أنها عدوان على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وسوف تتم مقاومتها بجميع الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية".

وكان ذلك بمثابة تغير في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، بحيث أصبحت تجمع ما بين الوجود المباشر في المنطقة والاعتماد على قوى إقليمية مهمة. وكان ذلك من خلال تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، حيث قامت إدارة كارتر بإنشاء قوات التدخل السريع للدفاع عن دول الخليج، وتم التركيز على تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المحيط الهندي ومدخل الخليج العربي، وعلى إعداد ترتيبات للوصول إلى قواعد إستراتيجية وتسهيلات عسكرية بحرية وجوية في شمال أفريقيا في مصر (رأس بلوطةس وغرب القاهرة)، وفي القرن الأفريقي في الصومال (بربره) وكينيا (مومباسا)، وفي الخليج العربي في عمان، إلى جانب إسرائيل وتم القيام بتدريبات عسكرية مشتركة مع مصر والصومال، فكانت مناورات النجم الساطع في تشرين الثاني/نوفمبر 1979 بمثابة اختبار لقدرة قوات الانتشار السريع على حماية المصالح الأمريكية بالتنسيق مع قوى إقليمية².

وجاءت إدارة ريغان³ لتتأكد من خلالها سيطرة مفهوم الحرب الباردة على سياستها الخارجية. وقد اتضح ذلك في سعيها في نيسان/ابريل 1981 إلى بناء ما أسماه وزير الخارجية الأمريكي آنذاك ألكسندر هيغ بالإجماع الاستراتيجي الذي يضم كلاً من الأنظمة العربية المعتدلة وإسرائيل كأساس للدفاع عن المنطقة في مواجهة التهديد السوفيتي.

غير أن إدارة ريغان فشلت في تحقيق هذا الإجماع الاستراتيجي الذي أعطى أولوية للتهديد السوفيتي على حساب الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وقد انتهى الأمر بمزيد من الاعتماد على

¹ وهكذا أصبح لأمريكا تواجد فعلي في المنطقة، كما أصبحت تقوم وبشكل مباشر أحيانا بالمشاركة في إعادة ترتيب الأمور في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بعد أن المتحدث، ولفترة طويلة، على حلفائها وعملائها للقيام بتلك المهمة. انظر المرجع السابق ذكره، ص 57.

² وليام كوانت: عملية السلام، مرجع سبق ذكره، ص 270.

³ ويعتبر رونالد ريغان ويحق أهم أصدقاء إسرائيل و ألد أعداء السوفيت وربما أكثر رؤساء أمريكا كراهية للعرب وعداء لحضارتهم وديانتهم ونتيجة لتلك القناعات والمواقف، اتجهت إدارة ريغان إلى تقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية إلى إسرائيل بلا حدود.

إسرائيل لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، فتم توثيق العلاقات الخاصة معها بتوقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي الأول بين الدوليتين في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1981، وتوقيع الاتفاق الثاني في عام 1983¹، ثم كان غزو إسرائيل للبنان في صيف 1982 بمباركة الولايات المتحدة التي اتفقت مع إسرائيل حول أهداف الحرب وهي: رسم خريطة سياسة جديدة للبنان، ومحاولة القضاء على المقاومة الفلسطينية، والعمل على تحجيم دور سوريا في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، عملت إدارة ريغان على إعطاء مبدأ كارتر دفعة أكبر بغرس وجود عسكري أمريكي دائم في منطقة الخليج. ففي آيار/مايو 1981 أعلن كاسبر واينبرغر - وزير الدفاع الأمريكي آنذاك - خطاً لتحويل قوة الانتشار السريع إلى قيادة إقليمية على نطاق كامل لتكون مسئولة عن منطقة الخليج، كما عمل على توسيع تسهيلات القواعد في المنطقة.

وقد ظل ريغان متجاهلاً لمشكلة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي حتى أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان، حين أعلن مبادرته في أول سبتمبر 1982 متضمنة الخطوط الرئيسية للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية: التفاوض على أساس صيغة كامب ديفيد للتسوية المرحلية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، ومطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان في هذه الأراضي، وأن يكون انسحابها منها بقدر ما تحصل عليه من السلام، ومعارضة إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وإنما يكون مستقبل هذه الأراضي هو الحكم الذاتي للفلسطينيين وإقامة علاقة مشاركة مع الأردن.

إلا أنها رفضت من قبل الأطراف المعنية كما رفضها الاتحاد السوفيتي السابق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مبادرة ريغان لم تختلف في جوهرها كثيراً عن المبادرات الإسرائيلية، فقد رفضت فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة من ناحية ولم تنطرق إلى مسألة القدس من ناحية أخرى. كما كانت صريحة في انحيازها ودعمها لإسرائيل².

¹ وحى الاتفاقية التي أعيد تأكيدها وزيادة عدد المجالات التي تشملها في العام 1983، وقامت من بداية العام 1984 باعتبار كافة المعونات الأمريكية لإسرائيل هبات لا ترد. انظر: المرجع السابق ذكره، ص 58.

² وعلى الرغم من أن الإدارات الأمريكية المتتالية، منذ عام 1967 وحتى عام 1981، اعتبرت بناء المستعمرات في الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في العام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان) عملاً غير مشروع، فإن إدارة ريغان اعتبرت تلك المستعمرات "عقبة في طريق السلام" ورفضت اعتبارها منشآت غير شرعية.

وظل رونالد ريغان يتجاهل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي منذ رفضت إسرائيل لمبادرته عام 1982، مولياً اهتمامه الأول لمحاربة "إمبراطورية الشر" السوفيتية، ولم يكن ممكناً أن تتجح خطته في الجمع بين إسرائيل والدول العربية الصديقة للولايات المتحدة في إطار "الإجماع الاستراتيجي" الذي يقترحه دون تسوية الصراع الفلسطيني لإسرائيل.

ولم تتحرك إدارة ريجان إلا تحت ضغط الانتفاضة الفلسطينية، فقام جورج شولتز بعدة زيارات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة محاولاً إيجاد قيادة بديلة للمنظمة من بين شخصياتها، وتقدم بمبادرته على نحو ما سبق الكلام عنه. وكان الهدف من هذه التحركات إنقاذ إسرائيل من نفسها بعد أن عجزت عن قمع الانتفاضة الفلسطينية بالقوة، وتجاهلت ما يقتضيه الموقف من ضرورة تقديم حل سياسي للنزاع.¹

وبعد أن اتخذت منظمة التحرير قرارات نوفمبر 1988، وقبلت الشروط الأمريكية، بدأت الإدارة الأمريكية في أواخر عهد ريجان الحوار معها رغم اعتراض إسحاق شامير، ولكن رئيس الوزراء الإسرائيلي وجد نفسه في نهاية الأمر مضطراً إلى إعلان مبادرته للسلام.

وقد تلقفت الولايات المتحدة مبادرة شامير (التي أعلنتها في مايو 1989) وبنيت عليها المبادرة التي أطلقتها في أعقاب حرب الخليج لعقد مؤتمر مدريد للسلام.

ولم تكن مبادرة شامير تمثل أي تغيير يذكر في الموقف الإسرائيلي الذي تسانده الولايات المتحدة منذ أعقاب حرب 1976، فقد تضمنت رفض إقامة دولة فلسطينية وتسوية القضية الفلسطينية على مراحل وفقاً لصيغة كامب ديفيد وعدم إحداث تغييرات في وضع "يهودا والسامرة" وغزة إلا وفقاً لسياسة إسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين بمسعى دولي. كما اقترحت إقامة سلام شامل مع الدول العربية على أساس الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها وإنهاء المقاطعة الاقتصادية لها.

ومع ذلك، فقد اكتسبت المبادرة أهميتها، فضلاً عن كونها صادرة عن شامير المعروف بتعنته وجموده، من أنها استهدفت إقامة سلام شامل، كما أنها اقترحت أن يجرى التفاوض بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة مع ممثلين ينتخبون من بين سكانهما.

¹ طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 42-43.

وتقدم وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر بخطة من خمس نقاط لتمهيد الطريق أمام تنفيذ المبادرة، مقترحا اجتماع وزيري خارجية مصر وإسرائيل، بعد أن تقدمت مصر بنقاط عشر لضمان حرية انتخابات الممثلين الفلسطينيين ولكن شامير ظل على تعنته إلى ما بعد حرب الخليج¹.

ولم تتغير السياسة الأمريكية تجاه المنطقة في ظل إدارة الرئيس بوش الأب والتي وجهت اهتماما إلى تطورات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي تلك التطورات التي مثلت نقطة البداية لانتهاء الحرب الباردة، إلى أن تم الغزو العراقي للكويت ومن دون الدخول في تحليل الموقف الأمريكي إزاء هذا الغزو، يمكن القول إن الولايات المتحدة نجحت في تكوين تحالف دولي لتحرير الكويت قد ترتب على الحرب بالنسبة إلى السياسة الأمريكية عدد من النتائج، لعل أهمها وجود عسكري أمريكي غير مسبوق في منطقة الخليج، فضلاً عن أن الولايات المتحدة أصبحت هي القوة المسيطرة على المنطقة العربية وعلى عملية إعادة هيكلتها بما في ذلك التحكم في مسار العلاقات العربية-الإسرائيلية.

وعلى العموم، يمكن تحديد أهم عناصر سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط في النقاط التالية².

- أ - الالتزام ببقاء إسرائيل والحفاظ على أمنها وضمان تفوقها العسكري على الجيوش العربية كافة.
- ب - اعتبار إسرائيل الحليف الإستراتيجي لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط ، والقوة التي يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها لحماية المصالح الأمريكية والدفاع عن قيم الحضارة الرأسمالية في تلك المنطقة.
- ج - العمل، وبكل الوسائل الممكنة ، على مواج هة الاتحاد السوفيتي في تلك المنطقة، والحيلولة دون نجاحه في مد نفوذه أو تعزيز مصداقيته بين شعوبها ودولها.
- د - التتكر لحقوق الشعب الفلسطيني ومعاداة التطلعات التحررية والقومية لشعوب الأمة العربية، وضمان سيطرة أمريكا على مواردها وثرواتها الطبيعية.

¹ وعموماً، فقد ارتبطت هذه السياسة من جانب الولايات المتحدة في المنطقة بحالة الضعف العربي العام خلال الثمانينات، والذي نجم عن انهيار التضامن العربي وعزلة مصر عن الوطن العربي والحرب العراقية-الإيرانية، وكذلك انهيار أسعار البترول الذي أفقد الوطن العربي عنصراً أساسياً من عناصر قوته ، وبالتالي لم تكن السياسات الأمريكية المتعلقة بتأييد إسرائيل وإهمال الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي أمراً مكلفاً للولايات المتحدة.

² محمد ربيع ، سياسة أمريكا الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

فمنذ ذلك الوقت أخذ دور الولايات المتحدة في منطقة الخليج يتسع إلى الحد الذي دفع لوضع إستراتيجية للتدخل السريع بها عند الحاجة وتمكنت من الحفاظ على مصالحها بهذه المنطقة في عقد الثمانينات المضطرب الذي بدأ مع انهيار أهم وكيل لها فيها، وهو نظام الشاه بإيران ونشوب الحرب الأولى الطويلة في الخليج وظل هدفها الاستراتيجي هو ضمان تدفق إمدادات النفط، ومن ثم الحفاظ على أمن الطاقة كضرورة حيوية للحفاظ على دورها القيادي العالمي وهذا ما يفسر قبولها مخاطرة حماية السفن الكويتية والسعودية من انتقام إيراني محتمل ردا على الهجمات العراقية التي كانت تستهدف عمليات تصدير النفط الإيرانية في منتصف الثمانينات ، وسعت إلى تحقيق ذلك الهدف من خلال العمل كقوة موازنة إزاء تأرجح التوازن الإيراني - العراقي في اتجاه ثم في الآخر . وقد فعلت ذلك بأقل قدر من التورط إلى ذروته، وبلوغ مسعى حماية أمن النفط ذروة نجاحه في الوقت نفسه¹.

¹ المرجع السابق ذكره، ص 109.

المبحث الثالث: الأولويات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية

هناك اعتقاد راسخ في الولايات المتحدة اليوم بأن الصعوبات الاقتصادية الداخلية تحول دون قدرة الولايات المتحدة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وعلى توفير متطلبات أمنها، وعلى مساعدة حلفائها وأصدقائها، وعلى قدرتها على التأثير على مجريات الأحداث الدولية، وعلى قدرتها على تشجيع الديمقراطية واقتصاديات السوق.

ومن ثم فإن القوة الاقتصادية ضرورية أولاً للتعامل مع القوى الأخرى في النظام الدولي، ثانياً لأنها أساس كافة مظاهر القوة الأخرى.

في ضوء ذلك علينا أن ندرك أن الأولوية المطلقة للإدارة الأمريكية الجديدة تعطى للتجديد الاقتصادي الأمريكي ويترتب على ذلك أيضاً إعطاء أولوية للقضايا الاقتصادية الدولية بما يؤدي إلى خدمة الاقتصاد الأمريكي في الداخل فجوهر الأولويات يدور حول القضايا الاقتصادية وما يخدمها من قضايا . كما أن بنیان هذا النظام وان كان أكثر استقراراً وأماناً عن سابقة إلا أن الحاجة إلى القوة العسكرية ما زالت قائمة¹. وهذا ما سوف نجيب عليه في هذا المبحث.

بناء على ما سبق سوف نتناول شرح هذا المبحث على مدى ستة نقاط:

أولاً : حرية التجارة الدولية كأداة للإنعاش الاقتصادي .

ثانياً : حماية الأمن الأمريكي في مفهومه المتطور .

ثالثاً : دعم أمن أوروبا .

رابعاً : الحد من انتشار السلاح النووي .

خامساً : احتواء المنازعات الإقليمية بتقوية دور الأمم المتحدة والمشاركة الدولية .

سادساً : قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان .

¹ Danial Yankelovich : Foreign policy after the election· Foreign affairs· Fall 1991· pp.1-12.

أولاً : حرية التجارة الدولية كأداة للإنعاش الاقتصادي

بذل الرئيس السابق بوش جهوداً كبيرة إبان وأثناء الحملة الانتخابية بقصد فتح أسواق اليابان ودول جنوب شرق آسيا وأوروبا ودول أمريكا الشمالية أمام المنتجات الأمريكية، ويبدو أن الرئيس كلينتون عليه أن يستمر في تلك الجهود، وخاصة ما يتعلق منها بإعادة الثقة في الصناعة الأمريكية ، قدرتها على التنافس مع الصناعات المتقدمة لليابان وأوروبا، وعليه كذلك أن يسعى إلى زيادة الصادرات الأمريكية بفتح أسواق جديدة ، وزيادة حصة الولايات المتحدة في الأسواق الحالية، والسؤال الآن: هل استطاع الرئيس كلينتون أن يفعل ما فعله الرئيس ترومان حينما أنشأ حلف الناتو كأداة للتحالف الاستراتيجي مع أوروبا، وذلك بإقامة تحالف اقتصادي عالمي مع كل من اليابان وأوروبا¹.

إن تحقيق الانتعاش الاقتصادي هو أحد السبل اللازمة من أجل أن تنتقل القيادة الاقتصادية مرة أخرى إلى الولايات المتحدة، ولا شك أن تحرير التجارة الدولية يعطي الفرصة للاقتصاد الأمريكي للانطلاق، ولكنه يتطلب في الوقت نفسه زيادة الاستثمارات الأمريكية في مجال البحوث والتنمية بهدف تطوير التكنولوجيا المدنية بصورة تجعل الصناعات الأمريكية قادرة على منافسة الصناعات المماثلة في الأسواق العالمية، إن هذه المنافسة ذات أهمية مركزية في العلاقات بين الدول الكبرى اليوم.

إذا تحقق ذلك على المستوى العالمي فإنه يؤدي إلى تقوية الاقتصاد الأمريكي وخلق مجتمع يستهوي الآخرين ويحوز إعجابهم ويعيد إلى النموذج الأمريكي جاذبيته، وهذه - وإن كانت مسألة سيكولوجية- إلا أنها ذات أهمية خاصة في مرحلة إعادة البناء في الولايات المتحدة.

وتكمن أهمية تحرير التجارة الدولية والإنعاش الاقتصادي إلى دورها في الحد من العجز في الميزانية الأمريكية وتوفير الموارد الكافية لوضع أولويات السياسة الخارجية موضع التنفيذ².

ثانياً : حماية الأمن الأمريكي في مفهوم المتطور

إن هناك تغيراً في النظر إلى الأمن القومي من المفهوم العسكري ومن مفهوم مقاومة الشيوعية أو التحيز للديمقراطية والابتعاد عن الفكر الجيوبولتيكي الذي يتحدد في توازن القوى إلى مفهوم اجتماعي

¹ Stephen Salarz : A once - in a - lifetime opportunity، The national interest، Spring 1992، pp.

² هالة سعودي (محرر) ، الإدارة الأمريكية، مرجع سابق ذكره، ص 90.

اقتصادي أقرب إلى تحقيق السيادة الاقتصادية، ويقتضي المفهوم المتطور للأمن القومي - وهو الذي يرتبط أساسا وكما سبق وأشرنا بالقضايا الاجتماعية - ضرورة إعادة النظر في مسألة بناء القوات الأمريكية والصناعات العسكرية ونفقات الدفاع، كما يقتضى كذلك - وخاصة بعد سقوط وانحيار الاتحاد السوفيتي - إعادة النظر في التهديدات، والتي اتسعت لتشمل تهديدات غير عسكرية، وهى تلك التي تنحصر في أربعة: النمو السكاني، والفقر، وتدهور البيئة، والهجرة الجماعية، وهى لا تهدد الأمن الأمريكي فقط ، ولكنها تهدد الأمن العالمي. وعلى الرغم من اتجاه الإدارة الجديدة إلى تخفيض الإنفاق على التسليح وتقليص الوجود العسكري الأمريكي في الخارج، وتقوية دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في إطار مبدأ المشاركة في تحمل تكاليف الأمن الجماعي ، فإن البرنامج الديمقراطي كان قد أشار إلى أهمية إعادة تشكيل القوات الأمريكية كي يتسنى توفير موارد إضافية يمكن إعادة توزيعها على الأولويات الأخرى، ولكنه دعا كذلك إلى ضرورة الاحتفاظ بقوة نووية قادرة على ردع أي تهديد والاحتفاظ بقوات تقليدية تستطيع أن تستعرض القوة في أي مكان توجد فيه تهديدات للمصالح الأمريكية، وضرورة استمرار التفوق في الإعداد البشري والمستوى التكنولوجي للقوات الأمريكية، وقد أضاف البرنامج مسألة هامة تتمثل في إعادة توجيه القدرات التخريبية بقصد زيادة القدرة على التحليل الأدق والمتطور، والذي يتم في حينه للعوامل السياسية والاقتصادية التي من شأنها تصعيد الصراعات، ومن ثم تهديد الأمن القومي، ويكون الهدف الأعم هنا منع ظهور مصادر جديدة أو مفاجئة أو غير متوقعة للتهديد¹.

إن ما يميز هذه الصيغة الجديدة للأمن ليس مجرد التحول من المضمون العسكري إلى المضمون الاجتماعي فقط، ولكن أيضا من المضمون الاستراتيجي إلى المضمون الإنساني المتعلق بالفرد وسلامة الجماعة بالمعنى الواسع. كما أن هذا التحول يعنى نقل مسئوليات حماية الأمن الإقليمي إلى التنظيمات الإقليمية مع استعداد الولايات المتحدة لاستخدام قواتها إذا ما احتاجت إليها أو إذا ما وجد تهديد فعلى للمصالح الأمريكية ، فهناك حلف الناتو ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية ، وكلها يجب أن تكون مؤهلة لتحقيق الحفاظ على الأمن الإقليمي².

¹ Danial Yankelovich : Foreign policy after the election، Foreign affairs، Fall 1991، pp. 14.

² هالة سعودي (محرر)، الإدارة الأمريكية، مرجع سابق ذكره، ص92.

ثالثاً : دعم أمن أوروبا

إن انهيار حلف وارسو هو حقيقة كما أن انهيار الاتحاد السوفيتي حقيقة أخرى، ورغم ذلك بقي حلف الأطنطي واستمر الالتزام الأمريكي بدعم أوروبا وضمن الأمن الأوروبي فلماذا:

- 1- ما زالت أوروبا تشكل مصدراً عالمياً للقوة الصناعية والتكنولوجية.
- 2- ترتبط الولايات المتحدة بأوروبا بروابط اقتصادية وثقافية وقيمية قوية.
- 3- لن تتسبب الولايات المتحدة أنها تورطت في حربين عالميتين في أوروبا وأنها ليست على استعداد لتكرار تلك الخبرة.
- 4- خوف الولايات المتحدة حتى الآن من القوة النووية الروسية.
- 5- وجود القوات الأمريكية مازال مهما حتى في ظل التوجه الأوروبي نحو الوحدة.
- 6- يجب تشجيع أوروبا الشرقية على التوجه نحو الانفتاح السياسي والحرية الاقتصادية.

وعلى الرغم من اتجاه دول أوروبية - وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا - نحو تشكيل قوات مشتركة خارج نطاق حلف الأطنطي إلا أن الولايات المتحدة لما تزل بعد حريصة على استمرار حلف الأطنطي وربما توسيع نشاطه إلى جوانب غير عسكرية أو مد نطاقه إلى المناطق المحيطة والمجاورة لأوروبا الغربية مثل أوروبا الشرقية وجنوب البحر المتوسط ومنطقة البلقان.

على أن تجدر الإشارة إلى تغيي مفهوم أوروبا أيضا من الجماعة الأوروبية لكي تشمل كلاً من أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية، هذا التوسيع يعني مسئولية أوروبية غربية نحو دعم ومساندة التحول الديمقراطي في الجانب الشرقي من أوروبا، وفي هذا تعميق لمفهوم المشاركة في تحمل الأعباء ، وهو نفس المفهوم الذي تطبقه الولايات المتحدة مع اليابان أيضا.

ويتضمن الأمن الأوروبي كذلك مسألتين هامتين: الأولى احتواء ما يمكن أن ينشب من صراعات عرقية أو دينية من خلال عملية التحول الفكري والاقتصادي والسياسي لنظام الاشتراكية

السابقة في أوروبا الشرقية ومنطقة البلقان، والثانية ضبط التسلح النووي وعدم انتشاره وإدارته خاصة في روسيا¹.

رابعاً : الحد من انتشار السلاح النووي

يرى الرئيس كلينتون أن انتهاء الحرب الباردة ترك مهمتين كبيرتين للسياسة الأمريكية في مجال الحد من الأسلحة: وقف انتشار التكنولوجيا النووية والكيميائية والبيولوجية وتكنولوجيا القذائف إلى البلدان التي لا تملكها وتحويل ميراث الحرب الباردة إلى إستراتيجية فعالة لعصر ما بعد الحرب الباردة².

خامساً : احتواء المنازعات الإقليمية بتقوية دور الأمم المتحدة والمشاركة الدولية

فالولايات المتحدة تسعى إلى تقوية ودعم دور الأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة الدولية متعددة الأطراف، وبصورة خاصة ما يتعلق بسلطات مجلس الأمن المستمدة من الفصل السابع من الميثاق ، والتي يطلق عليها في الفكر القانوني "إجراءات المنع والقمع".

إن تقوية دور الأمم المتحدة في حل المنازعات والمشكلات الإقليمية ولجوءها إلى استخدام القوات الدولية في حالة الضرورة كما في الصومال والبوسنة ، أو الاستعانة بقوات الدول الأعضاء بصورة مباشرة تحت المظلة الدولية كما حدث إزاء الاحتلال العراقي للكويت، من شأنه أن يخفف من الضغوط الدولية على الولايات المتحدة باعتبارها تحتل مركز الصدارة الدولي للتدخل العسكري أو الدفع إليه (حالة الخليج، والبوسنة)، أو الضغوط الداخلية بعدم التدخل.

ومن ناحية أخرى تسعى الولايات المتحدة إلى دعم ومساندة المنظمات والترتيبات الإقليمية والتي يمكن أن تتولى مجابهة التوترات والمنازعات الإقليمية ، من هذه المنظمات ما هو قائم وتقليدي كالأحلاف والمنظمات الإقليمية، ومنها ما يمكن أن تسفر عنه جهودها في بعض الأقاليم مثل الشرق الأوسط أو أوروبا بالمعنى الواسع الذي يضم الأوروبيتين .

¹ الهرج السابق ذكره، ص93.

² انظر مثلاً : هالة سعودي (محرر)، الانتخابات الأمريكية وقضايا السياسة الخارجية ، تحليل انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 1992، سلسلة بحوث سياسة 60، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة ، 1992، ص 14-27.

يتضمن ذلك أيضاً، قدرة الولايات المتحدة على إعداد جدول أعمال تلك المنظمات على المستويين العالمي والإقليمي، ومساعدتها لمختلف القوى الدولية للاندماج في الجماعة الدولية، هذا فضلاً عن الوساطة في المنازعات الممتدة، أو ذات الطبيعة المركبة كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك بتقديم حوافز إضافية إلى أطرافه قد تتمثل في مساعدات تنمية أو ضمانات أمنية، ويتضمن هذا أيضاً زيادة الدور الذي يمكن أن تلعبه الوكالات المتخصصة ومحكمة العدل الدولية من ناحية والهيئات المالية الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومختلف بنوك التنمية الإقليمية¹.

سادساً: قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان

أثناء الحملة الانتخابية أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون أنه يجب أن تعتبر المساعدات المالية لدعم الديمقراطية جزءاً من الميزانية القومية الأمريكية، وقد رأي كذلك أنه ينبغي الدفع بالديمقراطية في العالم، وربط المساعدات الاقتصادية بمدى تحقيق تقدم في عمليات التحول من النظم المركزية إلى نظام الليبرالية، خاصة في أوروبا الشرقية والجمهوريات السوفيتية، كما ينبغي أن تتكون هيئات ديمقراطية من المتطوعين للترويج للقيم الديمقراطية وتشجيع قيام المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية، ويرتبط بالتحولات الديمقراطية في العالم وأهمية احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك احترام حقوق الأقليات العرقية أو غيرها من الأقليات².

¹ Theodore Sorensen، Op. Cit. p. 12.

² لعبت حقوق الإنسان دوراً في العلاقات الدولية أهم مما كانت تلعبه وتوسعت تشريعات حقوق الإنسان الدولية وأصبحت الحكومات أكثر تصميمًا من ذي قبل على تطبيق هذه التشريعات حيث منحت حقوق الأقليات اعترافات أكثر تحديده من ذي قبل في إعلان حقوق الأشخاص المنتمين للأقليات القومية أو الاثنية أو الدينية أو اللغوية والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1992 م. إلا أن الاهتمام بحقوق الإنسان اتخذ بعداً جديداً حيث أصبح لمنظمات حقوق الإنسان الغربية دور كبير في اختراق المجتمعات الأجنبية تحت راية إنسانية غير حكومية بجانب توفيرها للحكومات الغربية التي تدعمها المبرر والمشروعية التي تستعملها في انتهاك سيادة الدول والتدخل في شئونها الداخلية وقد أكد هذا المنحى احدي المبادئ المنبثقة عن جلسة مجلس الأمن الدولي والتي كانت على مستوى رؤساء الدول الأعضاء في 31 يناير 1992 م حيث خرجت ببيان أرسى الخطوط العريضة لمبادئ عامة تتماشى مع مفهوم النظام العالمي الجديد وذي التصور الأمريكي حيث نص هذا المبدأ: " على أن مفهوم السيادة وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء كما هو منصوص عليه في ميثاق منظمة الأمم المتحدة، لم تعد مفاهيم تواكب العصر الحديث وعليه فإن التدخل في الشئون الداخلية لدولة ما دون مراعاة لمسالة سيادتها الوطنية وسلامة إقليمها يصبح أمراً مشروعاً" بحجة حماية حقوق الإنسان.

وفي هذا الجانب أيضاً يتوقع أن تحوز قضايا حماية البيئة باهتمام خاص على الأقل من زاوية ارتباطها بحقوق الإنسان، فالولايات المتحدة لا تريد تلوث البيئة بصورة تؤثر سلباً على نوعية الحياة في بقاع الأرض المختلفة. ولعله من الإيجابيات التي يمكن أن تحسب للإدارة الأمريكية الجديدة- إن تحققت- عدم الربط بين تقديم مساعدات التنمية والمواقف السياسية الخارجية العامة للدول المتلقية، وهو الربط الذي كان يقيد تقديم المعونات في ظل الحرب الباردة.

كان انتصار الولايات المتحدة في الحرب التي ترتبت على ذلك الغزو بداية عهد جديد لدورها بمنطقة الخليج، تمثل أهم ملامحه في قدرتها على ترتيب عملية أمن هذه المنطقة بمفردها ودون منافسة لها. فلم تعد السياسة الأمريكية معنية كما في السابق باحتواء النفوذ السوفيتي والحد من انتشاره، فحتى وقت قريب قبل أزمة الخليج، كان أي تفكير أمريكي في ترتيبات أمن الخليج يأخذ في الاعتبار بالضرورة موقف دور الاتحاد السوفيتي السابق، حتى بعد أن تغيرت النظرة من الخصم إلى منافس ثانوي إلى شريك بدرجة ما¹.

¹ وحيد عبد المجيد ، التغيرات السياسية، مرجع سابق ذكره، ص 109.

خلاصة الباب:

يمكن تلخيص موقف الرأي العام الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي فيما يلي:

- الرأي العام الأمريكي لم يهتم بتقديم حلول وبدائل لتسوية الصراع.
 - مع ذلك كان التعاطف مع الطرف الإسرائيلي في الصراع.
 - إن هذا التعاطف لم يصل إلى درجة مساندة إسرائيل عسكرياً ضد البلدان العربية¹.
- وهنا نلاحظ أن الولايات المتحدة كثير ما تبرر مواقف سلبية لها تجاه القضية الفلسطينية بشكلٍ أو بآخر، لعدم إثارة الرأي العام ضدها، فالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي له أبعاد دعائية، وتحاول الولايات المتحدة اجتذاب الرأي العام الأمريكي لعدة أسباب من أهمها: العدد الكبير من العرب الذي يقيمون في الولايات المتحدة والذين حصلوا على الجنسية الأمريكية، وقد اتجهت بعض الأنظمة العربية للضغط على المؤسسة السياسية الأمريكية من خلال الرأي العام الأمريكي، حيث اتجهت مؤسسات إعلامية واجتماعية عربية في الولايات المتحدة، إلى التأثير في السياسة الداخلية الأمريكية، ومن هذه الجوانب الداخلية الرأي العام .

وبصفة عامة فإن اتجاهات الصحافة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وفقاً

للتحليل السابق فيما يلي:

- تزايد اهتمام الصحافة بالصراع منذ حرب 1967 وحتى وقتنا الحاضر وبالذات في أوقات الأزمات التي يشهدها تطور الصراع.
- إن هناك درجة كبيرة من تحيز الصحافة للطرف الإسرائيلي في الصراع من حيث مستوى التأييد بالمقارنة بالطرف العربي.
- رغم ذلك التحيز، فإن مستويات التأييد لأطراف الصراع قد تفاوتت من وقت لآخر كذلك تفاوتت من قضية لأخرى.

¹ د. هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من 1967-1973، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، 1986، ص 195.

- تأييد الصحافة للسياسات الأمريكية تجاه الصراع سواء المبادرات الدبلوماسية الأمريكية أو السياسات المتعلقة بالمساعدات العسكرية والاقتصادية¹.
- وهكذا ففي مجال تقويم دور جماعات المصالح المرتبطة بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وإمكانية تأثيرها على السياسة الأمريكية تجاه الصراع في هذه الفترة يمكن ملاحظة ما يلي:
- إن جماعات المصالح الصهيونية كان لها التفوق على الجماعات المؤيدة للعرب سواء من حيث خصائصها التنظيمية ومواردها المالية أو من حيث نشاطها في الاتصال المباشر بأجهزة صنع السياسة².
- إن جماعات المصالح الصهيونية مع ذلك، وإن كانت تعتبر أحد المحددات الداخلية المهمة للسياسة الأمريكية تجاه الصراع، إلا أنها لا تستطيع أن تفرض سلوكاً معيناً أو قرارات معينة على صانعي السياسة الأمريكية، وإنما هي تخلق اتجاهات عاماً مؤيداً لمطالبها لدى أجهزة صنع السياسة والرأي العام الأمريكي بصفة عامة³.
- إن هذا الأثر لجماعات المصالح الصهيونية كان يظهر بدرجة أقوى لدى أجهزة صنع السياسة المنتخبة وبالذات في الكونغرس الأمريكي، وبالتالي تظهر نتائج نشاطها في الموضوعات التي يكون للكونغرس فيها الدور الأهم في عملية صنع السياسة مثل موضوع المساعدات الاقتصادية والعسكرية⁴.
- ويتضح أيضاً من التحليل السابق بأن يهود الولايات المتحدة الأمريكية يتمتعون بتواجد قوي وفعال داخل التيارين الأساسيين في السياسة الأمريكية وهما التيار الليبرالي الديمقراطي، والتيار المحافظ الجمهوري، وهو وضع فريد لا يتمتع به أي من الأقليات الاثنى الأخرى الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تميل إلى ربط مصالحها بتيار واحد، وقد أدى ذلك إلى ضمان الاهتمام بقضايا اليهود،

¹ د. هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص 126.

² ولا شك أن القضية لا تتمثل في أن يتغير صانعو السياسة من موالين لإسرائيل إلى موالين للعرب بين يوم وليلة وإنما تتمثل في أن الأزمات قد تجلب إلى محور الاهتمام علاقات جديدة بين القضايا مما يؤدي إلى حدوث تغييرات في السياسة المتبعة، انظر: نبيل عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: محمد كمال، إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل، المجلد الثاني، القاهرة، 2003، ص-ص 985-995.

⁴ هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص 112-113.

سواء كان الحزب ديمقراطياً أو جمهورياً في الحكم، وضمان مساندة الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة لدولة إسرائيل بشكل مادي ومعنوي .

وبناءً على ذلك، فإن الولايات المتحدة لا تزال حريصة على ضمان استمرار وصول البترول العربي إلى الأسواق الأمريكية ، وعدم سيطرة أية قوة معادية عليه، وخصوصاً أن مثل هذه القوة المعادية يمكنها وضع قيود على إنتاج البترول، سواء لرفع أسعاره أو لممارسة ضغوط على الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسة محددة، من دون أن يؤدي ذلك إلى خسائر خطيرة لاقتصاديات الدول المنتجة¹، وفي هذا الصدد ، كان وليام بيرري وزير الدفاع الأمريكي السابق قد أكد أن للولايات المتحدة مصالح اقتصادية حيوية في الشرق الأوسط والخليج، وهي الوصول إلى مصادر الطاقة في الخليج، حيث يوجد ثلثا احتياطات العالم من البترول، كما أن هناك خمس دول في الخليج كل منها لديه احتياطات من البترول تفوق الاحتياطي في أمريكا الشمالية. وقد أكد بيرري أن السيطرة على حقوق البترول من جانب أية دولة معادية ستسمح لها بابتزاز العالم الصناعي، وتهديد صحة الاقتصاد العالمي، ومن ثم فإن ضمان الوصول إلى بترول الخليج يعد وفقاً لبيرري" من ضمن المصالح الحيوية الأمريكية التي تستوجب الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية لحمايتها إذا ما كان هناك تهديد لها"².

على أنه لم يكن هناك ما يشير إلى إمكانية تهديد هذه المصلحة الأمريكية ، وذلك لأن التفكك والانقسام العربي يجعل من الصعب استخدام سلاح البترول مرة أخرى للضغط على الولايات المتحدة كما حدث في أكتوبر 1973 ، كما أن البلدان العربية البترولية لديها استثمارات ضخمة في الدول المستوردة للبترول ، ولديها مصلحة في المحافظة على صحة الاقتصاديات الغربية فضلاً عن ذلك فهي مقتنعة بأن الإبقاء على أسعار البترول عند مستوى معقول يعد ضرورة تملئها الحاجة إلى المحافظة على أسواق تستوعب احتياطاتها الضخمة من البترول³.

¹ Sterner، Ibid، p.42-43.

² Sterner، Ibid، p.42-43.

³ Sterner، Ibid، p.42-43.

لذلك يمكن القول بأن هناك ثمة علاقة وطيدة بين إسرائيل في عدوانها وغطرستها واستمرار الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، في دعمها وتأييدها لإسرائيل في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية¹.

وليس بجديد القول أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل علاقة خاصة أو غير عادية بالمقارنة بعلاقة كل من الدولتين بالدول الأخرى، وذلك بالنظر إلى التأييد السياسي والدبلوماسي الأمريكي لإسرائيل، والمساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية لها ، ومن الناحية الرسمية، فإن هذه العلاقة لم تأخذ في أي من الأوقات شكل التحالف الرسمي. فإسرائيل لا تربطها معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، ولا هي عضو في أي نظام تحالفي معها. ومع ذلك فمن الناحية العملية، وصلت هذه العلاقة في قوتها إلى مستوى التحالف الملزم سواء أكان مكتوباً أم غير مكتوب بين الدولتين.

وترجع هذه العلاقة الخاصة بين الدولتين إلى عدد من العوامل من بينها أهمية إسرائيل ودورها في إطار المصالح السياسية والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط والاهتمام الأمريكي "الأخلاقي" بهذه الدولة وتجربتها الديمقراطية والتعاطف معها والارتباط الخاص بها. هذا إلى جانب نشاط الجماعات اليهودية الأمريكية ودورها في المحافظة على التأييد الأمريكي لإسرائيل، وتعتبر حرب 1967 حداً فاصلاً بين المرحلة التي كانت إسرائيل فيها على أقصى تقدير تلعب دوراً مفيداً في إطار المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والمرحلة التي أصبحت إسرائيل تلعب فيها دوراً رئيسياً في إطار هذه المصالح، الأمر الذي ترك تأثيره على العلاقات بين الدولتين.

فقد كان فشل السياسة الأمريكية لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط من خلال التوازن العسكري قد فرض على الولايات المتحدة أن تحاول استخدام الانتصار الإسرائيلي للتوصل إلى تسوية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ولذلك قررت مساعدة إسرائيل على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة للضغط على البلدان العربية حتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل مع إسرائيل. وبذلك أصبح هناك توافق بين المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية في الفترة من 1967- وحتى وقتنا الحالي، فقد كان للولايات المتحدة مصالح أخرى في بلدان عربية صديقة واهتمامات عالمية تتعلق بالموقف في الشرق الأوسط، فضلاً عن مطالب إسرائيل بأراض عربية تسعى للحصول عليها في تسوية سلام وقد خلقت هذه

¹ عصام نعمان ، العرب والنفط والعالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

الاختلافات بعض التوترات بين الدولتين في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى تم التغلب عليها مما أدى إلى الحفاظ على الانسجام في العلاقات بينهما¹، حتى وقتنا الحالي.

مثل انهيار الاتحاد السوفيتي نقلة جديدة في النسق العالمي، وتغير التفاعلات التي تجرى في إطاره. حيث وضع العالم أمام نظام عالمي جديد ومفاهيم جديدة لقيادته تمثلت في سيطرة قطب أحادي بزعامة الولايات المتحدة، فقد اختلفت هذه المفاهيم والسمات التي برزت مع بزوغ النظام العالمي الجديد عن تلك التي سادت قبله وخاصة في فترة الحرب الباردة حيث تقدمت قضايا التدهور البيئي، حقوق الإنسان خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وغيره أجندة العالم تحت مظلة النظام العالمي الجديد.

لذلك يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد انفردت بمصالح العالم جميعاً، أي أن العالم أصبح يعيش وضعاً "إمبريالياً أحادي القطب" وهو الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة ووضعه في انعزالية تامة عن العالم، بعد الخسارة التي مني بها في تلك الحرب، حيث كان لانهاء الحرب الباردة الأثر الكبير على الوطن العربي من تداعيات، وخاصة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي المنفردة بالعالم، هي الحاكم، هي التي تملئ ما تريد دون اعتراض، وأن إسرائيل هي أقوى حلفائها كانت خلال فترة الحرب الباردة ومازالت حتى الآن، واستطاعت الولايات المتحدة خدمتها في حسم أو إملاء بعض المشاريع في التفاوض لحسم هذا الصراع بما يخدم إسرائيل.

¹ هالة سعودي، السياسة الأمريكية، تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

الباب الثاني

أمريكا والبحث عن تسوية من مدريد إلى

كاتب ويفير الثانية

تقديم:

تعتبر إدارة الرئيس بيل كلينتون الأولى والثانية من أهم الإدارات الأمريكية التي لعبت دورا بارزا في تشكيل الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي ، وأثرت في مكوناته وتداعياته ، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تربعت على عرش العالم باعتبارها دولة عظمى ، ولعل هذا الأمر قد تجلى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، والدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية .

لذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال الوضع الناشئ عن حرب الخليج الثانية والانتصارات التاريخية الكبرى التي حققتها في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي تحت إدارة الرئيس جورج بوش الأب ، الذي كان نائبا للرئيس ريغان¹ ، وأصبح رئيسا للولايات المتحدة، وقد توافرت له كافة الشروط الموضوعية لكي يعلن قيام النظام العالمي الجديد، بقيادة أمريكية جديدة ، و لفرض تصوراتها ومشاريعها السلمية على العرب إلى درجة اعتقدت معها أن أوضاع المنطقة قد باتت جاهزة تماما لتنفيذ برنامج السلام الذي عجزت إدارات سابقة عن فرضه على هذه المنطقة، والسبب يرجع إلى أننا أصبحنا نعيش وضعاً أحادي القطب² ، وبدايات تشكيل مجتمع دولي تشرف عليه الولايات المتحدة الأمريكية ، لا سيما بعد زيادة مسؤوليات الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد ، ولذلك بدأ الدور الأمريكي يزداد تفاعلا في اتجاه البحث عن تسوية ، ومن جهة أخرى ، من حيث أن بدايات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قد عايشت اتفاق أسلو منذ البداية الذي كان هذا الاتفاق امتداد لمؤتمر مدريد للسلام عام 1992 بكل مكوناته وتداعياته والمضي كوسيط أو كطرف ثالث لحل هذا

¹ فشلت إدارة الرئيس ريغان في إرغام الأطراف العربية وإسرائيل على قبول مبادرة الرئيس ريغان ورفض أي مبادرة سياسية تخدم عملية السلام ، مع العلم بأن هذه المبادرة التي بادر الرئيس ريغان على طرحها جاءت على خلفية الأوضاع التي نتجت عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 ، وما أنتجه هذا الاجتياح من خروج قادة منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها من لبنان، الأمر الذي جعل الرئيس ريغان تقديم مبادرته ، معتقدا بأن ظروف المنظمة آنذاك تميزت بفقدان قوتها وتنظيمها ، وفقدانها الثقة بقدرة العالم العربي على إنقاذها وتقديم الدعم لها مما عزز هذا الاعتقاد بأن هذه الظروف مناسبة لجر المنظمة إلى مائدة التفاوض، وعلى الأسس التي وردت في اتفاقات كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية المفروضة من قبل طرف المنظمة في حينه. للاستزادة انظر: إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين، في ميخائلي سلمان (محرر) مرجع سبق ذكره، ص 248.

² وقد عبر نعوم شومسكي عن ذلك بقوله (هناك من يقول إن على الولايات المتحدة أن تواصل السير في مهمتها التاريخية مع اللجوء للآخرين لدفع التكاليف). انظر: نعوم شومسكي، إعاقة الديمقراطية : الولايات المتحدة والديمقراطية ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول، سبتمبر، 1992، ص-ص 15- 16 .

لصراع بشكل يخدم جميع الأطراف وللعيش أيضا جنبا إلى جنب كدولتين منفصلتين يعترف من خلالها القانون الدولي والمجتمع الدولي بالدولة الفلسطينية التي سوف تكون نتاجاً لاتفاقيات أسلو هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فان الدورة الثانية لولاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ، قد جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تنغمس في الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي وجعلت هذا الصراع مفتوحا على مصراعيه يقبل كل تطور وكل حل ممكن لإنهاء هذا الصراع باعتبارها وسيط وراعي نزيه لعملية السلام ليس فحسب في إدارتها لهذا الصراع وإنما على مستوى المجتمع الدولي بأسرة ، وندلل على ذلك من حيث أن الإدارة الأمريكية قد رفعت الصراع إلي أعلى أجندات الرئيس الأمريكي .

فبناء على الرغبة الأمريكية والإسرائيلية في إعادة تشكيل الصراع تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات التي تخدم إنهاء الصراع ، ولعل من أهمها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وشريك أساسي في العملية التفاوضية ، وأيضا بعض الاتفاقيات التي كانت استمرار لحقبة أسلو بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي .

وأیضا لعل ما يميز إدارة الرئيس كلينتون الثانية ، هو قيامة بزيارة خاصة إلى الأراضي الفلسطينية عام 1999 ، وإلقاء كلمته أمام المجلس التشريعي الفلسطيني ، مما اعتبرها البعض اعترافا أمريكيا بولادة الدولة الفلسطينية ، ولعل البعض وأنا منهم قد ذهب إلى أن هذه الكلمة هي بمثابة إجبار الفلسطينيين على تعديل بعض من ميثاقهم الداعي إلى زوال إسرائيل وتبديل هذه الكلمات بكلمات أخرى أو إزالتها كليا، ولا يخفى على الجميع أن هذا تم بالفعل عندما اجتمع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بالمجلس الوطني الفلسطيني لمدة ثلاثة أيام عقب انتهاء زيارة كلينتون إلى غزة والتصويت على رفع العبارات المسيئة لإسرائيل .

ولكن وفي نفس الوقت يحمل على الرئيس الأمريكي انحيازه التام للجانب الإسرائيلي وبالذات عند مناقشته الحقائق التي كانت تجري على الأرض، كما تم تغيير بعض المصطلحات التي تتعلق بحقيقة

الصراع¹، حيث تحولت الأراضي المحتلة إلى أراضٍ متنازع عليها حسب الفهم والتعاطف الأمريكي الجديد، وهذا كان له أثرٌ على سير العملية التفاوضية بشكل عام.

ومن ملامح التعاطف الأمريكي مع الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي في مرحلة بيل كلينتون، محاولة تحجيم الدور العالمي للصراع وتحويله إلى صراع محلي تتحكم به قضيتان أساسيتان، لعل أولها وهي هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط وثانيها هي إعطاء المفاوضات الشرعية الوحيدة لحل القضايا المتعلقة بالصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي وهذا بدوره أدى إلى تعطيل الكثير من القرارات الدولية بحق القضية الفلسطينية وحلت الشرعية التفاوضية بدلا من الشرعية الدولية التي كان المفاوض الفلسطيني في بداياته يسعى إلى إيجادها ولعل تثبيتها، ولقد ظهر هذا واضحا في عام 1999 عند انتهاء المرحلة الانتقالية، حيث أعلنت السلطة الفلسطينية آنذاك أنها سوف تعلن الدولة الفلسطينية من جانب واحد وهذا ما دعا الولايات المتحدة إلى التحذير من مغبة ذلك، ودعت الأطراف إلى الالتزام بالمفاوضات للتوصل إلى اتفاق بخصوص الموضوع.

وفيما يخص الدولة الفلسطينية، فإن هذه القضية تعتبر أهم ما يميز الدورة الثانية لإدارة الرئيس كلينتون، حيث أن قدرة الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على التوصل لاتفاق ينهي الصراع في قمة كامب ديفيد الثانية، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم مشروعاً سياسياً لإنهاء الصراع.

هذا فضلا عن بعض التطورات المحلية والعالمية التي كان لها اثر كبير في تحويل الصراع وتغيير مفهومة، وبالذات من وجهة النظر الأمريكية التي هي بمثابة الطرف الثالث أو الوسيط الراعي لعملية السلام هذه، ولعل من أهم هذه التطورات انتفاضة الأقصى في 28-أيلول 2000م، وأحداث

¹ ليس هناك تعريف دقيق لمفهوم "تسوية الصراع" أو "مستقبل الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي" أو "الدولة الفلسطينية" أو "السلام" ذلك أن لكل طرف ذي علاقة ما بأحد هذه المصطلحات مفهوماً أو تعريفاً يختلف بشكل ما من الأشكال عن الآخر. وإذا نحن رحنا نبحث عن تعريف لأحد هذه المصطلحات، وهو السلام مثلا، لوجدنا أن السلام يرفق بصفتين تلازمانه، فيقال انه عادل وشامل. ثم أن منطق (تسوية الأمر الواقع) يقدم نفسه بديلا للسلام. ومهما رحنا نبحث في تعريف هذه المصطلحات التي اشرفنا إليها، فنسجد أن الطريق يأخذنا في نهاية المطاف إلى ضرورة إزالة أسباب الصراع. فالجرب الفيتنامية، وصورة التحرير الجزائرية، ثم الحرب الباردة، ومن قبل ذلك كله الحرب العالمية الثانية، كانت كلها تعتمد على إزالة مصادر الصراع وليس تسويته. فإزالة مصادر الصراع تنتهي بإزالة الصراع نفسه. وهكذا نجد أننا في الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي في حالة تسوية، لان إزالة مصادر الصراع تقودنا إلى حالات شروطها غير متوفرة في الوقت الحاضر. ولذلك نجد أن أطراف هذا الصراع مهياة لتسويات، وليس لسلام يزيل مصادر الصراع.

سبتمبر 2001 ، والحرب على الإرهاب بمفهومه الواسع الذي انعكس على القضية الفلسطينية في جميع المجالات .

وبناء على ما تقدم تم تقسيم هذا الباب إلى فصلين، الفصل الأول: ويتناول دور الطرف الثالث في حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وأما الفصل الثاني فيتناول تطورات الوضع السياسي والتفاوضي بعد فشل كامب ديفيد الثانية.

الفصل الأول

دور الطرف الثالث في حل الصراع
الفلسطيني - الإسرائيلي

تقديم:

يشير الدور كمفهوم إلى أنشطة وفعاليات يقوم بها فرد أو مجموعة إزاء قضية ما قد تكون سياسية وقد تكون اقتصادية أو اجتماعية، وللأدوار مستويات وتوجهات وسلوكيات ومؤشرات عديدة تحلل الفعل السياسي¹، والدور تقوم به دولة ما كطرف ثالث، لها من الإمكانيات والقدرات في التأثير على الأطراف الأخرى، وهذا ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية لما تتمتع به من قدرات في التأثير على الآخرين.

والدور يطلق على دولة ما أنها طرف ثالث في حل صراع معين إذا اتخذت دورا مباشرا في صراع بين طرفين في المجتمع الدولي.

وقد يهدف الطرف الثالث من خلال دوره إلى تحقيق أهداف مختلفة له، أو للحصول على مواد أولية أو حماية مصالحه ومبادئه، وقد يهدف إلى التحكم في الصراع أو حله.

ويعتبر الطرف الثالث وسيطا في الصراع الدولي إذا تدخل دبلوماسيا بهدف المشاركة في تسوية هذا الصراع، وإن تكون وساطته مقبولة لدى طرفي الصراع².

مع العلم أنه يجب أن يفترض في الدور الأمريكي كطرف ثالث في المفاوضات أن لا يكون منحازا لأي طرف من أطراف العملية التفاوضية من جهة، وأن يتقدم في العادة بمقترحات أو مشروعات لتسوية بعض جوانب النزاع أو الخلاف من جهة أخرى .

يضاف إلى ذلك بعد آخر وهو الخاص بالمصادر التي يستقي منها الطرف الثالث المعلومات والوقائع حول النزاع أو الصراع الذي يجري حول التفاوض فمن المفترض أن تستقي الولايات المتحدة الأمريكية المعلومات والوقائع من طرفي النزاع مثلا، أو من مصادر محايدة أو وثائق صادرة عن منظمة

¹ ويعرف "الموند" الدور بقوله "إن كل بيئة هي عبارة عن مجموعة من الأدوار السياسية المترابطة معا ، والدور السياسي هو ذلك الجزء من النشاطات الكلية للفرد المتضمن في العملية السياسية ، "وهو يميز بين الأدوار السياسية وغير السياسية بفكرة الحدود . للاستزادة حول هذا الموضوع : انظر : حامد عبد الماجد ، مقدمة في منهجية وطرق بحث الظواهر السياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2001 . ص 139 .

² S. Touval، "Biased International and Historical Consideration" ،The Jerusalem Journal of International Relations ،1975.p.52.

دولية، مثل المم المتحدة، وهذا من شأن الغالبية العظمى من النزاعات والصراعات التي وجد فيها طرف ثالث، كما نحن بصدد وجود طرف ثالث هنا، كالولايات المتحدة الأمريكية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

لذلك نقول بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد رفضت الدخول في تسوية للقضية الفلسطينية وفق إطار كامب ديفيد عام 1978، ثم قبلت الدخول في صيغة مدريد عام 1991، الذي فتح المجال لاتفاق أسلو وما تبعة من اعتراف متبادل، ثم انتهاء بكامب ديفيد الثانية في يوليو / تموز عام 2000، حيث من خلالها تطلع الفلسطينيون إلى مفاوضات الوضع النهائي، بأمل أن يتحقق انسحاب إسرائيل الكامل، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم (242)، وأن يتمكنوا من إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.

وبناء على ما تقدم تم تقسيم هذا الفصل على مدى أربعة مباحث:

المبحث الأول : وساطة الدور الأمريكي لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

المبحث الثاني : من مدريد إلى أسلو.

المبحث الثالث : البعد الديمغرافي في إطار صيغة مدريد / أسلو.

المبحث الرابع : لماذا كامب ديفيد الثانية.

المبحث الأول: وساطة الدور الأمريكي لتسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

يلاحظ أن الدور الأمريكي كوسيط لتسوية الصراع قد حظي بقبول الأطراف العربية، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أن الرؤية العربية لهذا الدور تختلف عن الرؤية الإسرائيلية.

فبينما تطالب الأطراف العربية أن تكون الولايات المتحدة شريكاً كاملاً في التسوية وتعلب دوراً نشيطاً في مطالبة إسرائيل بتحديد موقفها من قضايا الصراع، وإعلان التزامها بقراري الأمم المتحدة رقمي 242 و 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام، واعتبار القدس والجولان والضفة الغربية وغزة أراض محتلة، أو الضغط عليها لتحقيق تقدم في التسوية، فضلاً عن تقديم الضمانات اللازمة للتوصل إلى السلام.

إن الموقف بقيام الولايات المتحدة بدور أقل - كوسيط - مما تطالب به الأطراف العربية، بحيث يقتصر دورها على تسهيل المفاوضات، على أن تقوم بدور أكبر في دعم التفوق الإسرائيلي، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية، وإنشاء سوق شرق أوسطية، ومساعدتها في قضايا المياه في المنطقة، وبالذات في الحصول على تنازلات سورية في هذا الشأن.

ويلاحظ أن الموقف الأمريكي جاء متنسقاً مع المفاوضات من دون القيام بدور إيجابي في تقديم مقترحات والحصول على تنازلات والوعد بتقديم مكافآت¹، فبدلاً من أن تحدد الولايات المتحدة موقفها بشأن قضايا الصراع، فإنها - باستثناء قضية المستوطنات في عهد الرئيس بوش - كانت تفضل التركيز على الإتيان بالأطراف إلى مائدة المفاوضات، إن التحرك الأمريكي لإدارة بوش بعد حرب الخليج، والذي انتهى بمؤتمر مدريد للسلام، قد تركز بالكامل تقريباً على ترتيبات إجرائية Procedural Arrangements تاركاً القضايا الأساسية للمستقبل البعيد.

كما حدد المؤتمر فكرة " الحكم الذاتي الفلسطيني " محورا تركز إليه المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين وإسرائيل². ويمكن الحديث عن عدة عوامل وأسباب سهلت نجاح الدبلوماسية الأمريكية

¹ ودودة بدران، "الإدارة الجديدة ومفاوضات السلام العربية الإسرائيلية" في: جمال عبد الجواد [وآخرون]، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1996، ص 155-157.

² جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط 6، عمان، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999، ص 491.

في تهيئة المناخ لبدء التفاوض العربي - الإسرائيلي والفلسطيني الإسرائيلي ومن ثم الانطلاق بعملية التسوية السلمية¹، ومن هذه العوامل والأسباب ما يلي :

1. الانهيار الأيدلوجي والسياسي والاقتصادي للاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، مما كرس هيمنة الولايات المتحدة حليفة إسرائيل.
2. حرب الخليج الثانية التي أدت نتائجها إلى انهيار التضامن العربي وحدث انقسامات هائلة في أوساط الشعوب العربية والإسلامية، وخروج العراق من الكويت بعد تحطيم قدراته العسكرية والاقتصادية، واختلال التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل ، مما سهل على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون الطرف الوحيد في التوجيه والتأثير على مسار الصراع العربي - الإسرائيلي، وجعل الظروف مواتية لصالح الطرف الأمريكي وبرنامج وتوجهاته السياسية في المنطقة .
3. سياسة الانفتاح التي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1988.
4. التراجع الاستراتيجي العربي، فخرج مصر من ساحة الصراع مع إسرائيل منذ عام 1978، وخروج المقاومة الفلسطينية من لبنان عام 1982 والموافقة العربية في مؤتمر فاس² 1982 على مشروع الأمير فهد ولي العهد السعودي آنذاك الذي دعا إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة وصولاً إلى حرب الخليج الثانية التي سببها في زيادة تفكك النظام الإقليمي العربي وضعفه. مما أدى إلى أن يكون الاستعداد لقبول الرؤيا الأمريكية أكثر جاهزية من أي وقت آخر .
5. فقدان الدول العربية ومنظمة التحرير لحليفها الاستراتيجي الذي كانت تعتمد عليه في المحافل الدولية وعلى سلاحه، وهو الاتحاد السوفيتي .

¹ عمر مصالحة ، السلام الموعود ، ترجمة وديع اسطيفان وماري طارق ، بيروت ، دار الشروق ، 1994 ، ص-ص 51- 53. أيضاً جواد الحمد ، مرجع سبق ذكره ص-ص 489-490 .

² مؤتمر فاس : 1982 .

عقد في فاس في 6 سبتمبر 1982، شاركت فيه تسع عشرة دولة وتغيبت ليبيا ومصر. واعترفت فيه الدول العربية ضمناً بوجود إسرائيل . وصدر عنه بيان ختامي تضمن مجموعة من القرارات أهمها:

- إقرار مشروع السلام العربي مع إسرائيل، أهم ما تضمنه: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، وإزالة المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي التي احتلت بعد عام 1967 وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتعويض من لا يرغب بالعودة.
- الإدانة الشديدة للعدوان الإسرائيلي على الشعبين اللبناني والفلسطيني .

6. التوجه نحو توفير الاستقرار في المنطقة ، فقد حاولت الولايات المتحدة تخفيف عوامل الصراع بما يسمح ببناء الشرق الأوسط الجديد الذي تتحقق فيه المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها الدوليين وإسرائيل من خلال عملية السلام واتفاقاتها.

وإن ذلك ينطبق أيضا على إدارة كلينتون¹، فعلى الرغم من اهتمامها بالتوصل إلى السلام، إلا أنها لم تكن مستعدة لإنفاق الأموال أو الجهد، خصوصا في ظل غياب دليل مقنع بأن أطراف الصراع نفسها لديها الاستعداد للتخلي عن مواقفها من القضايا الخلافية².

بناء على ما سبق سوف نتناول شرح هذا المبحث على مدى نقطتين:

أولا: خصائص الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

ثانيا: سياسة إدارة بيل كلينتون والسباق من أجل إنهاء الصراع .

أولا : خصائص الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

كانت واشنطن قد فقدت اهتمامها بعملية السلام واستمرت على إصرارها بأن مفاوضات مدريد وما تلاها من جولات في واشنطن هي الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى تسوية، إلى أن جاءت المبادرة النرويجية لعقد المباحثات السرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، واستضافت واشنطن حفل توقيع إعلان المبادئ بين الطرفين في 13 أيلول/ سبتمبر 1993³.

إن الولايات المتحدة لم تعد تمارس دور الوسيط النشط، حيث تصر على أن تتحمل الأطراف المسؤولية الكاملة للتفاوض كشرط للتوسط الأمريكي في العملية، فهي تتدخل لتأييد ما قد ينجح الأطراف في التوصل إليه من دون التدخل لسد الفجوة أو لكسر الجمود.

¹ للاستزادة حول هذا الموضوع انظر : ميخائيل سليمان (محرر)، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1996 ، ص 75 .

² William B., Quandt: " Peacemaking Padox : The Clinton administration and Arab Israeli negotiations". Studied in security and strategy (Center for political research and studies), Vol. 11, No. 7 (April 1994). Pp. 6-8.

³ Michael C. Hudson : " The Clinton administration and the middle east: Squandering and inheritance " Current history, Vol. 93, No. 580, February, 1994. p. 52.

ويمكن التوصل إلى ذلك بناء على مقارنته بين التأييد الأمريكي لإعلان المبادئ بين إسرائيل والفلسطينيين، وبين العزوف عن التدخل لكسر الجمود في المفاوضات بين الطرفين مثلاً في منتصف ديسمبر 1993، وقد تنبأ البعض باستمرار هذه السياسة، وخلص إلى أنه من المستبعد تكرار كامب ديفيد ودبلوماسية كيسنجر¹. والتي كانت تعرف بدبلوماسية الخطوة خطوة².

فبدأ التحول في موقف واشنطن تجاه قضية فلسطين كنتيجة للانتفاضة التي تفرجت في أواخر عام 1987، إذ شعرت إدارة ريغان المناصرة بشدة لإسرائيل، بالحاجة إلى فتح الباب مع منظمة التحرير الفلسطينية، وحدث تطور كبير عندما حدثت أزمة الخليج 1990 - 1991، إذ أن مساعي إدارة بوش الأب لعقد محادثات مدريد وما تلاها من مفاوضات تمثل في إقرار الولايات المتحدة بوجود مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات وإيجاد حل مقبول لطرفي الصراع الفلسطيني والإسرائيلي.

وتطورت السياسة الأمريكية نحو التسوية بعد وصول الرئيس كلينتون للحكم وانتخاب حكومة العمل في إسرائيل برئاسة إسحاق رابين، الذي قام بتوقيع إعلان المبادئ (أوسلو) في أيلول سبتمبر 1993 مع ياسر عرفات الذي اتخذت منه الولايات المتحدة وسيلة لتطبيع العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية وتحقيق ما عجزت عن تحقيقه الحروب السابقة وحاولت الولايات المتحدة التعامل

¹ كان مستشار الأمن القومي في حكومة ريتشارد نيكسون، حيث لعب دوراً بارزاً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة مثل سياسة الانفتاح على الصين وزيارته المكوكية بين العرب وإسرائيل والتي انتهت باتفاقية كامب ديفيد عام 1978، وهو الرجل الذي اتهم مراراً بالتشاؤم، حيث كان يرى بان جهوده تهدف إلى كسب الوقت وإلى إنقاص الضغوط على الولايات المتحدة وإسرائيل. فقد كان كيسنجر يؤكد للعرب دائماً الهدف الأول، بينما يؤكد للإسرائيليين الهدف الثاني.

² وتتصف هذه الدبلوماسية بأنها دبلوماسية "تهدئة وتبريد المشاكل الساخنة" كما أنها دبلوماسية "السلام المعلق والمنتظر" وهدف هذه الدبلوماسية هو خلق الاقتناع لدى أطراف الصراع بأن القتال "لن يقدم الحل النهائي للمشكلة وإن السلام الذي تضعه الدبلوماسية الأمريكية في إطار الظروف السائدة إقليمياً ودولياً هو الممكن المتاح والمفيد". وقد بدأت دبلوماسية الخطوة خطوة في أعقاب وقف إطلاق النار على الجبهتين المصرية والإسرائيلية، اتسمت بالسماوات الآتية:

أ - قبول الأطراف المعنية لجهود د. كيسنجر القائمة على أساس حل المشكلة خطوة - خطوة.
ب - إتباع الولايات المتحدة لإستراتيجية تقوم على أساس تدعيم علاقاتها بإسرائيل من جهة وتحسين علاقاتها مع الأطراف العربية وتقديم دعم أمريكي نسبي لها من جهة أخرى.
ت - عدم بذل محاولات جادة لحل المشكلة الفلسطينية.

وهكذا بقيت دبلوماسية الخطوة خطوة بمثابة تكتيك لكسب مزيد من الوقت، أي تكتيك منفصل عن المفهوم السياسي الأشمل للسلام في الشرق الأوسط
انظر: خيربي عيسى، مضمون السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر 1973، بحث مقدم للندوة الدولية لحرب أكتوبر (القاهرة، 1975)، ص 21 - 24.

مع حل الصراع من خلال آلية تفكيك قضاياها، وتعدد مسارات التفاوض دون تدخل مباشر في سير المفاوضات على الرغم من استحواذها على دور الإطار المرجعي الثانوي والسياسي في غياب الأساس المرجعي والثانوي الحقيقي وهو الأمم المتحدة.

حيث "إن استعداد الولايات المتحدة لشراء السلام ببرامج معونات كبيرة لم يعد قائماً، ووفقاً له ترجع أسباب ذلك إلى عدد من الاعتبارات¹.

فمن ناحية أولى، هناك انتهاء الحرب الباردة الذي قلل من الشعور بأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يمثل تهديداً ممكناً للسلام العالمي.

ومن ناحية ثانية، فإن احتمال نشوب أزمة بترولية لم يعد وارداً في المستقبل القريب ولا يوجد ما يثير القلق في واشنطن من أن عدم تسوية الصراع قد يؤدي إلى أزمة بترولية تشبه ما حدث في عام 1973. ومن ناحية ثالثة، فإن هناك إدراكاً من واشنطن أن إسرائيل لها اليد العليا، وأن عملية السلام تتوقف على إقناعها بتقديم تنازلات في قضايا مثل القدس والمستوطنات، وليس هناك من يحد الضغط عليها، خاصة في ضوء الاعتقاد السائد في واشنطن بأن الطرف العربي ليس لديه أي خيار حقيقي في الأجل القصير لتحدي الوضع الراهن².

وفي مراجعة لطبيعة الدور الأمريكي، تبين عدم وجود تهديد للمصالح الأمريكية كما كان عليه الأمر في السنوات في سنوات الحرب الباردة، وتبين أيضاً أن الدور الأمريكي كان أكثر اتساقاً مع رؤية الجانب الإسرائيلي لطبيعة هذا الدور بالإشارة إلى ثلاثة نقاط³:

1. اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالقيام بدور الوسيط تركز أساساً على الاتصال بأطراف الصراع لاستئناف المفاوضات الثنائية بشكل دائم.

2. مضمون الموقف الأمريكي لا يختلف مع مضمون الموقف الإسرائيلي في الكثير من المواضيع المطروحة .

¹ Quandt, William B. Decade of Decision: American policy toward the Arab Israeli conflict 1967-1976. Berkely, Calif.: University of Carolina Press, 1977.p,14 .

² بيل كلينتون : آل غور ، رؤية لتغيير أمريكا ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1992 ، ص 21.

³ Smith , Tony :Foreign Attachments : The power of Ethnic Groups in the Making of American F origin Policy M.A.، Harvard University Press، Cambridge 2000.p85.

3. شهدت اهتماماً أمريكياً بدعم العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وتأكيد التفوق النوعي الإسرائيلي. وتبين أن الموقف الأمريكي لم يتبع التقاليد والمعطيات المعروفة عن دور الطرف الثالث في عملية التفاوض مثل تقديم مقترحات مستقلة وشاملة للتسوية أو طرح القضايا بشموليتها، أو طرح إطار عام للتفاوض. فعلى العكس تكاد الإدارات الأمريكية جميعها تتبنى الأسلوب الإسرائيلي في التفاوض والمطالب والشروط الإسرائيلية، والأخطر من ذلك هو قبول نفس الأسلوب الإسرائيلي في تجزئة القضايا وتفتيتها وترحيل مصادر الصراع الجوهرية إلى مراحل لاحقة لم يتم عمل شيء بشأنها حتى الآن. مع العلم أنه تحددت آليات عمل المفاوضات على أساس من التصور الذي بناه الفكر الاستراتيجي الأمريكي للنهج التفاوضي والقائم على مراحل ثلاث للعملية السلمية التفاوضية :

– مرحلة ما قبل مدريد واحتكرت إدارة المفاوضات التمهيدية فيها الولايات المتحدة .

المرحلة الثانية :

– مرحلة مدريد وهي مرحلة عرض المواقف والمطالب .

المرحلة الثالثة :

– مرحلة المفاوضات المباشرة وهي تنقسم إلى مسارين : مسار تناهلي ومسار متعدد الأطراف . فالأول يناقش مسائل الأرض والأمن والسلام ، والثاني يناقش موضوعات الأمن الإقليمي على مستوى منطقة الشرق الأوسط¹.

وأما المفاوضات بشأن القضية الفلسطينية فإنها سوف تتم على مرحلتين :

أ – مرحلة بناء الحكم الذاتي الفلسطيني .

ب – مرحلة الوضع النهائي للضفة وغزة .

¹ مصطفى علوي سيف ، مرجع سبق ذكره ، ص 306 .

أي أن آلية التقسيم والتفتيت كانت في التصور الأمريكي هي الآلية التفاوضية اللازمة والمناسبة
معا لمواجهة تعقد الصراع ذاته¹.

ثانياً : سياسة إدارة بيل كلينتون والسباق من أجل إنهاء الصراع

وعلى الرغم من أن عهد كلينتون قد شهد في نهايته سباقاً مع الزمن من أجل التوصل إلى
تسوية فلسطينية - إسرائيلية²، إلا أن كلينتون أخفق في هذه الفترة القصيرة في تحقيق هدفه، وخاصة أنه
لم يستطع القيام بدور الوسيط النزيه، وإنما كانت مواقفه تتراوح ما بين تبني المواقف الإسرائيلية ومحاولة
التكيف معها، وتقديم هذه المواقف باعتبارها مبادرات أمريكية، والعمل على الضغط على الفلسطينيين
لقبولها³.

وعموماً ، لقد بدء الدعم الأمريكي لإسرائيل ليس في فترة الدراسة هذه فحسب وإنما بدء كما
ذكرنا سابقاً منذ عقد مؤتمر باتليمور عام 1941⁴، وأنه قد تزايد بطريقة غير مسبوقة في ظل إدارة

1 المرجع السابق ذكره ، ص 307 .

² كانت هذه التسوية تعرف باسم " وأي بلانتيشن " الذي احتضنها منتجع كامب ديفيد حيث كان رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك
الوقت "يهود باراك" ، والسبب الرئيسي في فشل المفاوضات هو تمسك الجانب الفلسطيني في المفاوضات بحق العودة للاجئين .

³ هالة سعودي ، "الوطن العربي والولايات المتحدة: الفرص والقيود" في: جمال عبد الجواد(وآخرون)، الوطن العربي والولايات
المتحدة الأمريكية، تحرير هالة سعودي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1996، القاهرة، ص 257-258.

⁴ وقد ساعدها على أن تتبني الولايات المتحدة سياسة مؤيدة للصهيونية جهاً منذ برنامج باتليمور الشهير عام 1941 عدة عوامل
يمكن تلخيصها فيما يلي:

- انتقال مسئولية ما بدأته بريطانيا في المشرق العربي عامة وفلسطين خاصة إلى الولايات المتحدة لكي تتابع هذه تنفيذها بعدما
أصبحت بريطانيا عاجزة مالياً وسياسياً عن مجابهة الأخطار التي تهدد مصالحها في المنطقة وخارجها، ويعني هذا بعبارة أخرى
حلول الولايات المتحدة كقوة متعاضمة على مسرح العلاقات الدولية والشرق أوسطية خصوصاً محل الإمبراطورية التي دخلت مرحلة
الشيخوخة والهرم.

- الحملة الدعائية الصهيونية القوية في تنظيمها وجهدها في العمل، فقد مارست آلة الدعاية الصهيونية ضغطاً كبيراً على الحكومة
والرأي العام الأمريكيين بصعب أحياناً تصديقه.

- السياسة الداخلية الأمريكية والعناصر المؤثرة فيها بما ينعكس على السياسة الخارجية، فلقد كانت أصوات اليهود الانتخابية
وأصوات المتعاطفين معهم مؤثراً في هذا الباب، كما صرح بذلك رئيس الولايات المتحدة آنذاك هاري ترومان للمندوبين العرب الذين
قابلوه للاحتجاج على سياسته حيال إسرائيل: "أسف أيها السادة" قال ترومان "وعلى أن استجيب إلى مئات الألوف من الذين يتطلعون
إلى نجاح الصهيونية فلا يوجد هناك مئات الألوف من العرب في مناطق الانتخابية" .

- العطف العالمي على اليهود الذين استهدفهم فمن استهدف اضطهاد هتلر وتعدياته أو ما يمكن تسميته "عقدة الذنب الانعكاسية"
وترجمتها الفعلية "دع العرب يدفعون ثمن جرائم الأوربيين"

كلينتون، وتم توقيع الاتفاق الاستراتيجي والتعاون العسكري بين الدولتين في نيسان/ أبريل 1996، وتناول الجانب المعلن من الاتفاق آفاقاً لم تشهدها العلاقات بينهما من قبل، بل شمل التعاون في مجال صناعة الصواريخ الإستراتيجية المتقدمة والدفاعات ضد هذه الصواريخ نفسها، وتقديم معلومات مخابراتية من أجهزة الاستطلاع الأمريكية لإسرائيل، وتزويد إسرائيل بأحدث الصواريخ الأمريكية إلى جانب أجهزة السوبر كمبيوتر، وتوسيع التعاون في مجال الفضاء، فضلاً عن الاتفاق على بحث تطوير التعاون العسكري في إطار اتفاق مشترك.

بالإضافة إلى ذلك اتبعت الولايات المتحدة سياسة منحازة لإسرائيل فيما يتعلق بموضوع الحد من التسلح في المنطقة، إذ تمثل المفهوم الأمريكي للحد من التسلح في إلزام الدول العربية وحدها به من دون محاولة الضغط على إسرائيل للتوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي أو الرقابة على أسلحتها. كذلك ظهر الانحياز الأمريكي لإسرائيل في استخدام الولايات المتحدة حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع صدور قرار يدين إسرائيل لمصادرتها أراضٍ عربية في القدس، وتصديق الرئيس كلينتون في مارس 1995 على قرار الكونجرس بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس بحلول عام 1999. فضلاً عن أن رد الفعل الأمريكي على الحرب بين حزب الله وإسرائيل في آذار/ مارس - نيسان/ أبريل 1996 كشف عن اتفاق تام مع موقف إسرائيل بشأن "الإرهاب" وكيفية التعامل معه¹.

يمثل الانحياز الأمريكي المطلق التزاماً ثابتاً لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة، منذ تأسيس الكيان الصهيوني، وتقاسمت هذه الإدارات المسؤولية المباشرة، وبلا حدود للمحافظة على أمن إسرائيل ووجودها، وكفالة تفوقها النوعي في مختلف المجالات باعتباره القاعدة الغربية المتقدمة في الشرق الأوسط، وتطوير وتفعيل التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل لمزيد من اختلال موازين القوى لإسرائيل،

وهكذا تسللت الحركة الصهيونية إلى أروقة مكتب صنع القرار السياسي الأمريكي وتمكنت من تسخير هذا القرار لتحقيق مطامعها في إقامة دولة (إسرائيل) وإسباغ الشرعية الدولية عليها، ثم في مد حدودها باتجاهها حدود (إسرائيل الكبرى) مع السعي إلى الاعتراف بهذا التوسع من العالم كله، ومن العرب الفلسطينيين أصحاب الحق الشرعي في البلاد.

ويمكن القول دون تجاوز أنه رغم بعض الاعتدال التكتيكي الذي يمكن تلمسه في سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية في جزء من أيام حكم الرئيس إيزنهاور فإن التصلب الاستراتيجي الأمريكي لصالح إسرائيل هو السمة التي يمكن أن توصف بها السياسة الأمريكية في الوطن العربي حتى يومنا هذا. للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس في دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، 1990، ص 20-25.

¹ Hudson, "The Clinton Administration and the Middle East: Squandering and Inheritance? 2000," P.52.

وبخاصة على صعيد الأسلحة غير التقليدية، وتوسيع امتلاك الكيان الصهيوني لها، والذي يعد رابع أقوى نووية في العالم ، ويمتلك قرابة 300 رأس نووية ، وأسلحة دمار شامل أخرى، بكميات هائلة، وبرعاية ودعم أمريكي مباشر، مع مزيد من الاهتمام والالتزام بتحسين وتعزيز قدرات الدفاع والردع الإسرائيلية في سياق حماية إسرائيل وأمنها على حساب الأمن القومي العربي وحرمانه من أدوات الردع المتبادل ، وبخاصة القدرات الصاروخية المضادة والنووية¹.

هذا ولم تول إدارة جورج دبليو بوش في بدايتها اهتماماً كبيراً بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، "وتبنت إدارة "بوش" هذا المنحى، بناءً على قراءتها لتجربة إدارة الرئيس "بيل كلينتون"، فكانت من ملامح الإدارة الجديدة تجاه القضية الفلسطينية، عدم التورط في الملف الفلسطيني الإسرائيلي بتعقيداته وصعوباته²، كي لا يضعف الدور الأمريكي في المنطقة، أو يمس بمقام الرئاسة³؛ لأن أي رئيس أمريكي يحاول الاتجاه إيجاباً تجاه القضية الفلسطينية، يُجابه بعداء اللوبي الصهيوني النشط في الولايات المتحدة الأمريكية"⁴.

أن المبادئ الأساسية التي حكمت الإستراتيجية الأمريكية في وضع إطار المفاوضات العربية الإسرائيلية الراهنة فهي :

- 1) الحرص على ممارسة دور قيادي أمريكي في رعاية المفاوضات وتوجيهاتها ولكن مع تجنب صيغة فرض سلام أمريكي على المفاوضات .
- 2) الحرص على إشراك أطراف دولية هامة وبخاصة في المفاوضات متعددة الأطراف التي تحتاج إلى دعم من قبل هؤلاء الأطراف مالياً وسياسياً .

¹ للاستزادة حول هذا الموضوع انظر : السيد عوض عثمان، ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة، 2004 ، ص 296 .

وانظر أيضا : السيد عوض عثمان ، حوارات بين الضرورات الوطنية والاعتبارات التكتيكية، صحيفة القدس، العدد 50، شباط / فبراير 2003، ص 46-52 .

² عمرو عبد السميع، الأحاديث الأمريكية حوارات حول المستقبل، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2003، ص 403.

³ انظر بهذا الخصوص بحث بعنوان: "الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية من 2001/1/20 إلى 2002/6/24"، من كتاب السور الوافي، ط1، شركة التقدم العربي (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق)، أغسطس 2003. ص 85، 160

⁴ نصير عاروري، "بعدها أحاط بوش إدارته بعناصر يمينية ومتطرفة.... لا مؤشرات إلى تغيير جوهر في السياسة الأمريكية تجاه المسألة الفلسطينية"، صحيفة الحياة اللندنية، عدد 13896، القاهرة 14/2\2001.

- (3) تجنب التعامل مع الشرق الأوسط من منظور أحادي يختزل قضايا المتشعبة والمعقدة في الصراع العربي - الإسرائيلي ، وحدة وأداة ذلك هي مفاوضات متعددة الأطراف .
- (4) ضرورة العمل على تعزيز الإحساس بالأمن لدى كل طرف بالصراع .
- (5) العمل على علاج الاختلالات الاقتصادية والإقليمية في المنطقة .
- (6) الحرص على استمرار المفاوضات العربية الإسرائيلية وعلى امتلاك هذه الأخيرة لزمها الذاتي .
- إذا لقد خضع الدور الأمريكي القيادي أثناء العملية التفاوضية لحدود وقيود نبع بعضها من طبيعة الصراع موضوع التفاوض .

وإن كان استمرار الانحياز للموقف الإسرائيلي واضحاً في التصريحات والبيانات التي صدرت عنها، حيث إنها لم تقدم أي تصور في البداية لأية تسوية بخصوص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سوى الخطة التي تقدمت بها الإدارة الأمريكية وهي " خارطة الطريق " ¹. التي لم يوجد أي ضغط أمريكي على الإسرائيليين لتنفيذ هذه الخطة ². على الرغم من قبول الفلسطينيين لها والذين أجبرتهم هذه الخطة على تقديم أكبر تنازلات ممكنة من حقوق الشعب الفلسطيني.

¹ خارطة الطريق خطة صادرة عن أربعة أطراف دولية هي الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والهدف منها إنجاز تسوية نهائية وشاملة للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، على أساس دولتين بنهاية العام الثالث من توزيعها على الفرقاء المهتمين، وتمّ تسليمها للأطراف المعنية بتاريخ (30 نيسان (أبريل) 2003، وهو: التاريخ الرسمي لإعلانها، للاستزادة حول هذا الموضوع انظر : المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين : خارطة الطريق إلى أين، ط 1، شركة دار التقدم العربي (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق)، أبريل 2004. ص 153 .

² وبالتالي؛ فإن الخارطة ليست اتفاقاً بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بالرعاية الأمريكية عملياً، مقارنة بما كان الحال بالنسبة لاتفاقات "أوسلو"؛ وإنما هي خطة دولية تعكس محصلة ما توافقت عليه اللجنة الرباعية الدولية، حتى يعمل الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على الالتزام بها وتطبيقها برعاية الرباعية، ومساعدتها ودعمها، وليس لإعادة النظر فيها أو إعادة التفاوض عليها ، للاستزادة حول هذا الموضوع انظر : نص المبادرة في: محسن صالح: دراسة بعنوان المبادرات السياسية والتسويات المقترحة المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الفترة 2000 -2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2005. ص 28.

المبحث الثاني: من مدريد إلى أسلو

بدأت السياسة الأمريكية تعمل على توفير شروط انطلاق العملية السلمية لتسوية هذا الصراع المزمع ، انطلقت الدبلوماسية الأمريكية بسرعة ومباشرة بعد توقف حرب الخليج الثانية لتأمين شروط انعقاد مؤتمر مدريد للسلام .

وكان الاعتقاد السائد لدى إدارة بوش الأب أن من شأن المستجدات والتغيرات الدولية أن تفرض على الفلسطينيين والعرب عموماً والمعنيين بالتسوية خصوصاً ، القبول بحلول تقوم على قاعدة المنتصر (أمريكا وإسرائيل) والمهزوم (الفلسطينيين والعرب) فليس فقط أن العرب محكومون بشروط الوضع السيئ وإنما أيضاً بشروط الحضور العسكري الأمريكي فضلاً عن إسرائيل والذي يشكل سيفاً مسلطاً على من يجروها على الاعتراض¹.

بدأت عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي في إطار وضع عربي مترد وواقع دولي يعطي لدول المنظومة الرأسمالية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أدوات الانفراد بإدارة النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة كونها القطب الاستراتيجي العالمي الأوحده ، وأقول نجم الاتحاد السوفيتي وكذلك إلى خبرتها الكبيرة والفريدة في إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي، لذلك شرعت الولايات المتحدة الأمريكية فور انتهاء حرب الخليج الثانية بالبدء في دبلوماسية نشطة تهدف إلى التحضير لمفاوضات عربية إسرائيلية ، وفي هذا الإطار قام وزير الأمريكي الأسبق حمس بيكر بجولات مكوكية إلى إسرائيل والدول العربية المعنية بين مارس واكتوبر 1991².

وقد دخلت الأطراف العربية المعنية بمفاوضات التسوية في مدريد وفق صيغة تنطلق من رؤية مؤكدة على ثقة ما في وفاء الولايات المتحدة الأمريكية بالتزاماتها تجاه التوصل إلى تسوية سياسية عادلة للصراع مع إسرائيل، وفي نفس الوقت التمسك التام بعدم تقديم تنازلات جوهرية لإسرائيل على أي مسار من مسارات التسوية الثنائية، وذلك من خلال الحرص على التنسيق الكامل وسيادة الشفافية بين الوفود العربية المفاوضة، وإحياء آلية اجتماعات دول الطوق أو المواجهة.

¹ مجموعة مؤلفين ، السلام المغدور، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - الهيئة العامة للاستعلامات ، غزة ، 2001 ، ص10.

² وليام كونت ، عملية السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 273 .

خلقت حرب الخليج الثانية في التصور الأمريكي فرصة لانتقاء المصالح بين إسرائيل ودول عربية عديدة ينبغي استثمارها وتوظيفها¹، وقد أمسكت الدبلوماسية الأمريكية بتلك الفرصة وأحسنّت توظيفها ونجحت في النهاية في الحصول على قبول وساطتها من جانب كل أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي لبدء مفاوضات تهدف إلى تسوية سلمية شاملة ودائمة. وبهذا الصدد فإن قبول الأطراف المختلفة للوساطة الأمريكية وإطار التفاوض الذي وضعت الوسيط الأمريكي كان نابعا من تقديرها الإيجابي للمكاسب المحتملة التي يمكن أن تنتج عن هذه الوساطة بالنسبة لها أو للخسارة التي يمكن أن تلحق بالخصم أو من تقديرها السلبي لخسائر لا يمكن تحملها بالنسبة لها إن هي رفضت الوساطة الأمريكية، ومن المهم أن كافة الأطراف قبلت المفاوضات وقبلت الوساطة الأمريكية وقواعد اللعبة التي حددتها السياسة الأمريكية لإدارة هذه المفاوضات.

فالتغيرات الدولية والإقليمية في بداية التسعينيات قد مثلت فرصة فريدة لبداية مفاوضات عربية إسرائيلية وإحراز تقدم حقيقي في سبيل تحقيق بعض الأهداف الأمريكية الثابتة في المنطقة والتي تتمثل في الآتي:

1. البحث عن سلام شامل ودائم بين إسرائيل وجيرانها بما فيهم الفلسطينيون .
2. البحث عن ترتيبات أمنية وحيوية تضمن الاستقرار في المنطقة وتضمن استمرار إمدادات النفط من دون معوقات من دول الخليج .
3. إعادة تحديد إقليمية واسعة لدور إسرائيل في المنطقة تجعلها قبلة اقتصادية لعموم النشاط الاقتصادي الإقليمي².

¹ وقد أثبتت تلك الحرب انخفاض وزن إسرائيل في تحديد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتراجع تأثير اللوبي الصهيوني على سياستها تجاه تلك المنطقة. فقد أفرزت حرب الخليج الثانية مصادر لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط من شأنها تعريض المصالح الأمريكية وأصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة لأخطار حقيقيه ومن تلك المصادر، أطراف إقليمية كإيران. وقد عززت الحركات الإسلامية أيضا مكانتها في الدول العربية والإسلامية وتساعد سخطها على السياسة الأمريكية، وقد برزت مطالب التحول الديمقراطي في البلدان العربية بدرجات متفاوتة فضلا عما كشفت عنه الأزمة من أن الصراع العربي - الإسرائيلي واستمراره يمثل مصدرا خطيرا للإحباط والسخط من جانب الشعوب العربية. ولهذا فقد توقعات أطراف عربية عديدة وبخاصة من أصدقاء واشنطن جهودا دولية لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي .

² غسان سلامة، أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية في التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص-ص 33-35 .

وقد استمر ذلك قائماً حتى خروج الجانب الفلسطيني على هذه الأسس عبر قبول الدخول في مفاوضات سرية في أسلو، وبالتالي بدأت عملية التسوية تسير وفق مرجعية ميزان القوى، أي وفق الرؤية الإسرائيلية، وانتهى عملياً التنسيق العربي الذي كان يحول دون انفراد إسرائيل بكل طرف عربي على حده، ومن ثم كان منطقياً أن يجني الجانب الفلسطيني ثمرة الدخول في آلية المفاوضات السرية بعيداً عن مظلة التنسيق العربي، فجاء اتفاق "أسلو" الذي حققت إسرائيل من خلال أكثر مما كانت تريد.

بناءً على ما سبق سوف نتناول شرح هذا المبحث على مدى أربعة نقاط:

أولاً : مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط 1991.

ثانياً : اتفاقات أسلو.

ثالثاً : الأسباب التي أدت إلى التوصل إلى اتفاق أسلو.

رابعاً : اتفاق شرم الشيخ / وأي ريفيف.

أولاً : مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط 1991

ما أن وضعت حرب الخليج أوزارها حتى أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب أمام أعضاء الكونجرس¹ في 6 مارس 1991 عن مبادرة أمريكية جديدة² لحل الصراع العربي - الإسرائيلي تستند إلى قراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام³، والحقوق المشروعة للفلسطينيين ، والأمن والسلام لإسرائيل . وبعد يومين من خطاب الرئيس بوش بدأ وزير خارجيته جيمس بيكر جولات مكوكية في الشرق الأوسط تمكن في نهايتها من دعوة جميع أطراف الصراع بمن فيهم الفلسطينيون إلى طاولة المفاوضات في العاصمة الإسبانية مدريد في 30/10/1991 . وكان هدف المؤتمر كما ورد في خطاب الدعوة آلية تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات

¹ ففي خطابه أمام اجتماع مشترك للكونجرس قال : إن علينا أن نفعل كل ما بوسعنا لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية وبين الإسرائيليين والفلسطينيين وليس هناك بديل عن الدبلوماسية لذلك انعقد مؤتمر مدريد .

² وطبقاً للمبادرة الأمريكية لم يترك بوش مجالاً للشك في أن الصراع العربي - الإسرائيلي أصبح ذا أولوية دبلوماسية لأمريكا .

³ تشيريل روبنبرغ ، إدارة بوش والفلسطينيون في ميخائيل سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 293 .

مباشرة تأخذ مسارين بين إسرائيل والدول العربية وبين إسرائيل والفلسطينيين تركز على قراري مجلس الأمن رقمي 242 و 338¹.

كان مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد عام 1991 هو آخر الصيغ التي طرحت لحل الصراع، وذلك بمبادرة من الرئيس الأمريكي جورج بوش في 6 مارس 1991 في خطاب له أمام الكونغرس دعا فيه إلى عقد مؤتمر لأطراف النزاع، وقد استجابت الأطراف جميعها لأول مرة لهذا المشروع، حيث شاركت في جلسات المؤتمر في مدريد بأسبانيا أيام 10/30 و 1-11/2 عام 1991، وقد انبثق عن المؤتمر مساران للتفاوض أحدهما ثنائي والآخر متعدد الأطراف، حيث جرت في هذا المؤتمر مفاوضات مباشرة بين كل الأطراف العربية المعنية بالصراع مع إسرائيل².

وقد اعتُبر هذا المؤتمر نقطة انطلاق العملية السلمية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي المنذع منذ أوائل هذا القرن في الشرق الأوسط، وعقد المؤتمر بحضور دول المواجهة العربية، إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية ودول الاتحاد المغاربي ودول مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية وبرعاية أميركية - سوفيتية مشتركة على مستوى القمة (جورج بوش، وميخائيل غورباتشوف)³.

دخلت القضية الفلسطينية في مؤتمر التسوية في مدريد، تشرين الأول/أكتوبر 1991، منعطفاً جديداً. فقد ترافق انطلاق هذا المؤتمر بأشد أشكال التفكك والعجز العربيين، وقد ساهمت عدة متغيرات دولية وإقليمية ومحلية في دفع الأطراف العربية وإسرائيل للتوجه إلى مدريد والمشاركة في مؤتمرها من أجل حل الصراع العربي - الإسرائيلي وفي الأساس قضية فلسطين، مع العلم بأن العلاقات السوفيتية كانت قد توجهت بعقد قمة " هلسينكي " في شهر أيلول 1990 حيث أيد غورباتشوف سياسة الولايات

¹ وقد حدد الرئيس بوش الأب أهداف المؤتمر أثناء خطابه الافتتاحي بقوله " نجى اليوم إلى مدريد بمهمة أمل لبدء العمل من أجل حل عادل ودائم وشامل للنزاع في الشرق الأوسط ، نبحث عن سلام حقيقي يستند إلى أمن إسرائيل وإنصاف الفلسطينيين ، فمن دون عدل لن تكون هناك شرعية ولا استقرار ، وان ما نسعى إليه هو عملية تفاوضية مباشرة بين إسرائيل والدول العربية من ناحية وإسرائيل والفلسطينيين من ناحية أخرى ، على أن تستند هذه العملية التفاوضية إلى قراري 242 و 338 . وأضاف: " نبدأ مناقشات حول ترتيبات لحكم ذاتي مؤقت يستمر لخمس سنوات وفي السنة الثالثة تبدأ مفاوضات الوضع النهائي " .

² Hudson، "The Clinton Administration and the Middle East: Squandering and Inheritance? 2000،" P.52.

³ جواد الحمد (محرر)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1998، ص 485 - 486.

المتحدة الأمريكية التي أدانت غزو العراق لدولة الكويت ، وغض الطرف عن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج والتي كانت قبل ذلك من الخطوط الحمراء في العلاقات السوفيتية الأمريكية¹ .

وقد جاءت أزمة الخليج الثانية وانقسمت الدول العربية بين مؤيد للتدخل الأمريكي في العراق تحت شعار الشرعية الدولية وبين معرض له ، إلا أن أزمة الخليج وتداعياتها أدت إلى انهيار النظام الإقليمي العربي حيث ترتب على ذلك تحول جذري على ذلك تحول جذري في ميزان القوى الإقليمي العربي والإسرائيلي² .

وعلى الصعيد المحلي أيضا كان لتدهور الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل أثرا سلبيا على واقع المجتمع الإسرائيلي ، ولا سيما بعد الهجرة اليهودية من روسيا وزيادة نسبة البطالة التي وصلت إلى 6,12% خاصة مع تزامنها مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في أواخر عام 1987 وتأثير الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي ، حيث قدرت خسائر إسرائيل حسب ما ذكره وزير الاقتصاد الإسرائيلي عام 1988 ب (900) مليون دولار أمريكي من جراء الانتفاضة أي 2% من الدخل القومي الإسرائيلي بسبب عدم انتظام العمالة وتدهور الأوضاع الأمنية³ .

وقد اقلق النمو السكاني داخل الأراضي المحتلة عام 1948 الحكومة الإسرائيلية، مقارنة بنمو السكان الإسرائيلي⁴ .

¹ Robert Freedman ,Moscow and the Middle East . London : Cambridg University press 1991 pp.205-206 .

² حسن نافعة ، السياسة الدولية ، مستقبل النظام العربي بعد التسوية ، عدد 140 ، ابريل 2000 ، ص 74 .

³ جواد الحمد ، عملية السلام في الشرق الأوسط ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، العدد 18 و 19 ، 2002 ، ص 20 .

⁴ وقد عبر اللواء احتياط " أوري أور قائد المنطقة الشمالية سابقا وعضو حزب العمل سابقا بقوله (هناك قيمة للجغرافية لكن التهديد الرئيس في الديموغرافي) . انظر: محمود حيدر " الأمن بين إسرائيل والفلسطينيين محنة الخوف من السلام " ، شؤون الأوسط عدد 29 ، مايو 1994 ، ص 36 .

ولذلك كل هذه ظروف سهلت انجاز مشروع التسوية الأمريكية ، التي تهدف، في المحصلة، إلى تحقيق سلامة الكيان الصهيوني، فقد قررت الإدارة الأمريكية العمل على تصفية أي دور للأمم المتحدة¹، في زمن شهد انفراد الولايات المتحدة بموازن القوى العالمية.

كما تبنت كل من الإدارة الأمريكية، وإسرائيل إستراتيجية تفاوضية، تقوم على تجزئة الحل، وتأجيل القرارات الصعبة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى الضبابية التي تسعى إسرائيل لإضافتها على فقرات الاتفاق، ليكون الناتج الطبيعي تشتت جهود السلام، وتكريس الأمر الواقع².

مع ذلك، لم يرد ذكر "الدولة الفلسطينية"، ولن يكون هناك وفد فلسطيني مستقل، بل مشاركة مع الوفد الأردني، إضافة إلى ذلك، فقد أذرت الحكومة الأمريكية الوفد الفلسطيني بأنهم يتحملون المسؤولية، إن لم ينضموا إلى وفد الأردن، كما أن الإدارة الأمريكية لم تمارس أي ضغط على إسرائيل، لإلزامها بقرارات الأمم المتحدة³. وقد رحبت منظمة التحرير بالمبادرة وخاضت مشاورا صعبا في كيفية التمثيل كوفد مستقل ، فقد أرادت الولايات المتحدة استثمار الفرصة المواتية لإعادة أوضاع هذه المنطقة وفق إستراتيجيتها ومصالحها وسياستها وبما يؤمن مواصلة الهيمنة عليها لأطول فترة ممكنة ، وأرغمت الجميع على الجلوس على طاولة المفاوضات .

¹ وقد تم عقد مؤتمر مدريد في القصر الملكي يوم الأربعاء 10/30/1991 تحت رعاية الأمم المتحدة التي عملت الولايات المتحدة أن يكون دورها ودور الجماعة الأوربية هامشيا إلى حد كبير فاشتركا بصفة مراقب. انظر السياسة الدولية " مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط"، العدد 107، يناير 1992، ص 132 .

² لقد تميز المسار التفاوضي، منذ بداية مؤتمر مدريد، بتعقيد متزايد، وفي هذا الإطار، وعلى المستوى الإجمالي، كانت في مقدمة المشكلات التي جابهها الفلسطينيون ، مشكلة تشكيل الوفد المفاوض، فقد جرى افتتاح " مؤتمر مدريد " بحضور مجموعة من الفلسطينيين ليسوا أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية.

³ قدم الفلسطينيون، في غضون جولات "مؤتمر مدريد" ، خطة مفصلة للمرحلة الانتقالية، التي تقود إلى دولة فلسطينية مستقلة، فإذا بإدارة بوش توبخهم، علنا، وتلومهم على تعطيل "العملية السلمية" ، وعلى انتهاكهم قواعد اللعبة، وتتهمهم بأنهم يسعون وراء الدعاية ، انظر: منال لطفی ، إشكالية الحل الشامل والحلول الجزئية ،مرجع سبق ذكره، ص 109 .

ومارست الولايات المتحدة ضغوطاً واسعة النطاق على الأطراف العربية، فيما مارست أقصى درجات الإغراء والإحراج مع الجانب الإسرائيلي عبر الضمانات المتتالية لأمن إسرائيل وتقبل شروطها المختلفة، وذلك من أجل إنجاز انعقاد المؤتمر وتأمين نصاب أطراف الصراع فيه¹.

وهنا يمكن القول بأن الولايات المتحدة قد حققت ما سعت لتحقيقه بالمحافظة على مصالحها وحمايتها هذا من ناحية، وإعادة ترتيب دور إسرائيل الإقليمي كحليف استراتيجي لها، والعمل على منع بروز أي قوة مناوئة لها في المنطقة، وقد نجحت في تحديد أهداف المفاوضات في المؤتمر ونجحت في تأجيل بحث المسألة الجوهرية في الصراع وقد حققت الآتي²:

1. تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية بما يضمن:

أ - إنهاء حالة الحرب.

ب - إيجاد تعاون إقليمي تشارك فيه إسرائيل .

ت - ربط الجميع بالمحور الأمريكي.

2. إقامة سلطة فلسطينية على مدن فلسطينية ممزقة دون القدس.

3. إقامة نظام إقليمي على الأسس الآتية:

أ - حفظ مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

ب - كبح جماح أي محاولة تتسبب في عدم الاستقرار في المنطقة بما في ذلك ضبط التسليح

وبخاصة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الإستراتيجية.

وبعد الانعقاد الأول تحول المؤتمر إلى محوري تفاوضي³، وكان الأول في الإطار الثنائي بين

إسرائيل وكل دولة عربية على حده، بهدف إنهاء النزاع وتحييد البعد الدولي من الضغط على إسرائيل خصوصاً فيما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني والعربي. وكان الثاني على

¹ في مؤتمر مدريد، تجلى بوضوح الدور الأمريكي، الذي طرح حلولاً تكاد تتطابق مع الأهداف والمصالح الإسرائيلية، تماماً. فقد نجحت إسرائيل في فرض شروطها، التي جعلت من المؤتمر الدولي مجرد غطاء لمفاوضات مباشرة، تجري في حالات منفصلة مع كل من الأطراف العربية، ودون أن تكون لهذا المؤتمر أية صلاحيات دولية، كما نجحت إسرائيل في تقليص دور الشرعية الدولية في قراري مجلس الأمن رقمي 242، و338، دون غيرهما من قرارات الشرعية الدولية.

² جواد الحمد مستقبل السلام في الشرق الأوسط، ط 3، عمان، الأردن: المؤسسة المتحدة للدراسات والنشر، 1994، ص-ص 11-12.

³ للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: فهمي هويدي، لنحذر من محاولات التحذير، الأهرام، القاهرة، 2002/3/19.

الصعيد المتعدد الأطراف وبمشاركة دول من خارج المنطقة، بهدف بناء الشرق الأوسط الجديد، وتوفير ضمانات أساسية لمصالح الدول الكبرى، وإخراج بعض القضايا من مجال التفاوض الثنائي بوصفها عقبات أمام تقدمها إلى المجال المتعدد. ويعمل على بناء سوق اقتصادي شرق أوسطي، ونظام أمن إقليمي، وهياكل بنوية تعاونية إقليمية مختلفة.

1. ورقة العمل الأمريكية لانجاز المفاوضات

عندما أعلن الرئيس بوش الأب¹ في 6 آذار (مارس) 1990 نقاطه الأربع التي اعتبرها أساساً لحل مشكلة الشرق الأوسط، بادرت المنظمة فوراً إلى تأييد هذه النقاط والتي نلخصها بما يلي²:

- "لا بد أن يقوم السلام الشامل على أساس قراري مجلس الأمن 242 ، 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام، ويجب التوسع في هذا المبدأ حتى يكفل أمن إسرائيل والاعتراف بها، ويكفل في نفس الوقت الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة. وأي شيء غير ذلك سوف يفشل من ناحيتي تأمين العدالة والأمن. لقد حان الوقت لوضع حد للنزاع العربي-الإسرائيلي".

لذلك جاءت مبادرة بوش لعقد مؤتمر مدريد، بعد التغييرات العالمية بدءاً من انهيار الاتحاد السوفيتي، وتلاشي البلدان الاشتراكية، وصولاً إلى تدمير القدرات العسكرية والاقتصادية للعراق، اثر حرب الخليج.

كذلك عندما قرر الوزير بيكر أن يجري لقاءات مع مسؤولي المناطق المحتلة سهلت المنظمة مهمة السيد بيكر، وأعطت التعليمات للفلسطينيين في الأراضي المحتلة بالتعاون معه، كما وافقت بشكل واضح وصريح على كل الشروط التي حددتها الإدارة الأمريكية لعقد مؤتمر السلام في مدريد، تلك

¹ على أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب (1988-1992)، لفت الانتباه بقيامة في نهاية عام 1988، بالتخفيف من حده المعارضة الأمريكية لمبدأ إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، حين صرح "بأن بلادنا لن تعارض ذلك، إذا ما قررت الأطراف المعنية الموافقة عليها، على الرغم من أنه تمسك بالاعتقاد بأن مستقبل الضفة والقطاع يمكن أن يتم في إقامة نوع من الكونفدرالية مع الأردن. راجع: حسين حجازي، الدور الأمريكي في العملية السياسية، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، عدد 204، آذار / مارس 1990، ص 85-90.

² مصطفى علوي، (محرر)، المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة 1994، ص 611 - ص 616.

الشروط التي اعتبرتھا المنظمة مجحفة وظالمة، ومع ذلك لم تقف المنظمة حجر عثرة في طريق العملية السياسية، وأعطت التعليمات بضرورة التعامل مع الواقع الذي فرضته الإدارة الأمريكية.

بذلت الدبلوماسية الأمريكية جهوداً مكثفة لوضع إطار للمفاوضات العربية الإسرائيلية يكون مقبولاً من كل أطراف الصراع ، وقد تحدد ذلك الإطار وقواعده ومرجعياته وآلياته في خطابات التطمينات الأمريكية إلى أطراف الصراع المختلفة وكذلك في نص خطاب الدعوة إلى مؤتمر مدريد¹. وكانت هذه التطمينات متضمنة للكثير من الحوافز من أجل أن تقبل جميع الأطراف المشاركة في المفاوضات ، وكانت هذه الحوافز مختلفة حسب أطراف الصراع وتقديراتها . ويدل على ذلك ما جاء في نص كتاب الدعوة إلى مؤتمر مدريد من أن هدف هذه العملية هو سلام حقيقي وأن الدولتين الراعيتين على استعداد لمساعدة الأطراف على تحقيق تسوية شاملة ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مباشرة ، كما وأكد خطاب الدعوة للأطراف المشاركة وخاصة للطرف الإسرائيلي إلى أنه لن يكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف أو حق رفض الاتفاقات التي ستتوصل إليها كما لن تكون له سلطة اتخاذ قرارات للأطراف أو القدرة على التصويت على القضايا أو النتائج².

ويمكن استنتاج أهداف المفاوضات من خلال رسائل الدعوة الأمريكية لحضور المؤتمر من جهة ومن خلال أوراق الضمانات الأمريكية من جهة أخرى . وأهم الأهداف³:

1. تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية بما يضمن:
 - أ - إنهاء حالة الحرب والعداء واحترام السيادة لدول المنطقة .
 - ب - إنشاء تعاون إقليمي تشارك فيه إسرائيل على أمل حل جزء من مشاكلها.
 - ت - المحافظة على تفتيت القوة العربية عبر ربط الجميع بالمحور الأمريكي .
2. إقامة حكم ذاتي إداري للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967 (الضفة والقطاع) دون القدس .
3. إقامة نظام إقليمي يقوم على احترام أسس (النظام الدولي الجديد) الذي أعلن بعضاً منه الرئيس بوش الأب ويشمل ذلك:

¹ السياسة الدولية (مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط) العدد 107، يناير، 1992، ص-ص 105-106.

² المرجع السابق ذكره ، ص-ص 106-107.

³ جواد الحمد ، مستقبل السلام ، مرجع سبق ذكره ، ص-ص 11-12.

- أ - حفظ مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية في المنطقة.
- ب - كبح جماح أي بؤر ومجالات تتسبب بعدم الاستقرار في المنطقة بما في ذلك ضبط التسلح، خصوصا أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الإستراتيجية وفي مجال طمأننة إسرائيل، ورد في رسالة التطمينات الأمريكية إلى حكومة إسرائيل ما يأتي¹:
- التأكد على استمرار الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل بما في ذلك الالتزام بتثبيت تفوقها النوعي.
- الإقرار بوجود تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن 242 وبأن هذه التفسيرات ستعرض أثناء المفاوضات.
- لا تؤيد الولايات المتحدة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.
- لا تؤيد الولايات المتحدة خلق ارتباط بين المفاوضات المختلفة لتحقيق تسوية شاملة.
- لا تهدف الولايات المتحدة إلى الوصول بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى داخل المسار أو إلى حمل إسرائيل على الدخول في حوار أو مفاوضات مع منظمة التحرير.
- أي تسوية شاملة مع سوريا في سياق اتفاق سلام يجب أن تضمن أمن إسرائيل في وجه هجوم من هضبة الجولان².
- تؤمن الولايات المتحدة الأمريكية بأنه لن يجبر أي طرف في هذه العملية على الجلوس مع من لا يرغب في الجلوس معه. ولا يجوز أن تكون هناك مفاجآت بخصوص نوعية التمثيل في المؤتمر أو في المفاوضات. وتؤمن الولايات المتحدة بأن الفلسطينيين سيكونون ممثلين في وفد أردني فلسطيني مشترك في المؤتمر. الفلسطينيون الذين هم سكان الضفة الغربية وغزة والذين يقبلون بالنهج الثنائي السبيل، والمفاوضات على مراحل ويريدون العيش بسلام مع إسرائيل سيساهمون في الوفد وفي المفاوضات.

¹ مصطفى علوي (القوى الدولية الكبرى ومفاوضات السلام الجارية) في مصطفى علوي (محرر) المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1994 ، ص-ص 306-307 .

² وتعليقا على هذه النقطة يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تبلور حتى الآن موقفا نهائيا من مسألة الحدود. وعندما ستضطر إلى عمل ذلك فإنها ستولي وزنا كبيرا لموقف إسرائيل بأن كل تسوية سلمية مع سوريا يجب أن تقوم على بقاء إسرائيل في هضبة الجولان. فيما يتعلق في ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لاقتراح ضمانات أمريكية للترتيبات الأمنية في الحد الذي سيكون متفقا عليه بين إسرائيل وسوريا ، طبقا لعمليتها التشريعية.

وفي رسالة التطمينات الأمريكية للفلسطينيين ورد ما يأتي¹:

- مبدأ الأرض مقابل السلام كأساس مع قراري مجلس الأمن 242 و 338 لسلام شامل.
 - الاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني في نتيجة التسوية .
 - ما من شيء يقوم به الفلسطينيون في اختيارهم لأعضاء وفدهم في هذه المرحلة من المفاوضات سيؤثر على مطالبهم في القدس الشرقية .
 - الموقف الأمريكي يرى أن للمقدسيين الحق في التصويت في انتخابات سلطة الحكم الذاتي الانتقالي .
 - تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن الفلسطينيين خارج المناطق المحتلة الذين تنطبق عليهم المعايير الثلاثة (يوافقون على مفاوضات على مسارين وبمراحل وعلى استعداد للعيش بسلام مع إسرائيل) يجب أن يكونوا قادرين على المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية.
 - تدعم الولايات المتحدة الأمريكية حق الفلسطينيين في إثارة أي قضية بما فيها قضية القدس الشرقية على مائدة المفاوضات.
 - ستقبل الولايات المتحدة الأمريكية أية نتيجة لمفاوضات الوضع النهائي توافق عليها الأطراف. وفي هذا المجال فإن الكونغرس ليس مستثنىة كنتيجة ممكنة لمفاوضات المرحلة النهائية.
- والملاحظ أن ثمة غموضاً في بعض نصوص رسائل الأمريكية إلى أطراف الصراع، بل إن هناك أحياناً عدم اتساق في الموقف الأمريكي وبخاصة إزاء مسألة المرجعية القانونية (إخطار إسرائيل بأخذ واشنطن علماً برأي الأولى بشأن تعدد تفسيرات القرار 242 وطرح هذه التفسيرات المتعددة في المفاوضات، والنص على مبدأ الأرض مقابل السلام في الرسائل الأمريكية إلى الأطراف العربية دون الرسائل الأمريكية إلى إسرائيل). ومسائل الجولان والحدود والمستوطنات والقدس. فما هو مسكوت عنه بشأن تلك القضايا في الرسائل الأمريكية إلى أحد الطرفين مصرح به في الرسائل الموجهة للطرف الآخر. ولعل هذا الغموض يكون مقصوداً به اجتذاب مختلف أطراف الصراع إلى مائدة المفاوضات رغم تباعد مواقفهم الأصلية من مسألة التسوية وذلك من خلال الوعود المبدولة في الرسائل الأمريكية بلغة تناسب كل طرف وتشبع احتياجاته.

¹ المرجع السابق ذكره، ص 304 .

ولقد مثل هذا النهج عقبة أعاققت فعالية الدور الأمريكي في التفاوض التي أعقبت مؤتمر مدريد، فلقد كان الغموض والتناقض في التعبير عن التطمينات الأمريكية للأطراف المختلفة وكأنها لا تعبر عن تعهدات رسمية ، كان أحد العوامل التي حدثت من قدرات وفعالية الدور الأمريكي في رحلة مفاوضات واشنطن.

وهنا لا بد أن نثبت بعض المبادئ والأفكار التي وردت في الرسائل الأمريكية (رسالة التطمينات ورسائل الدعوة)¹، إضافة إلى أفكار الرئيس بوش والتي أكدت الإدارة الأمريكية مصداقيتها من خلال التمسك بها وتطبيقها² وهي:

1- نقل السلطة:

إن هدف المفاوضات كما جاء في رسالة التطمينات الأمريكية في 1991/10/18 حول الإجراءات الانتقالية المنظمة والسلمية للسلطة من إسرائيل إلى الفلسطينيين، ويحتاج الفلسطينيون تحقيق السيطرة السريعة على القرارات السياسية والاقتصادية وغيرها التي تمس حياتهم، وللتكيف مع وضع جديد يمارس فيه الفلسطينيون السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

¹ أكدت الولايات المتحدة للقيادة الفلسطينية في رسالة التطمينات الأمريكية، في 1991/10/18 ، على أن ترتيبات الحكم الذاتي ستستمر لمدة خمس سنوات، وفي بداية السنة الثالثة من فترة الترتيبات للحكم الذاتي الانتقالي ، ستجري المفاوضات حول الوضع الدائم، ويتمثل هدف الولايات المتحدة الأمريكية في أن تختتم مفاوضات الوضع الدائم مع نهاية المرحلة الانتقالية، وزادت على ذلك قولها : أنها تعتقد بأنه يجب أن تكون هناك نهاية للاحتلال الإسرائيلي وهذا يمكن أن يتم فقط عبر المفاوضات الصادقة والجادة ، كما تعتقد الولايات المتحدة بأن يجب أن توجد علاقة جديدة من الاحترام المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين لأمن وهوية كل منهما.

² جواد الحمد (محرر)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1998، ص 482 - 486.

2- الاستيطان¹:

وأكدت رسالة التطمينات: أن الولايات المتحدة تعتقد أنه لا ينبغي لأي طرف أن يقوم بأفعال من جانب واحد بهدف البت المسبق في قضايا لا يمكن أن تحل إلا من خلال المفاوضات، وفي هذا الصدد عارضته الولايات المتحدة وستواصل معارضتها للنشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة في عام 1967 والذي يظل يمثل عقبة أمام السلام.²

3- وضع القدس: كما جاء في رسالة التطمينات:

لا يجب أن تعود مدينة القدس مقسمة مرة أخرى، وأن وضعها النهائي يجب أن يتم تحديده بالمفاوضات، ولهذا لا نعترف بضم إسرائيل القدس الشرقية أو توسيع حدودها البلدية ونشجع كل الأطراف على تجنب الإجراءات من جانب واحد والتي قد تزيد من حدة التوتر المحلي أو تصعب من المفاوضات أو تستيق تقرير نتائجها النهائية³.

"تساند الولايات المتحدة حق الفلسطينيين في طرح أية مسألة بما في ذلك القدس الشرقية على مائدة المفاوضات".

¹ وفي الماضي كانت إسرائيل قد سعت إلى استغلال المفاوضات مجرد غطاء تواصل وراءه توسيع مستوطناتها وتمديد مساحات الأراضي الفلسطينية التي تحتلها، في ذات الوقت الذي تتفادى فيه رقابة المجتمع الدولي عليها وشجبه لانتهاكاتها الصارخة لحقوق الفلسطينيين. فالملاحظ أن عدد المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية قد تضاعف خلال الفترة الممتدة بين 1993-2000. وليس متوقفاً أن يطرأ أي تغيير على هذه السياسات، طالما سمح لإسرائيل أن تفعل ما تريد دون رقيب أو حسيب عليها، وطالما أطلقت يدها كما نشاء في انتهاك نصوص القانون الدولي ومبادئه الأساسية. ومهما يكن فإنه ليس لأحد منا أن يغفل التناقض الواضح بين المستوطنات وتحقيق السلام. فبينما يتطلب السلام وضع حد للاحتلال الإسرائيلي، يلاحظ أن المستوطنات تؤكد أبدية استمرار الاحتلال. ولمن يريد رؤية هذا التناقض عليه إلقاء نظرة إلى مواقع وعدد المستوطنات الإسرائيلية المتناثرة في أراضي الضفة الغربية، أو أن يفكر في مليارات الدولارات التي أنفقت على إنشائها لفهم هذه الحقيقة. فقد صممت هذه المستوطنات خصيصاً لتعزيز الأطماع التوسعية الإسرائيلية عن طريق استعمار المزيد من الأراضي الفلسطينية، مع منع الفلسطينيين من إقامة دولتهم المستقلة. ويتلك الصفة تتناقض هذه المستوطنات مع صيغة "الأرض مقابل السلام"، التي قامت عليها عملية سلام الشرق الأوسط كلها، انظر: صائب عريقات، مفاوضات التسوية... دروس من التعثر... الاتحاد، أبو ظبي، 30/10/2010.

² احمد نافع، الطريق إلى مدريد، القاهرة، وكالة الأهرام، ط 1، 1993، ص 475-476.

³ منال لطفي، إشكالية الحل الشامل والحلول الجزئية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام الاستراتيجي، عدد 114، تشرين الأول / أكتوبر 1993، ص 109.

4- المرحلة النهائية:

ورد في رسالة التظلمات أن الإدارة الأمريكية لا تستثنى الكونفدرالية كحل نهائي، ونحن سبق أن قررنا في المجالس الوطنية أننا سنعمل على بناء كونفدرالية مع الأردن.

1- المفاوضات الثنائية:

تم خلال المفاوضات الثنائية (91/11 - 94/10) التوصل إلى اتفاقين رئيسيين بين كل من إسرائيل والفلسطينيين والأردنيين، عرف باسم اتفاق أوسلو في 13/9/1993 بمراحله المختلفة، ومعاهدة وادي عربة في 26/10/1994 بملحقاتها التفصيلية المختلفة أيضاً على التوالي، حيث تناول اتفاق أوسلو إقامة حكم ذاتي محدود لفترة انتقالية تبلغ خمس سنوات في الضفة والقطاع للفلسطينيين، كما اتفق خلاله على تأجيل بحث قضايا الصراع الأعدق وهي وضع مدينة القدس، والسيطرة على الأرض والمعابر، ومستقبل المستوطنات، وشكل الكيان الفلسطيني الذي سيؤول إليه الحكم الذاتي، كما تجاهل الاتفاق الثنائي أهمية مسألة المرجعية الدولية أو ما يطلق عليه بالشرعية الدولية وأضعفها، إذ استبعد تدخل أي طرف ثالث ذي قوة أو نفوذ في المفاوضات كطرف فاعل ورئيسي¹.

لم يتحقق أي تقدم، طوال الجولات التفاوضية العشر، التي عقدت ضمن "مؤتمر مدريد"، وكان التنسيق بين الوفود العربية شبه منعدم، ويعكس حالة الضعف والانقسام العربية، مما كان له اثر سيئ على المسيرة التفاوضية.

2- المفاوضات متعددة الأطراف:

تمكنت المفاوضات المتعددة الأطراف - برغم رفض سوريا المشاركة فيها إلى جانب لبنان - من عقد اجتماعات متعددة انبثقت عن لجانها المختلفة مؤسسات إقليمية ودولية، وآليات واسعة النطاق لتفعيل إعادة بناء المنطقة.

لقد كان لفوز كلينتون برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وانتهاء فترة بوش في يناير 1993 انعكاس على المفاوضات العربية الإسرائيلية وفي هذا السياق لا بد من التركيز على النقاط الآتية:

¹ جواد الحمد، مرجع سبق ذكره، ص 487.

- إن السياسة الأمريكية هي سياسة مؤسسة وليست سياسة أشخاص لا سيما إذا حظيت بموافقة الكونجرس.
- وضعت إدارة بوش المرتكزات الأساسية لعملية السلام وهي فرصة للرئيس كلينتون لمتابعتها وجني ثمار المرحلة .
- لقد حدث تغيرات في المدركات السياسية والإستراتيجية للعرب والإسرائيليين ، وبخاصة على تأثيرها على صوت الناخب الإسرائيلي الذي اختار حزب العمل ، وأقصى حكومة الليكود في إشارة واضحة إلى رغبة الناخب الإسرائيلي وكأنه مع خيار السلام الدائم والشامل .
- ان نجاح المفاوضات يحقق مصالح جميع الأطراف وخاصة الاستقرار .
- إن البديل لفشل المفاوضات هو استمرار العنف وعدم الاستقرار في المنطقة.
- إن الطرف الأمريكي الذي لعب الدور الأساسي في جميع أطراف الصراع في مدريد ودفع عجلة المحادثات كلما تعثرت ، عمل على بناء الاستقرار في المنطقة على قواعد إستراتيجية .
- واستهدفت إدارة بوش الأب محاولة احتكار واشنطن وحدها لتقرير من يمثل الفلسطينيين وكذلك مجال عملية التفاوض، وهكذا تحدد مجال المفاوضات المطروح ليشمل ما يلي:

 1. توسيع نطاق المفاوضات.
 2. حل المشاكل الإقليمية القائمة .
 3. وضع ترتيبات جديدة أمنية وسياسية .

فقد وردت أهداف المفاوضات بصيغ عامة محددة ، وقد كان رفع سقف هذه الأهداف عند بعض الأطراف لمصالحها الذاتية من قبيل المناورة والتكتيك ، وقد بدأ أن الإدارة الأمريكية غير مستعدة لتطوير هذه الأهداف وخصوصا المسائل الجوهرية التي أبعدت عن جدول العمال وأهمها¹:

أ - حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة سواء الذين أجلو عن أراضيهم عام 1948 أو عام 1967 وفق قراري الأمم المتحدة رقم 242 و 194.

ب - مستقبل القدس والسيادة عليها .

ت - معالم وأهداف مرحلة المفاوضات النهائية (أي بعد مرور ثلاث سنوات على الحكم الذاتي).

ث - مستقبل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع وخاصة المستوطنات المحيطة بالقدس.

¹ جواد الحمد ، مستقبل السلام في الشرق الوسط ، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

فدور الولايات المتحدة الأمريكية كطرف راع لمسيرتها يتطلب أن لا تكون لها مصلحة واضحة مع طرف دون آخر ، وهذا الأمر غير واقعي لاعتبارات كثيرة أبرزها التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وبالتالي فإن الطرف الأمريكي يلتقي في معظم مصالحه مع المصلحة الإسرائيلية، وهذا الأمر هو قاعدة التفسير المنطقي لتحكم الولايات المتحدة الأمريكية بسقف المفاوضات واحتكارها تفسير قرار 242 كإحدى نقاط التفاوض انسجاما مع المصلحة الإسرائيلية .

إن غياب الأساس المرجعي والإطار القانوني القادر على توجيه عملية التفاوض جعل الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على دور الإطار المرجعي القانوني والسياسي ممثلا برسالة الدعوة وتفسيرات نصوصها ، وهنا يظهر أن نجاح المفاوضات يعتمد بالأساس على مدى تدخل الولايات المتحدة وممارستها للضغوط على مختلف الأطراف .

وبناء على ما سبق أدت عملية التسوية إلى الآتي:

1. إبرام المعاهدة الأردنية الإسرائيلية في آذار 1994.
2. انطلاقا من مرجعية مؤتمر مدريد بدأت مفاوضات إسرائيلية سورية توقفت عمليا في أيار 1997.
3. تم ترسيخ المفاوضات المتعددة الأطراف في مجالات الأمن الإقليمي والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي، والمياه البيئية، اللاجئين التي توقفت أيضا من الناحية العملية بعد وصول نتيا هو إلى السلطة.
4. عقد مؤتمرات القمة الاقتصادية بمشاركة إسرائيل.
5. تطبيع بع ض الدول العربية علاقاتها بإسرائيل.

وبعد مدريد اتخذ المسار التفاوضي تشكيل خمس لجان إلى محادثات السلام المتعددة، كلجنة البيئة ولجنة الأمن والحد من التسلح ولجنة اللاجئين ولجنة التنمية الاقتصادية ولجنة المياه، وكانت المفاوضات عبر هذه اللجان محاولة إسرائيلية تحت شعار الشرق الأوسط الجديد، الذي سماه شمعون بيريس، ومن خلاله تخترق إسرائيل العالم العربي سياسيا واقتصاديا وأمنيا من خلال طرح المشاريع الاقتصادية والتعاون الأمني والتطبيع¹.

¹ شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة دار الجليل، عمان، الأردن، 1994 .

ثانياً : اتفاقات أوسلو¹

إن مراجعة طبيعة الدور الأمريكي توضح عدم وجود تهديد للمصالح الأمريكية على النحو الذي يمكن أن يدفع إدارة كلينتون للقيام بدور يماثل ذلك الذي قامت به الولايات المتحدة في السبعينات، كما توضح أن الدور الأمريكي كان أكثر اتساقاً مع رؤية الجانب الإسرائيلي لطبيعة هذا الدور. ويمكن توضيح هذه المقولات بالإشارة إلى ثلاث نقاط وهي: أولاً إن اهتمام الولايات المتحدة بالقيام بدور الوسيط تركز أساساً على الاتصال بأطراف الصراع حتى يمكن استئناف المفاوضات الثنائية في أبريل، وثانياً أن مضمون الموقف الأمريكي من بعض القضايا المتعلقة بالصراع كان أكثر تأييداً لوجهة النظر الإسرائيلية، وأخيراً فإن الفترة موضع الدراسة شهدت اهتماماً أمريكياً بدعم العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وتأكيد التفوق النوعي الإسرائيلي².

كما شهدت هذه الفترة أيضاً دعوة الولايات المتحدة أطراف الصراع لمناقشة عملية السلام، ومن ذلك دعوة الفلسطينيين للدخول في مباحثات مع الإدارة الأمريكية في مارس، وزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي للولايات المتحدة في نفس الشهر، وزيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة في أبريل، كما تبلورت

¹ اتفاقية أو معاهدة أوسلو هو اتفاق سلام وقعت عليه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 سبتمبر 1993، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية التي تمت في عام 1991 أفرزت هذا الاتفاق في ما عرف بمؤتمر مدريد.

تعتبر اتفاقية أوسلو، التي تم توقيعها في 13 سبتمبر/أيلول 1993، أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس.

ورغم أن التفاوض بشأن الاتفاقية تم في أوسلو، إلا أن التوقيع تم في واشنطن، بحضور الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون. وتتص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لإتمامها في أقرب وقت ممكن، بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

ونصت الاتفاقية، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين.

ولحفظ الأمن في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، نصت الاتفاقية على إنشاء قوة شرطة فلسطينية قوية، من أجل ضمان النظام العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية. المصدر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

² Hander , Leon T. Americans Moment in the Middle East Current History Vol. 95 No 597 ، January 1996 .p74.

الرغبة الأمريكية في التشاور مع جميع أطراف الصراع في الجولة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي للشرق الأوسط في فبراير¹. لقد كانت الصورة لدى العديد من الشخصيات الإسرائيلية والأمريكية والمصرية بأن واقع الحال يقول²:

- أ - أن إسرائيل فشلت في خلق قيادات بديلة عن منظمة التحرير في الأرض المحتلة.
- ب - أن الوفد الفلسطيني الذي مثل الفلسطينيين في مؤتمر مدريد ومن ثم محادثات واشنطن لم يخرج من تحت جناح ياسر عرفات. وان هذا الوفد اثبت عجزه عن تجاوز الحدود التي وضعته داخلها قيادة منظمة التحرير فقد قال رابين " يبدو ان حيدر وحنان وفيصل مجرد سحب من الدخان، وربما كانوا نجوما ، لكنهم نجوم لا تستطيع ان تخرج من سماء منظمة التحرير ".
ج - بدأت الموجة الإسلامية تكتسح العالم العربي وهي تستغل كل التناقضات الكامنة في الأوضاع العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.
- د - لقد أصبحت منظمة التحرير وخاصة بعد حرب الخليج جاهزة نفسيا وعمليا للتفاوض أكثر من أي وقت مضى.
- هـ - لقد تصور رابين انه من السهل ليس فقط سحب الورقة الفلسطينية من التيار الإسلامي وإنما أيضا من سوريا ومن الرئيس حافظ الأسد.

لقد كثفت الولايات المتحدة من الاتصالات الرسمية الرئيسية معبرة عن رغبتها في تحريك عملية السلام. وربما يتضح هذا في تصريح لوزير الخارجية الأمريكي حيث أوضح "أن الرئيس كلينتون ملتزم بمساعدة الأطراف على مجابهة التحديات العسيرة الكامنة أمامنا والتغلب عليها. وبطلبه منى القيام بأول جولة في الشرق الأوسط للتشاور مع زعماء المنظمة عرض الرئيس مساعدتنا التامة كشريك نشط وفاعل في البحث عن السلام. ويعمله هذا أكد أهمية حقيقة المشاركة الأمريكية الدائمة في جهود السلام في الشرق الأوسط".

¹ Hudson، "The Clinton Administration and the Middle East: Squandering and Inheritance? 2000،" P.52.

² محمد حسنين هيكل، المفاوضات المصرية بين العرب وإسرائيل، الجزء الثالث: سلام الأوهام: أوصلو وما قبلها وما بعدها، القاهرة ، دار الشروق، 2001، ص، 255-256.

وكان الهدف الرئيسي لهذا التكتيف في الاتصالات الأمريكية بأطراف الصراع هو بحث كيفية إعطاء دفعة جديدة لعملية السلام بعد أن توقفت هذه العملية في أعقاب طرد إسرائيل 415 فلسطيني من الأراضي المحتلة إلى جنوب لبنان في ديسمبر 1992، أي أن الولايات المتحدة أعطت اهتماماً كبيراً للحصول على موافقة الأطراف المعنية على المشاركة في الجولة التاسعة من المفاوضات بالرغم من رفض إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 799، الذي ينص على عودة المبعدين الفلسطينيين. وبالرغم من اهتمام الإدارة الأمريكية أيضاً بالمفاوضات المتعددة الأطراف، إلا أن إدارة كلينتون اتخذت قراراً بتأجيلها في فبراير على أن تستأنف اجتماعات لجان العمل المتعددة الأطراف بدءاً بلجنة العمل الخاصة بالمياه، أي أن البدء سيكون بأحد المجالات التي تعطيها إسرائيل أهمية خاصة¹.

تعد إدارة الرئيس كلينتون من أكثر الإدارات الأمريكية تحيزاً لإسرائيل، وقد ساعدت مواقفه وعوده لإسرائيل خلال حملته الانتخابية على كسب نسبة مرتفعة من أصوات الجالية اليهودية في الولايات المتحدة لصالحه². وأسند كلينتون موضوع الشرق الأوسط إلى جماعة معروفة بمواقفها الموالية لإسرائيل، ومن بينهم مارتين إنديك المدير السابق لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط (الذي يعد الأبحاث والدراسات التي تقترح السياسة والمواقف الأمريكية التي تدعم المواقف الإسرائيلية)، ودينيس روس وأعوانه الذين تولوا الإشراف على عملية السلام في الشرق الأوسط وتوجيهها لخدمة الأهداف الإسرائيلية، وستيوارت ايزنستات وستيفن سبيجل ومايكل ميندلbaum، حتى أن الصحفي الإسرائيلي باريوسف كتب في صحيفة معاريف "أنه يوجد في مجلس الأمن الوطني الأمريكي سبعة من اليهود من بين أحد عشر من أعضائه، وقد وضعهم كلينتون في أكثر المواقع حساسية في إدارة الأمن والشئون الخارجية. ولا يختلف الموقف كثيراً عنه في مكتب الرئيس فهو مليء باليهود (الدافئين)"³.

ومع تعثر المفاوضات على المسار الفلسطيني، تقدمت الإدارة الأمريكية في يونيو 1993 بمشروع لإعلان مبادئ بين الجانبين، وجد فيه الفلسطينيون تحيزاً كاملاً لإسرائيل، فقد أعتبر المشروع الأراضي الفلسطينية المحتلة متنازعةً عليها بينهم وبين الإسرائيليين، وخلا المشروع من مبدأ الأرض مقابل السلام الذي عقد مؤتمر مدريد على أساسه، بل قام على أساس استبعاد كل ما يتعلق بالسيادة والولاية

¹ عبد المنعم المشاط، الأولويات الأمريكية في مجال السياسة الخارجية: في الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1993، ص 158 - 159.

² Judith Perea، Russia's Other Priorities، Middle East International، No. 418، February 7، 1992. P42.

³ طاهر شاش، مفاوضات التسوية، مرجع سابق ذكره، ص 47.

الإقليمية - على الأرض - من نطاق المفاوضات بما يعكس المواقف الإسرائيلية من اعتبار الحكم الذاتي الفلسطيني قاصراً على السكان ولا علاقة له بالأرض¹.

فبعد وصول إسحاق رابين لسدة الحكم بعد انتخابات 1991 ، كانت أطراف الائتلاف الوزاري الإسرائيلي الجديد لا تمنع في البحث عن وسيلة أخرى للتفاوض بدلا من تضييع الوقت مع الوفد الفلسطيني في واشنطن ، وقد استنفذت المفاوضات معه تسع جولات بلا نتيجة وفي الحقيقة فان " اسحق شامير " طوال قيادته للسياسة الإسرائيلية بما في ذلك مرحلتي التفاوض في مدريد وواشنطن لم يكن يريد أي اتفاق مع الفلسطينيين ، بل قال فيما بعد وفي تصريح علني انه كان يريد للمفاوضات في واشنطن ان تمت عشر سنوات إذا اقتضى الأمر ، لان ذلك يعطيه الفرصة لاستكمال سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأرض المحتلة وبما لا يترك بعد ذلك أرضا فلسطينية يمكن التفاوض عليها².

وكانت منظمة التحرير قد بدأت اتصالاتها المباشرة مع حكومة رابين، من خلال قناة أوسلو السرية، بعد اتصالات غير رسمية كانت قد بدأت منذ سنوات مع شخصيات حزبية إسرائيلية، وتم التوصل إلى اتفاق أوسلو الأول بعيداً عن تدخل الإدارة الأمريكية ودون إحاطتها علماً بتطورات المفاوضات³ يقول أبو علاء قريع (كانت أوسلو أول هدية للرئيس الأمريكي مع بداية عهده ، وكان ذلك أول انجاز أو اختراق يتم تحقيقه في إطار قضية فلسطين ذات التعقيدات الهائلة ، كان الرئيس مرتاحا رغم أنه لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية دور مباشر بذلك ، ورغم ارتياح الرئيس كلينتون فان رجالات طاقمه ، لم يكونوا مرتاحين لان الأمور تمت دون معرفتهم وإشرافهم وتدخلهم المباشر .

لم يكن الطرف الأمريكي على علاقة بمفاوضات أوسلو ولا بتطوراتها وقد جرت محاولات لوضعهم في الصورة منذ البداية ، ولكنهم تعاملوا مع هذه المعلومات بالكثير من السلبية وعدم الاهتمام اعتقادا منهم باستحالة نجاحها دون الدور الأمريكي ، ولم يتوقعوا حدوث نتائج ايجابية. ويستكم ل أبو علاء قوله بأن وزير خارجية النرويج حاول أن ينقل لهم صورة جدية عن الاختراقات في أوسلو، فلم يصدقوا ذلك وكانت تلك أول أخطاء وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية في حينه وبعض رجالات

¹ منال لطفى، إشكالية الحل الشامل والحلول الجزئية، مرجع سبق ذكره، ص 108.

² محمد حسنين هيكل، المفاوضات المصرية بين العرب وإسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص 254.

³ المرجع السابق ذكره ، ص 48.

طاقم السلام وخاصة دينيس روس . وحين علموا بتوقيع الاتفاق بشكل نهائي، كان الأمر مفاجأة كبيرة بالنسبة لهم أقرب للصدمة التي حاولوا استيعابها .

لقد كانت أوصلو البداية التي شجعت الرئيس بيل كلينتون حتى يسير بعيدا وبشكل شخصي غير مسبوق للدخول في تفاصيل الوضع الفلسطيني ومعرفة دقائق الأمور¹.

1- آلية التوصل إلى اتفاق أوصلو:

الملاحظ بالنسبة لهذه الآلية، أنها ارتكزت على أمرين أساسيين هما: التناحية والسرية². أما التناحية، فمؤداها أن اتفاق أوصلو جاء وليد مسار ثنائي فلسطيني - إسرائيلي عزل التسوية عن محيطها العربي. ولا شك أن ذلك قد أضعف بشكل كبير من القدرة التفاوضية للمفاوض الفلسطيني، الأمر الذي مكن - في المقابل - الطرف الآخر أي المفاوض الإسرائيلي من أن يتلاعب بنظيره الفلسطيني من خلال إخفاء ما كان يجري على مستوى مسار ثنائي معين عن مسار ثنائي آخر. وخطورة ذلك بالنسبة للجانب الفلسطيني، أنها كانت تحمل في طياتها إمكانية دفع هذا الجانب إلى اتخاذ خطوات غير محسوبة، حيث أمكن التوصل في أول جلسة لمجموعة أوصلو إلى عدة خطوط عريضة يجري العمل على أساسها³:

أولاً: ان العودة إلى عقد التاريخ البعيد لن تكون مجدية، وإنما هي تعطيل لاحتمال اتفاق تتوافر له فرص النجاح عملياً.

ثانياً: إن الأمر الواقع لا بد أن يكون نقطة البداية ويكون التحرك من خلاله .

ثالثاً: أنه لا بد من اختيار موقع محدد ومقبول من الطرفين بحيث يكون نقطة بداية لخلق حقائق جديدة يمكن الإطلاق منها والبناء على أساسها وليس بخاف، أنه كانت قد تواترت أنباء مؤداها أن إسرائيل قد

¹ توفيق أبو بكر، حوارات، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، رام الله، 2001، ص 2.

² ظهرت قناة اتصال جديدة في القاهرة بالتحديد، وتمت غالباً بغير تخطيط أو قصد، حيث كانت البداية ملحقاً دبلوماسياً شاباً بسفارة النرويج في القاهرة وتدعى "مونا جول" والتي التقت بباحث نرويجي اسمه "تيرجي لارسن" والذان عملاً سوياً من خلال موقعهما واتصالاتهما في النرويج لفتح قناة أوصلو بعد أن قاما باتصالات ومن خلال حكومتهما بشخصيات إسرائيلية وفلسطينية. انظر: محمد حسنين هيكل، المفاوضات المصرية بين العرب وإسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص-ص 262-265.

³ المرجع السابق ذكره ص 276.

لوحث في بعض الأوقات للمفاوض الفلسطيني بأن ثمة تقدماً سريعاً يوشك أن يتحقق على المسار السوري، الأمر الذي فسره البعض بأنه ربما يكون قد ساعد في الإسراع بالقبول بصيغة أوسلو¹.

وواقع الأمر، أنه عندما نمعن النظر في هذه الآلية الثنائية لعملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، فإننا نخلص إلى أن المفاوض الفلسطيني ربما لا يقع عليه وحده اللوم كله. فصحيح، أنها - أي هذه الآلية الثنائية - قد مثلت خطأ فادحاً في الحسابات، إلا أن مثل هذا الخطأ له سوابقه التي تعود إلى عام 1977 والتي أصبحت تقليداً عربياً بعد ذلك ومنذ أن قبلت صيغة مدريد في عام 1991. فالضرر، إذن هو ضرر حقيقي قد وجد قبل اتفاق أوسلو².

2- الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة:

وصفت المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف التي عقدت بعد مؤتمر مدريد منذ نوفمبر 1991 بأنها متعثرة وغير متقدمة بل أثبتت انه ليست هناك أسس واضحة ممكن التفاوض عليها. وقد أدى هذا التعثر إلى ولوج المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل إلى منحنى آخر، واستخدام آلية أخرى وهي آلية المفاوضات السرية التي نتج عنها توصل إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبوساطة نرويجية إلى اتفاق إعلان المبادئ في 13/9/1993³، و الذي نص على منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، وهو ما عرف بإعلان مبادئ أوسلو.

فاتفاق إعلان المبادئ والذي حمل اسم أوسلو لم يكن مفاجئاً تماماً ، فلقد تسربت الأنباء عن اللقاءات قبل أن يتفق الطرفان على إبلاغ وزير الخارجية الأمريكي آنذاك وارن كريستوفر برغبتها في أن يجري الإعلان عن ذلك الاتفاق ، كشهود وضامنين ، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، ورؤساء كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، راعيا عملية السلام، ومصر

¹ أحمد الرشيد (محرر)، القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1997، ص 16.

² أحمد الرشيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 16 - 17.

³ إعلان المبادئ الذي وقع في البيت الأبيض يقصد به تحويل الفلسطينيين والإسرائيليين من أعداء لدودين إلى شركاء ، وأوسلو كانت بداية لسلسلة من الخطوات المتبادلة المصممة لبناء الثقة تمهيدا لمحادثات بين الجانبين حول القضايا العليا المتعلقة بالحل النهائي . انظر : مدلين البرابت، السيدة العجوز، ترجمة محمد توفيق، بيروت، شركة الحوار الثقافي، 2004، ص 421.

والأردن¹. وكان الاحتفال والتوقيعات التي جرت أمام العالم أجمع قد أضافت على اتفاقية أوسلو طابعا دوليا ورسميا أنعش آمال المتطلعين إلى السلام، وفي ضوء تلك الاتفاقية جرى التوقيع لاحقا على اتفاقيات تنفيذية أخرى، حملت آليات وجدول زمنية محددة².

وقد تم في هذا الاتفاق اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، واعتراف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود، كما نصت مبادئ الإعلان على نبذ منظمة التحرير لما يسمى بالعنف والإرهاب! وهو التعبير الذي تطلقه إسرائيل عادة على المقاومة الفلسطينية المسلحة. وإلغاء الفقرات المعادية لإسرائيل في الميثاق الوطني الفلسطيني³.

لاشك أن حصول هذا الاعتراف قد مثل التباساً كبيراً لدى الكثير من الباحثين والمحللين. فصحیح أن التوصل إلى هذا الاعتراف يعد - وبحق - إنجازاً تاريخياً دون شك، وذلك من منظور اعتراف إسرائيل بالمنظمة بوصفها ممثلاً للشعب الفلسطيني، مقابل اعتراف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود، لكن تساؤلات مشروعة قد ثارت بالفعل على الرغم من ذلك، فمن جهة، يلاحظ أنه بينما اعترفت المنظمة بحق دولة إسرائيل في الوجود وليس فقط حق التفاوض نيابة عنه. إضافة إلى ذلك، فإن المنظمة قد اعترفت بدولة إسرائيل باعتبارها دولة ليس لها حدود نهائية إلا مع مصر⁴. وثالثاً، فإن مفهوم الشعب الفلسطيني الذي اعترف به من جانب إسرائيل غير محدد بشكل كاف، وعمّا إذا كان ينصرف إلى الداخل فقط كما ترى إسرائيل أم ينصرف إلى عموم الفلسطينيين الذين تمثلهم المنظمة. وهكذا فإن مثل هذا الالتباس يعنى ما يلي: فهو يعنى - أولاً - أنه ليست هناك دولة فلسطينية مضمونة كنتيجة لاتفاق أوسلو. وهو يعنى - ثانياً - أنه ليس ثمة تحديد واضح لحقوق الشعب الفلسطيني، باستثناء ما هو مشار إليه في أدبيات القانون الدولي⁵.

¹ فبعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقية أوسلو، توصل الأردن مع إسرائيل إلى اتفاق وادي عربة عام 1994، فيما تعطل مسار المفاوضات السورية اللبنانية الإسرائيلية، دون أن تتجح كافة المحاولات اللاحقة في تحقيق أي اتفاق يعطي التسوية طابعا شموليا.

² محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص-ص 291-294.

³ جواد الحمد المدخل إلى القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص-ص 492 - 494.

⁴ Stephen Salzarz : A once - in a - lifetime opportunity، The national interest، Spring 1992 .p27.

⁵ المرجع السابق ذكره، ص 18.

3- نهج التسوية وفقاً لصيغة أوسلو:

كما سلفت الإشارة، فإن النهج الذي اتبع فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وفقاً لصيغة أوسلو، ينقسم إلى قسمين: القسم الأول، ويتمثل في أن الصيغة المذكورة قد انطلقت من فكرة أن التسوية المراد الوصول إليها تمر عبر مرحلتين زمنيتين: مرحلة انتقالية، وأخرى نهائية. فاتفاقية أوسلو ارتكزت إلى تجزئة الحل إلى مرحلتين¹:

1. المرحلة الانتقالية: وتمتد لخمس سنوات يسمح خلالها لقيادة وكوادر منظمة التحرير بالعودة إلى غزة والضفة الغربية، وإقامة سلطة وطنية يجري انتخاب رئيسها ومجلسها التشريعي المكون من ثمانية وثمانين عضواً، والإفراج عن بضعة آلاف من الأسرى الموجودين في سجون الاحتلال، بالإضافة إلى جملة من الميزات الأخرى.

2. المرحلة النهائية: ففي السنة الثالثة تبدأ مفاوضات الحل النهائي، وتنتهي بانتهاء الفترة الانتقالية حيث يجري إقفال ملف الصراع، وخلال الفترة الانتقالية يجري تأهيل السلطة الوطنية الفلسطينية، وتساهم الدول المانحة في بناها وفي تمكينها من إعادة بناء المجتمع الفلسطيني بما يتلاءم ومرحلة وثقافة السلام. وقد أعطت إسرائيل لنفسها الحق في الحكم على نتائج التجربة فاحتلت موقع الحكم والقاضي في آن واحد وعلى الرغم من بداية الاتفاقية على الأرض، إلا أن هذا لا يمنع استمرار بعض التنظيمات الفلسطينية وخاصة الإسلامية منها (حماس والجهاد الإسلامي) من الاستمرار في عمليات استشهاده الهدف منها تعطيل أوسلو².

وأما الشق الثاني، فيقوم على أن هذه التسوية ينبغي تعزيزها بعلاقات اقتصادية ثنائية بين فلسطين (السلطة الوطنية الفلسطينية) وإسرائيل، وبالعلاقات الاقتصادية الإقليمية تمتد لتشمل في البداية كلا من الطرفين سالف الذكر إضافة إلى مصر والأردن³.

¹ أحمد قريع الزاوية الفلسطينية الكاملة، للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005 ص-ص 382-399.

² وكان رابين يعتقد أن حوادث العنف ضد إسرائيل ينبغي ألا يسمح لها بحرف المفاوضات عن مسارها، لأنه كان يعتقد بأنه ينبغي عدم تمكين الإرهابيين من منع السلام وكثيراً ما يقول: ان المنطق البديهي يقضي بمحاربة الإرهاب وكأنه ليس هناك مفاوضات، وبالتفاوض ليس هناك إرهاب. وكان يجادل بأن السلام المصمم بدقة هو التعايش مع كجارين يتقاسمان الأرض نفسها.

³ عبد المنعم المشاط، الأولويات الأمريكية في مجال السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 160.

ومما لا شك فيه أن مثل هذا النهج المرحلي لا يمكن الباحث أو السياسي من الحديث عن أي تقييم موضوعي للمنتج النهائي لصيغة أوسلو، لأن الأمر سيتوقف - في المحل الأخير - على ما سيتم الاتفاق عليه في مفاوضات الوضع النهائي¹، كذلك فإن نهج التقسيم إلى مرحلتين انتقالية ونهائية من شأنه أيضاً أن يعطى لعنصر الزمن أهمية كبيرة، وذلك من حيث تأثير هذا العنصر على مجريات عملية التسوية.

وقد كانت فلسفة إعلان المبادئ بين الفلسطينيين بين إسرائيل على أن يكون السلام بينهما على مراحل، أي مرحلة غزة أريحا أولاً، واتفق على تأجيل القضايا الحساسة كالقدس واللاجئين حتى يتم الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة وذلك من خلال تقسيم أراضي الضفة إلى ثلاث مناطق:

- منطقة أ تحت السيادة الفلسطينية الكاملة.
- منطقة ب تحت سيادة فلسطينية ومسؤولية أمن إسرائيلي.
- منطقة ج وهي تحت السيادة الإسرائيلية والأمن الإسرائيلي.

على أن تتسحب إسرائيل على مراحل حسب الاتفاق، وأن يتم الدخول في مفاوضات الحل النهائي مع بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية التي يجب أن تبدأ مع العام 1996، وأنه حسب الاتفاق يجب أن يتم التوصل إلى الحل النهائي مع الفلسطينيين خلال أعوام تحل فيها القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والترتيبات الأمنية، إلا أن ذلك لم يتم لتسويق ومماثلة إسرائيلية مقصودة².

وغنى عن البيان، أن الحد الأدنى للتطبيق وفقاً لصيغة أوسلو قدر له أن يتراوح ما بين 5 - 6 سنوات. كما ذهبت بعض التقديرات إلى أنه من المخطط له زيادة حركة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة - خلال هذه الفترة - إلى ثلاثة أضعافها من توقيع اتفاق أوسلو وحتى الموعد المقرر لانتهاء المرحلة الانتقالية. ومن شأن ذلك - كما هو معلوم - أن يؤدي إلى خلق حقائق

¹ William B., Quandt: " Peacemaking Padox : The Clinton administration and Arab Israeli negotiations". Studied in security and strategy (Center for political research and studies), Vol. 11، No. 7 (April 1994). Pp. 6-8.

² عبداً الله الأشعل، النظام القانوني للاتفاق الفلسطيني، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1993، ص-ص

جديدة على الأرض لابد من أخذها بعين الاعتبار - بحسب وجهة النظر الإسرائيلية - عند التسوية النهائية¹.

وأما فيما يتعلق بالشق الثاني من نهج التسوية وفقاً لصيغة أوسلو والقائم على فكرة تعزيز عملية التسوية بتعاون اقتصادي ثنائي وإقليمي، فتقديراً أن هذه الفكرة قد أثبتت على اقتناع أساسي مؤداه أن التعاون الاقتصادي². من شأنه أن يجعل الخروج على عملية التسوية أمراً فادحاً، وبعبارة أخرى، فإن مؤدى هذه الفكرة ببساطة شديدة هو أنه إذا ارتبط بعملية التسوية علاقات أو تشابكات اقتصادية معينة، فإن من شأن ذلك أن يجعل أطراف هذه العملية أن يترددوا كثيراً قبل أن يفكروا في الخروج على مقتضياتها.

بات واضحاً أن الرئيس بيل كلينتون قرر إعطاء جهد شخصي متميز لنجاح مراحل ما بعد أوسلو، وربما كان يتوقع نجاحاً أوسع في فترة أقصر، وكان من الصعب كما يبدو أن يتصور تعقيدات النزاع العربي - الإسرائيلي وجذوره الضاربة بعمق في التراث والذاكرة، فأول عمل قام به هو الدعوة لاجتماع الدول المانحة في واشنطن بعد أوسلو بأيام فقط. وكان موقفه القوي في ضرورة توفير دعم مالي واسع لبناء السلطة الفلسطينية ومدّها بأسلوب الحياة، هو سبب رئيس في نجاح تلك الاجتماعات والتي اتخذت فيما بعد صفة الديمومة، ثم اتخذت اجتماعات الدول المانحة طابعاً مؤسسياً بغض النظر عن العقبات التي اعترضت سبيل تدفق الأموال لبناء سلطة من نقطة الصفر، بعد أن كان الاحتلال الإسرائيلي قد هدم تماماً البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية.

¹ عبد المنعم المشاط، مرجع سبق ذكره، ص 161.

² أحمد الرشيدى (محرر)، القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

4- مضمون صيغة أوسلو:

إن إمعان النظر في اتفاق أو صيغة أوسلو، يقودنا إلى إبراز الملاحظات الآتية:

أ - يلاحظ أن ثمة غموض شديد يحيط بكل ما يمكن تسميته بتنازلات للجانب الفلسطيني¹ والحقيقة، أن هذا الغموض يتضح مثلاً في أكثر من موضع في الاتفاق الذي سمي على سبيل الشهرة باتفاق "غزة وأريحا - أولاً". فمفهوم غزة وأريحا غير محدد، ناهيك عن حقيقة أن المواطن الفلسطيني العادي ربما لا يعرف - حتى الآن أن عملية إعادة الانتشار لم تتم بالكامل من غزة وإنما تمت فقط من حوالي ثلثها، وأن الباقي مازال مخصصاً للمستوطنات الإسرائيلية. كما قد يتابع المهتمون ذلك الجدل الذي احتدم حول مفهوم منطقة أريحا، وعليه فإنه عندما نتحدث عن إعادة الانتشار أو الوضع في غزة وأريحا، فإنه يجب أن يكون واضحاً أنه لا غزة ولا أريحا محددة أصلاً.

ب وهناك مثال آخر لحالة الغموض المشار إليها يتمثل فيما نص عليه بشأن الأشخاص Displaced من الضفة الغربية وغزة منذ عام 1967. فنصوص الاتفاقية هنا لا تحدد المقصود بهؤلاء الأشخاص الذين سيسمح لهم بالعودة إلى ديارهم. ومن جهة أخرى، الشرط الذي يتحدث عن ضرورة التوافق بالنسبة لهؤلاء الأشخاص مع الإجراءات المرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، أنه ليس سوى فيتو على عودة أي فلسطيني ترى إسرائيل أنه يمكن من وجهة نظرها أن يؤدي إلى الفوضى أو الإخلال بالنظام².

ج - اعتبرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية المفاوضات السرية مع إسرائيل نوعاً من صراع البقاء على المسرح السياسي في ظل ظروف اقتصادية صعبة وحصار سياسي واقتصادي من بعض الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية في ظل مفاوضات ما بعد مدريد التي لم تكن ذات ايجابية. ومن الجانب الإسرائيلي أن التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أقل خطراً من المفاوضات مع الجماعات الإسلامية التي ترفض إسرائيل عقائدياً، كما أن المفاوضات مع

¹ يعلق الكاتب محمد حسنين هيكل على ذلك قائلاً "لم ينتبه الطرف الفلسطيني لسوء الحظ إلى أن هذه المجموعة من الخطوط العريضة التي وافق عليها أخذت مئة قضيته بالكامل. للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: محمود عباس (أبو مازن)، طريق أوسلو، ط 5، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1995.

² المرجع السابق ذكره، ص 22 - 23.

منظمة التحرير الفلسطينية كان من الممكن لها أن تفتح أبواب الدول العربية وخاصة أن لها قنوات سرية مع بعضها فتخرج من السرية إلى العلن ، فقد كانت هذه الدول تبحث عن مبرر لإعلان علاقتها مع إسرائيل والتي تعد مفتاحاً للباب الأمريكي من خلال اللوبي الصهيوني .

د - يلاحظ أن الاتفاق لم يتضمن أي قيد على الاستيطان الإسرائيلي، ومن ثم، فإن أية مقولة لأي مفاوض فلسطيني أو عربي بأن استمرار إسرائيل في الاستيطان إنما هو انتهاك لصيغة أوسلو يمكن الرد عليها من الجانب الإسرائيلي. وبعبارة أخرى، لا يوجد هناك لفظ واحد في هذه الصيغة يمنع إسرائيل من المضي قدماً في عملية بناء المستوطنات¹ في الأراضي الفلسطينية المحتلة².

هـ - ثمة قيود واضحة في صيغة أوسلو تمنع اللجوء لغير المفاوضات. فالاتفاق يلزم مثلاً منظمة التحرير الفلسطينية بنقد العنف أو ما يسمى بالإرهاب. وقد اعتبر البعض أن ذلك لم يكن موفقاً، لأن مؤداه هو تسليم المنظمة بأن ما سبق من أعمال مقاومة وطنية ضد إسرائيل كان يمثل عنفاً أو "إرهاباً". وبناءً على ذلك فإنه بالنظر إلى أن ميزان القوى مختل أصلاً لصالح إسرائيل، فإن صيغة أوسلو تكون بذلك غير قابلة للتطوير من خلال الكفاح المسلح، وإن كانت هذه - في حقيقة الأمر - هي طبيعة التسوية السلمية. غير أنه ربما يكون من حسن الحظ، أن المقاومة ضد إسرائيل تأتي من خارج السياق الرسمي للسلطة الفلسطينية التي أضحت - أي

¹ وواقع الحال أن السنوات الثلاث الأولى التي سبقت صعود اليمين الإسرائيلي إلى قمة الهرم السياسي، لكي يصبح الشريك في عملية السلام، وشهدت تعثراً واضحاً في تنفيذ الاتفاقات الذي كان قد دشنها وأجازها رئيس الوزراء المغدور اسحق رابين الذي وقع الاتفاق إلى جانب الرئيس الراحل ياسر عرفات، بإطلاقه جملته المشهورة التي ذهبت مثلاً يحتدى بالنسبة لمن جاءوا بعده، وهي أن المواعيد غير مقدسة. انظر: مجموعة مؤلفين، السلام المغدور، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² لقد أوضح أوري سافير، أحد مهندسي اتفاق أوسلو في تقرير خاص الموقف الإسرائيلي بقوله: لم نخرج نحن الإسرائيليين من عقلية الاحتلال، أساس مشكلتنا يكمن في محاولتنا طوال الوقت تربيتهم وتثقيفهم (الفلسطينيون)، لقد خرجنا من غزة وخرجنا من الضفة لكننا لم نخرج من عقلية الاحتلال، ومن إعطاء الفلسطينيين حرية حقيقة، أن نختار بين المستوطنات والسلام، إذا قمنا بتفكيك معظم المستوطنات سوف نحصل حينئذ على كل الأمن الذي نطلبه. علينا أن نعتقد ونفكر بان السلام مع الفلسطينيين يعني التوصل إلى تسوية وترتيبات أمنية، والذي يمنع هذه التسوية هو شكوك وارتياب الطرفين. الدولة الفلسطينية ستقوم في نهاية المطاف على معظم الضفة والقطاع، وإذا قامت هذه الدولة عن طريق الحرب والقوة، وليس في إطار تسوية، فان ذلك سيكون خطأ تاريخياً، فحتى اليمين الإسرائيلي أدرك أن الدولة الفلسطينية ستقوم لا محال وقد أدرك رابين وأبصر هذه الحتمية الأخلاقية والتاريخية. للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: أوري سافير، مسؤولية الإسرائيليين أولاً، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، تقارير خاصة، 22 أيلول، 2001 ص 5-9.

السلطة الفلسطينية - تتبنى بقوة النهج الذي يقوم على مبدأ أن المفاوضات هي الأسلوب الوحيد لتصحيح المسار على صعيد العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية¹.

5- سلبيات وإيجابيات اتفاقات أوسلو:

- 1 - لا شك أن اتفاقات أوسلو قد حققت لمنظمة التحرير الفلسطينية وللشعب الفلسطيني مكاسب لا بأس بها، كما إن لها سلبيات عدة ظهرت من خلال تطبيق أحكامها².
- 2 - فقد حصلت المنظمة على اعتراف إسرائيل بها ممثلاً للشعب الفلسطيني وطرفاً في عملية السلام معها، وأصبح لها موضع قدم في الأراضي المحتلة تقيم عليه سلطتها الوطنية.
- 3 - وحققت الاتفاقات اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية بعد أن كانت لا تعترف حتى بوجوده كشعب، وجعلت له كياناً سياسياً قائماً بذاته يشارك الدولة العبرية في أرض فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني³.
- 4 - ولم تعد النظرة الإسرائيلية للحكم الذاتي الفلسطيني أنه نظام متعلق بالسكان وليس بالأرض، وله طبيعة إدارية بحتة على نحو ما كان يراه مناحيم بيغن - بل جعلت منه الاتفاقات نظام حكم ذا طابع إقليمي، تتمتع فيه السلطة الفلسطينية بسلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وتمارس سلطاتها ومسئوليتها في مجالات كثيرة تبلغ 40 مجالاً (في حين كان بيغن يقصرها على 12 مجالاً)، ويعكس عدد أعضائها (88 عضواً) وانتخابهم العام المباشر طابعها التمثيلي للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة كما أنها تتمتع ببعض رموز السيادة حيث تصدر جوازات سفر وطوابع يريد ترفع العلم الوطني بل تمارس بعض الصلاحيات في المجال الدولي، حيث تعقد بعض الاتفاقات وتستقبل عدداً من البعثات التمثيلية، وإنها قد استقبلت الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في غزة سنة 1997، كأول رئيس أمريكي يزور غزة مما يدل على أشياء كثيرة.
- 5 - وخولت الاتفاقات للسلطة الفلسطينية دوراً أمنياً، فلها شرطة لا بأس بعدد أفرادها وأسلحتها تتولى مسؤولية الأمن الداخلي والنظام العام الفلسطيني، وتشارك قوات الأمن الإسرائيلية في دوريات مشتركة وتتعاون معها في مقاومة أعمال العنف والإرهاب.

¹ أحمد الرشدي (محرر)، القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² طاهر شاش، مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

³ Michael C. Hudson : " The Clinton administration and the middle east: Squandering and inheritance " Current history, Vol. 93, No. 580، February, 1994. p. 52.

6 - كما إن الاتفاقات تحقق انحسار الاحتلال الإسرائيلي حيث تسحب القوات الإسرائيلية من معظم قطاع غزة (حوالي 60%)، ويعاد انتشارها خارج المدن الكبرى، ثم على مراحل من باقي الضفة الغربية خارج المناطق السكنية .

7 - وإذا كانت الاتفاقات قد أجلت المشاكل الكبرى ومنها القدس والمستوطنات واللاجئون إلى مرحلة مفاوضات الوضع الدائم، فإنها ربطت بين المرحلة الانتقالية وبين تلك المرحلة التي يجري التفاوض فيها على أساس القرارين 242 و338¹.

ومع ذلك فقد وضعت الاتفاقات قيوداً على السلطة الفلسطينية، وصيغت أحكامها بطريقة استغلتها إسرائيل لتنفيذ أهدافها، وتغيير الأوضاع في الأراضي المحتلة من أجل خلق أمر واقع يخدم أغراضها في التسوية النهائية².

أ- ففيما يتعلق بالاعتراف بالمنظمة، صيغت ديباجة إعلان المبادئ بحيث لا يعني الاعتراف بها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، أما الكتابان المتبادلان بين إسحاق رابين وياسر عرفات في هذا الشأن، فيتضمنان الاتفاق بينهما على تعهدات محددة من جانب عرفات، وخاصة تخلي المنظمة عن الإرهاب وأعمال العنف وممارسة مسؤوليتها تجاه أعضائها من أجل منعها وإلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر على إسرائيل حقها في الوجود³ وقد أكدت الاتفاقات التالية لإعلان المبادئ هذه التعهدات وأصبحت إسرائيل تستند إليها لعرقلة تنفيذ التزاماتها.

ب - وأما الاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني فإنه يختلف عن الاعتراف المحدد بحق تقرير المصير ويفتح الطريق أمام أشكال أخرى للتسوية النهائية.

ت - ترحيل القضايا الجوهرية إلى المرحلة النهائية من المفاوضات مثل القدس، واللاجئين، والمستوطنات، وأيضاً الشكل الذي ستأخذه الأراضي الفلسطينية إلى ما يسمى بالمرحلة النهائية التي نص الاتفاق على أن تبدأ في أقصى تقدير فيما لا يتجاوز بدايته السنة الثالثة من الفترة الانتقالية وهو الأمر الذي لا يحدث، حيث توقفت مفاوضات المرحلة الانتقالية في فبراير 1996 وحتى أكتوبر 1998 ،

¹ للاستزادة انظر: نعيم ماروري، القدس والسياسة الأمريكية، الحياة، لندن، العدد 1996/5/2 .

² المرجع السابق ذكره ، ص 58-59.

³ وبالفعل اجتمع المجلس الوطني والثوري بكامله وبالتصويت تم حذف العبارة التي تنكر على إسرائيل وجودها في ثلاثة جلسات متتالية في غزة.

وغاية ما حصل عليه الجانب الفلسطيني كان ثلث مساحة قطاع غزة وما لا يزيد عن 13% من مساحة الضفة، إضافة إلى 3% تحت مسمى "محمية طبيعية".

ث - مواصلة آلية المفاوضات السرية لتسوية قضايا مصيرية.

ج - تفتيت الوحدة الجغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة¹.

ح - وأما عن ولاية السلطة الفلسطينية فقد استبعدت الاتفاقات منها المستوطنات والمواقع العسكرية الإسرائيلية وجعلت نقل الولاية على الأراضي مرحلية مرتبطة بعمليات إعادة انتشار القوات الإسرائيلية التي تخضع لإرادة إسرائيل وحدها (رغم ما تنص عليه الاتفاقات من إنها تتم إلى مواقع محددة مما يفيد الاتفاق بشأنها) والمياه من الولاية، وجعلتها من اختصاص إسرائيل.

وقد استندت إسرائيل على احتفاظ الاتفاقات لها بالسلطة في تلك المجالات لادعاء بأن لها مطلق الحرية في مواصلة عمليات الاستيطان وممارسة السيادة المطلقة على القدس، فاستمرت في تنفيذ سياساتها التي تستهدف فرض أمر واقع على الأرض يحول دون إقامة كيان فلسطيني قائم بذاته فأقامت المستوطنات في كل أنحاء الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وشقت الطرق الالتفافية حولها وقد استمرت أعمال توسيع المستوطنات إلى جانب شق طرق إسرائيلية بهدف شطر المنطقة التي يراها الفلسطينيون بأنها لهم، والاستيلاء على معظم الأراضي الفلسطينية وخلق وقائع جديدة على الأرض، بالإضافة إلى تهويد القدس وبناء جدار العزل العنصري الذي رأى فيه الفلسطينيون ترسيماً لحدود مستقبلية تنفق والرؤيا الصهيونية لواقع الأرض والحدود والسكان.

خ - وجعلت من التجمعات السكنية الفلسطينية جزءاً محاصرة وواصلت تهويد القدس وتوسيع حدودها، وجعلت من المستوطنين فئة مميزة خاضعة للقانون والقضاء الإسرائيلي².

وبالرغم مما نصت عليه اتفاقات أوسلو من التزام الطرفين بعدم اتخاذ إجراءات من شأنها استباق نتيجة المفاوضات النهائية أو الإضرار بها وعدم تأثير الاتفاقات على حقوق أو مطالب أو مواقف أي منها، وقد ظل المسؤولون الإسرائيليون منهكين بالعمل على ضمان عدم قدرة الفلسطينيين على فعل أي

¹ Clinton- Rabin Press Conference، Ibid، p:13.

² Clinton- Rabin Press Conference، Op، cit، p:14 .

شيء قد يضر بالمصالح الإسرائيلية حاضرا ومستقبلا واستمر المسؤولون الإسرائيليون في التحكم بمعظم أوجه حياة الفلسطينيين وخاصة سياسة الإذلال عند نقاط التفتيش الإسرائيلية .

د - وعلى الرغم من أنها أكدت أن الضفة والقطاع يشكلان وحدة إقليمية لا تتجزأ أو يحافظ على وضعها في المرحلة الانتقالية، فقد أحدثت إسرائيل تلك التغييرات التي تؤثر على التسوية النهائية، ولم تجد ما يمنعها من ذلك، حيث خلت الاتفاقات من تنظيم وسائل لتسوية المنازعات والخلافات بتدخل خارجي، وإنما أسندته إلى اللجان المشتركة التي تتيح لإسرائيل فرض رأيها.

ذ - استمرار مخططات الاستيطان والتهويد¹.

ويعتبر إعلان المبادئ هو الاتفاق الأساسي الذي بنى عليه اتفاقات أوسلو التالية، والتي عقدت لوضع المبادئ موضوع تنفيذ ، وقد حرص الجانب الإسرائيلي على التفاوض مباشرة مع منظمة التحرير لإزالة حالة الارتباك والتوتر التي أصابت المجتمع الإسرائيلي جراء تزايد أعمال المقاومة وتزايد نفوذ الحركات الإسلامية المسلحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، كما أدرك الإسرائيليون أنه لا يمكن أن يكون للدولة العبرية دور حقيقي في المنطقة إلا إذا تمكنت من تسوية المشكلة الفلسطينية بصرف النظر عن ماهية التسوية وعدالتها².

إلا أن تفحص مضمون الإعلان يدل على أنه غدا ديباجة صغيرة وعامة خلا من أي تحديد لمبادئ حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، واستعاض عنها بمجموعة من الإجراءات المدعومة بمواعيد للتنفيذ ما لبثت أن انهارت بعد التوقيع وذلك عندما أعلن اسحق رابين أن " لا مواعيد مقدسة"³.

¹ للاستزادة حول هذا الموضوع انظر : شارل أندرلن ، الحلم المحطم : قصة فشل العملية السلمية في الشرق الأوسط -1995

2000 ، عرض كتاب منشور في الحياة - لندن - 2000/6/30.

² يوسف عبد الحق ، النظام الشرق أوسطي ، صحيفة الدستور الأردنية ، عمان ، الأردن ، 1994/4/12 .

³ على الجرباوي ، السلطة الفلسطينية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998 .

وقد قام يوثيل سنجر المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية بدور رئيسي في مفاوضات أوسلو كما تولى صياغة نصوص الاتفاق، ولا شك في أنه يعد الشخصية الإسرائيلية الأقدر على إلقاء الأضواء على الأهداف التي توخت حكومة إسحاق رابين تحقيقها من خلال هذه النصوص والأحكام¹.

مع العلم بأن هناك جملة من أسباب فشل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بدايات توقيع اتفاق أوسلو، تتعلق بصياغة هذه الاتفاقية ومضمونها والمراحل التي علي أساسها وجب تنفيذ هذا الاتفاق. فقد وجدت العديد من الثغرات وأحيانا الغموض المتعمد والعمومية في صياغة بنود اتفاق أوسلو، الأمر الذي أعطى لإسرائيل الفرصة في تفسيرها وفقا لرؤيتها وعدم الربط بين المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية، وعدم تحديد خيارات الحل النهائي.

ثالثا : الأسباب التي أدت إلى التوصل لاتفاق أوسلو

لقد تم التوصل إلى اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل بعد عقد أربع عشرة جولة من المفاوضات الثنائية السرية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي حيث ظهرت بوادر فشل في المفاوضات الجارية في واشنطن، في الوقت نفسه الذي بدأ فيه تضاؤل سلطة عرفات معاناة المنظمة المالية، كما أدرك عرفات حقيقة أن أية اتفاقية يتم التوصل إليها بدونها وأن تقوض سلطته والمنظمة التي يرأسها. وقد لعب الإسرائيليون بورقتين للضغط أحدهما وجود بديل فلسطيني للتفاوض معه².

ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي دفعت منظمة التحرير الفلسطينية لتوقيع اتفاق أوسلو نجملها في الآتي³ :

- أ - الأزمة المالية التي تعرضت لها منظمة التحرير الفلسطينية.
- ب - العزلة السياسية التي تعرضت لها المنظمة بعد غزو العراق الكويت.
- ج - القلق الفلسطيني من دخول إسرائيل في مفاوضات الأمر الواقع مع قيادة حماس من خلال تسريبات الصحافة الإسرائيلية والغربية.

¹ شارل أندرن ، الحلم المحطم ، مرجع سبق ذكره .

² جواد الحمد (محرر) مرجع سبق ذكره ، ص 493.

³ جواد الحمد ، عملية السلام في الشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره ، ص-ص 34-35 .

- د - تقبل بعض قطاعات الرأي العام الفلسطيني لحل سياسي بعد طرد الفلسطينيين من دول الخليج العربي.
- هـ - خوف منظمة التحرير من دخول بعض الدول العربية في اتفاقيات سلام مع إسرائيل واستثناءها من ذلك.

لم تقم الولايات المتحدة بدورها لا كشريك كامل في المفاوضات ولا كوسيط حيادي نزيه، ولا كطرف ثالث فاعل ونشيط، الأمر الذي جعل الجانب الإسرائيلي يتمادى في تشدده وعدم التزامه بالاتفاقيات المبرمة بين الطرفين وتنفيذ القرارات الدولية وتقديم التنازلات الجوهرية، وقد انشغلت الإدارة الأمريكية طيلة فترة المفاوضات بقضايا دولية أخرى حساسة كقضايا العراق وأفغانستان والبوسنة والهرسك وكوريا الشمالية وإيران وقضايا دولية أخرى¹.

وهكذا يتضح اختلاف الرؤية العربية والإسرائيلية حول طبيعة دور إدارة كلينتون كوسيط، فمفهوم الجانب العربي لهذا الدور تضمن جميع أبعاد الوظائف التي يمكن أن يقوم بها الوسيط في تسهيل الاتصالات وتقديم الضمانات وممارسة الضغط وتبني رؤية لدور الولايات المتحدة كوسيط تركز على قيام الولايات المتحدة بتسهيل الاتصالات والقيام بالمساعي الحميدة بين أطراف الصراع كما عمل الجانب الإسرائيلي أيضا على إقناع إدارة كلينتون بتبني موقف واضح تجاه عدد من القضايا التي تهم إسرائيل مثل المقاطعة العربية وقضية المبعدين.

إن مراجعة الممارسة الفعلية للسلوك الأمريكي كوسيط منذ تولي كلينتون الرئاسة توضح أن هذا الدور جاء أكثر اتساقاً مع الرؤيا الإسرائيلية حيث تركز هذا الدور أساساً على الدخول في مباحثات مع الأطراف بهدف حثها على استئناف الجولة التاسعة من المفاوضات العربية الإسرائيلية كما يتضح أيضا تقارب الموقف الأمريكي والإسرائيلي من خلال مراجعة موقف إدارة كلينتون من بعض القضايا التي تهم الطرفين لقد رفضت إدارة كلينتون بعض المطالب العربية (إعادة فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية واتسم موقفها تجاه البعض الآخر للقضايا التي تهم الجانب العربي بدرجة كبيرة من العمومية

¹ وتقول حنان عشراوي حول علم الإدارة الأمريكية بمجريات الأمور في أوسلو (ان الإدارة الأمريكية وخاصة الفريق الذي كان يتابع المفاوضات في واشنطن ووزير الخارجية وارن كريستوفر ، كانوا على علم بوجود قناة سرية للتفاوض وبوجود محادثات قيل لهم أنها قد تؤدي لاختراق قريب ، ولكنهم لم يصدقوا ذلك ، ولم يصدقوا احتمال حدوث ذلك دون جهودهم ودون سلطتهم ودون مقترحاتهم . انظر: توفيق أبو بكر ، حوارات ، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية ، رام الله، 2001 ، ص 26 .

وعدم التحديد (القدس وحقوق الإنسان) ، في نفس الوقت الذي تبنت فيه الإدارة الأمريكية موقفاً مؤيداً للمطالب الإسرائيلية (المقاطعة العربية لإسرائيل وقضية المبعدين)¹.

كان من المفترض ان يجسد اتفاق أسلو الأول أو إعلان المبادئ عملية العيش المشترك، بحيث يقوم الفلسطينيون والإسرائيليون ببناء شبكة من علاقات التعاون ، ليستمر هذا التعاون من تلقاء نفسه ويكون السلام الدافئ هو الهدف المرجو والمستحق لها ، ويجني الطرفان فائدة متبادلة من عيشهما معا بحيث يصبح حل القضايا الوجودية أكثر سهولة من الأوقات السابقة . غير ان الاسرائيلي اصرر على إتباع سياسة التعامل اليومي تتسم بالقسوة مع الفلسطينيين ، وكان القرار السياسي يقضي بنقل السلطة إلى الفلسطينيين وإخراج إسرائيل من عملية إدارة حياتهم ، ولكن ذلك لم يتجسد على الأرض.

1) حزب الليكود بزعامة بنيامين نتانياهو وانعكاسه على التسوية:

كان من الواضح ان النهج الذي اتبعه اليمين الاسرائيلي بزعامة حزب الليكود هو غير الذي اتبعه حزب العمل واليسار الاسرائيلي فقد اعتبر نتانياهو اتفاقية أوسلو كارثة ، وكان يجاهر بالحاجة إلى تعديلها. بل عمل بالفعل على تدميرها، ذلك انه لم يكن ممكنا تجاوز ما تركته الاتفاقية على ارض الواقع، اقله وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، أو تحدي الإرادة الدولية بصورة مطلقة وسافرة.

وكمنطلق لحملته التدميرية أطلق نتانياهو مصطلح التبادلية، أي انه لن يعطي للسلطة الوطنية الفلسطينية أي مكاسب، حتى لو كانت جزءا من الاتفاقية، ما لم تقدم السلطة مقابلا لذلك، وكان ذلك المصطلح يعني إعادة التفاوض على ما تضمنه اتفاقية أوسلو من استحقاقات ومطالبية الفلسطينيين بدفع ثمن ما حصلون عليه مرة أخرى بعد الثمن الذي دفعوه من اجلها سابقا. أما خطوته الثانية فكانت السماح بفتح نفق تحت المسجد الأقصى، الأمر الذي أدى إلى نشوب انتفاضة فلسطينية عارمة سميت بانتفاضة النفق، وسقط خلالها عشرات الشهداء ومئات الجرحى الفلسطينيي ن فضلا عن 16 قتيلا إسرائيليا².

¹ عبد المنعم المشاط، مرجع سبق ذكره ص 163 - 164.

² محمد على الفرا ، السلام الخادع ، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2001 ، ص-ص 141 - 144.

وعلى الرغم من كل ذلك ، اضطر نتنياهو - تحت ضغط الولايات المتحدة - لتوقيع بروتوكول الخليل 1997/1/14 ولاحقا اتفاقية وأي ريفر 23 تشرين أول 1998 التي جاءت بعد مفاوضات مضيئة ، شارك فيها كل طاقم الإدارة الأمريكية بجهد مكثف بما في ذلك الرئيس كلينتون شخصيا. وقد نصت الاتفاقية على رزمة من انسحابات من الضفة الغربية تصل إلى ما نسبته 13% بالإضافة إلى قضايا أخرى هامة ، لم يجر تنفيذها أو جرى تنفيذ جزئي لبعنها¹ .

بعد توقيع بروتوكول الخليل وإعادة الانتشار الإسرائيلي ، عاشت حكومة نتياهو أزمة حادة حيث انسحبت منها وزيرة العلوم الليكودي بيني بيغن ، وهدد آخرون بالانسحاب ، لإرضاء اليمين المتشدد والمحافظة على حكومته ، أقدم نتياهو على خطوة جنونه ، إذ وافق في فبراير 1997 على بدئ البناء في جبل أبو غنيم ، الأمر الذي اعتبره الفلسطينيون مساسا بالقدس وخطوة نحو تعطيل العملية السلمية . ومن الجدير بالذكر ان الجمهور الإسرائيلي أبدى توافقا عاليا مع خطوة نتياهو خصوصا وأنها تتعلق بالقدس التي يرفض الإسرائيليون تقسيمها ، فقد أظهرت نتائج استطلاع الرأي في حينها ان خطوة البناء في جبل أبو غنيم قد حظيت بموافقة 72% من الفئة المستطلعة ، 41% منهم أيدها حتى لو أنها ستؤدي إلى إشعال فتيل العنف مع الفلسطينيين² .

إن اتفاق مدينة الخليل قد قسم المدينة إلى منطقتين، فلسطينية تشغل مساحة 80% ويهودية مساحتها 20% وأسند الأمن للشرطة الفلسطينية في الأولى، وإلى القوات الإسرائيلية في الأخيرة ونص على أن تظل المدينة موحدة وأن يتولى المجلس الفلسطيني سلطات المدنية والبلدية وتتولى البلدية الفلسطينية تقديم كافة الخدمات البلدية إليها³ ، كما نص على قيام لجنة ارتباط مشتركة للتصرف في الأوضاع الأمنية بعد إعادة انتشار القوات الإسرائيلية خلال 6 شهور وعلى وجود دولي مؤقت في المدينة ، وأما الحرم الإبراهيمي فقد رأى إبقاء الترتيبات التي وضعتها إسرائيل كما هي لحين الاتفاق

¹ المرجع السابق ذكره، ص-ص 142-144 .

² أحمد ثابت، الحصاد المر للتفاوض: اختزال فلسطين، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2003 ، ص-ص 51 - 56.

³ Michael C. Hudson : " The Clinton administration and the middle east: Squandering and inheritance " Current history, Vol. 93، No. 580, February, 1994. p. 52.

على ترتيبات جديدة. حيث قامت إسرائيل بتقسيم الحرم بين اليهود والمسلمين وتحديد أوقات صلاة كل منهم¹.

وقد أرفقت بالاتفاق مذكرة تتضمن المسائل التي على الطرفين تنفيذها وتلك التي عليهما التفاوض بشأنها وتحدد مسؤوليات كل منهما أما المسائل التي كان على إسرائيل تنفيذها بشأن الممر الآمن ومطار غزة ومينائها والمعابر والمسائل الاقتصادية والمالية والأمنية ومفاوضات الوضع الدائم التي نصت المذكرة على بدئها خلال شهرين، وأما عن الالتزامات الفلسطينية فقد تضمنت المذكرة أنها تشمل تعديل الميثاق الوطني ومكافحة الإرهاب وأعمال العنف (بإجراءات حددتها المذكرة) والالتزامات بالعدد المحدد للشرطة²، وبأحكام الاتفاقية الانتقالية بشأن الممارسات الحكومية ومكاتب السلطة الفلسطينية.

كان على السلطة الوطنية أن تظهر قدرة واسعة على ضبط الحالة الفلسطينية ، وعدم السماح لأي جهة بالعمل ضد إسرائيل من خلال استخدام وسائل عنيفة ، أو تهديد أمنها وقواتها ومستوطناتها، وقد دخلت السلطة الوطنية مع إسرائيل في عملية تنسيق متواصل على الصعيد الأمني ، حظيت خلالها إسرائيل بقدر من الهدوء والأمن لم تعرفه من قبل . مقابل ذلك كان على إسرائيل أن تلتزم بتنفيذ ما ورد في الاتفاقيات من انسحابات تتم على مراحل ثلاث ، اختلف الطرفان بشأن مساحتها، وفيما اعتقد الفلسطينيون أن النصوص تعني انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الضفة الغربية وقطاع غزة، عدا القضايا التي جرى ترحيلها إلى ملف المفاوضات النهائية وهي (المستوطنات والمواقع العسكرية الإسرائيلية والقدس) حيث التزمت إسرائيل منعطفاً آخر حيث لم تتجاوز مساحة المناطق التي انسحبت منها نسبة 18 % من أراضي الضفة وغزة³.

¹ جواد الحمد (محرر) مرجع سبق ذكره، ص493.

² حيث نصت الاتفاقية على عدد قوات الشرطة المسموح به وهو تسعة آلاف شرطي، ولكن في حقيقة الواقع تعدي العدد المسموح به إلى أكثر من (50) ألف شرطي في الضفة وغزة.

³ انتهت المرحلة الانتقالية بكاملها فيما بقيت استحقاقاتها الكبيرة والصغيرة شاهداً حياً ولموساً على مسؤولية الحكومات الإسرائيلية الخمس المتعاقبة عن عدم التنفيذ والوفاء ، مما يدعو للاعتقاد بأن إسرائيل غير مؤهلة بعد لدفع استحقاقات سلام في المنطقة يلي الأسس والأهداف التي قام عليها مؤتمر مدريد . انظر: أحمد يوسف أحمد ، أوسلو كإطار للتسوية : النظرية والتطبيق ، جامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1998 ، ص 15-25 . هذه الاستحقاقات التي بدأها رابين الذي امتلك مواصفات الزعيم التاريخي القادر على النهوض بأعباء مهمات وقرارات من مستوى استراتيجي مكنته من تجاوز حسابات وتناقضات الداخل الإسرائيلي، لكي يتخذ قراراً بالتواصل مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاق موقع عليه، ويكون قد شق من خلاله الطريق نحو تسوية ما على المسار الأكثر تعقيداً ، والذي يشكل قلب الصراع - العربي الإسرائيلي.

وبالرغم مما تضمنه اتفاق مدينة الخليل من التزامات بشأن تنفيذ اتفاقات أوسلو فإن حكومة نيتانياهو لم تقم بتنفيذ أي منها¹ وظلت المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية مجمدة حتى دعا الرئيس كلينتون عرفات ونيتانياهو إلى منتجع وأي ريفر وأمضى معهما تسعة أيام حتى تم التوصل لاتفاق وأي ريفر الذي أوقف رئيس الوزراء الإسرائيلي نيتانياهو تنفيذه بالرغم من إجحافه الشديد بالفلسطينيين وتكبير السلطة الفلسطينية بالتزامات أمنية شديدة الوطأة على المواطنين (بمعنى تكبير المقاومة الفلسطينية ضد الإسرائيليين).

إن استئناف المباحثات الثنائية كان جوهر اهتمام إدارة كلينتون وفي هذا الصدد حث وزير الخارجية الأمريكية الوفود العربية والوفد الإسرائيلي على بدء الجولة التاسعة من المفاوضات في إبريل وأوضح أن هناك فرصة استثنائية لإحراز التقدم تجاه إحلال السلام في الشرق الأوسط ... ولا يرجح بقاء هذه الفرصة لأمد طويل².

بل إن الإدارة الأمريكية جعلت من قيامها بدور الشريك الكامل أمراً يتوقف على استئناف هذه المفاوضات، وفي هذا الصدد أوضح وارن كريستوفر في أواخر مارس 1993 أنه من الضروري أن تعمل جميع الأطراف على اقتناص هذه الفرصة والعودة إلى مائدة المفاوضات في واشنطن في 20 أبريل وأضاف أنه "إذا ما فعلت الأطراف هذا فلن جيلاً آخر في الشرق الأوسط سيقع في دورة لا نهاية لها من المواجهة بل والحرب في نهاية الأمر"³.

وقد تلا اتفاق أوسلو توقيع اتفاقات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي جاءت جميعها شكلاً ومضموناً وفق التفسير الإسرائيلي لاتفاقية أوسلو الأولى وأهمها (اتفاقية تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا في 4 مايو 1994 التي اشتهرت باسم اتفاق القاهرة) واتفاق باريس الخاص

¹ كان على إسرائيل أن تفرج عن أعداد أخرى من الأسرى في سجونها ، وإن تفتح ممراً آمناً لتسهيل الحركة بين الضفة وغزة، وإن تحظى المناطق التي تنسحب منها القوات الإسرائيلية بتواصل جغرافي. وإلى أن تبدأ وتنتهي مفاوضات الحل النهائي كان على إسرائيل أن لا تبادر إلى المساس أو تغيير أية وقائع تتعلق بالقضايا المدرجة على ملف مفاوضات الوضع النهائي، وهي المستوطنات، والقدس، الحدود، المياه، اللاجئين. أما عن آليات التنفيذ، تركت الولايات المتحدة للطرفين ، مسؤولية الاتفاق تفاوضياً عليها من دون أيه مراقبة ، أو مرجعيات أو تدخلات دولية، واقتصر دورها على التدخل لضبط السياق العام وفق الواجهة التي يجري تحديدها .

² أحمد الرشيد (محرر)، القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

³ جواد الحمد (محرر) مرجع سبق ذكره ، ص493.

بالعلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية ، والاتفاق المرحلي على توسيع الحكم الذاتي في الضفة الغربية على نفس الأسس والمبادئ التي اعتمدت فيما يخص الحكم الذاتي لغزة وأريحا . وهي المبادئ التي تكفل سيادة إسرائيل في القضايا القانونية والأمنية والسياسية والاقتصادية وكل ما يخص الأرض والموارد والفضاء الجوي والسواحل، مقابل إسناد صلاحيات وظيفية محدودة للسلطة الفلسطينية على مستوى المهمات البلدية¹ .

إن تركيز الولايات المتحدة خلال الفترة الأولى من إدارة كلينتون على استطلاع آراء الأطراف حتى يمكن التوصل إلى بدء المفاوضات الثنائية قد ترتبط برؤية الولايات المتحدة أو يمكن في ظل الاقتصر على مثل هذه الدول والنجاح في الحصول على مشاركة الأطراف الأخرى في المفاوضات حتى في ظل غياب الفلسطينيين وربما تتضح الرؤية الأمريكية لإمكانية مشاركة جميع الأطراف في المفاوضات حتى في ظل استمرار الأزمة وفي المؤتمر الصحفي لوزير الخارجية الأمريكي في 9 مارس حيث سئل عن هل الولايات المتحدة تأمل أن يأتي أكبر عدد من الأطراف إلى المفاوضات ؟ وهل يعني هذا أن الولايات المتحدة مستعدة لاستئناف المفاوضات حتى إذا لم يحضر بعض الأطراف بصفة خاصة الفلسطينيين ؟ فرد كرويتوفر على هذا السؤال على النحو التالي أننا لم نأت لهذا السؤال بعد ... وإني شخصياً اعتقد أن جميع الأطراف ستحضر أنتم تعرفون رغبتنا في المشاركة الكاملة كطرف نشط و أن نكون وسطاء للتسهيل لهم وبصراحة اعتقد الدعوة في نهاية المطاف² .

ويتضح تبني الولايات المتحدة لموقف قريب من وجهة النظر الإسرائيلية فيما يتعلق بقضية المبعدين في ثلاثة مظاهر تتعلق برؤية الولايات المتحدة لقضية المبعدين وإمكانية الضغط على إسرائيل في سبيل الالتزام بقرار مجلس الأمن والاتفاق الأمريكي الإسرائيلي حول هذه القضية.

¹ شفيق الحوت، حال الأمة لسنة 1995، الصراع العربي - الإسرائيلي، تقرير مقدم إلى المؤتمر القومي العربي، بيروت، 1996، ص 4.

² جواد الحمد (محرر) مرجع سبق ذكره، ص 495.

ففي أعقاب اندلاع أزمة المبعدين في ديسمبر 1992 أوضح كلينتون باحتمال التداعيات السلبية لهذه القضية على عملية السلام، إلا أن الإدارة الأمريكية عملت في عهده على التقليل من مدلول هذه القضية حيث وصفها كريستوفر بأنها عملية جانبية¹.

كذلك فإن الولايات المتحدة عملت خلال الفترة موضع الدراسة على إقناع الأطراف العربية بعدم الذهاب إلى مجلس الأمن للمطالبة بفرض عقوبات على إسرائيل ومن ذلك اجتماع مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط إدوارد جرجيان في أواخر يناير مع السفراء العرب في الولايات المتحدة، حيث طالبهم بتأخير التحرك نحو مجلس الأمن في انتظار نتائج الاتصالات التي تجريها الولايات المتحدة، وأوضحت الإدارة الأمريكية أن هذا الطلب نابع من رغبتها في حل مشكلة المبعدين وتفادي الذهاب إلى مجلس الأمن لطلب فرض عقوبات، خصوصاً وأن الإدارة الأمريكية قد تضطر إلى ممارسة حق الفيتو والذي قد يؤدي إلى مشكلة لها في بداية عهد كلينتون².

كما يتضح من الموقف الأمريكي المؤيد لوجهة النظر الإسرائيلية فيما يتعلق بقضية المبعدين في التصور الأمريكي لحل هذه المشكلة، حيث وضعت الإدارة تصوراً لهذا الحل في إطار الاتفاق الأمريكي-الإسرائيلي، وهو الاتفاق الذي جاء بتفسير جديد لقرار مجلس الأمن رقم (799)، وتضمن هذا الاتفاق عودة مائة من المبعدين فوراً وإعادة الباقيين بعد عام، واستمرت إدارة كلينتون ترى أن مثل هذا الاتفاق هو الذي يحكم تسوية هذه القضية ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده كلينتون ورايين في منتصف مارس، وجه للرئيس الأمريكي سؤالاً حول المطالبة بالعودة المباشرة للمبعدين وموقف المحادثات الأمريكية الإسرائيلية منها وجاء في رده إن هذا الموضوع لم يناقش وأنه سبق وتم التوصل إلى اتفاق بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الخارجية الأمريكي حول هذا الموضوع، وإن مثل هذا الاتفاق هو الذي يحكم التحرك الأمريكي.

بعد حملة دعائية ومتواصلة من التحريض ومظاهر الاحتجاج السياسي والشعبية العارمة التي نظمها اليمين الإسرائيلي، بقيادة بنيامين نتانياهو، ضد حكومة حزب العمل التي يقودها رابين، ومشروعها السياسي المتمثل بالتوقيع والبدء بتنفيذ اتفاق أوسلو، وتعبيراً عن مستوى عميق من التعبئة

¹ Clinton- Rabin Press Conference، Op، cit، p:14.

² Clinton- Rabin Press Conference، Ibid، p:13.

الأيدلوجية، أقدم الشاب أيفال عمير على اغتيال اسحق رابين¹، ومنذ ذلك الوقت، بدأت السياسة الإسرائيلية تتخذ منحى آخر. كان ذلك بتاريخ 1995/11/4، أي بعد نحو عام ونصف فقط من بدء سريان مفعول الاتفاقية مع الفلسطينيين، وقبل موعد الانتخابات العامة في إسرائيل بسبعة أشهر. وعلى الرغم من أن العام ونصف العام التي سبقت اغتيال رابين لم تشهد التزاما إسرائيليا كاملا بتنفيذ الاتفاقية في الموعد المحدد، إلا أن شمعون بيريز الذي حل مكانة كرئيس للحكومة قد تحمل مسؤولية وقف تنفيذ بعض التعهدات التي حانت مواعيد استحقاقها في عهده. لقد غامر شمعون بيريز بعملية عسكرية حملت اسم "عناقيد الغضب" ووقعت خلالها مجزرة قانا، ولذلك أثر المزايدة على اليمين الإسرائيلي وتجنب الإقدام على تنفيذ ما استحق من اتفاقات سبيلا للوصول إلى رئاسة الحكومة، وأيضا حتى يكسب جمهور المتمردين من موقع الحرص على امن إسرائيل ومصالحها. ولكن دون جدوى، حيث فاز بنيامين نتنياهو بأعشار أكثر من 50% في تلك الانتخابات.

وكان صعود اليمين الإسرائيلي إلى السلطة في حزيران 1996، شكل البداية الفعلية لنكوص إسرائيل عن الالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومنذ ذلك الوقت دخلت العملية السلمية مأزق الجمود حتى تدرجت الأمور إلى الهاوية، وقد حاول الإسرائيليون الضغط على المنظمة من خلال ورقتين:

الأولى: وجود بديل يمكن التفاوض معه وهو حركة المقاومة الإسلامية حماس.

الثانية: أن الدول العربية بصدد التوقيع على اتفاقات مع إسرائيل والتطبيع معها، مما يجعل المنظمة طرفا هامشيا².

¹ إلا أن الرصاصات التي أصابت قلبه يوم 1995/11/4. كانت تشير بشكل واضح إلى معادلة مختلة، حيث إن ما أقدم عليه رابين يتجاوز حدود ما تسمح به معادلات الوضع الداخلي في إسرائيل، وموازن القوى بين اليمين واليسار، لقد استهدفت تلك الرصاصات فعليا المشروع السياسي الذي قاده رابين تقول "مادلين البرايت" "عرفت في لحظة أن العالم قد تغير نحو الاسوء ونادرا ما أحدثت رصاصة واحدة مثل هذا القدر الكبير من الدمار، ومنذ أن سقط مدرجا بدمائه، سار المركب الإسرائيلي بدون ريان، وتحمل قيادته هواء لا يدركون كيفية التعامل مع اتجاهات الرياح وتلاطم الأمواج، وفي الحقيقة كان ياسر عرفات يراهن على رابين من أي زعيم آخر في استكمال المشروع اللذان قاما به سويا.

² وبناء على ذلك اعتقدت منظمة التحرير أن مصلحتها الإستراتيجية المشاركة في صياغة اتفاق سلام مع الإسرائيلييين للاحتفاظ بمكانتها التاريخية ومستقبلها السياسي. ومن الطرف الإسرائيلي فقد خشي القادة الإسرائيليون أنه وبسبب عدم إحراز تقدم في المفاوضات مع المنظمة، كان بديهيا ن يتعزز موقف حماس والجهاد الإسلامي فيما لو استمر المأزق السياسي، وأنه لن يمر وقت طويل قبل أن يصبح ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية في وضع لا يعودان فيه قادرين على عقد اتفاق.

- ومر عام 1997 بكامله دون أي تقدم أو مفاوضات حقيقية ، واتسمت العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية بالحذر والإحباط واستمر الجمود يلف العملية السلمية حتى توقيع اتفاقية وأي ريفر. وفي ديسمبر 1997 ، بات الجمهور الإسرائيلي على قناعة تامة بان حكومته تعمل عن قصد على تجميد العملية السلمية بهدف قتلها ، فقد أظهرت استطلاعات الرأي ان 53 5 يرون بان حكومة نتنياهو غير معنية بتقدم عملية السلام على الرغم من ان 59 % رأوا توافر إمكانية حقيقه للتوصل إلى السلام مع الفلسطينيين. وذلك بسبب المرونة التي أبدتها السلطة الوطنية الفلسطينية وما أظهرته من حرص على متابعة المفاوضات من اجل التوصل إلى اتفاقية سلام. وفي يناير 1998، اعتبر 75 % من الجمهور الإسرائيلي ان العملية السلمية في حالة توقف فعلي¹ .

ملخص اتفاق أوسلو:

يعتبر اتفاق أوسلو منعطفا مهما في مسار القضية الفلسطينية، فقد أنهى النزاع المسلح بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ورتب لإقامة سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وغزة.

هدف المفاوضات :

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الشرق أوسطية هو وإلى جانب أمور أخرى، تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية. المجلس المنتخب المجلس للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338. ومن المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية الشاملة وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338 .

¹ مجموعة مؤلفين ، السلام المغدور ، مرجع سبق ذكره ، ص 26 .

وفيما يلي ملخص للاتفاق الذي وقع في الولايات المتحدة:

ملخص الاتفاق¹:

تنص اتفاقية إعلان المبادئ على إجراء مفاوضات للانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وغزة على مرحلتين:

المرحلة الأولى الإعدادية:

تبدأ في 1993/10/13 وتنتهي بعد ستة أشهر، وفيها تجرى مفاوضات تفصيلية على محورين:

المحور الأول:

- الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا، وينتهي هذا الانسحاب في غضون شهرين، ويجري انتقال سلمي للسلطة من الحكم العسكري والإدارة المدنية الإسرائيلية إلى ممثلين فلسطينيين تتم تسميتهم لحين إجراءات انتخابات المجلس الفلسطيني .
- لن يكون الأمن الخارجي والعلاقات الخارجية والمستوطنات من مهام السلطة الفلسطينية في المناطق التي سينسحب الجيش الإسرائيلي منها .
- أما بالنسبة للأمن الداخلي فسيكون من مهام قوة شرطة فلسطينية يتم تشكيلها من فلسطينيي الداخل والخارج مع وجود لجنة للتعاون الأمني المشترك .
- كذلك يشكل صندوق طوارئ مهمته تلقي الدعم الاقتصادي الخارجي بطريقة مشتركة مع الجانب الإسرائيلي، ويحق للطرف الفلسطيني أن يسعى للحصول على هذا الدعم بطريقة منفصلة كذلك. ولا يمانع الاتفاق في وجود دولي مؤقت للإشراف على المناطق التي سيتم الانسحاب منها.
- بعد التوقيع على هذه الاتفاقية تنسحب إسرائيل تدريجياً وينتهي في غضون أربعة أشهر (1994/4/13).

¹ <http://www.nad.gov.ps/fact/agree1.html>

المحور الثاني:

- تنص الوثيقة فيه على تشكيل سلطة حكم فلسطيني انتقالي تتمثل في مجلس فلسطيني منتخب يمارس سلطات وصلاحيات في مجالات محددة ومتفق عليها لمدة خمس سنوات انتقالية.

- تنص الوثيقة كذلك على أن لهذا المجلس حق الولاية على كل الضفة وغزة في مجالات الصحة والتربية والثقافة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة إضافة إلى الإشراف على القوة الفلسطينية الجديدة، ما عدا القضايا المتروكة لمفاوضات الحل النهائي مثل: القدس، والمستوطنات، والمواقع العسكرية، والإسرائيليين المتواجدين في الأرض المحتلة.

- بالنسبة لانتخابات المجلس التشريعي فتدعو وثيقة إعلان المبادئ إلى أن تتم تلك الانتخابات تحت إشراف دولي يتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي عليه، وتتم هذه العملية في موعد أقصاه تسعة أشهر من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلي أي في 13/7/1994، وتفصل الاتفاقية فيمن يحق لهم المشاركة في تلك الانتخابات خاصة من القدس. أما نظام الانتخاب وقواعد الحملة الانتخابية وتنظيمها إعلامياً وتركيبية المجلس وعدد أعضائه وحدود سلطاته التنفيذية والتشريعية فكلها أمور متروكة للمفاوضات الجانبية بين الطرفين.

- تنص الوثيقة أن المجلس الفلسطيني بعد تسلمه صلاحياته يشكل بعض المؤسسات التي تخدم التنمية مثل سلطة كهرباء فلسطينية، وسلطة ميناء غزة، وبنك تنمية فلسطيني، ومجلس تصدير، وسلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أراض فلسطينية، وسلطة إدارة المياه الفلسطينية.

المرحلة الثانية الانتقالية:

وتبدأ بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة وأريحا، وتستمر لمدة خمس سنوات تجرى خلالها انتخابات عامة حرة مباشرة لاختيار أعضاء المجلس الفلسطيني الذي سيشرف على السلطة الفلسطينية الانتقالية، وعندما يتم ذلك تكون الشرطة الفلسطينية قد استلمت مسؤولياتها في المناطق التي تخرج منها القوات الإسرائيلية خاصة تلك المأهولة بالسكان.

كما تنص الوثيقة على تكوين لجنة فلسطينية إسرائيلية مشتركة للتيسيق وفض الخلافات، وأخرى للتحكيم في حال عجز اللجنة الأولى عن التوصل إلى حل الخلافات.

وتحث الوثيقة على ضرورة التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي من خلال مجموعات العمل في المفاوضات متعددة الأطراف.

بالنسبة لمفاوضات الوضع النهائي :

فقد نصت الوثيقة على البدء في تلك المرحلة بعد انقضاء ما لا يزيد عن ثلاث سنوات والتي تهدف بحث القضايا العالقة مثل: القدس، والمستوطنات، واللاجئين، والترتيبات الأمنية، والحدود، إضافة إلى التعاون مع الجيران وما يجده الطرفان من قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك، كل ذلك سيتم بحثه استناداً إلى قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338.

الموقعون:

- عن الجانب الإسرائيلي : اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي .
- عن الجانب الفلسطيني :ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .
- الشاهد : بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .
- مكان التوقيع: البيت الأبيض الأمريكي.

رابعا : اتفاق وأي ريف / شرم الشيخ

مع الاقتراب من استحقاق الرابع من أيار/مايو 1999 وهو التاريخ المحدد لانتهاء المرحلة الانتقالية ولمحادثات الوضع النهائي، وإعلان قيام الدولة الفلسطينية.

فالسنوات الثلاث الأولى من المرحلة الانتقالية مرت ، ولم تكن إسرائيل قد استعدت لفتح ملف مفاوضات الوضع النهائي، و فقط كان هذا لأغراض شكلية. جرى لقاء في طابا في مايو 1996، برئاسة كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك شمعون بيريس، والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وكان الهدف

من لقاء طابا إظهار الالتزام ، لكن هذا اللقاء انقطع أثر سقوط بيريز وفوز ممثل الليكود بنيامين نتنياهو في انتخابات مايو حزيران 1996 مما ادخل ملف السلام الفلسطيني الإسرائيلي في مرحلة أخرى¹.

حيث ترتب على ذلك الآتي :

أ -توقف الإفراج عن المعتقلين والأسرى .

ب -ووضعت إسرائيل معايير مختلفة ترمي إلى الاحتفاظ بمن تسميهم أصحاب الأيدي الملوثة بدماء اليهود.

ج -امتعت حكومة بيريز التي جاءت بعد اغتيال إسحاق رابين عن تنفيذ الانسحاب من الخليل، وعن تنفيذ المراحل اللاحقة من الانسحاب التي تتطوي عليها المرحلة الثانية .

د - استمرت في الفصل بين المناطق والمدن الفلسطينية ، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة .

هـ -وأطلقت العنان للتوسعات الاستيطانية وشق الطرق الطويلة والعريضة والالتفافية، وصادرت المزيد من الأراضي، وحضيت القدس بتركيز خاص في إطار السعي الإسرائيلي الدائم لتحويلها وتغيير معالمها ، وإحاطتها بعشرات المدن والكتل الاستيطانية .

بدا موقف الإدارة الأمريكية متحيزا كالعادة إلى الجانب الإسرائيلي رغم بعض التصريحات، التي لا تشكل موقفا رادعا. فقد جاهدت الإدارة الأمريكية للانتقاص من أهمية إعلان الدولة الفلسطينية السياسية، والتاريخية للشعب الفلسطيني، ولمشروع السلام في المنطقة. وشرعت الإدارة الأمريكية، في التحذير من مخاطر الإعلان عن قيام الدولة، باعتباره إجراء أحادي الجانب، يصدر عن الطرف الفلسطيني، ولذلك، لا يجوز التعامل معه، وينبغي رفضه، وهو الرفض الذي أكدته الإدارة الأمريكية².

كلما أعلنت القيادة الفلسطينية عن سعيها لإعلان الدولة الفلسطينية، اضطرت الحكومة الأمريكية لعقد مبادرة، انقادا منها للموقف في المنطقة، وقد استمر اهتمام بيل كلينتون بالموضوع الفلسطيني طوال الوقت بدرجات متفاوتة ، ف شخصية واهتماماته الإنسانية جعلته يبدي كل المثابرة وليس الاعتبار السياسي فقط ، فقد كان شعوره بالمأساة الإنسانية للفلسطينيين قويا جدا ، حيث كان الانعطاف الأول في جهوده

¹ المرجع السابق ذكره، ص 16 .

² وقد عبر عن ذلك، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، مارتن أندريك ، في ندوة أقامها المجلس اليهودي للشؤون العامة، في واشنطن، في 1998/2/22، بقوله: " إن الولايات المتحدة تعارض إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد، ونأمل ألا يصدر عن عرفات مثل هذا الإعلان ".للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: فهمي هويدي، لنحذر من محاولات التخدير، الأهرام، القاهرة، العدد 2002/9/2.

في قمة وأي ريفر وقد مارس مثابرة جبارة للتوصل للاتفاق الذي لم يكن نتيا هو يرغب فيه على الإطلاق حسب كل المعطيات التي توفرت آنذاك¹.

طرحت الولايات المتحدة في شهر مارس / آذار 1998 مبادرة جديدة لتقدم التسوية السياسية حيث كلفت المنسق الأمريكي لعملية السلام في الشرق الأوسط ديني س روس بالقيام بجولة في الشرق الأوسط لطرح هذه المبادرة على الأطراف المعنية. ووفقا لما تردد حول هذه المبادرة فهي تتضمن انسحاب إسرائيل من 13.1% من الضفة، وأيضا تشكيل لجنة فلسطينية أمريكية إسرائيلية مشتركة لتحديد القضايا المقرر بحثها خلال مفاوضات الحل النهائي، كما ان المبادرة تدعو إلى وقف الأعمال الأحادية الجانب، دون المطالبة صراحة بوقف الاستيطان الإسرائيلي بالأراضي المحتلة².

وبالتالي قبلت السلطة الوطنية الفلسطينية المبادرة الأمريكية باعتبارها تمثل حلا وسطا بين النسبة التي تريدها فلسطين، والنسبة التي تريدها إسرائيل وهي الانسحاب من اقل من 10%. ورغم قبول السلطة الوطنية الفلسطينية المبادرة رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي نتيا هو الاقتراح الأمريكي المطالب بالانسحاب الإسرائيلي بنسبة 13.1% من الضفة الغربية وارجع هذا الرفض إلى³:

-وجود اختلافات داخل الائتلاف الحاكم في إسرائيل فيما يتعلق بقضية الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية.

-رفض بعض أعضاء الكنيست الإسرائيلي الانسحاب حيث هدد بعض الأعضاء في الكنيست الإسرائيلي بسحب الثقة من الحكومة الإسرائيلية وإسقاطها في حالة تخلي نتيا هو عن أراضي الضفة الغربية.

-لا تستطيع الحكومة الإسرائيلية تقديم تنازلات عندما يتعلق الأمر بأمنها حيث ان المبادرة الأمريكية لا تلبى الحاجات الأمنية الإسرائيلية بالكامل، وان إسرائيل وحدها هي التي تحدد نسبة وشروط انسحابها من الضفة وان من يبيت في قضايا امن إسرائيل بل وصل هذا التعنت والرفض إلى زعم رئيس الوزراء الإسرائيلي بان اتفاق أوسلو ينص على ان إسرائيل هي التي تقرر مساحة الأرض التي تتسحب منها.

¹ توفيق أبو بكر، حوارات، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، رام الله، 2001، ص 41.

² أشرف محمد ياسين، المبادرة الأمريكية والأمن الإسرائيلي، السياسة الدولية، العدد 133 يونيو، 1998، ص 167.

³ المرجع السابق ذكره، ص 177.

- في ظل تصاعد أعمال العنف وحدته في الأراضي الفلسطينية فلا يمكن لإسرائيل ان تقدم أي تنازلات ومن خلال المبررات الإسرائيلية لرفض المبادرة الأمريكية اتضح ان إسرائيل لا تريد إحداث أي تقدم في عملية السلام وذلك لتذرعها بأعمال العنف وذريعتها الدائمة بالأمن الاسرائيلي رغم ان تصاعد أعمال العنف ترجع إلى تعثر عملية السلام . فقد أدى هذا الموقف الإسرائيلي إلى فشل واشنطن في تقريب الفجوة بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني بالتالي إلى فشل واشنطن في إقناع إسرائيل بقبول المبادرة الأمريكية للانسحاب من 13.1% من الضفة الغربية المحتلة.
- إسقاط أيه إشارة لوقف الاستيطان ولو بشكل مؤقت والدليل .
- عدم قيام الفلسطينيين بإعلان الدولة الفلسطينية عندما يحل الموعد المحدد لذلك.

وفي ظل هذا الجمود وفي محاولة لمنع انهيار المفاوضات وجهت أولبرايت الدعوة إلى الأطراف المعنية - إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية - لعقد جولة مفاوضات جديدة في واشنطن ولكن للاتفاق على قاعدة الأفكار الأمريكية وليس للتفاوض حولها . إلا ان واشنطن فشلت في إقناع نتنياهو بذلك وقد تأجل موعد القمة عدة مرات إلى أن عقدت وتم التوقيع.

- فكانت مبادرة وأي ريفي، في 1998/10/21، حيث حددت أولويات ومسؤوليات كل طرف¹، لقد عززت الوثيقة إعادة النظر في "الميثاق الوطني الفلسطيني"²، وكرست دور جهاز المخابرات الأمريكية في الشؤون الداخلية، والخارجية للسلطة الفلسطينية، والتدخل في عمل السلطات، وتجلي ذلك في محاربة الكفاح المسلح المسمى الإرهاب³.

¹ مثل إعادة انتشار إضافية " وهمية" ، والتعامل مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين غير السياسيين، وإعادة إظهار بنود الاتفاق المرحلي، مثل الممر الأمن ومطار غزة، والمعايير، ومسائل مالية، ومدنية، والجدول الزمني للتفاوض حول الوضع النهائي ولم يأتي ذكر الدولة وإعلانها، في نهاية المرحلة الانتقالية في 4 أيار/مايو 1999. انظر في هذا المعنى : الحياة ، لندن ، 1998/11/13 .

² انظر في هذا المعنى : بيسان عدوان ، الولايات المتحدة والدولة الفلسطينية ، صامد الاقتصادي ، عمان ، عدد 118 ، خريف 1999 ، ص 38-52 .

³ اتسمت هذه البادرة بميلها التدريجي التنازلي من قبل الفلسطينيين وهذا خط سياسي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي -الإسرائيلي، حيث نص البند الثامن من وثيقة وأي ريفي على منع الفلسطينيين من إعلان الدولة من طرف واحد، وعليه تعتبر المرحلة النهائية من المفاوضات ملغاة مسبقاً، مما يهين لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، نتينهاو، الفرصة لنسف الجسر الأول من المفاوضات لكي لا تصل إلى الجسر الأخير.

بعد توقيع اتفاقية وأي ريفر في أكتوبر 1998 ، عاد مؤشر السلام لينتفش من جديد ولكن ليس على صعيد الحكومة الإسرائيلية التي قابلته بأزمة جديدة حادة كانت تطيح بها لولا ان قدم حزب العمل لنتينياهو شبكة أمان في الكنيست شرط ان ينفذ الاتفاقية ، غير انه لم يصمد أمام الضغوطات اليمين الاسرائيلي المتطرف. أما على صعيد الشارع الاسرائيلي¹ فلقد أظهرت الاستطلاعات حينذاك ان 72 % من الجمهور قد أيد الاتفاقية باعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح ، ثم ارتفعت نسبة المؤيدين إلى 80% بعد قيام السلطة الفلسطينية بتعديل الميثاق الفلسطيني خلال زيارة الرئيس كلينتون لغزة في ديسمبر من العام نفسه².

أعلنت السلطة الفلسطينية أكثر من مرة ، عزمها عن إعلان الدولة الفلسطينية ، سواء بالاتفاق مع الإسرائيليين ، أو بدون ذلك - أي من طرف واحد مؤكدة، في غير مناسبة، بأن اتفاق أوسلو يسمح للجانب الفلسطيني بإعلان دولته بعد انتهاء المرحلة الانتقالية. ولقد رأت أوساط السلطة، في مذكرة وأي ريفر ما يكفي من المؤشرات لدعم الاتجاه الكياني الفلسطيني³.

لكن الولايات المتحدة عارضت إعلان قيام الدولة الفلسطينية، خشية أن تهدد هذه الدولة مصالح الكيان الحليف للولايات المتحدة في المنطقة "إسرائي". فكانت الولايات المتحدة وإسرائيل هما الدولتان اللتان صوتتا ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 1998/12/2، والذي أقر حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بالرغم من أن هذا القرار لم يرق إلى مستوى الدعوة لإقامة دولة فلسطينية.

كانت اتفاقية وأي ريفر ، واحدة من ابرز محاولات نتينياهو لتعديل مسار اتفاقية أسلو ، ولذلك فانه لم يبد الحد الأدنى من الحرص على تنفيذها ، وما ان عاد من واشنطن حتى أطلق وزير خارجيته آنذاك اريئلي شارون ندائه للمستوطنين إلى قمم الجبال في الضفة الغربية وبناء المزيد من المستوطنات ، وخلال تلك الحملة جرى إقامة نحو خمسة وأربعين موقعا استيطانيا جديدا⁴ .

¹ ان تذبذب الرأي العام بين المرونة والاعتدال والتطرف يؤكد ، ولكن ليس بصفة مطلقة ، أولوية تأثير المستوى السياسي المتمثل في رؤساء الحكومات والأحزاب في تشكيل الرأي العام أكثر مما يؤثر الرأي العام على المستوى السياسي.

² مجموعة مؤلفين ، السلام المغدور، مرجع سبق ذكره ، ص 27 .

³ انظر في هذا المعنى، إبراهيم أبو لغد، سياسة أمريكا تجاه فلسطين، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران / يونيو 1999، بيروت، ص 327.

⁴ مجموعة من المؤلفين، مرجع سبق ذكره، ص 28.

من ناحية أخرى ذكرت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، مادلين أولبرايت، أثناء محادثاتها مع نظيرها الإسرائيلي، آنذاك، اريئيل شارون، في 7 كانون الأول/ديسمبر 1998، بان إعلان الدولة الفلسطينية خرقاً لوثيقة وأي ريفي، واتفاقات أوسلو، وأعلنت بان زيارة كلينتون لقطاع غزة، لا ترمي إلى الاعتراف بتطلعات الفلسطينيين في إعلان دولة مستقلة، وأوضحت انك كلينتون سيركز على مسألة الامتناع عن العنف، مع التأكيد على أن المفاوضات هي السبيل الوحيد لإعادة العملية السلمية إلى مسارها¹.

أكد كلينتون تصريح وزير خارجيته، في خطابه، عشية زيارته قطاع غزة، في 13 كانون الأول/ديسمبر 1998، بقوله: "أن زيارتي المقبلة لغزة لا تعتبر خطوة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية"².

بعد زيارة غزة، أكد كلينتون على معارضته للدولة الفلسطينية. فقد جاء على لسان مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي (صامويل بيرغر)، إن الرئيس كلينتون قال له: "أنا ضد إعلان الدولة من جانب واحد، وضد الأعمال المنفردة، التي قد تبطل الحقائق على الأرض"³ وكان الممارسات الإسرائيلية، من زيادة المستوطنات وغيرها، لتكريس الاحتلال الفلسطيني في الضفة والقطاع، ليست أعمالاً قد تبطل الحقائق على الأرض⁴.

لقد أدخلت محاولات نتياهو لتعطيل تنفيذ اتفاقية وأي ريفر التي وقع عليها، خصوصاً فيما يتعلق بإتمام الانسحابات، وسعيه الدائم للالتفاف عليها، وتبديده الوقت بصورة متعمدة، مما أدى إلى إدخال عملية السلام في أزمة، وتجميدها بين ديسمبر 1998 ويوليو 1999 غير أن هذا لم يكن السبب الوحيد لاضطراره للموافقة على إجراء انتخابات مبكرة. فقد عاشت حكومته في أزمة ائتلافية اثر خلافاته مع حركة شاس، وفضلاً عن الخلافات في داخل الليكود التي دفعت وزير دفاع اسحق مردخاي

¹ الحياة، لندن، 1998/12/8.

² الحياة، لندن، 1998/11/17.

³ الحياة، لندن، 1999/3/25.

⁴ بالرغم من الرموز السيادية، التي ترافقت مع زيارة كلينتون لغزة، كالهبوط في مطار غزة، والمرور على السجادة الحمراء، واستعراض حرس الشرف، وعزف الموسيقى، ومأدبة الغداء الرسمية، والكلمات المتبادلة، والخطاب أمام المجلس الوطني، كلها شكلت سابقة رمزية في التاريخ السياسي الفلسطيني. ومع ذلك، فإن هذه الزيارة بعد تصريحات الإدارة الأمريكية، لم تشكل تأييداً أمريكياً لقيام الدولة الفلسطينية إنما سعياً أمريكياً إلى انتزاع تنازلات جوهرية من الجانب الفلسطيني، عاد بها كلينتون مسرعاً إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، تمثل هذه التنازلات في إلغاء بنود تنص على الكفاح المسلح في -الميثاق الوطني الفلسطيني-.

للاستقالة، ولاحقا انسحاب عدد من أقطاب الليكود منهم الوزير دان مريدور وروني ميلو الذين عملوا على تشكيل تيار مستقل خاض الانتخابات كحزب وسط وفاز بستة مقاعد في الكنيست¹.

وبالرغم من إصرار السلطة على إعلان الدولة الفلسطينية، فان كلينتون، استمر في معارضته لحق الفلسطينيين في إعلان دولتهم.

1) عودة حزب العمل وانعكاسه على التسوية:

جاء باراك وخاض الانتخابات وفق برنامج ينطوي على وعود واضحة وقاطعة بأنه الوحيد المؤهل لانجاز السلام مع الفلسطينيين في إطار المحافظة على مصالح إسرائيل الحيوية، وانه أيضا القادر على تحقيق الأمن والرخاء للإسرائيليين وإعادة الأبناء من لبنان. لقد أنعشت الحملة الانتخابية لباراك آمال الإسرائيليين خاصة وانه قدم نفسه باعتباره تلمذ اسحق رابين الأحرص على تراثه والأقدر على متابعته وبعد ان أدى حكم نتنياهو ونشر الإحباط في نفوس الاسرائيلي كمان ان الفلسطينيين أيضا وخصوصا على مستوى السلطة الوطنية الفلسطينية والقوى السياسية والشعبية المؤيدة لاتفاقية أوسلو والعملية السلمية . استبشروا خيرا بقدوم باراك الذي حظي بدعم غالبية الصوت العربي في إسرائيل.

ويلاحظ ان باراك اظهر ميلا واضحا للعب على المسارات التفاوضية ، وعلى اعتماد مبدأ الرزمة الكاملة إذ حاول تكتيكا طمأنة الفلسطينيين المشككين بصدق نواياه خاصة بعد ان طرح لاءاته التي لا تختلف عن لاءات سلفه نتياهو فوقع على اتفاقية شرم الشيخ في 1999\9\5 والتي توخي من ورائها تعديل اتفاقية وأي ريفر².

أصر باراك منذ البداية على انتقال مع الفلسطينيين بالمفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق إطار يحدد شكل الحل النهائي قافزا بذلك عن استحقاقات الفترة الانتقالية التي انتهت زمنيا مع تسلمه لمقاليد

¹ على ان المعارضة القوية التي أبدأها حزب العمل المعارض ، والذي استغل أخطاء نتياهو و الكثيرة وسياسته المناهضة للسلام وفرديته، أدت إلى تراجع سمعة إسرائيل وبداية شعورها بالعزلة ورفع شبكة الأمان عنه، كل ذلك لعب دورا في انهيار شعبية نتياهو إلى ان خسر في انتخابات 1999/5/17 أمام منافسة العالمي القوي إيهود باراك .

² جلعاد شير ، قاب قوسين أو أدنى من السلام ، ترجمة بدر عقيلي ، عمان ، الأردن ، دار الجليل للنشر ، 2002 ، ص-ص

السلطة في إسرائيل مايو 1999. وعلى الرغم من معارضة السلطة الوطنية الفلسطينية لهذه التوجه إلا أنها وافقت على المضي بالمفاوضات على مسارين:

الأول: برئاسة كل من الدبلوماسي (عويدي عيران) عن الجانب الإسرائيلي وباسر عبد ربه عن الجانب الفلسطيني.

الثاني: مسار المفاوضات لتنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية وقد أدى إلى إعادة التفاوض على اتفاقية وأي ريفر وأدى إلى توقيع اتفاقية شرم الشيخ في 1999\9\5.

وبعد توقيع الاتفاق¹، أعلن باراك أن النص في الاتفاق على مواعيد محددة لا يعني وجود التزام بها، وهو الأمر الذي كشف وعلى نحو جلي نية باراك في التلاعب بالاتفاق وعدم التنفيذ الدقيق لما وقع عليه، وهو ما أشار إليه بوضوح أيضا احد المحللين الإسرائيليين، بقوله: " أن القول بعدم وجود التزام دقيق بالتواريخ المحددة في الاتفاقات، قول يناسب شارون أكثر من باراك، فباراك يفترض انه جاء من اجل التسوية السياسية وليس المناورة والحسم العسكري"².

وما أن بدأت عملية تنفيذ الاتفاق، حتى بدأت مناورات باراك، إذ انه تعتمد تغيير مواقع الانسحاب وإعادة الانتشار وادخل تعديلات عليها في اللحظات الأخيرة، ووضع الجانب الفلسطيني أمام الأمر الواقع، فإما القبول بما يعرضه أو تجميد تنفيذ الاتفاقات. و في هذا السياق استثنى باراك مناطق في البحر الميت ومحيط القدس من عمليات إعادة الانتشار وأصدر الأوامر بإعادة الانتشار في مناطق لم ترد في الاتفاقات. وقد دفع هذا الموقف بأحد المحللين الإسرائيليين إلى القول "لقد بدا باراك كنسخة من نتياهو، فأسلوبه هو الإملاء وليس الذراع والتهديد وهدم الثقة في السلطة الوطنية"، وتساءل " لماذا تأجيل الانسحاب وإصراره على الإفراج عن 350 معتقلا بدلا من 400؟"³.

¹ تم التوقيع على أول اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين في شرم الشيخ على ما بات يعرف باسم مذكرة شرم الشيخ بحضور الرئيس حسني مبارك والملك عبد الله بن الحسين ووزيرة الخارجية الأمريكية أولبرايت بتاريخ 1999/4/4.

² عوزي بنزيمان، 13 فبراير 2000، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد 64، ابريل 2000، ص 41.

³ أوري أفنيري، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد 58، أكتوبر، 1999، ص-ص 34-44.

وبعد تغييرات في المواقع والخرائط، وتأجيل متعمد لأكثر من مرة، طرح باراك في مارس 2000، دمج المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار ضمن اتفاق التسوية النهائية ، ومن ثم توقفت عمليات إعادة الانتشار حيث رفض باراك كافة المحاولات الهادفة إلى تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار وتمسك بدمجها ضمن اتفاق الوضع النهائي.

كما ان باراك لم ينفذ ما اتفق عليه في وأي ريفر لعام 1998 بل حاول إعادة التفاوض على ما تم الاتفاق عليه . غير ان التكتيك الذي اعتمده باراك ، ويقضي بطي صفح الاتفاقيات الانتقالية واستحقاقاتها أدى إلى تأزم المفاوضات ودخولها إلى مرحلة من الجمود، وحتى ينهرب من تنفيذ ما وقع عليه في شرم الشيخ اخذ في فبراير ومارس 2000 يحرف الأنظار والاهتمام عن المسار الفلسطيني لحساب المسار الإسرائيلي فعقد مفاوضات "شبيردز تاون" الفاشلة مع وفد سوري برئاسة وزير الخارجية فاروق الشرع وبرعاية أمريكية وظل يراوغ بين المسارين السوري والفلسطيني، لتوظيف كل منهما ضد الآخر وفي مصلحة إسرائيل إلى أن اخذ قراره بسحب جيشه من جنوب لبنان في مايو 2000¹. إلى ان انعقدت قمة كامب ديفيد 13-23 تموز 2000 بحضور وفدين إسرائيلي برئاسة باراك وفلسطيني برئاسة عرفات وبرعاية أمريكية كاملة .

والحقيقة ان الأحداث اللاحقة جاءت لتؤكد على ان باراك لم يستهدف تعديل الاتفاقية بأخرى تحمل توقيعها من اجل تنفيذها وإنما كان يستهدف تثبيت خط تعديل الاتفاقيات من حيث المبدأ والإمعان في خرق الجداول الزمنية وما ارتبط بها من استحقاقات ذلك انه كان يعارض مبدأ المرحلة . وباستثناء تنفيذ المرحلة الثانية من إعادة الانتشار التي وسعت الأراضي التي تقع تحت السيطرة الفلسطينية إلى 18% فانه لم يسجل نفسه خلال العام ونصف من حكمه انه حل قضية واحدة من القضايا المعقدة والتي تشكل استحقاقات متراكمة غير منفذة منذ توقيع اتفاقية أوسلو الأولى حتى غادر الحكومة مهزوما على يد اريئلي شارون في انتخابات 2001\2\6².

¹ مجموعة مؤلفين، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² وبدأ من المنظور الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة ان أسلو لم تقدم لهم سوى لائحة طويلة من الوعود المؤجلة و المهمله وان هناك بعد مرور ست سنوات على الاتفاق بمعنى حتى وصول باراك للسلطة كان هناك مستوطنات أكثر وحرية اقل من التنقل وتدهورا متواصلا في الوضع الاقتصادي ، وساد معظم شرائح المجتمع الفلسطيني شعور بخيبة أمل إزاء نتائج عملية السلام والشك في استعداد إسرائيل للعمل بالاتفاقات الموقعة والإحباط الإضافي إزاء خطاب باراك السياسي والخطوات التي اتخذها بعد فوزه .

وأيضاً فقد سعت إدارة كلينتون إلى التوصل إلى حل بين الفلسطينيين والإسرائيليين في مؤتمر كامب ديفيد للتوصل إلى حل نهائي لهذه القضية المعقدة ، وكانت قضية القدس هي الشغل الشاغل لهذه المفاوضات، حيث كانت هذه المشكلة أو الوضع المتصور له من قبل الحكومة الإسرائيلية هو السبب الرئيسي في فشل هذه المفاوضات ، وهكذا ترقب العالم أجمع ما ستسفر عنه مفاوضات كامب ديفيد الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الفترة 15-25 تموز/ يوليو 2000 والتي كانت فصلاً آخر من فصول المشروعات المقترحة لحل مشكلة القدس، ولكن الموقف الإسرائيلي المتعنت أثناء المؤتمر والتصور الغير عادل لحل مشكلة القدس حال دون إتمام هذه المفاوضات¹.

وأخيراً شهدت إدارة كلينتون- منذ بدايتها - تدعيماً للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية حيث أوضح الرئيس الأمريكي أهمية دعم العلاقات بين الدولتين حتى يمكن تقليل المخاطر التي أبدت إسرائيل الاستعداد لاتخاذها في سبيل تحقيق السلام ، الأمر الذي يتطلب تقوية الالتزام الأمريكي بالمحافظة على التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي ، وقد شهدت التدعيم الفعلي للعلاقات بين الدولتين على سبيل المثال في إنشاء لجنة أمريكية إسرائيلية لشئون العلم والتكنولوجيا هدفها دعم التعاون على النحو الذي يؤدي إلى إيجاد فرص عمل تعتمد على التكنولوجيا في القرن الواحد والعشرين.

النص الكامل لاتفاقية وأي ريفر² :

نصت اتفاقية وأي ريفر التي وقعت عام 1998 على الانسحاب الإسرائيلي من بعض مناطق الضفة ، وعلى اتخاذ تدابير أمنية لمكافحة الإرهاب ، وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل . وإعادة الانتشار الثاني للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية على أن تتم إعادة الانتشار على ثلاث مراحل :

¹ حيث كان الموقف الإسرائيلي أثناء المؤتمر من 15-2000/7/25 هو منح حكم ذاتي واسع لبعض الأحياء الفلسطينية في القدس، مع تبادل الأرض تضم مستوطنات في الضفة الغربية (كمستوطنات معالية أدوميم وجبعات زنيف) بضمها إلى القدس لقاء تحويل السلطات في بعض النواحي إلى السلطة الفلسطينية المقبلة، يضاف إلى ذلك تقديم إسرائيل إلى الفلسطينيين ممرًا آمنًا إلى الأماكن المقدسة في مدينة القدس المحتلة .

² المصدر الجزيرة الوثائقية، ملفات خاصة، 2001.

1. المرحلة الأولى والثانية:

وتشمل إجراءات تسهيل تطبيق الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع في الثامن والعشرين من سبتمبر / أيلول 1995 واتفاقات أخرى ذات صلة بينها خاصة تلك المتعلقة بعمليات إعادة انتشار إضافية وبضحايا الأمن .
وبالنسبة للمزيد من إعادة الانتشار فإنها تنص على الآتي:
أ - انتقال 13% من المنطقة (ج) إلى الفريق الفلسطيني بواقع 1 % إلى المنطقة (أ) و 12 % إلى المنطقة (ب) ، على أن يتعهد الفريق الفلسطيني بتحويل 3 % من المنطقة (ب) التي آلت إليه إلى مناطق خضراء أو محميات طبيعية ، ويحتفظ الفريق الإسرائيلي بالمسؤولية الأمنية الشاملة على تلك المحميات الطبيعية بهدف حماية الإسرائيليين ومواجهة تحدي الأعمال الإرهابية ، ويمكن لقوات الشرطة الفلسطينية أن تقوم بتحركاتها بعد التنسيق والتصديق ، كجزء من التطبيق السابق للمرحلتين الأولى والثانية من المزيد من إعادة الانتشار فإن 14، 2 % من المنطقة (ب) ستصبح في المنطقة (أ) .
2. المرحلة الثالثة من المزيد من إعادة الانتشار :

وتتكون فيها لجنة يتابعها وزير الخارجية الأمريكية آنذاك وارن كريستوفر ويتم إطلاع الولايات المتحدة باستمرار على ما يجري .
وقد قسمت الاتفاقية إلى عدة بنود وهي:
أ - الأمن:

وافق الجانب الفلسطيني في الاتفاقية على اتحاد جميع الإجراءات الأمنية الضرورية لمنع أي عمليات إرهابية أو جرائم أو أعمال عدوانية ضد الفريق الإسرائيلي، كما وافق الجانب الإسرائيلي على اتخاذ الإجراءات الضرورية كذلك لحماية الجانب الفلسطيني .

ب - اللجان الانتقالية والشؤون الاقتصادية:

وفيها يعيد الفريقان الفلسطيني والإسرائيلي التزامهما بتوطيد العلاقات الاقتصادية بينهما وبالأخص الالتزام بافتتاح المنطقة الصناعية في غزة في الموعد المحدد، والاعتراف المتبادل بالأهمية القصوى للمرفأ الفلسطيني في غزة، والاتفاق على تكوين بعض اللجان الانتقالية ومنها اللجان القانونية بشرط أن يقدم الجانب الفلسطيني نسخة للقوانين المعمول بها في مناطقه، ولجنة أخرى لمكافحة سرقة السيارات ومعالجة الديون الفلسطينية غير المشروعة .

ج- مفاوضات الوضع النهائي:

نصت الاتفاقية على استئناف مفاوضات الوضع النهائي بوتيرة سريعة، وصولاً إلى اتفاق بحلول 4 مايو / آيار 1999، وستكون المفاوضات مستمرة دون انقطاع.

د- الإجراءات الأحادية الجانب:

ونصت الاتفاقية كذلك على عدم القيام بأي خطوة من شأنها أن تغير وضع الضفة الغربية وفقاً للاتفاق الانتقالي.

وأخيراً نصت الاتفاقية على جدول زمني حيث يبدأ التنفيذ بعد عشرة أيام من توقيعها.

الموقعون :

- عن الجانب الإسرائيلي: بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي.

- عن الجانب الفلسطيني: ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

- حضر الاحتفال قبيل وفاته: الملك حسين ملك الأردن .

- الشاهد: الولايات المتحدة الأمريكية.

اتفاق شرم الشيخ نص ملخص¹:

اتفق الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني على أساس التسوية النهائية بينهما ستركز على قراري الأمم المتحدة 242 و 338، ومعالجة الأحداث المتعلقة بالإرهاب، والقبض على المشتبه بهم بأقصى سرعة وتقديم تقرير لإسرائيل بذلك.

بدأت الاتفاقية بديباجة تتعهد فيها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بتنفيذ كامل ومتبادل للاتفاق المرحلي وكل الاتفاقات الأخرى التي أبرمت منذ سبتمبر / أيلول 1993، وحتى تاريخ توقيع الاتفاقية.

اتفق الطرفان على أن المباحثات حول التسوية الدائمة ستؤول إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن 242 و 338، على أن يبذل الطرفان كل جهد من أجل استكمال اتفاق إطار حول كل قضايا التسوية

¹ المصدر : الجزيرة الوثائقية ، ملفات خاصة ، 2001 .

الدائمة خلال خمسة أشهر من موعد استئناف مباحثات التسوية الدائمة، وتستأنف المباحثات حول التسوية النهائية بعد تنفيذ المرحلة الأولى من الإفراج عن الأسرى، والمرحلة الثانية من إعادة الانتشار الأول والثاني في موعد أقصاه 13 سبتمبر / أيلول 1999 .

إعادة الانتشار:

نصت الاتفاقية على الانسحاب التدريجي من مناطق الضفة الغربية ووضعت لذلك جدولاً زمنياً :

- في 5 سبتمبر / أيلول 1999 ينقل 7 % من المنطقة (ج) إلى المنطقة (ب).
- في 15 نوفمبر / تشرين الثاني ينقل 2 % من المنطقة (ب) إلى (أ)، و 3 % من منطقة (ج) إلى (ب).
- في 20 يناير / كانون الثاني 2000 ينقل 1 % من منطقة (ج) إلى (أ) و 1.5 % من (ب) إلى (أ).

الإفراج عن الأسرى :

يكون الطرفان لجنة مشتركة لمعالجة الشؤون المتعلقة بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين وتتم على مرحلتين .

اللجان:

تبدأ لجنة إعادة الانتشار نشاطها في موعد أقصاه 13 سبتمبر / أيلول 1999 ، وكذلك الحال بالنسبة لبقية اللجان التي حددها اتفاق وأي ريفر .

الممر الآمن :

نصت الاتفاقية على تفعيل المسار الجنوبي من الممر الآمن أمام حركة المواطنين والسيارات والبضائع وبيدأ ذلك في 1 أكتوبر / تشرين الأول 1999. ووافق الطرفان على تحديد نقطة التفتيش في المسار الشمالي من الممر الآمن واستكمال إقامة المنشآت المطلوبة في الممر، وأكدت الاتفاقية أن مكان نقاط التفتيش على الممر الآمن لا يؤثر على مباحثات التسوية الدائمة.

ميناء غزة :

نصت الاتفاقية على عدة نقاط من شأنها أن تسارع في وتيرة أعمال البناء في ميناء غزة، ووافق الطرفان على ألا يبدأ الميناء في العمل إلا بعد توقيع بروتوكول مشترك يحدد زوايا تشغيله بما في ذلك الزوايا الأمنية.

وذكر الاتفاق أن ميناء غزة هو حالة خاصة مثله مثل مطار غزة لأنه منشأ على أرض تقع تحت مسؤولية الطرف الفلسطيني ، وتستخدم نقطة عبور دولية.

موضوعات الخليل:

بالنسبة لمدينة الخليل نص الاتفاق على ان يفتح شارع الشهداء أمام حركة النقل الفلسطينية على مرحلتين، وبالنسبة لسوق القصبه نص الاتفاق على أن يفتح السوق في موعد أقصاه 30 أكتوبر / تشرين الأول 1999 .

أما الحرم الإبراهيمي فتجتمع لجنة الارتباط المشتركة على مستوى عال في موعد أقصاه 13 سبتمبر أيلول 1999 من أجل دراسة وضع الحرم.

الأمن:

يعمل الطرفان وفقا للاتفاقيات السابقة على ضمان علاج فوري ناجع وفعال في كل حدث بما ينطوي على تهديد بالإرهاب أو ممارسة العنف أو التحريض عليه سواء نفذ من قبل فلسطينيين أو إسرائيليين ، لذا يتعاون الطرفان ويتبادلان المعلومات وينسقان المواقف ويردان بقوة وبشجاعة على الأحداث التي تقع أو يتوقع حدوثها .

وأكدت الاتفاقية على التزام الطرف الفلسطيني بتنفيذ كل تعهداته في المجال الأمني وخاصة

فيما يتعلق ب :

- قضية جمع السلاح غير القانوني وتقديم تقرير عن ذلك .
- تقديم قائمة بأسماء الشرطة الفلسطينية للطرف الإسرائيلي .
- إلقاء القبض على المشتبه فيهم وتقديم تقرير بذلك للطرف الإسرائيلي في موعد أقصاه 1999/9/13
- ودعت الاتفاقية الدول المانحة لزيادة دعمها للاقتصاد الفلسطيني ، وأكدت على تغيير مكانة الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا للاتفاق المرهلي .
- تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ بعد أسبوع من توقيعها.

شارك في التوقيع :

- عن الجانب الإسرائيلي: إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي.
- عن الجانب الفلسطيني: ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.
- حضر الاحتفال : الملك عبدالله بن حسين ملك الأردن.
- الرئيس المصري حسن مبارك.
- ووزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت.

المبحث الثالث: البعد الديمغرافي في إطار صيغة مدريد / أسلو

من أبرز سمات الصراع الاجتماعي الممتد أن التغيرات الديموغرافية-السكانية- تلعب دوراً رئيسياً في تفجر وتطور الصراع وأيضاً في كيفية تسويته. وهذه النوعية من الصراعات عادة ما تعرف طريق التسوية عندما يجري طرح كافة الجوانب المتعلقة بالبعد الديمغرافي على مائدة المفاوضات. وتجاهل هذه الجوانب يجعل أي تسوية يجري التوصل إليها قاصرة عن إمكانية التوصل إلى تسوية حقيقية تقود إلا سلام شامل بين أطراف الصراع. وأشار معظم دارسي هذه النوعية من الصراعات إلى أن تولد شعور بالرضاء العام عما يجري التوصل إليه من تسويات، يمثل المنطقية لإمكانية أن تتحول هذه التسوية إلى سلام حقيقي. ومن هنا تأتي أهمية التعرف على موقع البعد الديمغرافي لدى طرفي الصراع/التسوية وموقع هذا البعد في اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني/الإسرائيلي. ولذلك ينقسم هذا الفصل إلى قسمين، يتناول الأول المواقف المختلفة في قضية اللاجئين والنازحين من أبناء الشعب الفلسطيني، ويركز الثاني على موقع البعد الديمغرافي في إطار صيغة أوسلو.

بناء على ما سبق سوف نتناول شرح هذا المبحث على مدى نقطتين:

أولاً : المواقف المختلفة من قضية اللاجئين والنازحين .

ثانياً : البعد الديمغرافي في إطار صيغة مدريد.

أولاً : المواقف المختلفة من قضية اللاجئين والنازحين

يعود تشتت الشعب الفلسطيني وتوزعه ما بين مسميات "اللاجئ" و "النازح" و "تحت الاحتلال" إلى ثلاث محطات رئيسية في مسيرة الصراع، المرحلة الأولى تبلورت في عامي 1947-1948 وذلك بخروج عدد كبير من أبناء الشعب الفلسطيني من تلك الأراضي التي خصصها قرار التقسيم للدولة العبرية وذلك صوت الضفة الغربية وقطاع غزة وأماكن أخرى.

وشهدت هذه المرحلة في فترة تالية خروج أعداد كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني ممن جرت مصادرة أراضيهم بعد صدور قرار أملاك الغائبين عام 1950، وقانون الحصول على الأراضي عام

1952، كذلك كانت موجة ثالثة من الخروج شملت أولئك الذين جرى هدم قرارهم عام 1966 وغادر غالبية هؤلاء السكان أراضيهم إلى دول عربية مثل الأردن ولبنان وسوريا ومصر والعراق.

أما المرحلة الثانية فقد جرت في أعقاب حرب يونيو 1967 وشهدت تداخل مسميات اللاجئين مع النازح، حيث انتقل عدد كبير ممن لجئوا إلى الضفة والقطاع في مراحل سابقة إلى دول مجاورة، لا سيما دول الخليج والأمريكيتين. كما شهدت نزوح عدد كبير من أبناء الضفة والقطاع إلى الخارج.

وجاءت المرحلة الثالثة عام 1982 إبان الغزو الإسرائيلي للبنان وترتب عليها موجة محدودة من النزوح¹.

1- التضارب في تقدير الحجم الحقيقي:

تتسم الأرقام المذكورة لأبناء الشعب الفلسطيني خارج ديارهم بالتضارب الشديد، وذلك حسب الجهة التي تصدر عنها هذه التقديرات، وعلى حين يتعمد الجانب الإسرائيلي تقليص العدد الحقيقي وتضييق نطاقه واستثناء الأجيال الجديدة منه، يذهب الجانب الفلسطيني إلى التدقيق في كافة العناصر المكونة لأبناء شعبه الذين غادروا وطنهم الأصلي منذ بدء الصراع، هذا في حين تسلك المؤسسات الدولية المعنية نهجا وسطا عبر إدخال عناصر إضافية على التقديرات الإسرائيلية، وتقليص عناصر الطرح الفلسطيني من قبيل ذلك الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" التي قدرت عدد اللاجئين والنازحين الفلسطينيين بحوالي مليوني نسمة، مقابل التقديرات الفلسطينية التي تصل بعدد اللاجئين إلى نحو أربعة ملايين نسمة والإسرائيلية التي تقدر عدد اللاجئين والنازحين بما يتراوح بين 200-600 ألف نسمة. ومرجع ذلك أن تقديرات "أونروا" تركز بالأساس على قاطني المخيمات ولا تأخذ في الاعتبار أبناء الشعب الفلسطيني في الأمريكيتين وأوروبا وعدد من الدول العربية على أساس أنهم

¹ وليد عبد الناصر، قضايا اللاجئين ومستقبل الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، عدد 115، يناير 1994، ص 204.

جاء في قرار 194 "تقرير الجمعية العامة وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم والعيش في سلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم وعن فقدان أو تضرر الممتلكات والتي وفقا لمبادئ القانون الدولي ومبادئ العدل ينبغي التعويض عنها من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة، أما القرار 237 فقد دعا إلى ضرورة تسهيل عودة النازحين إلى ديارهم انظر: سليم تماري، الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، تموز / يوليو، 1995، ص 10.

قد استقروا في هذه البلدان ومعظمهم حصل على جنسية البلاد التي يقيمون فيها، ومن ثم لا يجري إدخالهم في إطار تعداد اللاجئين والنازحين.

ويتوزع أبناء الشعب الفلسطيني من اللاجئين خارج ديارهم، حسب إحصاءات الاونروا عام 1995 على النحو التالي:

المكان	في المخيمات	أخرى غير المخيمات	الإجمالي
الأردن	198.896	582.668	781.564
الضفة الغربية	89.295	261.484	350.779
قطاع غزة	226.937	183.808	410.745
لبنان	131.909	124.298	256.207
سوريا	69.664	165.355	235.019
الإجمالي	716.701	1.317.613	2.034.314

أما التقديرات الفلسطينية والتي ترى أن عدد اللاجئين يزيد على أربعة ملايين نسمة، فتوزعهم على 1997 على النحو التالي:

الدولة	الإجمالي
الأردن	2.225.000
لبنان	350.000
سوريا	340.000
مصر	100.000
السعودية ودول الخليج	450.000
ليبيا	25.000
العراق	40.000
الأمريكتين	480.000
أوروبا	150.000
دول أخرى	50.000
الإجمالي	4.120.000

ومن ثم تكمن المشكلة الأساسية بصدد قضية اللاجئين والنازحين في غياب الإحصاءات الدقيقة، وبالتالي إحصاءات "أونروا" ورغم نهجها نحو تضيق نطاق تعريف اللاجئ والنازح، تعتبر المصدر الرئيسي الذي يمكن الاعتماد عليه هنا، ومن ثم فالحديث يدور عن 2,5 مليون لاجئ ونازح من أبناء الشعب الفلسطيني.

2- الموقف الفلسطيني:

كان الموقف الفلسطيني في البداية يتمسك بحق العودة كما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 وقرار مجلس الأمن رقم 237. وفي هذا الإطار لم يرفض الجانب الفلسطيني عمليات تحسين الظروف المعيشية للاجئين طالما أن ذلك لن يجحف بالحل النهائي للقضية، أي طالما أن ذلك غير مرتبط بفكرة التوطين، ومن ثم فقد كان تحسين الظروف المعيشية والتعويض جزءاً مكملًا للعودة وليس بديلاً عنها¹. ولذلك رفض الجانب الفلسطيني خيار التوطين الذي طرحته وكالة غوث تشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" عام 1950، والذي كان يهدف إلى توطين اللاجئين في سيناء والأردن وسوريا².

وخلال عقدي الخمسينات والستينات لم يكن الموقف الفلسطيني يركز على حق العودة، كحق منفصل أو مسألة قائمة بذاتها، بل ربطها بشكل كامل مع تحرير كل الأراضي الفلسطينية. ومن هنا جاء النص على حق العودة من الميثاق الوطني الفلسطيني المعدل عام 1967، ليربط هذا الحق بالحل السياسي، أي إنشاء الدولة الفلسطينية بعد أن رفض الفلسطينيون قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي تعامل مع القضية باعتبارها مشكلة لاجئين وليست مشكلة أمة تطالب باستعادة وطنها.

وجاء التغيير الأول في الموقف الفلسطيني عام 1974 في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وذلك في البرنامج السياسي المرحلي الذي تحدث بشكل غير مباشر عن خيار الدولتين لأول مرة، وجاء الحديث عن حق العودة للشعب الفلسطيني على نحو مستقل وغير واضح.

¹ سليم تماري، الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² وليد عبد الناصر، قضايا اللاجئين ومستقبل الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 205.

ثم جاءت الدولة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر في نوفمبر 1988، وهي الدورة التي شهدت إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، وجاء في البيان السياسي الصادر عن هذه الدورة العمل على تطبيق حق العودة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة أي 194،¹ 237.

وعندما بدأت مفاوضات مدريد، كان واضحا خلو الأجندة التفاوضية الفلسطينية من إستراتيجية محددة للتعامل مع موضوع اللاجئين والنازحين، ورغم الاتفاق في مؤتمر مدريد على تأجيل ملف اللاجئين إلى المرحلة النهائية، إلا أنه تم تخصيص لجنة في المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف لبحث الموضوع، وأثناء المفاوضات جرى اختزال القضية إلى "جمع شمل الأسر" وتحسين الأوضاع المعيشية للاجئين².

ثم جاء إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي، ليفتح الباب الأول أمام التعويض لمن يرغب، وعدم قصر القضية على حق العودة³.

3- الموقف الإسرائيلي:

ركز الموقف الإسرائيلي على التعامل مع قضية اللاجئين باعتبارها قضية إنسانية يمكن حلها عبر توطين اللاجئين في أماكن اللجوء، وتحسين الظروف المعيشية للاجئين في مخيمات الضفة والقطاع حتى يتم تسوية وضعهم نهائيا⁴.

ومنذ ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تبنت إسرائيل رؤية استندت إلى:

أ/ أن الفلسطينيين غادروا أراضيهم بمحض إرادتهم.

ب/ أن قادة الدول العربية وزعماء التنظيمات الفلسطينية، شجعوا الفلسطينيين على الهجرة.

ج/ أن الهجرة جاءت نتيجة ظروف الحرب التي شنها العرب ضد الكيان الإسرائيلي الوليد.

¹ المرجع السابق ذكره، ص 206.

² المرجع السابق ذكره، ص 207.

³ سليم تماري، الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين، مرجع سبق ذكره، ص 10.

⁴ المرجع السابق ذكره، ص 10.

وأكدت إسرائيل على ضرورة تحمل الدول العربية مسئولية توطين من لجأ إليها الفلسطينيين، كما فعلت إسرائيل عند استيعاب اليهود الذين غادروا مواطنهم الأصلية من الدول العربية¹.

وتأكيداً لهذا التوجه أصدر الكنيست قراراً عام 1961 يرفض احتمال عودة اللاجئين إلى إسرائيل وأن الحل الوحيد هو توطينهم في الدول العربية².

وفي أعقاب حرب يونيو 1967 وبرز ظاهرة النازحين، أكدت إسرائيل معارضتها لعودة هؤلاء النازحين، وأن الحد الأقصى الذي يمكن القبول به هو السماح بعودة أعداد محدودة في إطار ما يسمى "بجمع شمل الأسر" وأعدت التأكيد على أن الحل الأمثل لمشكلة اللاجئين والنازحين يتمثل في توطينهم في أماكن إقامتهم الحالية³، وأن ذلك يمكن أن يتم عبر مشروع تساهم فيه قوى إقليمية ودولية ويهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لهم وتوفير التمويل اللازم لعملية التوطين.

وفي أكتوبر 1968 قدم وزير خارجية إسرائيل، أبا إيبان مشروعاً باسمه، دعا فيه إلى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط ويبحث المساهمة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين بهدف دمجهم في المجتمعات التي يعيشون فيها ضمن خطة سلام شاملة.

وفي مارس ومايو 1989 كرر رايبين وشارون وشامير أفكاراً حول نفس الموضوع دارت في مجملها حول ضرورة البحث عن حل للمشكلة بعيداً عن الأراضي الإسرائيلية، وبعيداً عن الأطر القانونية والدولية، فما يمكن التوصل إليه سيكون من خلال مفاوضات ثنائية مباشرة دون مرجعية محددة.

وقد شكلت هذه الأسس، جوهر الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين في مفاوضات التسوية التي بدأت بعقد مؤتمر مدريد، كما صاغها شيمون بيريز في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" تستند إلى التوطين عبر تحسين الأوضاع المعيشية ودعوة القوى الإقليمية والدولية لتحمل المسئولية عبر المساهمة في تمويل مشروعات الدمج والتوطين⁴.

¹ وليد عبد الناصر، قضايا اللاجئين ومستقبل الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 204-205.

² عبد الله صالح، اللاجئين الفلسطينيين بين العودة والتوطين، السياسة الدولية، عدد 114، أكتوبر 1993، ص 132.

³ التقرير الاستراتيجي العربي 1995، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1996، ص 313.

⁴ Shmon Peres، The New Middle East.

4- الموقف الدولي:

في المراحل الأولى من الصراع، اتسم الموقف الدولي بالتأكيد على حق العودة، وقد عبر عن ذلك تقرير الوسيط الدولي للأمم المتحدة فولكة برنادوت، المقدم إلى الأمين العام للمنظمة الدولية والذي مهد لصدور القرار رقم 194 عن الجمعية العامة، وجاء في التقرير "... من الإهانة للمبادئ الأساسية للعدالة، حرمان ضحايا الصراع من حق العودة إلى مواطنهم، فيما يستمر تدفق المهاجرين اليهود على فلسطين"، وأضاف التقرير "... بات على إسرائيل مسؤولية إضافية هي تمكين اللاجئين من ممارسة حق العودة" وأوصى برنادوت في تقريره بضرورة تثبيت حق العودة للاجئين.

أما فيما يخص نازحو 1967، فقد صدرت عدة قرارات عن مجلس الأمن منها 237 (14 يونيو 1967) والذي أيدته الجمعية العامة بالقرار 2252 (4 يوليو 1967) ونص على الحق غير القابل للتصرف بعودة هؤلاء اللاجئين.

ومع تردي الموقف الفلسطيني-العربي، بدأ التحول في الموقف الدولي فجاء القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن في 22 نوفمبر 1967 والذي طالب إسرائيل بالانسحاب من "أراض محتلة" وتعامل مع قضية اللاجئين باعتبارها مسألة إنسانية، وتؤكد هنا التحول في القرار 2671 الصادر عن الجمعية العامة عام 1971 والذي أقر الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وطلب من إسرائيل اتخاذ خطوات فورية لإعادة المشردين، إلا أنه دعا إلى "تحقيق تسوية عادلة للمشكلة" دون أن ينص على حق العودة.

ورغم التحول في الموقف الدولي اتجاه قضية اللاجئين والنازحين، حرصت آلية مؤتمر مدريد على تنحية القرارات الدولية من مرجعية التفاوض وتركت المفاوضات تجري وفق ميزان القوة القائم بين الأطراف المعنية عبر المفاوضات الثنائية المباشرة، وجاء النص على تناول قضية اللاجئين في لجنة ضمن اللجان الخمس للمفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف لتكريس الطابع الإنساني للقضية والتعامل معها على أنها مشكلة إنسانية ينبغي أن تتقاسم القوى الإقليمية والدولية مسؤولية حلها.

ثانياً : البعد الديمغرافي في إطار صيغة مدريد

جاء إعلان المبادئ الفلسطينية-الإسرائيلية الذي جاء توقيعه في 13 سبتمبر 1993 متجاوزاً قضية اللاجئين. وذلك عبر ترحيل القضية إلى مرحلة تالية من المفاوضات، فالمرحلة الأولى جرى تخصيصها لقطاع غزة ومدينة أريحا، ثم إعادة الانتشار والانتخابات الفلسطينية والإفراج عن المعتقلين في مرحلة ثانية، وأخيراً تأتي المرحلة النهائية لتشمل قضايا اللاجئين والمستوطنات والقدس والحدود، كما تم ترحيل قضية نازحي عام 1967 وما بعدها إلى المفاوضات الإقليمية المتعددة الأطراف على أساس أن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي، وبالتالي تشارك القوى الكبرى ودول الشرق الأوسط في حلها.

وفيما يتعلق بموضوع لاجئي 1948، نصت الفقرة 3 من المادة 5 من إعلان المبادئ على ... حين يأتي وقت مفاوضات الوضع الدائم سيبدأ البحث عن عدد من القضايا مثل لاجئي 1948 والقدس والمستوطنات والحدود وغيرها¹.

أما فيما يخص موضوع النازحين فقد نصت المادة الثانية عشرة من الإعلان على أن "الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني سيقومان بدعوة حكومتي مصر والأردن للمشاركة في إقامة ترتيبات تتضمن إنشاء لجنة مستمرة تقرر أشكال السماح للنازحين من الضفة والقطاع عام 1967، بالعودة مع توفير الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام"².

ومن هنا يمكن القول إن إعلان المبادئ الفلسطينية-الإسرائيلي قد نحى قرارات الأمم المتحدة جانباً، وعلى الرغم من إشارة الإعلان في ديباجته إلى أن التسوية تقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقمي 242، 338، إلا أنه أهمل تماماً الإشارة إلى القرار 194 الخاص بموضوع اللاجئين، كما أنه ميز بين لاجئي 1948 ونازحي 1967، وهو أمر يتسق والموقف الإسرائيلي الذي كان يميز بين الحالتين ويرفض عودة أي من لاجئي 1948، ويدعو القوى الدولية والإقليمية إلى المشاركة في حل قضية نازحي 1967 عبر توفير التمويل اللازم للتوطين في أماكن الإقامة الحالية أو أماكن توطين جديدة. وقد أقر بذلك تيسير عمرو عضو الوفد الفلسطيني إلى المحادثات متعددة الأطراف بشأن مشكلة اللاجئين عندما

¹ David Makovsky ، Making Peace With the PLO، The Robin Gov-Enmmments Road to the Oslo Accord، Westview Press ، Washington ، 1996 p . 206

² Lbid;p . 208.

أعلن "أن السلطة الوطنية كانت تصر على حق اللاجئين في العودة وفق القرار 194، إلا أن المتغيرات السياسية والديموغرافية الحالية ربما تؤدي إلى عودة عدد يمكن التفاوض عليه، على أن لا يقل ذلك عن 15% من إجمالي عدد اللاجئين"¹.

وبعد ذلك جاءت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية (أكتوبر 1994) لتؤكد على الطابع الدولي لقضية نازحي 1967 حيث أقرت الاتفاقية بان "المشكلات الإنسانية التي سببها الصراع في الشرق الأوسط، لا يمكن حلها على المستوى الثنائي، ومن قبيل ذلك مشكلة نازحي عام 1967، وتم النص على أن اللاجئين في الأردن يشكلون قضية ثنائية بين الطرفين، أي استبعاد منظمة التحرير وقرارات الأمم المتحدة"².

ونصت الاتفاقية على تشكيل لجنة رباعية تضم إسرائيل والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية ومصر للبحث في تسوية أوضاع النازحين، وقد بدأت هذه اللجنة عملها في مارس 1995 بحضور وزراء خارجية الدول الأربع، وتم الاتفاق على عقد اجتماع للجنة الفنية التي تضم خبراء من الأطراف الأربعة مرة كل شهر، على أن يعقد الاجتماع على المستوى الوزاري مرة كل ثلاثة أشهر. وقد عقدت اللجنة الفنية أربعة اجتماعات في بئر سبع (يونيو 1995) ثم القاهرة (يوليو 1995) وغزة (أغسطس 1995) وعمان (سبتمبر 1995).

وفشلت الاجتماعات الأربعة في التوصل إلى تعريف متفق عليه للنازحين. وقد رأت الأطراف العربية إن إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي قد أقر عودة نازحي 1967 والذين يقدر عددهم بحوالي مليون ومائتي ألف نازح وهم من كانوا خارج الضفة والقطاع وقت اندلاع حرب يونيو 1967 أو نزحوا بسبب الحرب وما تليها بما في ذلك المبعدون وأصحاب تصاريح الإقامة المنتهية.

¹ محمد برهوم ه، اللاجئين الفلسطينيون، الحياة، 1996/1/25.

² سليم تماري، الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين، مرجع سبق ذكره، ص 8.

أما إسرائيل فقد رفضت هذه الفكرة تماما في حين أيدت الدول الأخرى -لا سيما الغربية- فكرة "جمع شمل العائلات" خاصة مع نزح إبان وبعد حرب يونيو في ضوء الارتباط بقضية حقوق الإنسان وتحسن المعيشة لهؤلاء البشر¹.

أ قضية اللاجئين في إطار المفاوضات متعددة الأطراف:

قدم مسار المفاوضات متعددة الأطراف، الإطار الملائم لمناقشة فكرة تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، ومن هنا تقدمت مصر باقتراح تشكيل لجنة اللاجئين بهدف إشراك المجتمع الدولي في مسئولية تسوية هذه القضية في ضوء مرجعية الأمم المتحدة ذات الصلة².

وتم في الاجتماع الأول الذي عقد في موسكو في 26-29 يناير 1992، الاتفاق على إنشاء لجنة خاصة باللاجئين دون أن تضاف على العنوان كلمة "الفلسطينيين" وذلك حتى يتم إدخال لاجئين غير فلسطينيين في إطار عمل ومهام اللجنة وبالتحديد يهود الدول العربية والأكراد في تركيا وإيران وشمال العراق، إضافة إلى ما ترتب على حرب الخليج الثانية من انتقالات بشرية³.

وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في أوتاوا بكندا في 13 يونيو 1992، قدمت إسرائيل ورقة عمل تضمنت رؤيتها لتسوية المشكلة، وقد انطلقت الرؤية من أن ثمة تبادلا سكانيا جرى بين الفلسطينيين واليهود بين حربي 1948 و1967، أي أن اللجوء كان متبادلا وشمل طرفي الصراع⁴، وأكدت أن عودة اللاجئين وفق قرار التقسيم رقم 181، يصطدم بالواقع لأنه سيؤدي إلى تقليص الرقعة الجغرافية للدولة اليهودية، أما القرار رقم 194 فسوف يؤدي إلى إغراق الدولة بعناصر فلسطينية مما يخل بالتوازن السكاني، هذا في حين القرار 242 أشار إلى "تسوية عادلة" لقضية اللاجئين دون أن يحدد المقصود بهؤلاء اللاجئين على وجه الدقة، الأمر الذي يعني ضمنا انه يشير إلى اليهود الذين غادروا أماكن إقامتهم الأصلية، لا سيما الدول العربية بوجه خاص.

¹ التقرير الاستراتيجي العربي 1995، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مرجع سبق ذكره، ص 315-316.

² عبد الله صالح، اللاجئين الفلسطينيين بين العودة والتوطين، مرجع سبق ذكره، ص 131.

³ المرجع السابق ذكره، ص 134.

⁴ محمد برهوم، اللاجئين الفلسطينيون، الحياة، 1996/1/25.

وتمسكت إسرائيل بالرؤية المؤكدة على التعامل مع الجوانب الاقتصادية والإنسانية للقضية والتي تتمثل في تحسين الأوضاع والتعويض والتوظيف.

أما الجولة الثالثة التي عقدت في تونس في سبتمبر 1993 فقد ركزت على قضية "جمع شمل العائلات" وذلك بإعادة "نازحين" من عام 1967. ودار الحديث عن التزام محدد بإعادة خمسة آلاف سنويا. على أن يجري إعادة عشرة آلاف حتى نهاية عام 1994¹.

ب - اللاجئين والمفاوضات متعددة الأطراف وطمس ملامح القضية :

على الرغم من نص المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي على ترحيل قضية اللاجئين إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، إلا أن الأطراف المعنية بالمفاوضات متعددة الأطراف خصصت لجنة للاجئين دون تحديد ودون أن تكون عمل اللجنة بديلا للمفاوضات الثنائية المباشر. وكان الهدف الرئيسي هو التأكيد على أن مجال عمل اللجنة يعد مكملا لعمل المفاوضات الثنائية، بل إنه يسعى على توفير البيئة السياسية الملائمة لنجاح المفاوضات الثنائية وذلك في ضوء الهدف المحدد للمفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف التي وجهت لبحث قضايا التطبيع على أساس أن إزالة مظاهر الصراع والدخول في شبكة من العلاقات التعاونية في كافة المجالات سوف يوفر الأساس الملائم لنجاح المفاوضات الثنائية التي تبحث جوهر الصراع ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

وركزت لجنة اللاجئين في عملها على ثلاثة مجالات يمكن من خلالها بناء الثقة المتبادلة وهي:

أ/ تحديد نطاق مشكلة اللاجئين حيث تبنت النرويج إعداد قاعدة بيانات حول القضية وتشمل الوضع الراهن للاجئين وبرامج ومشروعات المساعدة الحالية، وجرى في هذا الإطار عقد اجتماع للخبراء في أوسلو في أكتوبر 1994، وتم تنظيم استبيان بشأن الأوضاع المعيشية للاجئين في الأردن في مايو 1995. واستكمل الاتحاد الأوروبي مشروعا لرصد كافة أشكال المساعدة لصالح اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، كما تم إرسال بعثة إيطالية إلى لبنان والأردن لتحديد الأولويات ضمن احتياجات اللاجئين

¹ وليد عبد الناصر ، قضايا اللاجئين ومستقبل الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره ، ص 208 .

في مجال الصحة العامة ورفاهية الأطفال. أدت على بدء خطة فلسطينية في غزة للأطفال والشباب وذلك في أبريل 1995¹.

ب/ تعبئة الموارد وتقديم المساعدة لتحسين الأحوال المعيشية الراهنة للاجئين، وبتدرج في هذا الإطار تعبئة الموارد البشرية وإيجاد فرص العمل. وتتولى الولايات المتحدة هذا الأمر، أما الصحة العامة فتتولاها إيطاليا، في حين تتولى السويد رفاهية الأطفال، وينهض الاتحاد الأوروبي بتحسين البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

ج/ تشجيع الحوار حول القضايا المطروحة، ويأتي في هذا الإطار موضوع إعادة توحيد الأسر الذي تتولاه فرنسا وموضوع زيارات المخيمات للتعرف على متطلبات توفير حياة كريمة للاجئين في ظل هوية سياسية معترف بها².

وفي هذا الإطار أشرفت فرنسا على عقد ندوة في نوفمبر 1994 لبحث إمكانية تغيير الإجراءات والممارسات الراهنة في ضوء تنفيذ الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي ومعاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية، وطلبت من لجنة اللاجئين تكثيف جهودها لتحقيق تقدم ملموس في هذا المجال.

وقد قبلت الحكومة الإسرائيلية بتوصية "جمع شمل ألفي أسرة سنويا" إضافة على السماح لعدد من الأفراد الذين طردوا في بداية السبعينات من الضفة والقطاع بالعودة.

وقد عمل فريق العمل الخاص بملف اللاجئين في إطار المفاوضات الإقليمية متعددة الأطراف على تكريس مجموعة توجهات أبرزها:

- أن المشروعات يجب أن تبين بوضوح للاجئين المزايا الملموسة المرتبة بعملية السلام.
- الاهتمام باللاجئين والنازحين خارج الضفة والقطاع.
- مراعاة آمال اللاجئين في حياة كريمة وفي ظل الإحساس بالانتماء إلى الهوية.
- تشجيع الأطراف الإقليمية على المشاركة والمساهمة في تحسين نوعية الحياة للاجئين دون التأثير على طموحاتهم وحقوقهم ووضعهم النهائي.

¹ التقرير الاستراتيجي العربي 1995، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، مرجع سبق ذكره، ص 313 .

² المرجع السابق ذكره ، ص 314 .

• ضرورة توفير الأبحاث اللائمة والبيانات المقبولة من جميع الأطراف والمتصلة باتخاذ السياسات اللازمة للعملية التفاوضية، مع دعم وتنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقات. ومن أمثلة ذلك الحاجة لإحصاء شامل¹ للفلسطينيين في الضفة والقطاع والدول المجاورة، يوفر بيانات دقيقة حول أعدادهم، الظروف المعيشية وأوضاع المواطنة والصلات العائلية أو الخاصة بالملكية في إسرائيل أو الضفة والقطاع، وكذلك التعرف على اختيارات فلسطيني الشتات بشأن وضعهم النهائي خاصة فيما يتصل بحق العودة، وأيضا مدى السماح بالعودة للنازحين وذلك على أساس أن هذه البيانات ستؤدي إلى تقييم القدرة الاستيعابية للضفة والقطاع خاصة متطلبات ذلك الاقتصادية والاجتماعية.

ويتضمن ذلك أيضا بحث قضية التعويض بحثا مفصلا في أنظمة التعويض وكيفية تقييم مطالب التعويض وإجراءات التحكيم بشأنها ووسائل موازنة مطالبات التعويض بين الأطراف المتنازعة والاختيار بين التعويض الفردي والجماعي وكيفية تمويل هذا التعويض ودور الأطراف الدولية في هذا المجال.

وهكذا يبدو واضحا أن اتفاق أوسلو قد تجاوز البعد الديمغرافي، حيث نجح الجانب الإسرائيلي في تغيير التكييف القانوني لقضية اللاجئين والنازحين من أبناء الشعب الفلسطيني من كونها قضية شعب له كامل الحق في العودة إلى دياره التي طرد منها بقوة السلاح إلى قضية إنسانية يجري البحث عن صيغة ما لتسويتها عبر تحسين الظروف المعيشية والتوطين في مناطق الإقامة كلما كان ذلك ممكنا. والملاحظ هنا أن الجانب الفلسطيني المفاوض قدم تنازلا كبيرا من خلال عدم التمسك بحق العودة حسب القرارات الدولية، كما أنه فشل في انتزاع اعتراف إسرائيل بالحق القانوني لكل فلسطيني في العودة إلى بيته وممتلكاته في فلسطين حتى حق الدولة الفلسطينية الوليدة في استيعاب نسبة من لاجئي ونازحي الشعب الفلسطيني، لم يترك لقدرة هذه الدولة على الاستيعاب، وغنما هناك دور إسرائيلي الواضح في تحديد هذه القدرة على النحو الذي تراه لا يصل إلى مستوى "تهديد أمن إسرائيل".

ومن هنا يمكن القول إن إسرائيل تمكنت من خلال صيغة مدريد/أوسلو من طمس ملامح البعد الديمغرافي، وبذلك تكون قد تمكنت من نزع أقوى أسلحة الجانب الفلسطيني، ذلك البعد النابع من واقع

¹ المرجع السابق ذكره، ص 314.

ومستقبل "التوازن السكاني" والذي كان مصدرا لمخاوف إسرائيلية متزايدة من تحول اليهود على أقلية في أرض فلسطين، وهو ما عبر عنه مصطلح "القنبلة الديموغرافية".

المبحث الرابع: لماذا كامب ديفيد الثانية

في أعقاب رفض باراك تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار وأيضاً تنفيذ ما جاء في اتفاق وأي ريفي، بدأ الحديث عن الإعداد لصفقة كبرى تنتهي الصراع وتمثل حلاً نهائياً للقضية الفلسطينية¹، وفي هذا السياق وجهت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الدعوة للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي كي يدخلوا في مفاوضات مكثفة ومغلقة في منتجع كامب ديفيد² من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي، وقد لبي الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي الدعوة وعقدت المفاوضات في الفترة من 11-25 يوليو 2000، وانتهت بإعلان الرئيس الأمريكي الفشل في التوصل إلى اتفاق نهائي محملاً الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مسؤولية هذا الفشل، وممتدحاً تجاوب باراك وشجاعته في تقديم "تنازلات غير مسبوقه" للفلسطينيين من أجل التوصل إلى التسوية السياسية المنشودة، وجرى بعد ذلك تسويق هذه المقولات ومن ثم تحميل الجانب الفلسطيني مسؤولية إضاعة فرصة وصفت بالتاريخية، وتقدم اليمين الإسرائيلي معلناً أن ما جرى يؤكد سلامة رؤيته بأن السلاح هو الوسيلة الوحيدة التي تجدي في التعامل مع العرب والفلسطينيين³.

وعلى الرغم من أن تصريحات الرئيس الأمريكي -آنذاك- بيل كلينتون ذهبت إلى تحميل الفلسطينيين مسؤولية فشل المفاوضات كامب ديفيد. فإن ما جرى الكشف عنه بعد ذلك بأقلام أمريكية وإسرائيلية شاركت في المفاوضات أفاد بوضوح بأن الفشل مسؤولية إسرائيلية أولاً وأمريكية ثانياً، وأن الرئيس عرفات رفض العرض الذي كان ينبغي عليه رفضه، وإن كل ما جرى التعبير عنه من جانب الرئيس الأمريكي ليس إلا مجموعة من الأكاذيب.

بناءً على ما سبق سوف نتناول شرح هذا المبحث على مدى خمسة نقاط:

أولاً : كامب ديفيد مفاوضات بطلب إسرائيلي.

¹ سبقت كامب ديفيد مفاوضات جرت بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، في قاعدتين جويتين "أندورز"، و "بولينج"، قرب واشنطن، تمخضت عنهما قمة بين كلينتون وعرفات، في واشنطن، لاستئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ، وسط تعميم إعلامي، وبعد عدة جولات جاءت كامب ديفيد الثانية.

² كامب ديفيد إحدى أكثر المنشآت أماناً في ترسانة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

³ وتسارعت الأحداث بعد ذلك بزيارة شارون لساحة المسجد الأقصى واندلاع الانتفاضة ثم سقوط باراك في الانتخابات المبكرة وتولى شارون منصب رئيس الوزراء وبدء موجة جديدة من المواجهات المسلحة.

ثانيا : كامب ديفيد تجاوب أمريكي مع المطلب الإسرائيلي.

ثالثا : كل الطرق تقود إلى الصدام.

رابعا : من المسئول عن فشل كامب ديفيد الثانية ؟

خامسا : طابا ونهاية المفاوضات.

أولا : كامب ديفيد مفاوضات بطلب إسرائيلي

تكشف شهادات مسئولين أمريكيين شاركوا في الوفد الذي تولى رعاية المفاوضات عن أن فكرة عقد مفاوضات كامب ديفيد قد جاءت بمبادرة من جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك، جاءت الدعوة لعقد قمة ثلاثية في كامب ديفيد كواحدة من ثمرات ومؤشرات العلاقة الوطيدة بين إدارة بيل كلينتون وحكومة باراك التي انعقدت القمة تحت إلهامها كما سلف الذكر. وقد أثر كلينتون النزول عند رغبة باراك على الرغم من أن الرئيس عرفات أبدى اعتراضه وخشيته من أن تنتهي القمة إلى الفشل، إذا كان يدعو إلى مفاوضات مكثفة تحضيراً لانعقاد القمة. فالقمة "عقدت على عجل ودون إعداد كاف، حيث تم جمع الطرفين الإسرائيلي - والفلسطيني في فترة لا تتجاوز 12 يوم، ومع قرب الانتخابات الإسرائيلية¹، كما لم تسبقها مفاوضات سرية من أجل حسم قضايا الخلاف الجوهرية قبل القمة كما هي عادة الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بدأت"²، ويرى البعض أن باراك ذهب إلى كامب ديفيد لبدء حملة على الرئيس الفلسطيني عرفات وعلى الفلسطينيين ككل، فهو ومنذ اللحظة الأولى لتوليته منصب رئيس الوزراء لم يكن مستعداً للتعامل الإيجابي مع الرئيس عرفات، فعلى الرغم من موجة الترحيب

¹ مقابلة تلفزيونية مع روبرت مالي ، مدير برنامج الشرق الأوسط في مجموعة الأزمات المالية ، قناة الجزيرة الإخبارية ، 2010/10/10 .

² يقول شارل أندرن من مؤلف كتاب "الحلم المحطم" أن باراك رمي من وراء ظهره طلب عقد المفاوضات على تحقيق هدف من اثنين، الأول في حال قبول الفلسطينيين لعرضه، فلنهم بذلك يكونوا قد تنازلوا عن نحو 20% من الضفة الغربية إضافة إلى القدس الشرقية، وبذلك يتحول باراك إلى بطل قومي إذ سيبدو في عيون الإسرائيليين منتصراً، فهو الذي احتفظ لهم بالعاصمة الأبدية ولم ينسحب إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو 1967، وأسقط أيضا "حق العودة". أما الهدف الثاني فيتحقق في حال فشل المفاوضات إذ سيتمكن عبر التنسيق مع الإدارة الأمريكية من تحميل الفلسطينيين وحدهم مسؤولية هذا الفشل، وهناك من يرى أن الهدف الثاني كان يحتل الأولوية لدى باراك، فرئيس الوزراء الإسرائيلي ربما ذهب إلى كامب ديفيد من أجل إثبات "أنه لا يوجد شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه". انظر شارل أندرن، الحلم المحطم: قصة فشل العملية السلمية في الشرق الأوسط 1995-2000 ، عرض كتاب منشور في الحياة - لندن - 2000/6/30.

الفلسطيني والعربي التي قوبل بها باراك، فإنه لم يكن مستعداً للاجتماع بعرفات، حيث كان الرئيس عرفات محققاً في رؤيته للأمر، فلقد تراكمت لديه مؤشرات كثيرة عمقت شكوكه بشأن مدى جدية باراك واستعداداته وإخلاصه إزاء دفع عملية السلام وكان من أبرز هذه المؤشرات:

- أن باراك في الأصل كان معارضاً لاتفاقية أوسلو الأولى وقد عبر عن ذلك من خلال التصويت ضدها في حكومة رابين، ثم من خلال تصريحات علنية له.
- لقد أكد باراك اعتراضه على اتفاقية أوسلو بامتناعه عن تنفيذ ما تبقى من استحقاقات المرحلة الانتقالية، بما في ذلك اتفاقية وأي ريفر التي وقعتها حكومة نتنياهو، ولقيت حينها دعماً سياسياً وبرلمانياً من قبل حزب العمل الإسرائيلي، ثم اتفاقية شرم الشيخ التي وقعها هو بنفسه.

مع أنه سعى للضغط على ياسر عرفات عبر التلويح بأنه يركز على المسار السوري، وأن هناك تقدماً يجري إحرازه على هذا المسار¹، ومن ثم فإنه يعمل على تأجيل التطور على المسار الفلسطيني لأن الرأي العام الإسرائيلي لا يمكن أن يقبل السير في المسارين في آن واحد²، وأعلن وهو على سلم الطائرة التي أقلته إلى كامب ديفيد من أجل التفاوض أنه لن يتهاون مطلقاً في قضية القدس، ويعلق محلل إسرائيلي على ذلك بالقول، ولماذا إذا التوجه أصلاً إلى كامب ديفيد؟³

¹ أمنون كابلوك ، العودة لأسباب فشل كامب ديفيد ، مختارات إسرائيلية ، عدد 92 ، أغسطس 2002 ، ص 66.

² المرجع السابق ذكره، ص 61.

³ داني جور ، بيان رئيس الحكومة، مختارات إسرائيلية ، عدد 71 ، نوفمبر 2000 ، ص 33-34.

ويؤكد هذه الرؤية وزير العدل الإسرائيلي في حكومة باراك، يوسي بيلين الذي قال أن "عرفات والسلطة الوطنية الفلسطينية اعتبروا كامب ديفيد بمثابة فخ نصبه لهم باراك بالاتفاق مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون"¹. ويضيف أن الفلسطينيين فعلوا كل ما بوسعهم من أجل عدم عقد القمة دون أن يعلموا مسبقا ما سوف يعرضه عليهم باراك، فالسلطة الوطنية² ، كانت تريد التوصل قبل السفر إلى اتفاق حول المبادئ الأساسية²، ولكن باراك وعبر كلينتون أجبر عرفات على الذهاب إلى كامب ديفيد³.

ثم ما جاء من أحداث سابقة ولاحقة، أكدت أن باراك يصر على الذهاب مباشرة إلى المفاوضات النهائية، مع فكرة اتفاقية رزمة كاملة بما يعني طي صفحة استحقاقات المرحلة الانتقالية، وإدماجها في مفاوضات الوضع النهائي⁴، فعلى الرغم من كثرة تصريحاته حول السلام، والرغبة في مواصلة العمل من أجله، إلا أن باراك طرح منذ أيامه الأولى في الحكومة جملة لاءات لا تختلف عن لاءات اليمين الإسرائيلي⁵ وهي :

1. لا دولة فلسطينية بدون اتفاق، وينبغي أن تكون منزوعة الأسنان والأظافر .

2. لا عودة لحدود الرابع من حزيران 1967، ولا تفكيك للكتل الاستيطانية الرئيسية.

3. لا عودة للاجئين ، والبديل توطينهم وتعويضهم .

4. لا لسيادة فلسطينية علي القدس.

ثانيا : كامب ديفيد تجاوب أمريكي مع المطالب الإسرائيلي

تجاوبت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون تماما مع مطالب باراك، فقد طلب باراك أن تستضيف الولايات المتحدة المفاوضات، فوجهت الإدارة الأمريكية الدعوات، دون دراسة ودون استعداد كاف ودون إعداد لمفاتي التفاوض ومتطلبات نجاح هذه المفاوضات. يقول شارل أندرلن في كتابه "الحلم

¹ أمنون كابلوك ، العودة لأسباب فشل كامب ديفيد ، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² المرجع السابق ذكره ، ص 65.

³ وقد أكد هذا الشعور الفلسطيني رئيس الأمن الوقائي الفلسطيني في الضفة الغربية في ذلك الوقت العقيد جبريل الرجوب الذي قال بوضوح "مفاوضات كامب ديفيد كانت سابقة جدا لأوانها، لم تكن نرغب فيها، كان ينبغي الإعداد الجيد لها". انظر: زئيف شيف، هل المواجهة حتمية، مختارات إسرائيلية، عدد 69، سبتمبر 2000، ص 29.

⁴ توفيق أبو بكر، أسرار مفاوضات كامب ديفيد ، مرجع سبق ذكره ، ص-ص 10-11.

⁵ بلال الحسن، الخداع الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره ، ص 16، أيضا: مجموعة مؤلفين، السلام المغدور ، مرجع سبق ذكره ، ص

المحطم" أن "الرئيس كلينتون ووزيرة خارجيته أولبرايت كانا مجرد بياق في لعبة باراك، أيضا لم تمارس الإدارة الأمريكية أية ضغوط على باراك من أجل تقديم "تنازلات" جديدة.

فما جرى في كامب ديفيد كان عبارة عن تقدم الإسرائيليين باقتراحات شفوية وكانوا يرفضون أي نقاش حولها، حيث خيروا الفلسطينيين بين القبول والرفض على طريقة "خذ أو أترك". ويدلل على ذلك بواقعة من داخل كامب ديفيد، فبعد أن توترت الأجواء بسبب رفض الرئيس عرفات القبول بعرض باراك، عرض أحد مستشاري باراك عليه مقابلة عرفات من أجل تلطيف الأجواء، وكان رد باراك "لن أقابل عرفات إلا بعد أن يوافق على أفكار الرئيس كلينتون"¹.

ولأن أفكار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون كانت في الأصل أفكار رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك، فقد بدت الصورة هزلية إلى حد بعيد على النحو الذي صوره د.عزمي بشارة بالقول "في كامب ديفيد طرحت الولايات المتحدة أفكار باراك وفاوضت باسم إسرائيل ولم تكن إسرائيل ترغب في الالتزام بهذه الأفكار قبل أن تسمع الرد الفلسطيني عليها كإقتراحات أمريكية أولا²، وفي الوقت الذي كان الوفد الأمريكي يستشير الوفد الإسرائيلي في كل خطوة وفكرة، فإنه "كان يفاجئ الوفد الفلسطيني بما يطرحه من اقتراحات"³. ويقر بذلك أحد أفراد الوفد الأمريكي الذي وجد في كامب ديفيد وشارك في المفاوضات وهو روبرت مالي إذ قال في محاضرة له في 7 مارس 2001 "أن الجانب الأمريكي اعتمد اعتمادا كبيرا على تكتيك باراك ومواعيده الأمنية، فقد قوبلت اقتراحات إسرائيل فيما يخص القدس والمستوطنات بحماسة كبيرة من قبل الولايات المتحدة التي كانت تقيس هذه المقترحات بالمسافة التي قطعها إسرائيل لا بالمسافة المتبقية للوصول إلى اتفاق مقبول من الفلسطينيين"⁴، ويقول محمود عباس -أبو مازن- "تجاهلت الولايات المتحدة ما كان يجري على الأرض من بناء للمستعمرات وهدم للبيوت وأظهر باراك في كامب ديفيد جهلا تاما بالتطلعات الفلسطينية" ويخلص إلى القول بأن الرئيس الأمريكي قد خضع

¹ أمنون كابلوك، العودة لأسباب فشل كامب ديفيد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث (5)، جريدة الخليج -الشارقة - 2002/7/26.

³ المرجع السابق ذكره.

⁴ محمود عباس ، نحن لم نضيع فرصة ، دراسات فلسطينية، عدد 48 ، خريف 2001، ص 24-29.

لرغبات رئيس الوزراء الإسرائيلي¹، وهو الأمر الذي أكده مستشار كلينتون للأمن القومي ساندي بيرجر عندما أشار إلى أن كلينتون أبدى امتعاضه من تعامل باراك معه باعتباره أحد معاونيه².

ويؤكد أوري أفنيري أن باراك كان متشددا للغاية ومخادعا أيضا، حيث أشار إلى أن باراك "كان يقول للوسط واليسار الإسرائيلي والرأي العام الغربي لم اترك حجرا إلا وأزلته لتمهيد طريق السلام. وكان يقول لليمين الإسرائيلي ثقوا بي لم ولن أنتازل عن شيء، ويعلق أفنيري على ذلك بالقول "ما يقوله باراك لليمين الإسرائيلي هو الصحيح، وليس ما يقوله لليسار والوسط.

فما قدمه في كامب ديفيد لم يزد عن 15% من أرض فلسطين الجغرافية³، وفي هذا السياق يؤكد أحد المحللين الإسرائيليين على أن باراك لم يكن يعمل في أي لحظة قضاها في رئاسة الحكومة أو تفاوض فيها مع الفلسطينيين من أجل الوصول إلى تسوية سياسية، مشيرا إلى أن باراك طوال فترة حكمه "لم يتفق مع الفلسطينيين حول أي قضية أساسية، بل أن تجاوبه مع الفلسطينيين كان اقل من تجاوب نيتانياهو، فالأخير نفذ اتفاق الخليل بشكل أو بآخر، بينما لم ينفذ باراك اتفاق شرم الشيخ⁴.

وقد كان باراك في تصريحاته المتكررة عن أن قرار مجلس الأمن رقم 242 ينطبق على دولة عربية ولكنه لا ينطبق على الحالة الفلسطينية، وهذا التصريح ينطوي على موقف مباشر وصريح بنسف أحد أبرز الأسس التي قامت عليها العملية السلمية مع الفلسطينيين منذ بدايتها، مما يعني أن المفاوضات من وجهة النظر الموضوعية تكون فقدت مرجعيتها، وإنها ستكون محكومة فقط بما يجري الاتفاق عليه، واستنادا إلى ميزان القوى الذي يرجح لصالح إسرائيل.

¹ المرجع السابق ذكره، ص 26.

² عماد جاد، من رعاية السلام إلى رعاية إرهاب دولة الاحتلال، الأهرام 2002/7/31.

ويقول أندرن في كتابه "الحلم المحطم" "إن الإدارة الأمريكية فضلا عن ذلك حملت -وتعمدت عن قصد أن تحمل- الفلسطينيين مسؤولية فشل كامب ديفيد"... ويشير أندرن بوضوح إلى تهديدات كلينتون للرئيس عرفات والتي كانت تهدف إلى إجباره على القبول بما يعرضه باراك، فقد ابلغ كلينتون عرفات "إنك تجازف بأن تخسر صدقاتي وصدقة الولايات المتحدة وأن أبواب واشنطن ستغلق في وجهك بعد اليوم" ويخلص أندرن من ذلك إلى القول بأن قمة كامب ديفيد "لم تكن قمة للتفاوض بل لفرض أمر الواقع الإسرائيلي برعاية أمريكية، وأن عرفات كان عليه الاختيار بين الرفض أو الخيانة"

³ هشام شرابي، الدولة الفلسطينية: ثلاثة مقومات لقيامها، الجزيرة نت.

⁴ باروخ كيمرلينج، باراك مهد الأرض لشارون، مختارات إسرائيلية، العدد 71، نوفمبر 2000، ص-ص 31-32.

ويلخص أحد المحللين الإسرائيليين قصة مفاوضات كامب ديفيد بالقول "لو تنازل عرفات أمام باراك في قمة كامب ديفيد لربما اختصر أيام حياته، ولم يأخذ باراك ذلك في الحسبان عندما جر عرفات رغمًا عنه إلى كامب ديفيد اعتقادًا منه بأن الديناميكية الجماعية مع كلينتون وروس سوف تدفع عرفات إلى تقديم التنازلات"¹.

فقد كان باراك هو الوحيد من بين رؤساء الحكومات الإسرائيلية الذين جاءوا بعد مؤتمر مدريد، والذي سجل مثل هذا الموقف الواضح من القرار 242، ولقد مضى فعلا في تعاطيه مع الفلسطينيين على هذا الأساس، وهذا يعني أن قرار 242 خاضع للتفاوض، وليس للتنفيذ كما نصت عليه اتفاقية أوسلو، وعلى خلفية اقتناع الحكومة الإسرائيلية بأن المناطق المحتلة منذ عام 1967م مناطق متنازع عليها، وهو أمر يناقض قرارات الأمم المتحدة المتعاقبة التي اعتبرتها، بما في ذلك القدس الشرقية، أرض محتلة.

ثالثا : كل الطرق تقود إلى الصدام

يبدو واضحا من شهادات المشاركين الإسرائيليين والأمريكيين في قمة كامب ديفيد الثانية التي عقدت في يوليو 2000، أنها قمة رتبت على عجل من جانب إدارة الرئيس بيل كلينتون وأنها جاءت تجاوبا مع طلب ملح من رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك، وأن هذه القمة كانت في جوهرها عبارة عن محاولة إسرائيلية من أجل توجيه اتهام مسبق من السلطة الوطنية الفلسطينية والرئيس عرفات تحديدا، بأنها لا ترغب في السلام، ومن ثم ترويج مقولة "لا يوجد شريك فلسطيني" للسير في طريق "السلام".

ولذلك غابت عن هذه القمة كل متطلبات النجاح من إعداد جيد واتفاق مبكر على القضايا التي سيتم تناولها، وعلى مناطق الاتفاق. فقد واضحا من كل الظروف التي أحاطت بهذه القمة، أنها لم تكن قمة للتفاوض، فلم تسبقها مثلا اتصالات أو لقاءات سرية يجري ترتيبها من أجل الاتفاق على بعض القضايا التي سيتم بحثها، ولهذه الأسباب، نظر الجانب الفلسطيني للقمة باعتبارها "فخا إسرائيليا" ينبغي على الوفد الفلسطيني وعرفات تحديدا الخروج من بأقل قدر ممكن من الخسائر، وقد تمثلت الخسائر المقبولة في التعرض لحملة إعلامية إسرائيلية أمريكية تحمل الفلسطينيين مسؤولية فشل المفاوضات،

¹ عويد جرانوت ، بطل في عيني شعبة ، مختارات إسرائيلية ، عدد 68 ، أغسطس 2000 ص-ص 40-41.

وتشوه دور الرئيس عرفات شخصياً، فهذه الخسائر كانت بالنسبة لعرفات مقبولة مقارنة بما يمكن أن يترتب على القبول بالصفقة الإسرائيلية الأمريكية والتي كانت ستحول عرفات إلى "خائن" في عيني شعبه والشعوب العربية.

اتسمت سياسة باراك بمتابعة ما سبق أن سلكه نتنياهو من إعادة التفاوض على ما سبق التفاوض عليه في اتفاقات أوسلو، والتي تتعلق تحديداً بموضوعات الفترة الانتقالية، واعتمد مناورة التلاعب على المسارات، فمرة يعطي الأولوية للمسار الفلسطيني-الإسرائيلي، ومرة أخرى للمسار السوري-الإسرائيلي، ثم يعود للمسار الأول وهكذا.

والحقيقة أن باراك كان يستهدف فقط تأليب الأطراف العربية بعضها على بعض، وتعميق الخلافات بينها، ومواصلة نهج الاستفراد، وتمزيق أي محاولة للتنسيق فيما بين المسارات المعنية بعملية السلام، وتوظيف تلك المناورة لابتزاز المزيد من التنازلات من الطرفين الفلسطيني والسوري كل على حده.

كما أدركت السلطة الوطنية الفلسطينية من التهديدات الإسرائيلية الأمريكية أنها مقدمة لمرحلة حرجة تتمثل في التعرض لحملة تشويه أمريكية، وأن "أبواب واشنطن ستغلق في وجه عرفات تحديداً" كما سبق وحذرته الرئيس كلينتون¹، وأن إسرائيل أعدت العدة لجولة عسكرية جديدة من أجل كسر إرادة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني. فقد أدركت القيادات الفلسطينية المختلفة أن الأراضي الفلسطينية ستعرض لعملية غزو عسكري جديد ربما تصل إلى إعادة احتلال الأراضي التي سبق الانسحاب منها.

وكان واضحاً أيضاً أن رئيس الوزراء الإسرائيلي سوف يبرر فشل المفاوضات بتشدد عرفات ورفض الوصول إلى حل وسط، وبالتالي فالمتوقع أن يتجه الرأي العام الإسرائيلي إلى مزيد من اليمينية والتشدد، ويدعم قرارات الحكومة بعمل عسكري.

¹ وأضاف الرئيس كلينتون: "إن استمرارية التقدم في الآونة الحالية رهن بقرارات تاريخية لا يستطيع ع اتخاذها سوى الزعيمين عرفات وباراك. كما أن إرجاء عقد المؤتمر واستمرارية الجهود الراهنة ليسا خياراً مقبولاً نظراً لعدم جود وضع رهن في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. وكلما مر مزيد من الوقت أصبحت إمكانية اتخاذ القرارات أصعب. وإذا ما عملنا معاً بجديّة، فسوف نستطيع استكمال اتفاقية الإطار في غضون بضعة أيام.

فالقناعة التي رسخها باراك¹ هي "أن الصراع يدور حول حق اللاجئين في العودة، وأن عدم تسليم الفلسطينيين بوجود إسرائيل هو الذي دفعهم إلى رفض اقتراحات كلينتون، فهذه القناعة هي التي جعلت الصراع يدور على المستوى الإيديولوجي، صراعا على وجود الدولة اليهودية"².

في المقابل فإن الجانب الفلسطيني كان عليه أن يقبل بالتحدي ويستعد جيدا لمواجهة عمل عسكري إسرائيلي، لأن ثمن تجنب هذا العمل يصعب دفعه أو تبريره فلسطينيا، هذا إضافة إلى سريان توجه فلسطيني مؤداه أن الطريق المسدود الذي أوصلت إليه الحكومة الإسرائيلية المفاوضات، بات يدفع في اتجاه خوض مواجهة مسلحة تكون محصلتها إثبات عجز إسرائيل عن فرض حل عسكري على الشعب الفلسطيني.

وفي الوقت الذي خير فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي باراك الجانب الفلسطيني بين "الاتفاق الشامل أو المواجهة"، مؤكدا أن البديل عن الاتفاق الشامل سيكون أسوأ بكثير من الوضع القائم³. وقام باتخاذ خطوات على الأرض تمهيدا لغزو الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة الوطنية بالكامل -المنطقة أ-، فإن الجانب الفلسطيني وصل إلى قناعة باستحالة تجنب المواجهة ومن ثم الاستعداد الجيد لها وتوظيفها تاليا لخدمة التوصل إلى "تسوية سياسية شاملة وعادلة"⁴.

¹ إن إيهود باراك الذي عول عليه الكثيرون في دفع عملية السلام إلى آفاقها المنشودة باعتباره النقيض السياسي والأيدولوجي لبنيامين نتنياهو المتطرف، كان مخيبا لآمال ورهانات الكثيرين من الفلسطينيين الذين لم يترددوا في مساعدته في إنجاح حملته الانتخابية بصورة غير مباشرة ورأوا فيه وريثا شرعيا مصداقا لسابقة إسحاق رابين، استقبلوا بعض مواقفه وتصريحاته الانتخابية الإيجابية الملفتة للانتباه، بالكثير من الاستحسان. إلا أن هذا الزعيم الإسرائيلي الذي تحدث أكثر من مرة في مواجهة خصومة من الليكود، بأنة لم يفعل ما فعلوه، ولم ينفذ أيا من الاتفاقات الموقعة، بما في ذلك تعهداته المقطوعة للفلسطينيين وللرئيس كلينتون وكبار مساعديه، كان في حقيقة الأمر بمثابة نسخة معدلة قليلا عن سابقة بنيامين نتانياهو.

² عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث (16)، جريدة الخليج -الشارقة - 2002/8/16.

³ روبرت مالي وحسين أغا ، كامب ديفي: أخطاء مأساوية ، الحياة - لندن - 2001/7/20.

⁴ في هذا السياق يقول فيصل حوراني "... أظهرت مفاوضات كامب ديفيد أن سقف ما يعرضه الإسرائيليون وأكثره سخاء، يظل دون أي حد أدنى يقبل به أي من الفلسطينيين. وسادت قناعة بأن التفاوض مع إسرائيل من دون ممارسة الضغط الذي يؤلمها، لن يفضي إلى تحصيل المكاسب. وغلب الاعتقاد أن إشعار المحتل بالألم عبر المقاومة هو الأسلوب الوحيد القادر على زحزحته من تعنته، وتم استحضار تجربة المقاومة المسلحة في الجنوب اللبناني وعبرها ونتائجها بتمامها". فيصل حوراني بينما الانتفاضة مستمرة، جمود سياسي ومستقبل غامض، دراسات فلسطينية، العدد 48، خريف 2001، ص 30.

تميزت فترة باراك¹ رغم قصر عمر حكومته (نحو عام ونصف) بكثافة الأعمال الاستيطانية وفاقته نسب زيادة أعداد المستوطنين أية مرحلة سابقة عليه، وكان الفروض أن يلتزم بتجميد البناء في المستوطنات ويمتنع عن نقل المزيد من اليهود إليها. فزيادة الاستيطان بوثيرة عالية في عهد باراك كان مؤشراً قوياً على عدم صدقيه الكلام الكثير المعسول الذي أطلقتته حكومته عن النية لإنجاز السلام مع الفلسطينيين.

ومع عودة الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي من كامب ديفيد، بدا واضحاً أن الوضع في الأراضي الفلسطينية على شفا الانفجار، وأن الجميع في انتظار الشرارة التي ستشعل الموقف. وساهمت التصريحات التي أدلى بها الرئيس كلينتون في تدعيم هذا التوقع، فقد حرص على إعلان سحب كافة العروض التي قدمت في المفاوضات، مغلقاً بذلك طريق التسوية السياسية².

ومن جانبه واصل رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك حملته الإعلامية الشرسة على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وحرص على تأكيد أن الرئيس الفلسطيني قد أضاع فرصة تاريخية لتحقيق السلام، وأن ما جرى في كامب ديفيد قد كشف له التطرف الفلسطيني، وأن المواجهة القادمة إذا ما وقعت فسوف تكون بمثابة الحرب المفروضة على إسرائيل والتي لا مجال في تجنبها.

فقد بدد باراك الكثير من الوقت والجهد بدون طائل، فلقد تباحثت المفاوضات الإسرائيلي "عوديد عيران" الموفد من باراك مع ياسر عبد ربه مستشار عرفات آنذاك على خط مفاوضات الحل النهائي³.

¹ كما أن عودة حزب العمل إلى الحكم كانت تعني استعادة إسرائيل لتعاطف الولايات المتحدة معها بعد الفتور التدريجي للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية أثناء حكم نتنياهو، والتقدم الموازي لذلك في العلاقات بين واشنطن والسلطة الوطنية الفلسطينية. تقول مادلين أولبرايت: "إن باراك كان يشاطر سلفه كراهيته للنهج التجزيئي لاتفاقيات أوسلو، فكانت كل خطوة تتطلبها أوسلو تثير جدلاً صاحب الهياج داخل إسرائيل، فتدفعه ثمناً سياسياً، وكان باراك يشعر أن تقديم صفقة واحدة حاسمة لاتفاقية شاملة لكل شيء سيكون أسهل عليه من الاستمرار في بيع قطع متفرقة من السلام. انظر: مادلين أولبرايت، مرجع سبق ذكره، ص 680.

² روبرت مالي وحسين أغا، كامب ديفيد: أخطاء مأساوية، مرجع سبق ذكره، الحياة-لندن.

³ لقد كانت كل هذه اللقاءات محكومة، سلفاً، يفشل شبه حتمي، ليس فقط جراء تباعد المواقف الفلسطينية والإسرائيلية إزاء مختلف القضايا المدرجة على جدول أعمال تلك اللقاءات، وإنما أيضاً جراء اعتماد إيهود باراك إستراتيجية تفاوضية تقوم على مفهوم مفاده أن الانسحابات الإسرائيلية المقررة في الاتفاق الانتقالي وفي مذكرة وأي ريفر، مشروطة بإحراز تقدم يتعلق باتفاق بعيد المدى، حول القضايا الجوهرية المدرجة على جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم، مثل القدس واللجئين وغيرهما، وذلك انطلاقاً من فكرة استبدت بإيهود باراك، ملخصها أنه إذا ما نفذت إسرائيل الانسحابات المقررة، وحسب الأجل المحددة من قبل، فإنها سوف تصل إلى مفاوضات الوضع الدائم وهي خالية الوفاض من أي أوراق يمكن أن تساهم في زحزحة الجانب الفلسطيني عن مواقفه المعلنة إزاء

في حين تباحث عيران مع صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين على ما تبقى من استحقاقات المرحلة الانتقالية واستغرق ذلك أشهر عديدة من دون تحقيق أي شيء سوى أن باراك نجح عمليا في تمديد الفترة الانتقالية التي انتهت فعلا في أيار عام 1999، من دون أن تتمكن القيادة الفلسطينية من الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية التي امتنع باراك عن الاتفاق مع الفلسطينيين على قيامها. بل هدد بضم الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وبتخاذ إجراءات أخرى إذا حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية من طرف واحد وبدون اتفاق¹.

في نفس الوقت حرص باراك على تقديم نفسه للرأي العام الإسرائيلي باعتباره "رئيس الوزراء الذي لا يمكن أن يتنازل"، وبالتالي فقد ركز على مخاطبة الرأي العام الإسرائيلي لا سيما بعد أن تأكد من صعوبة استمرار حكومته نتيجة تحلل الائتلاف، وأن الانتخابات المبكرة على منصب رئيس الوزراء أصبحت أمرا لا مفر منه.

وفي المزايدة على التطرف والتشدد، يكسب اليمين الإسرائيلي باستمرار، وبالتالي فقد كانت المؤشرات الأولية للسباق على الفوز بمنصب رئيس الوزراء تصب في مصلحة مرشح اليمين زعيم كتل الليكود، آرييل شارون.

وفي خطوة محسوبة من جانبه، وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي على السماح لزعيم المعارضة - آرييل شارون - بزيارة ساحة المسجد الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر 2000، وبدا واضحا أن سماح باراك بالزيارة جاء في سياق مخططة التصعيد ضد السلطة الوطنية بحثا عن شرارة لتفجير الموقف والقيام برد عسكري انتقاما من السلطة الوطنية التي رفضت خطته في كامب ديفيد. وفي نفس الوقت توجيه رسالة إلى الرأي العام الإسرائيلي، مؤداها أنه -أي باراك- لا يقل تشددا عن شارون. كما رمي باراك من وراء السماح لشارون بزيارة ساحة المسجد الأقصى إلى توصيل رسالة أخرى إلى

القضايا الرئيسية. أي أن باراك كان يقوم نظريته التفاوضية على الدمج بين إعادة الانتشار وموضوعات التسوية الدائمة، مما يعني في واقع الأمر إعادة التفاوض حول ما سبق التفاوض عليه، وما جرى توقيعه من الاتفاقات سابقة، بما في ذلك اتفاق وأي ريفر الموقع في عهد سلفه بنيامين نتنياهو.

¹ مجموعة مؤلفين، السلام المغدور، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الفلسطينيين والعرب مؤداها أنه كان من الأفضل أن يوافقوا على ما عرضه عليهم، فالرفض سيجعلهم يواجهون شارون الذي لا يمكن أن يوافق على تقديم ما سبق وقدمه باراك في كامب ديفيد.

ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي دفعت إسرائيل لتبني هذه السياسة الآتي :

أ - كانت الرؤية الإسرائيلية للحالة الفلسطينية تتسجم مع بعض مسؤولي الإدارة الأمريكية على أن حالة منظمة التحرير ضعيفة للغاية، وأن القيادة الفلسطينية مستعدة لدفع أثمان غالية مقابل الحصول على الدولة لاسيما وأن المنظمة لا تحظى بدعم عربي كاف لمواجهة الضغوط المنتظرة.

ب - اعتقد الأمريكيون بأن ياسر عرفات سيقبل ما يطرح عليه ظناً منهم أن الحالة الفلسطينية هي أضعف من أن ترفض إملاءات أمريكية، متتاسين أن الفلسطينيين وعلى رأسهم قائدهم لا يستطيعون قبول اتفاق يعجز عن تلبية الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية بما فيها حقوق اللاجئين.

وعلى الجانب الآخر كان هناك رؤية سياسية ربما تكون مخالفة للرؤية الإسرائيلية ويمكن تلخيصها في الآتي :

أ - واقع الأمر أن عرفات اعتقد أن وراء كل حركة من حركات باراك لهل هدفاً مزدوجاً كإجباره على الرضوخ لصفقة جائزة أو تعبئة العالم لعزل الفلسطينيين وإضعافهم إذا رفضوا.

ب - كان رأي باراك المعلن في أن البديل عن الاتفاق سيكون وضعاً أسوأ بكثير من الوضع القائم¹.

ج - لم يكن عرفات يريد المجيء إلى كامب ديفيد، أو أن يؤجل ذلك على الأقل، فقد كان يشعر أن الإسرائيليين قد تخلو عنه عندما اتجهوا إلى المسار السوري، فباراك لم يف بالتزاماته بتسليم جزء أكبر من الضفة الغربية وقرى قريبة من القدس. وكان باراك قد ضغط بشدة لعقد القمة. لأن نهج التجزئة في أوسلو ووأي ريفر لم ينجح معه².

د - وربما كان أكثر ما أثار القلق وقتها قرار باراك المبكر بالتركيز على التوصل إلى اتفاق مع سورية وليس من الفلسطينيين، القرار الذي اعتبره عرفات ضربة مثلثة الأبعاد. فقد رأى الفلسطينيون

¹ تقول مادلين أولبرايت: "كان باراك يريد أن يعقد الرئيس كلينتون قمة على غرار قمة كامب ديفيد، ولم يكن عرفات يريد ذلك، فباراك أجل التزامات إسرائيل في وأي ريفر وتوسع في بناء المستوطنات وهمش المحادثات الفلسطينية شهوراً طويلة كما يزعم عرفات الذي قال لي إن القمة ورقة أهم من أن تلعب دون بعض الأمل في النجاح وهو لا يريد أن يلام على فشلها المحتمل. انظر : مادلين أولبرايت ، مرجع سبق ذكره ، ص 681 .

² Bill Clinton my life London:Hutchinson.2004.pp.912-19

في القرار وسيلة للضغط تهدف إلى عزلهم، وتكتيكاً تأجلياً يسعى إلى تضييع شهور ثمينة وإهانة عذبة تزيد وضعهم في مكانهم، وكانت سوريا لم تعمل شيئاً خلال السنين لمعالجة القضايا التي تقلق إسرائيل، ولم يكن هناك اعتراف أو اتصالات ثنائية ولا حتى تجميد للمساعدات التي تقدم للمجموعات التي تقاوم إسرائيل، بالمقابل فقد اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل ودارت مفاوضات لا حصر لها بين الطرفين، وكان هناك تعاون بين أجهزة الأمن الفلسطينية والإسرائيلية، بالرغم من هذا فقد كان أول من حاولت إسرائيل التقرب إليه حافظ الأسد وليس ياسر عرفات¹.

وبدا واضحاً أن باراك وافق لشارون على الزيارة وهو يدرك أنها ستواجه بقوة وغضب من طرف الفلسطينيين، وهو ما كشفت عنه تقارير إسرائيلية بعد ذلك، غدت ذكرت هذه التقارير أنه قبل الزيارة بيوم واحد، حذرت المخابرات الإسرائيلية من أن الزيارة قد تؤدي إلى اندلاع اضطرابات. وعلى الرغم من أن الاستخبارات العسكرية لا تعمل في مجال التقديرات الداخلية، وأن أحداً لم يطلب منها إعداد تقرير حول الزيارة، فإنها قامت بتوزيع الوثيقة التي أعدتها وحذرت فيها من السماح لزعيم المعارضة بدخول ساحة المسجد الأقصى. وبعد دراسة الموقف، وافقت الشرطة الإسرائيلية على الزيارة². وفي هذا السياق لم يكن هدف باراك من وراء السماح لشارون بالزيارة خافياً على أحد، فأكد على أحد المحللين الإسرائيليين ذلك بالقول "أن الاستفزاز الشاروني جاء على أرض خصبة أعدها إيهود باراك وحكومته"³.

وبالفعل تمت الزيارة في الثامن والعشرين من سبتمبر 2000، وهو الموعد الذي أضيف إلى سجل التواريخ المهمة في الصراع العربي الإسرائيلي، فقد سجل هذا التاريخ باعتباره يوم بدء انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وهي الانتفاضة التي أعطيت مسمى انتفاضة الأقصى نسبة إلى اندلاع الشرارة من ساحة الحرم احتجاجاً على زيارة شارون الاستفزازية.

وكما سبق القول فقد كان واضحاً أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي قد وصلا إلى قناعة بعد مفاوضات كامب ديفيد مؤداها الحاجة إلى جولة مسلحة جديدة، إسرائيل من أجل تقليص طموحات الشعب الفلسطيني وكسر إرادة المقاومة من قبلها، والسلطة الوطنية من أجل كسر غرور القوة الإسرائيلي

¹ توفيق أبو بكر، أسرار مفاوضات كامب دافيد، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص 6 .

² عويد جرانوت، المخابرات العسكرية حذرت من زيارة شارون، مختارات إسرائيلية، العدد 71، نوفمبر 2000، صص 29-30.

³ باروخ كيمرلينج، باراك مهد الأرض لشارون، مرجع سبق ذكره، ص 32 .

ومن ثم كسر الركود في العملية التفاوضية عبر خوض جولة من المواجهة تشعر خلالها إسرائيل بدرجة من الألم بأكثر مما يشعر الفلسطينيون.

وقد تحقق للجانبين ما أرادوا، فقد زار شارون ساحة المسجد الأقصى في حراسة ضخمة من الشرطة الإسرائيلية، ورتب الفلسطينيون مظاهرة غاضبة ضد الزيارة، وانفلت الوضع سريعاً، فقد كان هناك استعداد مسبق للوصول بالموقف إلى هذه المرحلة المتقدمة، وبدأت انتفاضة الأقصى التي حملت معها الكثير من المستجدات.

رابعاً : من المسئول عن فشل كامب ديفيد الثانية ؟

في آذار 2000 وبعد أن أنهت قمة جنيف الفاشلة بين الأسد وكلينتون التحرك على المسار السوري الإسرائيلي، قرر باراك التقدم بأقصى سرعة على المسار الفلسطيني محدداً مهلة أشهر قليلة للتوصل إلى اتفاق دائم، ولكن الطرف الآخر في ذلك الحين كان بعيداً عن القبول، كان جدول أعمال باراك الزمني الذي فرضه بعد فشل محاولته مع سورية وصممه ليلائم إستراتيجيته، فلم يكن الرئيس عرفات مستعداً للتجاوب معه¹.

وبعد لقاء منسق السلام الأمريكي دينيس روس ومعه الوزيرة مادلين أولبرايت وأفراد طاقمها مع المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين لبحث إمكانية عقد قمة ثلاثية في الولايات المتحدة بهدف إنجاز الوضع النهائي بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، كانت الإجابة الفلسطينية التي أسمعت للمبعوثين الأمريكيين واضحة وصريحة من قبل ياسر عرفات "الظروف لم تتضح بعد لعقد قمة، إن شيئاً لم يتحقق في محادثات إيلات كما أنه لم يتم إحراز أي تقدم في ستوكهولم السرية التي قد أجراها أحمد قريع ولم تسفر عن أي تغيير في الموقف الإسرائيلي المتصلب كعادته ، إننا نحتاج لأسابيع من المفاوضات المكثفة قبل أن نتقدم نحو عقد قمة ثلاثية". وقال لأولبرايت "إذا دعوتكم لعقد قمة وعقدت وكان مصيرها الفشل، فإن هذا سيضعف الآمال لدى الشعوب بإمكانية تحقيق السلام، دعونا لا نضعف هذا الأمل"².

¹ توفيق أبو بكر، أسرار مفاوضات كامب دافيد، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، عمان: تموز 2001، ص7.

² أكرم هنية، مرجع سبق ذكره ، ص9.

في حينها استجاب الرئيس كلينتون لطلب باراك، فدعا ياسر عرفات لعقد مؤتمر ثلاثي في كامب ديفيد في يوليو 2000، وقد أبدى عرفات اعتراضه بسبب عدم الإعداد للمؤتمر¹، على أنه لم يستطع رفض الدعوة، برغم كل المحاذير التي طرحها ياسر عرفات ونجملها في الآتي²:

- إن قضية فلسطين أشد تعقيداً من أن تحل في قمة لم يعد لها جيداً.
- إن الفشل مؤكد مادامت المواقف الإسرائيلية كما هي حتى الآن.
- إن هناك خطوطاً حمراء فلسطينية لا يمكن تجاوزها على الإطلاق.
- لا تتورطوا في "جنيف جديدة" إشارة إلى فشل قمة جنيف بين كلينتون والرئيس حافظ الأسد.
- وكان الانطباع الفلسطيني بعد ذلك بان أولبرايت خرجت مقتنعة بضرورة الإعداد الجيد للقمة عبر عقد محادثات مكثفة مع كلا الطرفين، إلا أن الموقف الأمريكي كان يدعو لعقد القمة بناءً على توصيات أولبرايت، وروس وساندي بيرغر، وكان كلينتون أيضاً ينسق جهوده مع باراك الذي كان يرغب بشدة في انعقاد القمة، معتقداً أن العرض الذي سيحمله سيقنع عرفات بالموافقة، إلا أن عرفات كان يرغب بأن يكون للقمة تحضير جيد وأن يتم أيضاً تطبيق الانسحاب الإسرائيلي الثالث من الضفة الغربية³. ونفس الموقف قاله أبو مازن في لقاء له مع باراك في بيته في كوخاف يائير " قلت لباراك إن الوقت ليس ناضجاً بعد للقمة وإن من الأفضل الانتظار"⁴.

¹ كانت الإدارة الأمريكية متفكة عموماً مع موقف عرفات، ورأت أن الفلسطينيين على حق في القلق من احتمال فشل القمة إذا لم تكن هناك محادثات تمهيدية إضافية. وكان كلينتون قد قال لباراك في حزيران مشيراً على احتمال عقد القمة: "أريد ذلك لكن ليس في ظروف تؤدي إلى نقل أوسلو. انظر: توفيق أبو بكر، أسرار مفاوضات كامب ديفيد، مرجع سبق ذكره، ص12. كما اتفق كلينتون مع عرفات على الحاجة إلى التقدم في مجال الالتزامات المرحلية وحصل من باراك على الالتزام بالقيام بالانسحاب الثالث سواء توصل الطرفان إلى اتفاق نهائي أم فشلا في ذلك، كما أخبر عرفات في شكل شخصي أنه يدعم انسحاباً إسرائيلياً "مهما" في حال فشل كامب ديفيد. وأوضح كلينتون لباراك مخاوف عرفات وقال له "ضع نفسك مكانه"، وحضه على أن يفتح القمة بعدد من إجراءات حسن النية تجاه الفلسطينيين، وأخيراً أكد كلينتون لعرفات عشية القمة أنه لن يكون موضع اللوم في حال فشل القمة، وقال: "لن يشير أحد إليك بإصبع الاتهام". انظر:

Helga baumgarten. The myth of camp david beir. Beir zeit university: ibeahim abu lughod insitue of international studies. 2001.p.19

² أكرم هنيه، صحيفة الأيام، 2000/7/29.

³ بلال الحسن، مرجع سبق ذكره، ص11.

⁴ من حوار أبو مازن مع عويد ج رانوت، صحيفة معاريف الإسرائيلية، 2000/7/30، المصدر السياسي/ القدس، نشرة يومية مترجمة عن الصحف الإسرائيلية، e-mail:almasdar@palnet.com.www.almasdamews.com

مع العلم بأن إيهود باراك لم يلتقي الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات لمدة عشرة أيام للتفاوض بطريقة مباشرة ، وإنما كانت الإدارة الأمريكية تلتنقي كلا على حده مع العلم بأنه لم يكن هناك أي إغراءات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للقبول بما يصل إليه الأطراف من اتفاق ولم يكن هناك أي طرف عربي يقبل النتائج¹.

وعقد المؤتمر حيث جرى التفاوض بشأن قضايا الوضع الدائم الفلسطيني (الحدود- المستوطنات- القدس- اللاجئيين- الأمن...)، ولكن المفاوضات باءت بالفشل، وتفجرت انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية، وتولى شارون الحكم لينسف اتفاقات أوسلو ويقضي على عملية السلام².

فرغم كل الجولات التفاوضية التمهيدية التي انعقدت تباعاً تحضيراً للمؤتمر وكل الجهود التي بذلها الأمريكيون لعقد القمة الثلاثية وتوفير أسباب نجاحها، فقد بدا أن الجانبين الأمريكيين والإسرائيليين يعملان تحت ضغط عنصر الزمن الذي ينزف بسرعة لكل منهما. وبالتالي فقد مال هذان الجانبان إلى نوع من المغامرة بعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن وبالرهان على أن القمة الثلاثية لها سحرها الخاص بها، ولها أيضاً دينامية ذاتية قادرة على تجاوز الصعاب، وحل المشكلات الكثيرة التي تترص بالجميع سلفاً، اعتقاداً من الإسرائيليين بأن حبات السكر القليلة التي سوف يذیبونها في كؤوس طافحة بالمرارة لدى عرض حلولهم لهذه القضية أو تلك من القضايا التي تشكل قلب النزاع التاريخي، سوف تجعل الفلسطينيين يتجرعون تلك الكؤوس حتى الثمالة.

إن مفاوضات كامب ديفيد، التي كانت كما تم وصفها سابقاً ، بأنها مغامرة تفاوضية مرتجلة، كانت في حقيقة الأمر بمثابة عملية اغتيال سياسي لكل تلك التفاهات والنتائج الأولية المتحققة في مفاوضات أوسلو ، ان نهج التفاوض الثنائي المغلق والبعيد عن عيون الإعلام والتسريبات الإعلامية،

¹ مقابلة تلفزيونية مع روبرت مالي، مدير برنامج الشرق الأوسط في مجموعة الأزمات المالية ، قناة الجزيرة الإخبارية، 2010/10/10 .

² في تساوق مع هذه التهديدات، هدد باراك بضم بعض الأراضي الفلسطينية الخاضعة لسيطرة الجيش الإسرائيلي إلى إسرائيل، في حال تنفيذ قرار المجلس المركزي الفلسطيني المتعلق بإعلان قيام الدولة على جميع الأراضي التي احتلت سنة 1967، وعاصمتها القدس . ممدوح نوفل ، عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد 43 ، صيف 2000، بيروت، ص 85.

كان أكثر جدوى من أي مفاوضات تجري تحت الأضواء أو بحضور طرف ثالث ، حتى ولو كان هذا الطرف يقدم نفسه كطرف وسيط نزيه¹.

ولم تنجح أبواق الدعاية الصهيونية بقدر نجاحها في إشاعة أن ياسر عرفات هو المسئول الأول والأخير عن فشل المؤتمر و عما بلغته الأوضاع في الأراضي الفلسطينية من الترددي والضياع²، ومن هذه الزاوية فبالإمكان تخطئة أولئك الذين رأوا أن عرفات لم يكن راغباً في التوصل إلى اتفاق نهائي، ذلك أنه مثل باراك، شعر أن وقت مفاوضات الوضع النهائي تأخرت كثيراً عما يجب، لكنه بخلاف رئيس الوزراء الإسرائيلي لم يعتقد أن ذلك يبرر إلغاء الالتزامات المرحلية. لقد كانت القضايا المرحلية والنهائية مترابطة تماماً بالنسبة إلى عرفات أو إنها جزء لا يتجزأ من بعضها البعض بالضبط بمعنى التمايز، وفي الوقت نفسه الارتباط بين المرحلي والنهائي، فعدم تنفيذ الالتزامات المرحلية لم يثر الشكوك في نيات إسرائيل فحسب، بل أنه بالنسبة إلى عرفات كان سيؤثر تأثيراً مباشراً في وزن القوى السائد عند البدء بالتفاوض على الوضع النهائي. وذلك بسبب رفضه "العرض السخي" الذي تقدم به إيهود باراك إليه في كامب ديفيد ولجؤه بعدها إلى تفجير أعمال العنف والإرهاب بهدف تحقيق مطالبه بقوة³.

وقد ساعد بيل كلينتون⁴، الرئيس الأمريكي السابق، في نشر هذه الرواية وتلقفتها بدورها إدارة الرئيس بوش التي تضم عناصر يمينية مساندة لأكثر التوجهات الإسرائيلية تطرفاً، وتمكنت من دفع

¹ ذلك أن الطرف الثالث عادة ما يكون راغباً في النجاح بأي ثمن ، وبالتالي فإنه لا يتردد في العادة عن ممارسة الضغوط التي كانت تقع دائماً على رؤوس الفلسطينيين ، باعتبارهم الحلقة الأضعف والعنصر الذي لا يثير الخلاف معه أي ردود فعل داخلية لدى الطرف الثالث هذا ، ونحن نعني بهذا الطرف حصراً الطرف الأمريكي .

² إن الحملة التي بدأها إيهود باراك ضد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات واتهاماته المركزة شخصياً على الرئيس الفلسطيني باعتباره عقبة في طريق السلام والشخص الذي لا يمكن التوصل معه إلى تسوية سلمية كانت بمثابة فاتحة عريضة لحملة ضارية اشد اتساعاً ، تولى فيما بعد رئيس الحكومة اليمينية الإسرائيلية آرييل شارون، النسيج على منوالها، ودفعها إلى آفاق بالغة الخطورة، خصوصاً عندما راح شارون بالتوافق مع الرئيس الأمريكي القادم حديثاً إلى البيت الأبيض، يعتبر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات رجلاً غير ذي صلة بعملية السلام، وأن من المفيد التخلص منه سياسياً أو جسدياً، كشرط لاستئناف المفاوضات مع قيادة فلسطينية جديدة وذلك على النحو الذي تجلّى بكل وضوح آنذاك في عملية محاصرة الرئيس ياسر عرفات في مقره، والتهديد بقتله والسعي إلى فرض حصار دولي ضده.

³ للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: أكرم هنية، أوراق كامب ديفيد ، مجلة الدراسات الفلسطينية، شتاء 2001، بيروت، ص 75-97.

⁴ في أعقاب مباحثات كامب ديفيد، ألقى الرئيس الأمريكي اللوم على الفلسطينيين، وحملهم وحدهم، مسئولية فشل المباحثات، كما أشاد بموقف رئيس الوزراء الإسرائيلي، منوها بأنه اتخذ العديد من الخطوات الايجابية، وأنه يعتقد بأن باراك بحاجة إلى بعض الوقت، بسبب مشاكله الداخلية تم وجه تحذيراً إلى الفلسطينيين، من إعلان الدولة المستقلة من جانب واحد، وأن على الرئيس عرفات تحضير

السياسة الأمريكية على طريق التشدد والعداء لعرفات وسلطته الوطنية، وجعلت من عزل الرئيس الفلسطيني وتدمير مؤسسات حكمه شرطاً أساسياً لإعادة الأمور إلى مسارها الصحيح. ومن ثم تبنت سياسة آرييل شارون وأيدت كافة ممارساته الوحشية ضد الشعب الفلسطيني بما فيها إطراق طائراته ومروحياته ودباباته لتحصد أرواح الفلسطينيين وتعتال رجالهم وتعتقل الآلاف منهم وتدمر منازلهم وتقتلع مزروعاتهم وتفرض عليهم حصاراً خانقاً متواصلاً¹.

والمثال الأبسط على ذلك أن احتفاظ إسرائيل بقطعة من الأرض كان من المفترض تسلم الفلسطينيين خلال الفترة المرحلية، يعني أن على الآخرين العودة إلى التفاوض حولها في مفاوضات الوضع النهائي. وإذا كان باراك أمل أن الالتزامات المرحلية سيطويها النسيان سريعاً في حال نجاح القمة، فقد خشي عرفات أن النسيان سيطويها في السرعة نفسها في حال فشل القمة بكلمة أخرى، لقد بدا باراك وكأنه يطرح خياراً قاطعاً هو "أقبل أو أرفض" في الوقت الذي يعني فيه الرفض التخلي ليس فقط عن الوضع النهائي بل أيضاً عن الانسحابات الإسرائيلية الإضافية ومن القرى المجاورة للقدس وإطلاق السجناء وغيرها من الالتزامات المرحلية². الأسوأ من أن الرفض كان يعني رؤية المزيد من المستوطنات في المناطق التي كان باراك واثقاً من إنها ستضم لإسرائيل ضمن اتفاق الوضع النهائي.

لم يعد شارون مسئولاً، أمام الإدارة الأمريكية، عن أية فظائع يرتكبها في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد أن تم خلط الأوراق، وخاصة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فكل ما تفعله قواته في رأيها إنما هو قبيل الدفاع عن النفس في مواجهة الإرهاب الفلسطيني، والذي يعني هذه الإدارة هو القضاء على الإرهاب الدولي في كل مكان، وهي لا تتوقف أما الأسباب والظروف التي أدت إلى تفجير الانتفاضة الفلسطينية قبل شهور من أحداث سبتمبر، فلا يعنيها أن شارون هو الذي خطط لنسف عملية السلام عندما وجد باراك منغمساً في مفاوضاته مع الفلسطينيين من أجل التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، فقام باقتحام الحرم القدسي في حراسة المئات من الجنود وهو على إدراك

الرأي العام الفلسطيني لقبول التنازلات وأنة لم يفعل الفلسطينيون ذلك، فإن علاقة الولايات المتحدة بالفلسطينيين سوف تخضع لإعادة النظر. انظر: انتصار الشنطي، الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

¹ لم تكن تهديدات كلينتون، هي المؤثر السليبي الوحيد الذي شاب روح الاعتدال في تقييم نتائج كامب ديفيد، فقد شارك كل من الكونغرس، والصحافة الأمريكية في امتداح موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي، وتوجيه اللوم للسافر إلى السلطة الفلسطينية، واتهامها بأنها خضعت إلى التطرف "تطرف الشارع الفلسطيني". المرجع السابق ذكره، ص 52.

² توفيق أبو بكر، أسرار مفاوضات كامب ديفيد، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

تام بمغبة عمله، وحدث ما توقعه حيث وقع الصدام الذي فجر الانتفاضة (وربما كان الأمر نتيجة لتدبير تم بين شارون وباراك أراد به الأخير أن يعدل عن عدد من التنازلات التي قدمها في المفاوضات، أو ربما وجد باراك نفسه في حرج من رفض طلب شارون القيام بهذه الزيارة)، وكان باراك قد اعد عدته منذ شهور سابقة لمواجهة أية مقاومة فلسطينية بأقصى إجراءات القمع وبكافة ما في الترسانة الإسرائيلية من أسلحة¹.

كانت الأجواء مهيأة تماما لتنفيذ مخططات شارون، فقد تمت تعبئة الشعب الإسرائيلي ضد عرفات الذي صورته أجهزة الإعلام في صورة "الإرهابي الذي رفض أكثر العروض سخاء ولم يقبل استرداد ما يزيد عن 90% من الأراضي الفلسطينية، وفشل في أن يجعل من نفسه رجل دولة مسئولاً، بل تغلبت عليه طبيعته الإرهابية وآثر أن يسير في طريق العنف مهدداً أمن إسرائيل والإسرائيليين". وتحول الشعب الإسرائيلي الذي سير منذ سنوات مظاهرات صاخبة ضد شارون بسبب تورطه في حرب عدوانية خاسرة في لبنان مطالبا بعزله، والذي طالما أبدى استهجاناً لمواقفه المندفعة ومخاوفه من أفكاره المتطرفة، فإذا به يوليه ثقته ويسير خلفه بأمل أن يحقق له الأمن ولا يجد قادة حزب العمل الذين أبرموا اتفاقات أوسلو غضاضة في الخضوع لإمرة شارون وتنفيذ أوامره كأعضاء مهمشين في حكومته².

1 - ما هي حقيقة العروض السخية التي قدمها باراك في كامب ديفيد؟

تكمن المشكلة في أن مفاوضات كامب ديفيد لم تنتشر محاضرها، وربما كان الهدف من ذلك هو محاولة الإيهام بأن ما عرضه باراك، ورفضه عرفات، كان مجموعة من التنازلات غير المسبوقة، والتي تثبت حسن النوايا الإسرائيلية والرغبة الصادقة في إقامة سلام مشرف مع الفلسطينيين، وكان يكفي أن يشاع أن من بين هذه التنازلات إعادة ما يزيد عن 90% من الأراضي للفلسطينيين وأن باراك وافق على تقاسم القدس مع الفلسطينيين³.

¹ للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: أكرم هنية، أوراق كامب ديفيد، مرجع سبق ذكره، ص 75-97.

² للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: أكرم هنية، أوراق كامب ديفيد، مرجع سبق ذكره، ص 75-97.

³ للاستزادة انظر: صحيفة الأخبار، القاهرة، 2000/7/22.

ومع ذلك فقد بدأت الحقائق تتكشف نتيجة لما نشر من تصريحات وكتابات من شاركوا في تلك المفاوضات سواء من الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي¹.

ويبدو أن باراك اتفق مع كلينتون على الإلحاح والأهمية الكبيرة لعقد قمة كامب ديفيد وهو ينوي من وراء هذه القمة الالتفاف على التزامات إسرائيل بخصوص إعادة الانتشار الوارد في اتفاق أوسلو والقفز مباشرة إلى قضايا الوضع النهائي، وهكذا تكون هذه القمة مخرجاً لرئيس الوزراء إيهود باراك الذي لم ينفذ معظم استحقاقات أوسلو وما بعدها².

إن كل المزاعم التي راجت عن نتائج مفاوضات كامب ديفيد د ، سيما ادعاء إيهود باراك بأنه أعطى وكان سخيا في عطائه، كانت مجرد حملة دعائية منظمة تهدف إلى تبرئة النفس من تحمل أي قدر من الفشل المتحقق على رؤوس الأشهاد ، فوق إنها محاولة للنيل من مصداقية المفاوض الفلسطيني الذي كان يعلم علم اليقين بأن باراك لم يقدم في كامب ديفيد أي عرض من نوعه³.

بدا واضحاً بأن الأمريكيين الذي استجابوا لإلحاح إيهود باراك على عقد القمة الثلاثية - رغم إدراكهم لشدة التباين بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي - حيال معظم القضايا الجوهرية المعروضة

¹ في الوقت الذي دخل باراك بلملثائه الخمسة الشهيرة، عندما أعلن "انه يؤيد اتفاقاً من خمسة مبادئ مع الفلسطينيين ، ينص على الفصل التام بين الجانبين. وحصراً مبادئه الخمسة في الأتي:

1. إن إسرائيل لن تعود إلى حدود عام 1967 .
2. إن القدس الموحدة ستبقى عاصمة إسرائيل .
3. انه لن يكون مسموحاً لأي جيش أجنبي بالتمركز في منطقة غرب وادي الأردن.
4. أن غالبية المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية سيعيشون في تجمعات استيطانية، تحت السيادة الإسرائيلية، في إشارة إلى ضم أجزاء من الضفة وقطاع غزة.
5. إن حق العودة لنحو 3,5 مليون لاجئ فلسطيني إلى ديارهم أمر مرفوض.

دخل باراك مفاوضات كامب ديفيد الثانية بهذه الاملاآت الخمسة، معتقداً بأنه لن يتخلى عنها أبداً ، وكان باراك متصوراً بأن فكرة دولة فلسطينية على 90% من الأراضي الفلسطينية قد يغري عرفات، ليتنازل عن القدس، ببساطة، مما جعل باراك يدرك حقيقة ما ذهب إليه، دون فائدة. صحيفة الأخبار المصرية، القاهرة، 2000/6/6.

² naseer aruti. Dishinesi briker:. The us role in Israel and pagestine . cambridge. Ma.: south end press.2003 .p.xii

³ مع العلم بأن كل ما جرى التفاوض حوله على هذا الصعيد، كان مجرد اقتراحات وأفكار أمريكية منقولة عن السنة أعضاء الوفد الإسرائيلي. أي أن باراك وأعضاء وفده لم يقدموا بأنفسهم أي عرض من تلك العروض السخية التي تحدث عنها باراك في حينه ، وظل يردد ما فيها بعد، جنباً إلى جنب مع ماكينة الدعاية الأمريكية، التي تطابقت إلى أبعد الحدود مع مزاعم باراك وادعاءاته.

على جدول أعمال القمة العتيدة¹، كانوا يراهنون على ضعف القدرة الفلسطينية على الصمود أمام الضغوط المكثفة، بل ولي ذراع القيادة الفلسطينية، وحملها على القبول بما لا تستطيع أساساً للقبول به في ظل ظروف دولية وإقليمية أقل توازناً مما كانت عليه الظروف قبل عقد من الزمان، سيما وأن الفلسطينيين الذين سبق أن أكرهتهم حالة الخلل السائدة على مسرح السياسة الدولية، ووضعية الانقسام والضعف الشديد المهيم على العالم العربي، على القبول بحلول منقوصة، واتفاقيات مجحفة قد أصبحوا أسرى لمنطق المساومات وباتوا جزءاً من لعبة تفاوضية محكومة بمنطق القوة لا يملكون فكاكاً منها، وفق ما يبدو أنه كان يتراءى للأمريكيين والإسرائيليين معاً.

وقد تبين أن ما اقترحه باراك على عرفات بشأن الأرض التي تعاد إلى الفلسطينيين تقتطع منها 10% تمثل كتل المستوطنات التي تضمها إسرائيل إليها مقابل 1% تتنازل عنها الدولة العبرية من أراضٍ قاحلة جنوب قطاع غزة. أما بقية المستوطنات -خارج كتلة المستوطنات- فقد بقي مستقبلها غامضاً دون تعهد صريح بإزالتها بحيث يظل احتمال بقائها كقنابل موقوتة في أراضي الدولة الفلسطينية قائماً، وتضاف إلى المناطق التي تظل تحت السيطرة الإسرائيلية مساحة إضافية تمثل 12% من أراضي الضفة الغربية في وادي الأردن -لأسباب أمنية- على مدى فترة تمتد من 10 إلى 20 عاماً. فلم يكن ما عرضه باراك -في حقيقة الأمر- إعادة 90% من الأراضي للفلسطينيين، وإنما -على حد ما نشرته صحيفة هآرتس بشأن خطة باراك في عددها الصادر يوم 10 مارس 2000- هو 50% من الضفة الغربية يحصل عليها الفلسطينيون و 10% تضمها إسرائيل وتكون نسبة ال 40% من الأراضي موضوع تفاوض بين الجانبين، أي أن المعروف على عرفات في كامب ديفيد كان يمثل مجموع مساحة

¹ انتظر الفلسطينيون مؤشرات مطمئنة مبكرة من باراك لكن خطواته الأولى جاءت معاكسة تماماً، فقد ضاعفت من الشكوك في نواياه تشكيل حكومته الموسعة، ذلك الخليط من المتشددین ودعاة السلام، وموقفه من القدس، ورفضه مجابهة المستوطنين، وكان ما أزعج الفلسطينيين بشكل خاص في أجواء التطلع والقلق تلك، تأجيله تناول القضايا الأساسية مثل اتفاق وأي ريفر لعام 1998، الذي اختار باراك إعادة التفاوض عليه، أو البدء بمحادثات الوضع النهائي التي أجلها باراك عن طريق عدم تسمية رئيس للمفاوضات الإسرائيلي، وساد الفئآت الفلسطينية النافذة في أوساط المتفقين والأجهزة الأمنية والإعلام ورجال الأعمال والبيروقراطيين والناشطين السياسيين - التي كان دعمها ضرورياً لمساعي عملية السلام - الشعور بخيبة الأمل إزاء نتائج عملية السلام والشك في استعداد إسرائيل للعمل بالاتفاقات الموقعة والإحباط الإضافي إزاء خطاب باراك السياسي والخطوات التي اتخذها بعد فوزه. توفيق أبو بكر، أصرار مفاوضات كامب دافيد، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، عمان، تموز، 2001، ص 5.

المنطقتين أ، ب اللتين كان يمارس فيهما سلطاته (أو أكبر قليلاً)، الأمر الذي لا يختلف عما كان شارون يقترحه لإقامة دولة فلسطين¹.

أما عن القدس، فقد جاء اقتراح باراك بشأنها من قبيل الخداع المثير للسخرية، ولعلنا نذكر أنه قد قرر قبل شهر من مفاوضات كامب ديفيد أن يعيد إلى المنطقة "أ" الواقعة تحت السلطة الفلسطينية بلدة أبو ديس وبلدتين قريبتين من القدس².

وكانت هذه البلدات تقع في حدود القدس الشرقية في عهد الحكم الأردني، ولكن إسرائيل أخرجتها من الحدود البلدية لمدينة القدس، ثم عدل باراك عن قراره المذكور حتى يعيد طرحه في مفاوضات كامب ديفيد مقترحاً أن يقيم الفلسطينيون عاصمة دولتهم في بلدة أبو ديس. ومن ثم يدعي انه استجاب لطلب الفلسطينيين إقامة عاصمة الدولة في القدس (باعتبار أبو ديس كانت جزءاً من القدس الشرقية) في الوقت الذي تظل مدينة القدس الموحدة (بحدودها البلدية الإسرائيلية) عاصمة لإسرائيل وتحت سيادتها وأما بقية القدس الشرقية (بما فيها البلدة القديمة)، فإن الفلسطينيين يمارسون فيها نوعاً من السلطات البلدية على الأحياء العربية وتبقى لإسرائيل السيادة عليها، ولا تكون للدولة الفلسطينية على الحرم القدسي سوى وظيفة الإدارة³.

ورفض باراك الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة رفضاً قاطعاً، وإنما وافق على عودة عدد قليل منهم في إطار جمع شمل العائلات حسبما تقرر إسرائيل وحدها وعلى مدى سنوات طويلة⁴.

¹ ويذكر محمود عباس (أبو مازن) في البيان الذي ألقاه أمام المجلس التنفيذي بشأن مفاوضات كامب ديفيد أن إسرائيل طالبت بإقامة خمس مناطق للرقابة العسكرية وقطاعات أخرى للطوارئ وثلاث محطات إنذار مبكر إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن بقاء القوات الإسرائيلية في غور الأردن، كما تمسكت بمواصلة سيطرتها على المجال الجوي الفلسطيني وبأن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح.

² للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: أكرم هنيه، أوراق كامب ديفيد، مرجع سبق ذكره، ص 75-97.

³ للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: أكرم هنيه، أوراق كامب ديفيد، مرجع سبق ذكره، ص 75-97.

⁴ للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: المرجع السابق ذكره، ص 75-97.

تلك -في مجملها- الخطوط العامة لما اعتبرته الدعاية الصهيونية التي ملأت العالم ضجيجا عروض إسرائيل السخية التي رفضها عرفات¹، تلك الدعاية التي أثارت ثائرة الإسرائيليين على عرفات وأفقدتهم الثقة في عملية السلام. وألقت بظلالها على أسباب الانتفاضة الفلسطينية.

فقد كان الاقتناع شبه يقيني بأن مؤتمر كامب ديفيد كان أقرب ما يكون إلى مغامرة غير محسوبة العواقب، مما حدا بالفلسطينيين لمقاومة عقده قبل إنضاج الظروف الملائمة، ليس لعقده فقط، وإنما لإنجاحه، أيضاً. فقد فقدت غالبية الفلسطينيين الثقة في عملية أوسلو، وكان قبول عرفات لموقف كلينتون وبارك يعني عند معظم الفلسطينيين استسلاماً تاماً². ورغم إلحاح الفلسطينيين الشديد على ضرورة تجنب مثل هذه المغامرة التي تنذر بعواقب بالغة الخطورة، فقد مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً كثيفة لعقد المؤتمر، حيث تحول مجرد انعقاده إلى هدف بحد ذاته. ففي البيان الذي أذاعه الرئيس كلينتون حول القمة المكثفة التي أجراها مع الرئيس ياسر عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك بعد أن اتضح له أن الوفدين المتفاوضين الفلسطينيين والإسرائيلي لم يعودا قادرين على دفع المفاوضات إلى الأمام (وهو يشير إلى مفاوضات استكهولم التي اعتبرها أهم مفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي حتى انعقاد قمة كامب ديفيد).

ومن الغريب أن يحمل كلينتون ياسر عرفات مسؤولية فشل مفاوضات كامب ديفيد³ في حين أنه بادر بعد ذلك بتقديم مقترحات جديدة في ورقة قدمها للجانبين حاول فيها تحسين مبادئ تسوية القضايا

¹ وقد فند هذا الأمر، العديد من شهادات بعض من شارك في هذه المفاوضات من أمريكيين وفلسطينيين وإسرائيليين ومن بعض الإعلاميين والمسؤولين والصحف المختلفة التي أجمعت في الغالب على عدم تحميل الطرف الفلسطيني مسؤولية فشل مفاوضات الكامب ديفيد الثانية. وإنما كان الطرف الإسرائيلي ومن ورائه الطرف الأمريكي هو من كان يتحمل فشل هذه المفاوضات، والتي حاول الطرف الأمريكي عرضها من جديد عبر ورقة كلينتون قبل انتهاء فترة حكمة بأيام والتي لم تكن تختلف عما طرحه الجانب الإسرائيلي في المفاوضات.

² naseer aruti. Dishinesi briker.: The us role in Israel and pagestine . Ibid. p.171

³ بعد فشل كامب ديفي د، ظهر الموقف الأمريكي، متحيزاً لإسرائيل، كان آخرها سيادة لأعلى الحرم للفلسطينيين، والأسفل للإسرائيليين. علماً بأنه لا معنى للدولة الفلسطينية بدون القدس عاصمة لها. لقد أفلتت القيادة الفلسطينية من مصيدة كامب ديفيد، ولم يستطع كلينتون دخول التاريخ، عبر اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد أعلن بنفسه "الفيتو" الأمريكي على إعلان الدولة الفلسطينية، إذا أعلنت، في 2000/9/13. جلال عارف، ماذا بعد سقوط الأفتعة الأمريكية، صحيفة الأخبار، القاهرة، 2000/8/5. وهدد بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس إذا أعلنت الدولة الفلسطينية من دون اتفاق. وثائق قمة كامب ديفيد الثانية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 43، صيف 2000، بيروت، ص 228.

الرئيسية¹، الأمر الذي يدل بوضوح على أن الرئيس الفلسطيني كان محقا في رفضه لما عرض عليه في كامب ديفيد².

خامسا : طابا ونهاية المفاوضات³

استدارا كما سبق ، فإن ثمة تفاؤلا لاستئناف المفاوضات بين الجانبين ، قادهما إلى محادثات طابا⁴، التي جرت في أواخر عام 2000 ، وتوقفت في 2001/1/27. وارتكزت الأسس التي جرت عليها المناقشات، إلى حد كبير على "الثوابت" التي اقترحتها كلينتون⁵، في 2000/12/23 .

¹ فمن جهة أولى كان الرئيس كلينتون على وشك إنهاء مدة ولايته الثانية في البيت الأبيض، دون تحقيق إنجاز تاريخي بحسب له في واحدة من أكثر المشكلات الإقليمية والدولية التي استثمر فيها الرئيس الأمريكي كثيرا، وبذل بشأن التوصل إلى حلول لها جهوداً لم يبذلها في أي مشكلة خارجية أخرى. وعمل بدأب وإخلاص، وبدوافع أمريكية موضوعية، تخالطها دوافع شخصية مشروعة، لتحقيق نجاح دبلوماسي شخصي، قد يكون باهراً ومدويا، في أكثر مناطق العالم حيوية بالنسبة للمصالح القومية الأمريكية، الأمر الذي من شأنه أن يحسن مدونات السجل الشخصي لرئيس أُنقِلت عليه فضيحة غير سياسية، كادت تؤدي به من رئاسة أكبر وأقوى دولة في العالم. كما يمكن لمثل هذا النجاح الأمريكي المحتمل في الشرق الأوسط، أن يتوج كلينتون كمرشح محتمل لجائزة نوبل للسلام. ناهيك عما قد يفضي إليه النجاح المأمول من تحسين فرص فوز الحزب الديمقراطي، وترجيح كفة نائبه آل غور في معركة الرئاسة المقررة بعد نحو أربعة أشهر فقط من موعد انعقاد مؤتمر كامب ديفيد.

² في كامب ديفيد الثانية ثم التفاهم على إعلان الدولة الفلسطينية، واعتراف إسرائيل بها ، على أن تكون منزوعة السلاح ، وتقام حدودها وفقا لقرار 242 . التقرير الاستراتيجي العربي 2000 ، الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، 2001 ، ص 243.

³ ولكن أمر الانسحابات والنسب المئوية وحل مسألة القدس واللاجئين والمستوطنات كانت أكثر وضوحا في مفاوضات طابا التي لم توثق ، بل جاءت هذه المفاوضات في الوقت بدل الضائع من فترة حكومي بيل كلينتون وإيهود باراك قبل وصول حكومتي اليمين المتطرف في إسرائيل وفي الولايات المتحدة الأمريكية للحكم ، وممارسة سياسة مغايرة لما كان متبعا في الفترة السابقة لهما .

⁴ وبعد - فقد كانت مفاوضات طابا الفصل الأخير في عملية السلام التي قام آرييل شارون بنسفها، حيث بادر إلى إعلانه عدم الالتزام بما دار في هذه المفاوضات ومع انتهاء ولاية الرئيس كلينتون اخفتت معه ورقته التي اتخذ منها الجانبان أساسا لمفاوضاتهما في طابا وحققا بعض التقدم.

⁵ ما من نص-صريح أو مكتوب لأفكار كلينتون، وإن ثم نشر هذه الأفكار في الصحف، من خلال تلاوتها على مسامع الوافدين من قبله ، وما يهمننا عن الدولة، فقد ذكر تحت فقرة "الأرض" حيث قال : أعتقد بأن الحل ينبغي أن يكون بحدود أواسط التسعينات في المائة، بين 96/94% من أراضي الضفة الغربية، في الدولة الفلسطينية، وتحت فقرة "اللاجئون" ، قال : الحل يجب أن يكون منسجما مع مقاربة الدولتين التي قبلها الطرفان كلاهما، كوسيلة لإنهاء النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي : دولة فلسطينية ، كوطن للشعب الفلسطيني ، ودولة إسرائيل كوطن للشعب اليهودي ، وبموجب الحل على أساس دولتين ، ينبغي أن يكون المبدأ المرشد هو أن الدولة الفلسطينية ستكون نقطة الارتكاز للفلسطينيين، اللذين يختارون أن يعودوا إلى المنطقة، من دون استبعاد أن تقبل إسرائيل بعض هؤلاء اللاجئين، اعتقد أننا بحاجة إلى تبني صياغة بشأن حق العودة، توضح بأن ليس هناك حق محدد في العودة إلى

إسرائيل نفسها، ولكنها لا تلغي تطلع الشعب الفلسطيني للعودة إلى المنطقة: انظر : الأيام، رام الله ، 2000/12/30 ، رام الله، 2000/12/18.

بعد ستة أشهر من إخفاق محادثات طابا ، وفي الوقت الذي تتوالى فيه قرارات، وقف إطلاق النار، بلا جدوى بعد الاعتداءات الإسرائيلية، والهجمات الدفاعية الفلسطينية "فإن نتائج طابا هي التي يعتزم الفلسطينيون اتخاذها كأساس للتفاوض .

ولكن أمر الانسحابات والنسب المئوية وحل مسألة القدس واللاجئين والمستوطنات كانت أكثر وضوحا في مفاوضات طابا التي لم توثق، بل جاءت هذه المفاوضات في الوقت بدل الضائع من فترة حكومتي بيل كلينتون وإيهود باراك قبل وصول حكومتي اليمين المتطرف في إسرائيل وفي الولايات المتحدة الأمريكية للحكم، وممارسة سياسة مغايرة لما كان متبعاً في الفترة السابقة لهما.

إن تتصل إيهود باراك من النتائج الايجابية التي تم إحرازها في مفاوضات طابا تمثل اشد برهان على غربة رئيس الحكومة الإسرائيلية عن فريقه التفاوضي المكون من كبار وزرائه ومساعديه، هؤلاء الذين عملوا بكل جدية ، وأبدو الرغبة القوية في التوصل إلى نتيجة مدونة تلخص نتائج تلك المفاوضات المثمرة ، وتشكل أرضية لكل مفاوضات محتملة لاحقا، يمكن إجراؤها مع الحكومة التي ستخلف حكومة باراك ، مما جعلنا نعتقد بأن تتصل باراك هذا كان أقرب ما يكون تصويت مبكر من زعيم حزب العمل لصالح حزب الليكود، الذي كان يشك آنذاك في أهلية حكومة باراك المستقلة، وفي شرعية أي اتفاق يمكن التوصل إليه في إطار مفاوضات طابا الجارية وسط حملة انتخابية ضارية ، بدت مؤشراتنا تؤكد على فوز آرييل شارون.

هذا إذا كانت هناك فرصة للتفاوض، يوما ما إذ أن شارون لديه أفكار أخرى، فالتفاوض ليس ضمن برنامجه. وكذلك إقامة الدولة الفلسطينية، ووفقا لإستراتيجيته، فإن (معازل) تخضع لرقابة مشددة على 43% من الضفة الغربية ، و70% من غزة، يعد كافيا جدا لتحقيق تطلعات عرفات وشعبة¹.

من الجدير ذكره، إبان محادثات طابا، أنه بعد ثلاث ساعات من المفاوضات التي استمرت بين ياسر عرفات والرئيس كلينتون، والتي انتهت بإثارة أعصاب كلينتون، انهي الرئيس كلينتون كلامه، بحده وعصبية ، قائلاً لعرفات : "إذا لم توافق على مقترحاتنا، فإن ذلك يدل على أنك لا تريد تحقيق سلام حقيقي، وفي هذه الحالة، سيعلن إيهود باراك الحرب وسنساعده "، وقد أعلنها باراك وساعده الأمريكان.

¹ لوفيل أوبسر فاتور، باريس، 2001/8/18، أوردت ترجمتها، جريدة الجرائد العالمية، القاهرة العدد 748، 2001/9/4.

وردد كلينتون بلهجة باردة، قائلاً "أن الإدارة الأمريكية الجديدة لن تبدل جهدا في عملية السلام¹، فهي تفضل أن تركز جهودها من اجل السلام الإسرائيلي - السوري، وأمامك هنا فرصة لا تأتيك ، مرة أخرى"².

وتتلخص أهم المبادئ التي تضمنتها ورقة كلينتون فيما يلي:

* الأرض والمستوطنات:

- يحصل الفلسطينيون على ما بين 94 و96% من أراضي الضفة الغربية، وتعويضهم بتبادل أراضي بحوالي 1 إلى 2% وممر آمن دائما.

- إقامة 80% من المستوطنين في الكتل الاستيطانية.

* الأمن:

- المبدأ الأساس هو وجود دولي لا يمكن سحبه إلا بموافقة متبادلة ويتولى تطبيق الاتفاق بين الطرفين.

- بقاء الوجود الإسرائيلي في مواقع ثابتة بغور الأردن وخضوعه لسلطة القوة الدولية لمدة 36 شهرا إضافية.

- احتفاظ إسرائيل بثلاث محطات إنذار مبكر في الضفة.

- تحرك القوات الإسرائيلية في حالة الطوارئ في الأراضي الفلسطينية.

- تكون فلسطين دولة غير مسلحة (وقد اقترح كلينتون هذا التعبير كحل وسط بين دولة منزوعة السلاح ودولة ذات تسليح محدود بحيث يكون للفلسطينيين قوات أمن قوية).

* القدس:

¹ في نهاية الورقة الشهيرة التي ضمنها الرئيس الأمريكي كلينتون أفكاره، ووجهات نظرة لإخراج عملية السلام من مأزقها الراهن وردت فقرة مقتضبة ، لكنها معبرة، جاء فيها: " هذه هي أفكارى ، وذا لم تقبل، فإنها لن تنزل عن الطاولة فحسب، بل إنها ستذهب معي، عندما سأترك منصبي، وأغادر البيت الأبيض". الشرق الأوسط، لندن، 2001/1/8.

² ليبراسيون، باريس، 2001/1/5 ، أوردت ترجمتها، جريدة الجرائد العالمية، القاهرة ، العدد 716 ، 2001/11/16.

- تكون المناطق العربية الفلسطينية واليهودية الإسرائيلية.

- التواصل الجغرافي لكلا الفريقين.

- السيطرة الفلسطينية الفعلية على الحرم القدسي مع احترام معتقدات اليهود ورقابة دولية (سلطة فلسطينية على الحرم وإسرائيلية على الحائط الغربي والحيز المقدس بما فيه الحائط الغربي أو سيادة فلسطينية على الحرم وإسرائيلية على الحائط الغربي وسيادة عملية مشتركة على الحفريات أسفل الحرم ووراء الحائط بحيث لا تجرى غلا بموافقة الطرفين قبل أي عملية حفر).

* اللاجئون الفلسطينيون:

- اعتراف الجانبين بحق اللاجئين في العودة إلى فلسطين التاريخية.

- تنفيذ ممارسة هذا الحق بطريقة تتفق مع حل الدولتين بان تكون عودتهم إلى دولة فلسطين -والمناطق التي تنتقل من إسرائيل إلى فلسطين- وإلى الدولة المضيفة- وتوطينهم في دولة ثالثة.

- إنشاء لجنة دولية لتنفيذ التعويض وإعادة التوطين والتأهيل...الخ.

وقد استأنف الجانبان المفاوضات في طابا في يناير 2000 على أساس ورقة كلينتون، وعلى الرغم من أنه كان للفلسطينيين تحفظات على هذه الورقة، فقد اتسمت المفاوضات بالجدية. وعلى الرغم من حرص الجانب الفلسطيني على التوصل لاتفاق، فقد رفض باراك ذلك، بل إنه رفض حتى التوقيع على محضر يسجل ما توصل إليه الوفدان المتفاوضان واكتفى بإصدار بيان مشترك يتضمن إقرار الطرفين بإحراز تقدم كبير في المفاوضات حتى إنهما لم يكونا في أي وقت سابق أقرب إلى التوصل إلى اتفاق.

ويبدو أن باراك قد أثر التراجع أمام هجوم شارون وموفاز وغيرهما عليه بسبب ما اعتبروه تنازلات، وفضل الاستقالة وإجراء انتخابات مبكرة.

أما عن حقيقة ما دار في مفاوضات طابا، فإن المرجع الوحيد بشأنها هي الورقة التي أعدها الممثل الأوروبي ميغيل موراتينوس¹ وتفيد الورقة المذكورة أن الإسرائيليين قبلوا إعادة 92% من الأراضي للفلسطينيين وضم 6% و تأجير 2% منها في حين تمسك الفلسطينيون بالأراضي التي تضم إسرائيل أية قرية فلسطينية (في إطار ضم كتل المستوطنات)، كما رفضوا أي توسيع للمستوطنات على حساب الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من الاتفاق على إزالة المستوطنات من قطاع غزة، فغن الجانبين اختلفا بشأن المدة اللازمة لإزالتها. كما اختلف الجانبان بشأن رقابة المعابر الدولية مع كل من مصر والأردن، واتفقا على إقامة ممر آمن بين غزة والقطاع، ولكنهما لم يتفقا بشأن السيادة عليه ونظامه، كما لم يتفقا بشأن استخدام إسرائيل للمجال الجوي الفلسطيني، واختلفا بشأن مواعيد الانسحاب الإسرائيلي من الضفة ومن غور الأردن وعلى عدد النطاقات الأمنية التي تطالب بها إسرائيل. ومع عملية المقايضة في الأراضي وافقت إسرائيل على أن تكون حدود الدولة الفلسطينية أساس حدود ما قبل 5 يونيو 1967م.

وفيما يتعلق بالقدس، لم يتغير الموقف الإسرائيلي بشأن عاصمتي الدولتين، وثار الخلاف حول السيادة على بعض المستوطنات القريبة منها، ووافق الجانبان على مبدأ إشراف كل من الجانبين على أماكنه المقدسة مع اختلافهما بشأن نطاق الحائط الغربي ولم يتم الاتفاق بشأن الحرم الشريف، ووافق الطرفان على فكرة أن تكون القدس مدينة مفتوحة.

وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين، نوقشت فكرة لرؤية مشتركة بشأن الاعتراف بمأساة هؤلاء اللاجئين دون الاتفاق على صيغتها، ولكن الطرفين اقترحا أن يكون الحل العادل لقضيتهم -وفقا للقرار رقم 242 هو تنفيذ القرار 194 ولكن إسرائيل اقترحت أن يتم الحل على أساس خطط ثلاث: عودة أعداد على إسرائيل (واقترحت عودة 25 ألف في السنوات الثلاث الأولى) - وآخرين إلى الدولة الفلسطينية - وإلى الأراضي التي تتنازل عنها إسرائيل للفلسطينيين في إطار المقايضة. كما وافق الجانبان على أن تشكل لجنة دولية وصندوق دولي لتعويض اللاجئين، ورفضت إسرائيل طلب الفلسطينيين إعادة ممتلكاتهم، ومن هنا تبقى المواقف متباعدة ومن دون اتفاق. وهنا يمكن القول أن الموقف الأمريكي الذي تبين أن دورة لم يكن نزيها ولا محايدا وإنما شريكا مع إسرائيل من خلال التزامه الدائم للدعم العسكري والاقتصادي لها، ورفع مستوى التعاون الاستراتيجي بين البلدين والالتزام الدائم بحماية امن إسرائيل

¹ نشرت في عدد 15 فبراير 2002م من صحيفة هآرتس الإسرائيلية.

وتوقيع اتفاق الدفاع الاستراتيجي المشترك واتساق الموقف الإسرائيلي مع الموقف الأمريكي في موضوع عملية السلام والمفاوضات التي أجريت بين الأطراف الثلاثة الفلسطينية والأمريكية والإسرائيلية.

واليوم، وبعد مرور كل هذا الوقت على مفاوضات طابا ، وكل هذه الدماء التي أريقت على جانبي النزاع بغزارة شديدة ، فإن من باب الإنصاف والأمانة التاريخية القول بأن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي لم يفهم كثيرا من بعض الأطراف والقوى والعواصم، القائد الذي جرت محاولات كثيرة لتشويه مواقفه وإظهاره بمظهر العقبة في طريق السلام كان في واقع الأمر قوة الدفع الرئيسية الكبرى التي وقفت من خلف تلك المساعي الفلسطينية المتواصلة، لإحراز التقدم المنشود، وإقامة الدولة الفلسطينية التي هي حلم كل فلسطيني والتي حلم بها الرئيس الفلسطيني أيضا وصرف كل عمرة كاملا لرؤيتها حقيقة من حقائق الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط. وهو أمر قد يكشفه الإسرائيليون في وقت غير بعيد، ويفتقدوا له تماما عندما تدنو فرصة تحقيق السلام ولو بعد حين، ليجدوا أن الزعيم الفلسطيني الراحل كان هو القائد التاريخي المؤهل لصنع هذا السلام، بل القائد القادر على توقيع تلك الوثيقة بشجاعة الرجال العظام القلائل في التاريخ الإنساني.

الفصل الثاني

تطورات الوضع السياسي والتفاوضي
بعد فشل كاسب ويفير الثانية

تقديم:

تبخرت آمال الشعب الفلسطيني، في تسوية عادلة، لقضيته، بعدما تبنت الإدارة الأمريكية المقترحات الإسرائيلية في مؤتمر كامب ديفيد، وقد بدا ذلك واضحاً عقب فشل مؤتمر "كامب ديفيد" 2000، الذي أثبتت نتائجه؛ أنه لا يمكن أن تقبل إسرائيل بحلول تعطي الفلسطينيين حقوقهم.

ومع ذلك فقد حملت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الفشل للقيادة الفلسطينية؛ وأعلنت أن الرئيس عرفات ضيّع فرصة تاريخية كان عليهم استثمارها، لذلك، ربط الفلسطينيون بين الماضي والحاضر، فمنذ قرار التقسيم الذي صدر عام 1947م وحتى "كامب ديفيد" 2000؛ فوجدوا أنه باتفاقات أو بدون اتفاقات، لم يمنحوا أي سيادة، وبالتالي فقد شكّل ذلك عاملاً رئيسياً في اندلاع الانتفاضة ويتضح من ذلك؛ أن المعايير الأمريكية متحركة ومتلونة، وفقاً للحركة السياسية والعسكرية الإسرائيلية.

إن الموقف الأمريكي من إعلان الدولة الفلسطينية بعد انتفاضة الأقصى، قدّم مثلاً واضحاً على تذبذب السياسة الأمريكية، وميلها إلى ما يمكن تسميته (بميكافيلية) هذه السياسة في العلاقات الدولية إلى حد الانتهازية المفرطة، وما زاد من إحباط الفلسطينيين؛ أن الإدارة الأمريكية - الراعي لاتفاق أوسلو - تساند إسرائيل وتدعمها بشكل مطلق، وتكاد تتبنى سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين.

ويُستدل على أن ردة الفعل الأمريكية بعد أحداث (11) أيلول (سبتمبر) 2001 نحو القضية الفلسطينية، كانت متجهة اتجاهاً مختلفاً؛ وأن اعتقاد قد رسخ لدى الساسة الأمريكيين؛ بأن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في العالم؛ وأن أي حل أو هدوء في المنطقة؛ لا بد أن يبدأ من فلسطين، لكن بفعل هجمات (11) أيلول (سبتمبر)، بدأت الولايات المتحدة تتخذ منحى آخر، فقد لمست رؤية مغايرة، لما كان الوضع عليه قبل (11) أيلول (سبتمبر) من قبل الإدارة الأمريكية؛ "حيث أن الكثير من التصريحات للساسة الأمريكيين، كانت تؤكد ضرورة حل القضية الفلسطينية، كمدخل أساسي للولوج في حربها ضد الإرهاب.

ويمكن القول؛ أن الخطوط العريضة لسياسة الإدارة الأمريكية، قد بدت أكثر وضوحاً بعد استيعاب صدمة (11) أيلول (سبتمبر) 2001 تجاه القضية الفلسطينية؛ حيث أن الرئيس "بوش" أكد - في غير مرة - دعمه لحل الدولتين، وحاولت إسرائيل مرة أخرى الضغط على الإدارة الأمريكية لتغيير

هذا النهج؛ وبالتالي؛ كان هذا التوجه نحو حل القضية الفلسطينية توجهاً تكتيكياً ، وليس استراتيجياً، ولتأكيد ذلك نجد أن الولايات المتحدة بعد أن استوعبت الضربة، وتسنى لها تشكيل الحلف الذي أرادته ، ولكن ربما يكون هذا كله لمحاولة تقديم تنازلات أكثر من قبل الفلسطينيين لدفع عملية السلام.

وبناء على ما تقدم تم تقسيم هذا الفصل على مدى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دور الولايات المتحدة الأمريكية كطرف ثالث عقب انتفاضة الأقصى 2000.

المبحث الثاني: أحداث سبتمبر 2001 ومدى انعكاسها على التسوية السلمية لحل الصراع.

المبحث الثالث: مكاسب الفلسطينيين والإسرائيليين من عملية السلام.

المبحث الأول: دور الولايات المتحدة الأمريكية كطرف ثالث عقب انتفاضة الأقصى 2000

أعلن اريئيل شارون في 28 أيلول (سبتمبر) 2000 عن عزمه زيارة الحرم القدسي، الذي يطلق عليه اليهود "جبل الهيكل" حيث يُعدون اليهود هذا المكان الأكثر قدسية لهم، وتأتي هذه الزيارة احتفالاً بالسنة اليهودية الجديدة دون النظر إلى أي بعد سياسي كما جاء على لسان شارون لذلك قام "شارون" بزيارة للمسجد الأقصى، وقبل الزيارة كانت السلطات الإسرائيلية قد نشرت آلاف الجنود ورجال الشرطة في باحات المسجد الأقصى في الساعات الأولى من صباح 9/28، لتأمين تلك الزيارة¹، حيث تصدى الفلسطينيون القليلون الذين استطاعوا الوصول إلى المكان لهذه القوات، واشتبكوا معها بحجارتهم²، وتزامن ذلك مع وصول عدد من الشخصيات الفلسطينية السياسية وعددا من نواب الكنيست العرب؛ للدلالة على أن الحدث ليس بسيطاً.

غادر "شارون" المسجد الأقصى، حيث اندفع الكثير من الفلسطينيين إلى باحات المسجد الأقصى ليعبروا عن سخطهم من تلك الزيارة، بعد أن خف تواجد الجنود الإسرائيليين حتى اندلعت اشتباكات عنيفة بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي، لتمتد لاحقاً إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وقطاع غزة، والضفة الغربية، لتصبح انتفاضة ليست فقط في شوارع القدس وإنما لتمتد لجميع الأراضي الفلسطينية بأكملها، لتتسع دائرة الانتفاضة هذه لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها ورداً على ذلك؛ هدد "يهود باراك"³ -رئيس الوزراء الإسرائيلي في تلك الفترة- بأن إسرائيل، ستستخدم كل الوسائل العسكرية لإنهاء الانتفاضة بما في ذلك تحريك القوة العسكرية لإيقافها التي تحركت بالفعل لقمع الانتفاضة ولوضع حد لتلك الأحداث⁴، والتي كان فيها غطاء ودور كبير للولايات المتحدة الأمريكية فيها .

¹ Ron Pundak: From Oslo to Taba : What Went Wrong ? Survival ,vol.43 , No. 3,Autumn 2001,P.45.

² عبد التواب مصطفى، البعد الإسلامي لانتفاضة الأقصى، مجلة صامد الاقتصادي، العددان 129-130، السنة 24، تموز/كانون أول، 2002، ص 12.

³ ولعل من الأسباب المباشرة لسقوط حكومة إيهود باراك زعيم كتلة العمل هي انتفاضة الأقصى والتي حلت محلها حكومة اريئيل شارون زعيم كتلة الليكود والتي جاءت زيارته للمسجد الأقصى ما هي إلا تدليلاً على فشل إيهود باراك والرئيس الأمريكي بيل كلينتون في مفاوضات كامب ديفيد الثانية، وعلى الإقرار بشرعية المطالب الإسرائيلية في القدس، ولذلك بغض النظر عن الأسباب المباشرة لهذه الانتفاضة فأنها جاءت أساساً على خلفية فشل قمة كامب ديفيد الثانية .

⁴ المرجع السابق ذكره، ص 12-13.

لقد أشعلت زيارة "شارون" إلى المسجد الأقصى ، فتيل الانتفاضة ولكنها لم تكن السبب الرئيسي لاندلاعها بهذا الشكل، فقد وصل الفلسطينيون إلى مرحلة من الإحباط، لا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال، وفي ظل غياب أي أفق سياسي وفقاً لقراري (242) و (338)¹؛ حيث أن السياسة الإسرائيلية ومنذ الإعلان عن اتفاقات أوسلو، وهي تراوح مكانها؛ بل إنها تحاول إفشال ما تم انجازه².

وما زاد من إحباط الفلسطينيين؛ أن الإدارة الأمريكية- الراعي لاتفاق أوسلو- تساند إسرائيل وتدعمها بشكل مطلق، وتكاد تتبنى سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين³، وقد بدا ذلك واضحاً عقب فشل مؤتمر "كامب ديفيد" 2000، الذي أثبتت نتائجه؛ أنه لا يمكن أن تقبل إسرائيل بحلول تعطي الفلسطينيين حقوقهم، ومع ذلك فقد حملت الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الفشل للقيادة الفلسطينية؛ وأعلنت أن الرئيس عرفات ضيّع فرصة تاريخية⁴.

هذا الفشل أثبت للفلسطينيين؛ أنه لا يوجد شريك إسرائيلي يمكن أن يتفاوضوا معه؛ في حين أن الفلسطينيين قدموا للإسرائيليين (78%) من أراضيهم التاريخية، ولم تقبل إسرائيل بذلك بمعنى الانسحاب إلى حدود (4) حزيران (يونيه) 1967⁵؛ أي أن ما يطلبه الفلسطينيون حوالي ستة آلاف كم² من فلسطين التاريخية، البالغة 27 ألف كم²، وإسرائيل لا تقبل حتى بذلك من الحد الأدنى الذي يمكن قبوله⁶.

ربط الفلسطينيون بين الماضي والحاضر، فمنذ قرار التقسيم الذي صدر عام 1947م وحتى "كامب ديفيد" 2000؛ فوجدوا أنه باتفاقات أو بدون اتفاقات، لم يمنحوا أي سيادة، وبالتالي فقد شكّل ذلك

¹ عماد جاد، انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة، ط1، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2002، ص 90.

² نصير عاروري، أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007، ص 161.

³ Gad Barzilia: Wars , Inter National Conflicts and Political order : A Jewish Democracy in the Middle East , 1st ed, State University of New York Press , New York, 1996 ، PP. ، 3-12

⁴ كلايتون سويشر، حقيقة كامب ديفيد "الوقائع الخفية لانتهيار عملية السلام في الشرق الأوسط، ط 1، ترجمة رضوان زيادة وآخرون، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت، 2006، ص 346.

⁵ المرجع السابق ذكره، ص 269.

⁶ احمد نافع، أوراق عربية: فلسطين وهموم أخرى، ط1، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2002، ص 84.

عاملاً رئيسياً في اندلاع الانتفاضة¹، الأمر الذي زاد من الإحباط لدى الفلسطينيين، إضافة إلى اصطاف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل، بغض النظر عن المعطيات والمتغيرات، وبالتالي تبخرت الآمال الفلسطينية في تسوية عادلة لقضيتهم، بعدما تبنت الإدارة الأمريكية المقترحات الإسرائيلية في مؤتمر "كامب ديفيد"².

بناء على ما سبق سوف نتناول شرح هذا المبحث على مدى ثلاثة نقاط:

أولاً : تقليص الدور الدبلوماسي للإدارة الأمريكية بعد قيام انتفاضة الأقصى.

ثانياً : تطابق إسرائيلي أمريكي بتهميش حل الصراع في ظل الانتفاضة.

ثالثاً : الانتفاضة وتأرجح السياسة الأمريكية تجاه الدولة الفلسطينية.

أولاً: تقليص الدور الدبلوماسي للإدارة الأمريكية بعد قيام انتفاضة الأقصى

بعد اندلاع الانتفاضة واتساع مجالها، لتمتد في كل الأراضي الفلسطينية وقوة الرد الإسرائيلي عليها، واستخدامه للسلاح الأمريكي المتطور، وقيام المقاومة الفلسطينية بتنفيذ عمليات عسكرية ضد إسرائيل، كرد على الاعتداءات الإسرائيلية، حاولت الولايات المتحدة التدخل، وأعلن الرئيس "كلينتون" عن رؤية خاصة به، أُطلق عليها فيما بعد (أفكار كلينتون)³، وتمّ تقديمها في نهاية فترته الرئاسية⁴. في محاولة أخيرة لانقاذ الدبلوماسية الأمريكية من الضياع، وقبل الدخول في مقترحات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بخصوص الحل الدائم من حق الباحث أن يطرح تساءلاً حول ما هي الدوافع الكامنة التي حملت الإدارة الأمريكية برئاسة بيل كلينتون على تقديم مقترحات من شأنها أن تنتهي بإقامة دولة

¹ محمد سعد أبو عامود ، "الانتفاضة الفلسطينية 87-1990 وانتفاضة الأقصى (دراسة تحليلية مقارنة)"، مجلة السياسة الدولية ، العدد143، يناير 2001، ص 103.

² عماد جاد، انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة ، مرجع سبق ذكره، ص 91.

³ للنظر إلى نص الاتفاقية كما وردت انظر:

htt : // www . albayan . co . ae / albayan / 2001/01/09/sya/21.htm .

⁴ انتصار خليل الشنطي ، "الولايات المتحدة الأمريكية الانتفاضة عملية السلام والدولة الفلسطينية"، مجلة صامد الاقتصادي، العددان 129-130، السنة 24، تموز / كانون أول 2002، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان 2003، ص52.

فلسطينية وإنهاء الصراع، إذ طالما حاولت الإدارات الأمريكية منذ ريغان أن تبتعد عن سياسة تقديم الخطط الشاملة؟

لذلك نقول أن مقترحات الرئيس الأمريكي إلى الأرضية التفاوضية التي سارت عليها العملية السلمية في كامب ديفيد، فبوصول مفاوضات كامب ديفيد إلى طريق مسدود لم يكن أمام الإدارة الأمريكية إلا تقديم خطة شاملة للحل محاولة انقاد ما يمكن إنقاذه، ولكي تمنع من سير الصراع إلى الطريق التي سارت عليها لاحقا هذا من ناحية أما من ناحية أخرى، فإن مقترحات الرئيس بيل كلينتون لم تكن لتشير إلى أن الرئيس كان على قناعة بأن الجانبين في كامب ديفيد واندلاع انتفاضة الأقصى، ولكن من الملاحظ أن الرئيس الأمريكي كان يريد أن يترك بصماته على منطقة الشرق الأوسط، وعلى الخارطة المستقبلية للعملية السياسية والفضاء السياسي والجغرافي للدولة الفلسطينية¹.

تلك الأفكار التي تضمنت الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني؛ حيث أنه بمقتضاها سيتم إعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة، معترف بسيادتها النسبية على الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء نسبة محدودة تظل تحت سيادة إسرائيل²، ولكن بالنسبة لموضوع الأرض وسيادة الدولة الفلسطينية بناء على تلك الأفكار يمكن وضع بعض الملاحظات وهي:

1. ثبتت المقترحات أن أراضي عام 1967 هي أراضي متنازع عليها وليست أراضي محتلة طبقا لما ورد عن الأمم المتحدة بهذا الخصوص، وهو النهج الذي حاولت إدارة بيل كلينتون تكريسه منذ اليوم الأول لتوليها السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ كما وان هذه المقترحات بدت وكأنها خطة عمل للإدارة المقبلة، وذلك لاشتراط الرئيس الأمريكي بيل كلينتون موافقة الطرفان على هذه المقترحات قبل الخوض في التفاصيل. ولكن تبقى الحقيقة الراسخة التي لا يمكن الحياد عنها ممثلة بإعلان الرئيس الأمريكي عن قيام دولة فلسطينية مستقلة والتي تعتبر سابقة في السياسة الأمريكية، بغض النظر بأن هذه الأفكار قد أعلنت قبل نهاية رئاسته بأسبوعين فقط. حيث أن الرؤساء الأمريكيين منذ كارتر ولغاية ريغان كانوا دائما وأضحوا الطرح في رفض قيام دولة فلسطينية، على اعتبار أن قيام دولة كهذه سيؤدي إلى تدمير إسرائيل أو لا يحقق أمنها المنشود كما ورد على لسان ريغان.

² "انتفاضة الأقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني"، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 14 و 15، عمان 2001، ص158.

2. عند حساب النسب التي ستبقى للفلسطينيين من الأراضي لن تتجاوز 85.5% من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة¹.

3. أما بخصوص السيادة فلا يمكن الحديث عن أي نوع من السيادة سيمتلكه الفلسطينيون في ظل تقطع جغرافي، وإعادة انتشار في حالة الطوارئ ووجود المستوطنات، التي شرعت أفكار كلينتون الوجود الاستيطاني رسمياً عبر إعلانها ضم الكتل الاستيطانية الكبرى، والتي من شأنها أن تلغي التواصل السياسي والاجتماعي والديمقراطي للسكان.

ولكن أفكار "كلينتون" تضمنت أيضاً أفكاراً لا يقبلها الفلسطينيون، بخصوص حق العودة للاجئين، وهو إعطاء اللاجئين الفلسطينيين حق العودة، وذلك ليعود والى الدولة الفلسطينية، أو إنهم قد يرغبون في البقاء حيث هم، أو الانتقال إلى بلدان أخرى وفقاً للقرارات السيادية لهذه البلدان²، وتضمنت أيضاً الدولة الفلسطينية المستقلة، وعدم المس بالكتل الاستيطانية الكبرى، بالإضافة إلى قضية الحدود، والسيادة على المعابر، ولا بد لأي اتفاقية من أن تتخذ قراراً بإنهاء الصراع فلا اتفاقات مرحلية ولا مواعيد نهائية، ولا حديث عن إنهاء الاحتلال³. الأمر الذي يجعل من الدولة الفلسطينية، بناءً على أفكار "كلينتون" دولة كنتونات⁴.

وفي نهاية هذه الورقة التي ضمنها الرئيس الأمريكي أفكاره، وردت فقرة عبّرت عما جاء الوضع عليه لاحقاً من إدارة الرئيس "جورج بوش الابن"، فيقول "كلينتون": "هذه هي أفكاري وإذا لم تُقبل؛ فإنها لن تنزل عن الطاولة فحسب؛ بل إنها ستذهب معي عندما سأترك منصبتي، وأغادر البيت الأبيض"⁵.

¹ حيث أن الخطة لم تطرح حدود الضفة الغربية والتي من المعلوم أنها 5844 كم تشمل الجزء الشمالي من البحر الميت، ومنطقة النطرون، وهي حدود الرابع من يونيو 1967 م. إلا أن إسرائيل لا تعترف بأن هذه المناطق تابعة للضفة الغربية وبالتالي فإن نسبة ما سيظل تحت السيادة الإسرائيلية ستصل إلى 844 كم² وهي تعادل 14.5% من مساحة الضفة الغربية. للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: جمال البابا، الأرض والمستوطنات في أفكار بيل كلينتون، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد الأول يناير / مارس، فلسطين، 2001.

² وسيلقي عبء التعويض على المجتمع الدولي مع العلم أن الولايات المتحدة ستكون في مركز صدارة هذه الدول ولكن ليس هناك أي ذكر للمسؤولية القانونية والأخلاقية لإسرائيل.

³ عاروري، مرجع سبق ذكره، ص 252.

⁴ الشنطي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

⁵ المرجع السابق ذكره، ص 53.

وهذا تهديد واضح وجهه الرئيس الأمريكي إلى القيادة الفلسطينية، وكان الهدف منه إرهاب المفاوض الفلسطيني؛ وإشعاره بأن مستقبل القضية الفلسطينية مع الإدارة الجديدة سيكون مظلماً¹؛ وأن الحفاوة طيلة الأربعة أعوام الماضية ستزول؛ ولن يدخل عرفات البيت الأبيض لاحقاً؛ وبذلك فإن "كليتوتون" حاول الضغط على الفلسطينيين، بكل ما أوتي من قوة، لينتزع منهم الانجاز بحل الصراع، وفقاً لوجهة نظره المتقاربة من السياسة الإسرائيلية².

وحين تسلم الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" الإدارة الأمريكية، في كانون ثانٍ (يناير) 2001، كانت الانتفاضة في أوج نشاطها، وقد بلغت الذروة بسلسلة من العمليات الفدائية داخل إسرائيل، كردٍ على الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، التي تصاعدت بعد تولي "شارون" لرئاسة الحكومة، حيث زادت شرارتها ووحشيتها، لتطال كل مرافق الحياة الفلسطينية، وفي ضوء ذلك أعلنت إدارة "بوش"؛ أنها غير ملتزمة باقتراحات "كليتوتون"؛ أي أنها اتبعت سياسة (كف يد) تجاه القضية الفلسطينية، على الرغم من سوء هذه الأفكار، وعدم حيادها بالنسبة للفلسطينيين³.

ثانياً : تطابق إسرائيلي أمريكي بتهميش حل الصراع في ظل الانتفاضة

مع تقليص الإدارة الأمريكية دورها الدبلوماسي في عملية التسوية السلمية، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتزامن ذلك مع إعلان الحكومة الإسرائيلية؛ بأن مفاوضات الوضع النهائي التي تحددت بموجب اتفاق أوسلو، ليست على جدول أعمالها؛ وأن هذه الحكومة ليست في عجلة لإبرام سلام؛ بل إن ما تسعى إليه مجرد ترتيبات مرحلية جزئية، للأوضاع في الأراضي الفلسطينية وليس تسوية شاملة⁽⁴⁾؛ أي أنها أعلنت؛ أنه لا سلام ولا مفاوضات ولا تسوية للقضايا التي كان يفترض تسويتها، ولا توجد أي

¹ للمزيد من التفاصيل حول أفكار كليتوتون: أنظر: عاروري، مرجع سابق، ص 251 - 252.

² حسن أبو طالب، "البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، يناير 2001، القاهرة، ص 106-107.

³ احمد بهاء الدين شعبان (وآخرون)، ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة، ط 1، تحرير نادية محمود مصطفى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، شباط (فبراير) 2004، ص 298.

⁴ محمد سيد أحمد، "انحسار عملية السلام"، الأهرام، العدد 41709، القاهرة، 2001/2/15.

إشارة إلى قيام دولة فلسطينية، وعلى الفلسطينيين القبول بالعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي، وترك الأمور على حالها ومناقشتها في المستقبل¹.

يتضح من هذا الخطاب الإسرائيلي، أن تطابقاً إسرائيلياً أمريكياً قد تمّ بخصوص مستقبل الصراع، يقضى بتهميش الفلسطينيين²، بالإضافة إلى ذلك، ضغط أغلب أعضاء الكونغرس باتجاه أن يتخذ الرئيس "بوش" سياسة جديدة تجاه الفلسطينيين، وحمل الكونغرس الأمريكي السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس عرفات مسؤولية (العنف في الشرق الأوسط)، وطالب أعضاء الكونغرس، بإعادة النظر في العلاقة الأمريكية مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ورئيسها، وذلك عقاباً للموقف الذي أبداه الرئيس عرفات في "كامب ديفيد" 2000، حيث اتهموه بإفشال القمة، وبدأت أصوات أمريكية لها تأثيرها، تروج لعزل الرئيس عرفات، ودعوا إلى عدم دعوته إلى البيت الأبيض³.

واستجاب الرئيس "بوش" لهذا التوجه، ومضى في وصف الانتفاضة وفعاليتها بالإرهاب⁴، وفي نفس الوقت، شكل هذا الوصف غطاءً دولياً لآلة الحرب الإسرائيلية، لتفعل ما تشاء تجاه الفلسطينيين، وكان هذا الضوء الأخضر بمثابة الموافقة على استئصال المقاومة الفلسطينية بالكامل، والقضاء على إرادة الفلسطينيين، ليس الشعب فقط؛ وإنما السلطة والقيادة، ليتسنى لهم بسط مفهوم السلام الأمريكي - الإسرائيلي⁵.

¹ سعيد عكاشة، مجلة مختارات إسرائيلية، العدد 75، مكتبة الأهرام للبحث العلمي، القاهرة، مارس 2001، ص 55.
² هنري سيجمان، "السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم على إجراءات بناء الثقة"، الأهرام، 2001/7/12، العدد 41856، القاهرة 2001.

³ محمد خالد الأزعر، "السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد 11 سبتمبر"، شؤون عربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، ربيع 2002، العدد 159، ص 40-42.

⁴ عصام رفعت، "مستقبل عملية السلام بين المفاوضات والانتفاضة"، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 1669، 2001/1/1، ص 104.

⁵ فواز جرجس، "الدور الأمريكي في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية... بين الوهم والحقيقة"، صحيفة الحياة، لندن 2002/2/6، العدد 13842.

وفي نفس السياق أيدت الإدارة الأمريكية توجه "شارون"، بخصوص أي تسوية سياسية (لا تفاوض في ظل الانتفاضة)، وبذلك فهي أيدت الأساليب العدوانية لشارون، كي يقبل الفلسطينيون بما لم يقبلوه من تسوية في "كامب ديفيد"، وفق الرغبة الأمريكية الإسرائيلية¹.

إن الدعم الأمريكي لإسرائيل خلال البدايات الأولى لانتفاضة الأقصى، عزز سياسة التصعيد الإسرائيلي، وهذا ما شجّع "شارون" بالفعل، على تنفيذ خطته العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، ولم يكتف "شارون" لتدمير البنى الأساسية، واغتيال الشخصيات البارزة في المجتمع الفلسطيني، ولم تكتف الإدارة الأمريكية بذلك الدعم لإسرائيل، بل استغلت أيضاً (حق الفيتو)، فمنعت مجلس الأمن من تبني مشروع قرار، لإنشاء آلية ملائمة لحماية المدنيين الفلسطينيين، وقد وصف المندوب الأمريكي بالوكالة، السفير "جيمس كنينغام" المشروع؛ بأنه يفتقر إلى التوازن، والطابع العملي، وبالتالي يخلو من الحكمة²، وفي نفس الوقت شددت الإدارة الأمريكية على دعواتها للفلسطينيين، بإدانة العنف الفلسطيني علناً، ووقفه بأي شكلٍ من الأشكال³.

وأهم ما يمكن الوقوف عليه، حيال هذه المنهجية الأمريكية في التعامل مع القضية الفلسطينية وقت الانتفاضة؛ أن الإدارة الأمريكية تركت إسرائيل تسوي القضية بنفسها؛ كما أنها رفعت يدها عن الفلسطينيين، وعلاوة على ذلك قدّمت دعماً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واسع النطاق لإسرائيل، وهذا ما أفسح المجال أمام آلة الحرب الإسرائيلية، لتفعل ما تشاء ضد الفلسطينيين (قضيةً وشعباً)⁴.

وكذلك من العوامل التي سهّلت عمليات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، قرار إدارة "بوش" التقليل من الاتصال بالمفاوضين الفلسطينيين، وصولاً إلى حد التجميد تقريباً، ورفض "بوش" لقاء الرئيس عرفات⁵.

1 - المرجع السابق ذكره.

2 - الشنطي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

3 جاء ذلك في أكثر من مرة على لسان الرئيس جورج بوش الابن ووزير خارجيته كولن باول، انظر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية.

4 جاد، مرجع سبق ذكره، ص 92.

5، احمد بهاء الدين شعبان..(وآخرون) ، ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة، مرجع سابق ص 296.

وظل الحال على ما هو عليه حتى تاريخ أحداث (11) أيلول (سبتمبر) 2001، والانتفاضة ما زالت مستمرة في ظل عدوان إسرائيلي، وتمسك فلسطيني بالمقاومة، ودعم وتأيد عربي وموقف أوروبي يحاول التدخل لسد الفراغ، الذي أحدثته الإدارة الأمريكية من خلال سياسة (كف اليد) التي اتبعتها حيال الصراع¹؛ غير أن تلك الأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة، غيرت الكثير من الأمور، فالولايات المتحدة أخذت تسعى منذ اللحظة الأولى لاستيعاب الضربة، لتكوين الحلف الدولي لمحاربة الإرهاب، وكانت الإدارة الأمريكية تحاول استغلال الوضع لتصل حملتها إلى دول إسلامية وعربية، كان إنهاؤها حلم يراود الإدارة الأمريكية، ولتكوين الحلف القوي الذي تتضمن إليه الدول العربية لاستجلاب الرأي العام العربي، كان لابد من التغيير في الخطاب الأمريكي الرسمي إزاء القضية الفلسطينية؛ حيث أن الولايات المتحدة متأكدة من صعوبة استجلاب العرب إلى الحلف؛ دون أن تبدي الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في حل القضية الفلسطينية، الملف الأصعب في الشرق الأوسط².

وبناء على تلك المعطيات، أعلن الرئيس "بوش" في (2) تشرين أول (أكتوبر) 2001؛ عن أن فكرة الدولة الفلسطينية كانت مطروحة على الدوام لدى الإدارة الأمريكية، شريطة احترام حق إسرائيل في الوجود؛ وأن هذه الإدارة كانت بصدد إعلان ذلك، أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لولا أنها تأجلت بفعل التطورات³.

وكما سبق الإشارة؛ فإن التصريحات التي أعلنت عنها الولايات المتحدة من قبل، لم يكن الهدف منها سوى تعبئة الرأي العام الأمريكي والعربي والإسلامي، وليس التنفيذ، وما يدل على ذلك من التغيير السريع في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، بعد تحقيق الانتصار الأولي في أفغانستان، فقد حصلت الولايات المتحدة على مآلها من هذه التصريحات، وعادت مرة أخرى إلى سياستها الداعمة وبقوة لإسرائيل⁴، وتجاهل رؤيته للسلام في الشرق الأوسط⁵.

¹ الشنطي ، مرجع سبق ذكره، ص57.

² فؤاد جاد، "بوش والدولة الفلسطينية"، الأهرام المسائي، القاهرة 2001/11/22، العدد 3861.

³ الشنطي، مرجع سبق ذكره، ص59-60.

⁴ عبد الله الأشعل، "مسار القضية الفلسطينية"، الأهرام، القاهرة 2001 / 12/7، العدد 42004.

⁵ موقع وزارة الخارجية الأمريكية.

هذا السلوك أكد بلا شك، رؤية الذين لم يصدقوا صدقيه التعاطف الأمريكي مع إقامة الدولة الفلسطينية، استناداً إلى الخبرة المتراكمة حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عقود؛ وكذلك فإن هذا السلوك يؤكد استفراد الولايات المتحدة بقضية المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ودعمها لإسرائيل بشكلٍ دائم، لعدم وجود قوى أخرى تعارضها¹.

ثالثاً : الانتفاضة وتأرجح السياسة الأمريكية تجاه الدولة الفلسطينية

إن الموقف الأمريكي من إعلان الدولة الفلسطينية بعد انتفاضة الأقصى ، قدّم مثلاً واضحاً على تذبذب السياسة الأمريكية، وميلها إلى ما يمكن تسميته (بميكافيلية) هذه السياسة في العلاقات الدولية إلى حد الانتهازية المفرطة².

فما أن استشعرت الولايات المتحدة بانتصارها في أفغانستان، حتى أدارت ظهرها للحقوق الفلسطينية، وعلاوة على ذلك شنت هجوماً إعلامياً على الانتفاضة وتنظيمات المقاومة، وعادت "واشنطن" مرة أخرى إلى تبني خطاب حكومة "شارون"، بل كانت ناطقاً باسمه الموسوم بجرائم الحرب، والهدف من وراء ذلك، محاولة ابتزاز القيادة الفلسطينية، بعدة مطالب أمريكية صهيونية، كالتقيد بالأمن الإسرائيلي مائة بالمائة، وضبط تنظيم فتح، والقبض على مرتكبي ومخططي العمليات المسلحة ضد إسرائيل، والطلب إلى السلطة الفلسطينية بتفكيك تنظيمات المقاومة، مثل حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، اللتان وضعتهما "واشنطن" ضمن قوائم الحركات الإرهابية³.

وبناءً على ما سبق؛ فإن الإدارة الأمريكية لم تهتم بـ "الإرهاب الإسرائيلي" ضد الفلسطينيين؛ بل إنها بررت ذلك؛ بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، وفي هذا السياق أشارت الولايات المتحدة، إلى أنها ستستخدم حق النقض الفيتو، إذا تمّ الطلب من الأمم المتحدة التصويت على مشروع قرار بهذا الخصوص⁴.

¹ شعبان..(وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص 299 .

² مصطفى البرغوثي، وآخرون: (ندوة) بعنوان وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 47، بيروت، صيف 2001، ص 45.

³ المرجع السابق ذكره، ص 49.

⁴ المرجع السابق ذكره، ص 47.

وعلى عكس ذلك عندما اقتضت الضرورة، لتمرير سياستها وتحضير الأجواء لضرب العراق من قبل الولايات المتحدة، قدمت مشروع القرار رقم (1397) إلى مجلس الأمن، في (13) آذار (مارس) 2002، والذي ينص على قيام دولة فلسطين جنباً إلى جنب مع إسرائيل، في إشارة واضحة؛ إلى أنها تحاول حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي¹، وبإمعان النظر والتحليل في نص هذا القرار؛ نلاحظ أن كلمة الدولة الفلسطينية أقيمت بسرعة في سطر واحد، دون الإشارة إلى حدود هذه الدولة، وآلية الوصول إلى قيامها، والأمور المتعلقة بها، لكنها أشارت إلى أمور أخرى عقب هذه الفقرة التي نصت على: "إذ يؤكد مجلس الأمن رؤية تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة، ومُعترف بها دون أي تحديد للأرض التي ستقام عليها هذه الدولة، أو آلية إقامتها، أو أي تكليف للأمين العام بمتابعة القرار وإطلاع المجلس على خطوات تنفيذه"².

ولكن الشق الأهم في القرار، والمراد الحقيقي له، يدعو إلى وقف الانتفاضة الفلسطينية، المؤرق الأكبر لإسرائيل وحليفها الولايات المتحدة؛ وبالتالي فإن جوهر القرار يكمن في ذلك التعبير عن بالغ القلق، إزاء استمرار أحداث العنف، والمدنيون التي تخشى عليهم الولايات المتحدة ليسوا الفلسطينيين بطبيعة الحال³.

إن الضمانات الواردة في هذا القرار، تدعو فقط إلى تهدئة الأوضاع، على أمل الدخول في مفاوضات، وهذه المفاوضات لم تحدد لها مدة تنتهي بها، وتقود إلى حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ بالتالي فإن إسرائيل وأمريكا تريدان مفاوضات من أجل المفاوضات وليس الحل⁴.

لقد جاءت المبادرات الأمريكية في الفترة الممتدة ما بين أيلول (سبتمبر) 2001، ومنها القرار السابق، وعودة الجنرال "أنتوني زيني" إلى المنطقة، لتحضير المنطقة وتهيئتها للحرب الأمريكية المتوقعة ضد العراق، ولهذا الهدف استنفرت إدارة بوش كل أدواتها لخوض معركة ناجحة، وكان هدفها من وراء

¹ الشنطي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

² المرجع السابق ذكره، ص 59.

³ شعبان..(وآخرون)، مرجع سبق ذكره، ص 299.

⁴ انتفاضة الأقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص 138 - 142.

ذلك، تهيئة المنطقة العربية ونشر مناخ (الغموض البناء)، حول الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية¹.

وتزامنت هذه التحضيرات مع انعقاد القمة العربية في آذار (مارس) 2002، التي أعلنت خلالها المملكة العربية السعودية عن مبادرة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتبنتها القمة العربية بالإجماع وقدمتها لإسرائيل²؛ إلا أنه في المقابل قامت قوات إسرائيل باجتياح مدن الضفة الغربية وأعلن "شارون" عزل الرئيس ياسر عرفات عن العالم، سعياً من إسرائيل لتحطيم ركائز ومقومات الدولة الفلسطينية، وتحطيم طموح الشعب الفلسطيني، ليقبل بما هو معروض وبشروط إسرائيل³.

إن هذه الاعتداءات تمت تحت مسموع ومرأى الإدارة الأمريكية، التي لم تفعل سوى دعم موقف إسرائيل بقولها: "إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها"⁴، وهنا يمكن القول؛ أن من المفارقات التي اتبعتها الإدارة الأمريكية؛ أنها تتحدث عن تفهمها وإدراكها لآمال وطموحات الشعب الفلسطيني لإقامة دولته، بينما تمارس أعنف الضغوط ضد السلطة الفلسطينية، التي هي: على قمة هذه الدولة⁵.

وبهذا لم تُدرك الولايات المتحدة التناقض المذهل، بين مطالبتها للرئيس عرفات وسلطته بضبط الأمن وإثبات السيطرة في المحيط السياسي الفلسطيني، وفي نفس الوقت الرئيس الفلسطيني معزول عن العالم، وممنوع من الحركة، وسلطته تتعرض للتقويض والتدمير، بفعل الآلة العسكرية الإسرائيلية⁶.

¹ إحسان بكر، "وقفه مع القضية الفلسطينية"، صحيفة الأهرام 2003/3/2 العدد 42454.

² للمزيد حول التحليلات للمبادرة العربية، انظر: نبيل عمرو، وآخرون: (ندوة)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 50، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع 2002، ص 8-30.

³ عماد جاد، مرجع سبق ذكره، ص 91-92.

⁴ والت، ميرشايمر، مرجع سبق ذكره، ص 156.

⁵ أعنف خطاب للفلسطينيين، صحيفة الجمهورية المصرية 2002/6/26، العدد 17712.

⁶ مجدي صيدم، "التفويض الأمريكي الأعمى لإسرائيل بتدمير السلام متى ينتهي؟"، صحيفة الأخبار المصرية 2002/1/31، العدد 15528.

هذه المواقف للإدارة الأمريكية؛ بيّنت بأن سقف الدور الأمريكي في دفع عملية التسوية، لن يتجاوز ما لا تقبل به إسرائيل؛ وأن سقف دورها يتحدد بالتنسيق مع إسرائيل؛ وأن تعليماتها وخطوطها العريضة وشروطها، لا توضع أو تُطلب؛ إلا بما يحقق مصالحها ومصالح حليفها إسرائيل¹.

لقد تم فضح سر التسوية العقيم ، حيث أنها لم تتجب سوى دورات شكلية من التفاوض على جزئيات لا علاقة لها بملف القضية لأن السبب في ذلك يقول المفكر المغربي (عبد الإله بلقزيز) "إن تلك التسوية ما كان يمكنها إلا أن تصل إلى هذا المنتهى ، لان العدو دخل في معركتها بنية كبجها منذ البداية . ويدلل على ذلك بقوله : الم يقو إسحاق شامير ، خلال مؤتمر مدريد أن إسرائيل تستطيع أن تستمر في المفاوضات لعشر سنوات ، دون أن تقدم أي تنازل عن ارض (إسرائيل) وذلك بالضبط هو ما يحصل اليوم ، بل ذلك ما حصل مع حكومات رابين ، وبيرس ، وبنيتياهو ، وباراك ، وشارون ، والتي لا تختلف عن أي حكومة كانت من هذه الحكومات إلا أنها تختلف من حيث منهج واحد وهو ، كيفية الإخراج السياسي للآات الصهيونية " .

وينضح من ذلك؛ أن المعايير الأمريكية متحركة ومتلونة، وفقاً للحركة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، وفي هذا السياق، تتذرع الولايات المتحدة بدعمها لإسرائيل بحجة محاربة الإرهاب، وحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وبهذا فهي: تتعارض مع مبادئها التي تدعو لها وهي: الديمقراطية، وحرية الشعوب بالعيش محررة في أوطانها²، وحقها في خوض نضالها المشروع، من أجل إنهاء الاحتلال عن أراضيها³.

وهذا يبدو جلياً من خلال الرؤية التي قدمها الرئيس "بوش" في السنوات الأولى للانتفاضة، حيث قدم رؤية منحازة لسياسة "شارون"، وهذا ما يتعارض مع مبادئ الحرية والديمقراطية التي ترفع الثقافة السياسية الأمريكية لواءها، وفي مقدمتها حق الشعوب في اختيار قادتها وممثليها في المؤسسات

¹ احمد بهاء الدين شعبان،..(آخرون)، مرجع سبق ذكره، ص 296 _ 297.

² كان "توماس جيفرسون" أحد العقول السياسية الكبيرة المؤسسة للولايات المتحدة الأمريكية، وأهم واضعي دستورها، قد حذر في وقت مبكر من هيمنة القوة على الحكمة في السياسة الأمريكية، ولذلك كان يردد قائلاً: "أمل أن تكبر حكمتنا على قوتنا؛ لتعلمنا أنه كلما استخدمنا قوتنا أقل، كلما كانت هذه القوة أعظم .

³ نعوم تشومسكي ، الولايات المتحدة وإسرائيل وفلسطين وعبثية عملية السلام، ترجمة: حمزة المزيني، مجلة صامد الاقتصادي، العددان 129-130، السنة 24 ،تموز / كانون أول 2002 ، ص 287 -288.

السياسية والاجتماعية، عن طريق الانتخابات الحرة والديمقراطية، دون إكراه أو تدخل، أو اشتراطات خارجية مسبقة، كما حصل مع السلطة الفلسطينية، عندما طلبت الولايات المتحدة منها تغيير قيادتها¹.

إن الولايات المتحدة بهذا السلوك، تكافئ المعتدي على عدوانه، وتشد على يد الاحتلال تشجيعاً لاحتلاله، كذلك فهي بهذا المعنى لا ترى الخلل في الاحتلال؛ وإنما في الشعب الفلسطيني الذي يحاول الدفاع عن نفسه؛ ويحاول أن يفعل ما شرع له من مقاومة للاحتلال، وهذا ما أعلنته الولايات المتحدة منذ قرن من الزمان على لسان رئيسها "ويلسون"، عقب الحرب العالمية الأولى في حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وبناءً على ذلك؛ أخفقت الرؤية الأمريكية في أن تشكل دعماً للسلام، أو مشروعاً يسعى إلى وقف العدوان والتدهور الحاصل في المنطقة؛ لأنها لا ترى العنف الممارس ضد شعب فلسطين²، و في توحيدها مع الخطاب الإسرائيلي؛ عجزت عن أن تمهد الطريق لعودة مسيرة السلام إلى مجراها، والعودة إلى المفاوضات من أجل إنهاء الصراع³.

¹ احمد بهاء الدين شعبان..(آخرون)، مرجع سبق ذكره، ص 296 _ 297.

² تشومسكي ، مرجع سبق ذكره، ص 288.

³ المرجع السابق ذكره ، ص 288.

المبحث الثاني: أحداث سبتمبر 2001 ومدى انعكاسها على التسوية السلمية لحل الصراع

شكّلت هجمات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، ضربة قاسية وموجعة لسياسات

أمريكا الخارجية، وسعت إدارة الرئيس "بوش" إلى التخفيف من الشعور المعادي لأميركا في العالمين العربي والإسلامي¹، من خلال الضغط على إسرائيل، لوقف سياستها التوسعية في الضفة الغربية، ودعم إنشاء دولة فلسطينية، حيث اعتقد عدد من صنّاع القرار الأمريكي بعد هجمات (11 أيلول (سبتمبر))، أن إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو على الأقل القيام بمحاولة جدية لإنجاح ذلك، سيزعزع القوة الداعمة لمجموعات مثل تنظيم القاعدة، ويُسهّل بناء حلف دولي ضد الإرهاب الذي تنتهم الإدارة الأمريكية دولاً بتمويله، مثل: سوريا وإيران².

إلا أن إدارة الرئيس بوش الابن، لم تبذل جهداً في إقناع إسرائيل بتغيير سياستها، وحينها ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية؛ أن تقتنع بوجهة النظر الإسرائيلية المتشددة إزاء الفلسطينيين³، ومنذ استلام "بوش الابن" لزام الأمور في كانون ثانٍ (يناير) 2000، تعامل مع القضية الفلسطينية من منظورٍ إسرائيلي، وكان هناك تطابق واضح وصريح بين السياسة الإسرائيلية والسياسة الأمريكية، ولخص عنوان رئيسي في صحيفة "الواشنطن بوست" في شباط (فبراير) 2003، هذا الوضع؛ بأن: "بوش وشارون يكاد كلاهما أن يتطابقا حيال سياسة الشرق الأوسط"⁴.

لكن بفعل هجمات (11 أيلول (سبتمبر))، بدأت الولايات المتحدة تتخذ منحى آخر، فقد لمست رؤية مغايرة، لما كان الوضع عليه قبل (11 أيلول (سبتمبر)) من قبل الإدارة الأمريكية؛ "حيث أن الكثير من التصريحات للساساة الأمريكيين، كانت تؤكد ضرورة حل القضية الفلسطينية، كمدخل أساسي للولوج في حربها ضد الإرهاب، ففي أواخر أيلول (سبتمبر) 2001، بدأ الرئيس "بوش" بالضغط على رئيس وزراء إسرائيل "أرييل شارون"، لإبداء بعض من ضبط النفس، والتخفيف من حده سياسته في الأراضي المحتلة، وطلب إليه أن يبذل ما في وسعه لاحتواء الانتفاضة الثانية، وممارسة الولايات

¹ نادية مصطفى، الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العلم العالم العربي، تحرير معتر بالله عبد الفتاح، ط1، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة 2007، ص 48.

2 Jane Perlez ، and Patrick E. Tyle ، Before Attacks، U.S. Was Ready to Say It Backed Palestinian States، " New York Times، October، 2، 2002.

³ عاطف الغمرى، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، ط1، مكتبة الشروق، القاهرة 2001، ص 446.

⁴ Robert G . Kaiser, " Bush and Sharon Nearly Identical on Mideast Policy ، " Washington Post", February 9 ، 2003.

المتحدة ما وصفته "بضغط هائل" على "شارون"، كي يسمح لوزير خارجيته "شمعون بيريز"، بالاجتماع مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، بالرغم من موقف إدارة الرئيس "بوش" من عرفات، خصوصاً بعد رفضه التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد 2000¹.

بناء على ما سبق سوف نتناول شرح هذا المبحث على مدى ثلاثة نقاط:

أولاً : الدولة الفلسطينية أمام الإدارة الأمريكية الجديدة.

ثانياً : تغيير رؤية الإدارة الأمريكية الجديدة للدولة الفلسطينية.

ثالثاً : الإدارة الأمريكية الجديدة وإسرائيل.

أولاً : الدولة الفلسطينية أمام الإدارة الأمريكية الجديدة

صرّح الرئيس "بوش" في أوائل تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه، علناً - وللمرة الأولى - أنه يساند قيام دولة فلسطينية، ويعتبر هذا التصريح تطوراً مفاجئاً؛ حيث أن الرئيس كلينتون" الذي عمل جاهداً من أجل حل قيام الدولتين، لم يجزأ على التفوه بكلمتي "دولة فلسطينية" علناً إلا في الشهر الأخير من حكمه، وقد أكد "بوش" قبل أحداث (11) (سبتمبر)؛ أنه ينوي إتباع سياسة "كف يد" تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي يجعل اهتمامه بتلك المسألة يكشف عن حقائق الأمور².

ولقد أثارت هذه التطورات حفيظة الساسة الإسرائيليين؛ الذين خشوا أن تقوم الولايات المتحدة بكسب العرب إلى جانبها على حساب إسرائيل، وأفادت صحيفة "الواشنطن بوست" في عددها الصادر بتاريخ (7) أكتوبر 2001؛ أن مصادر مقربة من "شارون"؛ تقول إنه مستاء من محاولات الولايات المتحدة ضم إيران وسوريا وغيرها من الدول التي رعت هجمات ضد إسرائيل³، إلى الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة، وأكد "شارون" قوله السابق في تشرين أول (أكتوبر) 2001، متهماً "بوش" بمحاولة

¹ Jane Perlez and Katharine Q.Seelye ، " U.S Strongly Rebukes Sharon for Criticism Of Bush، Calling It ,Unacceptable, " New York Times" ,October 6. 2001.

² Julian Borger " U.S Backs State for Palestine," Guardian ,London، October 3, 2001.

³ Hassan A .Barari :The Swinging Pendulum of Israeli Politics ,Jordanian Perspective ، Defesors Pacis ، no 10 ,January ,2002 ،P. 46-48.

"تهدئة العرب على حسابنا"، وبعد ساعات من تلك الاتهامات، هاجمت قوات إسرائيلية عدة مناطق فلسطينية في "الخليل"، وأرادت السياسة الإسرائيلية؛ أن تثبت أنها لن تستجيب لطلب الإدارة الأمريكية بضبط النفس؛ وأنها مستمرة في حربها ضد الانتفاضة الفلسطينية، على الرغم من تعارض ذلك مع مصالح الإدارة الأمريكية في تلك الفترة¹.

"ويُستدل على أن ردة الفعل الأمريكية بعد أحداث (11) أيلول (سبتمبر) 2001 نحو القضية الفلسطينية، كانت متجهة اتجاهاً مختلفاً؛ وأن اعتقاد قد رسخ لدى الساسة الأمريكيين؛ بأن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في العالم؛ وأن أي حل أو هدوء في المنطقة؛ لا بد أن يبدأ من فلسطين، وخير دليل على ذلك؛ أنه عندما قامت مجموعة فلسطينية باغتيال وزير السياحة الإسرائيلي ربحافام زئيفي، شنَّ الجيش الإسرائيلي هجوماً واسعاً على المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية بالضفة الغربية، عندها طالب "بوش" بانسحاب فوري قائلًا: "إنه يأمل بأن الإسرائيليين سيسحبون قواتهم في أسرع وقت ممكن"²، واللافت في هذا الشاهد؛ أن الولايات المتحدة كانت تصب جام غضبها على السلطة الفلسطينية"، لأقل الأسباب التي تزعج الإسرائيليين، لكن الأمور تغيرت مرحلياً كما رأينا.

إلا أن الحكومة الإسرائيلية رفضت بشكلٍ قاطع هذا المطلب، وأعلنت صراحة أنها ستغادر عندما تصبح على قناعة تامة؛ بأن عرفات قد كبح جماح من أسمتهم "الإرهابيين الفلسطينيين"، وفي هذا السياق كتبت صحيفة الجارديان؛ أن آريل شارون قد استنار أكثر الموجهات سوءاً مع واشنطن منذ وصول جورج بوش الابن إلى السلطة، رافضاً بصورةٍ قاطعة طلباً بإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية، الذي يهدد سلطة ياسر عرفات³.

"وحاولت إسرائيل بشكلٍ مستميت دفع السياسة الأمريكية إلى اعتبار نضال الشعب الفلسطيني إرهاباً؛ وأنه لا فرق بين أسامة بن لادن وياسر عرفات، فالفلسطينيون - على حد زعمها - يمارسون الإرهاب ضد الإسرائيليين، وبالتالي يجب عزل ياسر عرفات بأي شكل من الأشكال؛ إلا أن الولايات المتحدة تعلم حقيقة الأمور، وبالتالي ورغم الضغط الشديد من اللوبي الإسرائيلي الفاعل في الولايات

¹James Bennet: " Sharon Invokes Munich in Warning U.S .On , Appeasement " New York Times", October 5 2001.

² Tim Wener : Israel Rebuffs Demands To End West Bank Raids, " New York Times " ,October 24, 2001.

³ Suzanne Goldenberg: Sharon Defies U.S Demand to Retreat " Guardian", October 24. 2001.

المتحدة الأمريكية، لم تتخذ الولايات المتحدة قراراً بهذا الخصوص، لاعتقادها الراسخ؛ بأن هذا الأمر سيزيد الأمور تعقيداً عما قبل¹.

ثانياً : تغيير رؤية الإدارة الأمريكية الجديدة للدولة الفلسطينية

"بالإضافة إلى ذلك، حاول آرييل شارون الضغط، من خلال اليهود الأمريكيين المتنفذين في الإدارة الأمريكية على الرئيس بوش؛ لأنه خشي أن تعامل إدارة بوش عرفات بطريقة مختلفة عن بن لادن، وكان لديه شكوك؛ بأن بوش سيحاول الضغط على إسرائيل لكسب الدعم العربي للحرب على الإرهاب، لكن "شارون" لم يستطع الحصول على شئ مما يحاول الوصول إليه، والسبب في ذلك بسيط؛ حيث أن كل أمريكي بما فيهم الرئيس كان لا يزال مترنحاً من تأثير أحداث (11) أيلول (سبتمبر)، ولم تكن الرؤية واضحة إلى أين ستسير الأمور، وأين ستسرو السياسة الأمريكية تجاه هذه الهجمات².

"وفي لحظات الشك تلك، تمّ نشر مشروع القرن الأمريكي الجديد في (20) أيلول (سبتمبر) 2001، وهو رسالة مفتوحة إلى الرئيس بوش، وقّعها عدد من المحافظين الجدد منهم: وليام ج . بينيت، أليوت كوهين، ارون فريديبرغ، رؤئيل مارك غيريشت، "روبرت كاغان، تشارلز كراوتهايمر، جين كيركاتريك، وليام كريستول، ريتشارد بيرل"، و"تورمان بودهورتز"، ووصفت الرسالة إسرائيل؛ بأنها الحليف الأكثر عزماً ضد الإرهاب الدولي، وطلبت من الرئيس؛ أن "يدعم دعماً كاملاً شقيقتنا (أي إسرائيل) الديمقراطية"، وأوصت أيضاً؛ بأن تقطع الولايات المتحدة كل دعم للسلطة الفلسطينية³.

ويمكن القول؛ أن الخطوط العريضة لسياسة الإدارة الأمريكية، قد بدت أكثر وضوحاً بعد استيعاب صدمة (11) أيلول (سبتمبر) 2001 تجاه القضية الفلسطينية؛ حيث أن الرئيس "بوش" أكد - في غير مرة - دعمه لحل الدولتين، وحاولت إسرائيل مرة أخرى الضغط على الإدارة الأمريكية لتغيير هذا النهج؛ فنجد أن الايباك لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية "Affairs Committee" American Israel Public قد ردت فوراً على تصريح بوش بهذا الخصوص، وأصدرت بياناً يعلن أن

¹ William Safire: " Israel or Arafat " New York Times", December 3 , 2001.

² Shlomo Shamir : "U.S. Jews :Sharon is Worried 'by Terrorism Distinction,"Ha'aretz", September, 18, 2001.

³ والنت، ميرشاييمر، اللوي الإسرائيلي وسياسة أميركا الخارجية، ط1، ترجمة باسل، أنطوان شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان 2007، ص306 .

المستشارين الذي يدفعون بوش لتبنى هذه الفكرة، "يقوضون حرب أمريكا على الإرهاب، وهم يشجعون الإدارة الأمريكية على مكافأة الذين يؤوون الإرهاب ويدعمونه بدلاً من معاقبتهم، في إشارة واضحة وعلنية إلى الرئيس ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية¹.

من خلال الاستعراضات السابقة لسياسات الإدارة الأمريكية في الفترة التي تلت أحداث (11 أيلول (سبتمبر) مباشرة، نستطيع القول؛ أنها أدركت فعلياً؛ أن القضية الفلسطينية يجب أن تُحل، وهذا الإدراك ليس نابعاً من حبههم أو قلقهم على الفلسطينيين، فالإدارة الأمريكية مارست أقصى السياسات تجاه القضية الفلسطينية، وتجاه الشعب الفلسطيني منذ عام 1917 وحتى اللحظة، فهي لم تألو جهداً في التصويت بالفيتو على أي قرار في مجلس الأمن هدفه إعطاء الفلسطينيين جزء من حقوقهم، أو أي قرار فيه جزئية لصالح الفلسطينيين، فهي تبنت السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية بشكل كامل، مع بعض التغيرات في أساليب الإدارة بين رئيس وآخر، ويمكن القول؛ أن حرص الولايات المتحدة الأمريكية على حل القضية الفلسطينية، كان نابعاً من الخوف على مصالحها؛ لأنها أدركت أن سياستها الخارجية تجاه إسرائيل قد سببت لها إحراجاً، بل شجعت من أسمتهم بالإرهابيين على مهاجمة أمريكا في (11 أيلول (سبتمبر)².

"وفي الاتجاه المقابل، تبنت الولايات المتحدة سياسة خارجية، حرمت الفلسطينيين من الوصول لأي شئ من طموحاتهم؛ ولم تكن وسيطاً نزيهاً في المفاوضات التي جرت منذ "أوسلو"، وصولاً إلى كامب ديفيد 2000؛ وبالتالي فإن لتلك العوامل دوراً في إنكفاء قوة من أسمتهم بالإرهابيين، لمهاجمة الولايات المتحدة، وأصبح لزاماً عليها؛ أن تُغيّر سياستها تجاه الشرق الأوسط بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، ولكن هذا التغيير لم يكن جوهرياً، بل تكتيكياً، لتحقيق مصالح وأهداف الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، وبالتالي الهدف من ذلك، استمالة الدول العربية للدخول في الحلف

¹ Michael J. Jordan: "Bush Backed – Finally " Jewish Journal of Greater Los Angeles (online) October 12, 2001.

² والت، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أميركا الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 304 .

الذي أقامته الولايات المتحدة في تلك الفترة للقضاء على بؤر الإرهاب؛ لأنها أرادت تجفيف الإرهاب من منابعه، ولديها اليقين الكامل؛ بأن منابع الإرهاب تكمن في منطقة الشرق الأوسط¹.

وبالتالي؛ كان هذا التوجه نحو حل القضية الفلسطينية توجهاً تكتيكياً، وليس استراتيجياً، ولتأكيد ذلك نجد أن الولايات المتحدة بعد أن استوعبت الضربة، وتسنى لها تشكيل الحلف الذي أرادته، وحددت الأهداف التي تريد مهاجمتها، بدأت تراجع سياستها ومواقفها تجاه القضية الفلسطينية، وتزامن هذا التفكير مع ضغط من اللوبي الصهيوني على إدارة "بوش"، وكان ذلك واضحاً، من خلال ضغطهم على الرئيس بوش للسماح للجيش الإسرائيلي بالبقاء في المناطق الفلسطينية؛ وأن الانسحاب يعود قراره لشارون في الوقت الذي يراه مناسباً، وكتب رئيس الرابطة المناهضة للتشهير² أبراهام فوكسمان Abraham H. Foxman في (23 تشرين أول (أكتوبر)، رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي في تلك الفترة كولن باول قال فيها؛ إنه: "مضطرب للغاية" من طلب وزارة الخارجية؛ بأن تسحب إسرائيل قواتها من المناطق التي احتلها جيشها أخيراً³، وكتب أيضاً: "نعتبر مثل هذه التعليقات غير مناسبة، وتتعارض مع السياسة الأمريكية طويلة الأمد؛ بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، فالعالم متوحد في محاربة الإرهاب، ولكن السلطة الفلسطينية رفضت للأسف خطوات لصد العنف والإرهاب"، وظل هذا الضغط مستمراً بالتزامن مع أفكار الولايات المتحدة؛ بأن التصريحات والتغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ما هو إلا أمر تكتيكي؛ إلى أن بدت الأمور بشكل أوضح؛ حيث أنه مع حلول أواخر تشرين ثانٍ (نوفمبر)، كانت العلاقات بين "تل أبيب" و"واشنطن" قد عادت إلى سابق عهدها، بفضل جهود اللوبي الصهيوني من جهة، والنصر الأمريكي في أفغانستان من جهة أخرى، الذي قلل من الحاجة الملحة إلى الدعم العربي في الاشتباك مع تنظيم القاعدة.

وبناءً عليه؛ دُعي "شارون" لزيارة البيت الأبيض في أوائل كانون أول (ديسمبر)، وتمّ عقد لقاء ودي بينه وبين الرئيس "بوش"، وقبل الاجتماع هاجم الجيش الإسرائيلي بطيرانه أهدافاً في "غزة"، ولم ينتقد الرئيس "بوش" السياسة الإسرائيلية؛ كما أنه لم يطلب من "شارون" ضبط النفس كما فعل عقب

¹ نصير حسن عاروري، أمريكا الخضم والحكم: دراسة توثيقه في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ 1967، ط1، ترجمة وتقديم العكش، منير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان 2007، ص277.

² تسمى أيضاً عصبة مناهضة التشهير (Anti-Defamation League)، وهي مؤسسة صهيونية تأسست عام 1913 وتعتبر أهم مؤسسة لمكافحة "اللاسامية".

³ والت، ستيفن، ميرشايمر، جون، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أميركا الخارجية مرجع سبق ذكره، ص 306.

أحداث (11) أيلول (سبتمبر) مباشرة، وأكد المتحدث باسم البيت الأبيض: "أن إسرائيل حكومة ذات سيادة؛ وأن لها الحق في العيش في أمان"، وفي المقابل طلب الرئيس الأمريكي "بوش" من الرئيس عرفات؛ أن يقوم بالمزيد من الإجراءات لوقف الهجمات العسكرية ضد إسرائيل¹.

ومرة أخرى زار "شارون" البيت الأبيض في شباط (فبراير) 2002، وعقد اجتماعاً ودياً آخر مع الرئيس الأمريكي "بوش"، وأعاد رئيس الوزراء "أرييل شارون"، تكرار الاتهام؛ بأن عرفات يدعم الإرهاب؛ وحدده بأنه العائق الأساسي أمام تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وقد كان هذا التصريح بحضور الرئيس "بوش"؛ وبالتالي فإنه يتفق مع وجهة النظر هذه، وذكر في غير مرة؛ أن على عرفات أن يتخذ المزيد من الإجراءات لمنع الهجمات العسكرية ضد إسرائيل؛ كما أن إسرائيل أفتت الإدارة الأمريكية - من خلال تقاريرها - بأن عرفات يقف وراء حادثة السفينة "كارين أ"²، التي حصلت قبل شهر من موعد الاجتماع الودي بين شارون وبوش، أي: في كانون ثانٍ (يناير) 2002.

وعلى الرغم من غياب دليل قاطع، على تورط الرئيس عرفات بالأمر، حاولت الحكومة الإسرائيلية واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة؛ إثبات أن عرفات حصل على الأسلحة والمتفجرات لضرب إسرائيل، ولكن الرئيس الفلسطيني نفى ذلك، ونفى أي علاقة بالسفينة "كارين أ"³، وقال وزير الخارجية الأمريكي كولن باول؛ أنهم لم يجدوا دليلاً يناقض الإدعاءات بعدم تورطه في قضية الباخرة⁴؛ إلا أن "بوش" اتفق في النهاية مع إسرائيل ومؤيديها⁵، فقد صرّح الرئيس الأمريكي وشارون إلى جانبه في

¹ Dana Milbank : "Bush Spokesman Gentle on Israeli Assault," "Washington Post" ، December , 2001 ; and David Sanger , "U.S. Walks a Tightrope on Terrorism in Israel," "New York Times" , December 4 , 2001.

² كارين أ، سفينة نقل محملة بخمسين طن من الأسلحة والمتفجرات، كانت متجهة في طريقها من إيران، عندما احتجزتها البحرية الإسرائيلية في البحر الأحمر؛ وبدا أن وجهتها النهائية إلى غزة، بالرغم من عدم وضوح الدليل على ذلك في ذلك الوقت.

³ يعتقد البعض أن السفينة "كارين أ"، كانت متجهة إلى حزب الله في لبنان، ولمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر: Charles D. Smith ، "The 'Domre ' Chorus in Washington ," "Middle East Report" on Line، April 15, 2002 ; and Brain Whitaker , "Voyage of the Arms Ship ; Guardian , January 14 ، 2002 ; Also Brian Whitaker . "The Strange Affair Of Karine A," "Guardian" , January 21 , 2002.

⁴ قال كولن باول بعد أسبوع على ضبط "كارين أ"؛ أن المعلومات التي تصلنا توضح بوجود روابط مع السلطة الفلسطينية، ولم أرى أي معلومات تربطها مباشرة بالرئيس عرفات، ولمزيد من التفاصيل، انظر:

" Powell Comments on Arms Shipment Seized by Israel ," January 10 , 2002 , CNN .COM . / Transcript .

⁵ عماد جاد ، الانتخابات الإسرائيلية 2003 الأمن أولاً ، ط1، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة 2003 ، ص21.

البيت الأبيض: "لقد سمع عرفات ما قلناه لا يمكن أن أكون أكثر وضوحاً.... عليه أن يقوم بكل ما بوسعه لمكافحة الإرهاب.... وواضح أننا فوجئنا أولاً، ثم أصيبوا بخيبة أمل عندما ظهرت كارين أحملة بالأسلحة، وهي أسلحة لا يمكن أن تكون مخصصة إلا للأمر واحد، وهو التهريب"¹.

ثالثاً: الإدارة الأمريكية الجديدة وإسرائيل

لقد أكدت الولايات المتحدة مرات عدة؛ أن أمن إسرائيل أمر مهم بالنسبة لها، وفي أي حال من الأحوال، فهي ترفض ما أسمته العنف الموجه ضدها، وطلبت من السلطة الفلسطينية مرات عدة القضاء على ما أسمته الإرهاب، من أجل استئناف التفاوض حول تطبيق توصيات "ميتشل"² و"تنيت"³، اللذين وفدا إلى المنطقة عقب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، ورفعاً توصياتهما كل على حده، ومن الجدير بالذكر؛ أن السلطة الفلسطينية قبلت بتلك التوصيات؛ إلا أن ذلك القبول قوبل برفضٍ إسرائيلي، مدعوم بموافقة أمريكية على هذا الرفض⁴.

وهنا لا بد من الإشارة؛ إلى أن سياسة الولايات المتحدة ما قبل (11) أيلول (سبتمبر)، أي من السنة الأولى من الانتفاضة، كانت تتعامل مع الأعمال العسكرية الفلسطينية على أنها إرهاب، بينما كانت تتعامل مع أعمال الاغتيال والتدمير والقصف الإسرائيلي لمقرات السلطة الفلسطينية ومنازل المواطنين على أنها دفاع عن النفس.

ونستنتج من ذلك؛ أن السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ما زالت تراوح مكانها وأصبحت تشير صراحةً في تلك الفترة؛ إلى أن السلطة الفلسطينية غير قادرة على كبح جماح الإرهاب كما أسمته الولايات المتحدة، وأصبح رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في نظر الإدارة الأمريكية على الأقل، رجل لا يحارب الإرهاب، وفي الأروقة الداخلية كانت تتعامل معه على أنه مساند للإرهاب،

¹ Remarks by President George Bush and Prime Minister Ariel Sharon in Photo Opportunity "White house", February 11, 2001.

² للمزيد حول توصيات ميتشل والإطلاع على نص التقرير انظر :

<http://ar.wikisource.org/wiki/Wik>

³ للمزيد حول وثيقة تنت والإطلاع على بنودها، انظر :

www.o2o1.com/vb/showthread.php?t=101

⁴ سعيد عكاشة، موقف الولايات المتحدة من دول الطوق العربي ، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، عدد 147، القاهرة 2002 ، ص 66-67.

وبالتالي اتجهت سياسة الولايات المتحدة إلى التطابق التام مع السياسة الإسرائيلية؛ بعد أن تأكدت أنه لا منازع لها ولا مناوئٍ لحربها ضد الإرهاب كيفما ومتى شاءت¹.

وهذا يدعم وجهة النظر القائلة: بأن سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية بعد (11)

أيلول (سبتمبر)، ونعنى هنا بعد الضربة مباشرة، كانت مناورة فقط ولم تكن جدية بأي شكل من الأشكال، والدليل الأقوى على ذلك؛ أنه لم يتم اتخاذ أي إجراءات عملية لتنفيذ أي جزء مما قاله الرئيس "بوش" بخصوص حل الدولتين، أو حتى التخفيف من معاناة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. "إن الولايات المتحدة الأمريكية، أثبتت أنها لم تحارب الإرهاب بشكلٍ جدي وفعلي؛ لأن محاربة الإرهاب لا تتم بالآلة، بل هناك وسائل أخرى خصوصاً؛ وأن الولايات المتحدة تعتبر إمبراطورية العالم، وبالتالي عليها استحقاقات تجاه هذا اللقب؛ إلا أنها لم تؤد هذه الاستحقاقات خصوصاً تجاه القضية الفلسطينية؛ فقد حاولت أن تكون وسيطة لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، لكنها لم تكن وسيطاً نزيهاً، وهذا أثر سلباً على صورتها الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فقد استغلت الحملة الدولية على الإرهاب للقضاء على كل من يعارض السياسة الأمريكية من دول ومؤسسات"².

تأسيساً على ما سبق؛ إن هجمات (11) أيلول (سبتمبر)، كانت ردة فعل على السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وتحيزها لإسرائيل، لذا فقد أسهمت بشكلٍ كبير في تغذية مشاعر الكراهية والمرارة واليأس تجاه الولايات المتحدة الأمريكية من المسلمين عامةً والفلسطينيين والمجتمعات العربية بصورةٍ خاصة، وبالتالي على الولايات المتحدة إعادة النظر مرةً أخرى في سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، والكف عن سياسة المعايير المزدوجة، وسياسة الكيل بمكيالين؛ لأن هذا سيولد مزيداً من الحقد والكراهية في نفوس الفلسطينيين، مما سينعكس سلباً على الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط؛ لأن هدوء الشرق الأوسط نابع من الهدوء في فلسطين³.

¹ رياض المالكي، القيادة الوقائية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 49، بيروت 2002، ص 42.

² نصير عاروري، وآخرون، العرب والعالم بعد 11 سبتمبر، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 288.

³ أسامة حرب الغزالي، هل استوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، عدد 147، القاهرة

2001، ص 14-15.

المبحث الثالث: مكاسب الفلسطينيين والإسرائيليين من عملية السلام

بدأت عملية مدريد في 30 أكتوبر 1991 بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في مفاوضات هي أشبه بالمد والجزر كلا منهم يريد أن يحقق مكاسب سياسية حتى يكون له متسع في صفحات التاريخ لينسب أي انجاز قد يحققه المفاوض سواء الفلسطيني أو الإسرائيلي، ولكن دون الهروب أيضا من صفحات التاريخ التي سوف تشهد الربح والخاسر من هذه المفاوضات عبر مرور السنين ، مع وجود الفارق بينهما.

لذلك كان واضحا منذ الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد أن موقف إسحاق شامير من السلام مع العرب مازال على جموده وتعنته . فقد خلت الكلمة التي ألقاها من أية إشارة إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، بل انه حمل العرب مسؤولية استمرار الصراع لرفضهم المستمر لقيام الدولة اليهودية ، وطالبهم بالاعتراف بإسرائيل ، والدخول في علاقات معها ، الأمر الذي يحقق في نظرة السلام .

وكان شامير قد قبل المشاركة في المؤتمر لمجرد إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية ، واعترف فيما بعد بأنه كان ينوي المماطلة والاستمرار في التفاوض لعشر سنوات ، فقد كان همة أن يكسب الوقت لتوطين أفواج المهاجرين الذين فتحت لهم موسكو أبوابها ، وكان في حاجة إلى التأمينات الأمريكية للقرض الذي يغطي نفقات توطينهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بمبلغ عشرة مليار دولار)

كما كان رئيس الحكومة الإسرائيلية يشعر بقوة مركزة عقب حرب تحرير الكويت التي أزلت الخطر الذي كان يمثله على بلاده جيش صدام حسين ، كما أدت إلى تدهور أوضاع العالم العربي ، ويتوقع أن تكافئه الولايات المتحدة على استجابته لطلبها عدم الرد على صواريخ صدام حسين . لذلك بالفعل قد ضمن شامير بالفعل دعم واشنطن له في المفاوضات، بعد أن استجابت لشروطه كافة -على نحو ما سبق بيانه - كما تضمنت رسالة التطمينات التي وجهتها إليه مفاهيمها التي لا تكاد تختلف عن المفاهيم الإسرائيلية بشأن السلام مع العرب أو على وجه الخصوص مع الفلسطينيين.

فالإدارة الأمريكية تتفق مع إسرائيل على أن لقرار 242 تفسيرات مختلفة، (الأمر الذي يعني أنها تقرر وجهة النظر الإسرائيلية التي تزعم بأن القرار لا يطالبها بالانسحاب من كل الأراضي المحتلة)¹ كما أنها لا تحبذ إقامة دولة فلسطينية وترى أن تشمل الترتيبات مع سوريا في حالة التسوية النهائية معها ، استمرار الوجود الإسرائيلي في مرتفعات الجولان ، وان لإسرائيل الحق في حدود آمنة معترف بها، وتتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بضمان أمنها وتفوقها النوعي وتؤكد لها استمرار العلاقة الخاصة والتعاون بين البلدين ومواصلة دعمها والتنسيق معها في المفاوضات.

بناء على ما سبق سوف نتناول شرح هذا المبحث على مدى أربعة نقاط:

أولاً : أسلو السلام والأمل الضائع.

ثانياً : ثقافة السلام بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

ثالثاً : ما تحقق لفلسطين منذ مدريد.

رابعاً : ما تحقق لإسرائيل منذ مدريد.

أولاً : أسلو السلام والأمل الضائع

عقب انتهاء انعقاد "مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط" بدأت المفاوضات الثنائية على المسارات المختلفة بين الوفود الإسرائيلية والوفود العربية ، وانتقلت إلى واشنطن حيث تمكن الفلسطينيون من تخصيص مسار تفاوضي مستقل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي (مع استمراره رسمياً في إطار الوفد المشترك مع الأردن).

مع العلم أن المفاوضات في بدايتها في عهد حكومة شامير لم تحرز أي تقدم ، بل إن موقف المفاوضات الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين كان يتسم بالتراجع عن مواقفه خلال مباحثات الحكم الذاتي التي

¹ Seealso, Henry Cattan "The status of Jerusalem" Journal of Palestine Studies Spring 1981 also W.T. and S. Mallison. The Palestine Problem and International Law and World Order. London: Long Man, 1986, PP. 15-16.

عقدت مع مصر منذ أكثر من عشر سنوات ، وظلت المفاوضات على المسارين السوري واللبناني أشبه بالمياه الراكدة¹.

وكان وصول حزب العمل الإسرائيلي إلى السلطة في مايو 1992م يشيع الآمال عن قرب

التوصل لتسويات على المسارات التفاوضية المختلفة . فقد خاض هذا الحزب برئاسة إسحاق رابين الانتخابات على أساس برنامج عمل تقدمي يتضمن رؤية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط تقوم على أساس التعاون بين دولة في كافة الميادين ويعلن رفضه لسيطرة إسرائيل على الفلسطينيين، بل يعترف بحقوقهم الوطنية، ويبيد استعداده للتفاوض مع وفد فلسطيني مستقل عن الأردن ، ومع ذلك ظلت المفاوضات التي في واشنطن لا تحرز أي تقدم ، بل لجأ رابين إلى المناورة بين المسارات المختلفة معلنا عن عزمه على دفع المفاوضات على المسار الفلسطيني تارة على المسار السوري، وفجأة أعلن عن التوصل إلى اتفاق بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بعد مفاوضات عقدت بينهما في قناة سرية في أسلو وأحيطت بالكتمان المطلق على مدى عدة شهور².

والواقع أن إسرائيل ظلت تعتبر العملية السلمية مع الفلسطينيين شأنها شأن إسرائيليا داخليا وأن تجري بمعزل عن الرقابة الدولية (حتى وأن سمحت بدور أمريكي في الوساطة بين الجانبين باعتبار أن المواقف الأمريكية لا تختلف كثيرا عن المواقف الإسرائيلية) ، وكانت الآلية المطبقة لتسوية المنازعات بين الجانبين هي لجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة، والتي تستطيع إسرائيل من خلالها فرض مواقفها على الفلسطينيين، لذلك كان إسحاق رابين يرى أن يقام في الضفة الغربية وقطاع غزة، في نهاية الأمر، كيان فلسطيني يتمتع بنظام يزيد عن الحكم الذاتي، ويقبل عن الدولة، وان يظل مرتبطا بكل من إسرائيل والأردن، أما مفهومة للحل الوسط الإقليمي الذي كان يقوم عليه برنامج حزب العمل منذ احتلال الأراضي العربية عام 1967م، فقد كان يتلخص في ضم إسرائيل للقدس الشرقية والمنطقة الريفية المحيطة بها في الضفة ومنطقة وادي الأردن ومساحات أخرى تقع شرقي الخط الأخضر .

¹ أحمد الرشدي، القضية الفلسطينية وآفاق التسوية، (محرر)، أعمال المؤتمر السنوي الحادي عشر للبحوث السياسية، جامعة القاهرة 6-8 ديسمبر 1997، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ص254.

² كان إسحاق رابين يراقب المفاوضات التي تجري في واشنطن، ويرى أنها عقيمة ولن تحقق أي اتفاق بسبب استبعاد منظمة التحرير من المشاركة الرسمية فيها على الرغم من قيامها فعلا بإدارة هذه المفاوضات من تونس، ومن ثم قرر التعامل مباشرة مع المنظمة من خلال تلك القناة السرية حتى تم التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ، وهو الاتفاق الأول الذي اشترنا إليه سابقا وهو ما يعرف باتفاقات أسلو.

وقد راعى رابين أن يحقق له إعلان المبادئ والاتفاقيات التي عقدها مع الفلسطينيين، تنفيذاً له، ذلك الهدف. فالمناطق الفلسطينية تبقى خاضعة للاحتلال الإسرائيلي رغم تمتعها بالحكم الذاتي، ورغم تمتع السلطة الفلسطينية بقدر كبير من السلطات¹، فإن القوات الإسرائيلية تبقى في قطاع غزة للدفاع عن المستوطنات برغم النص على انسحابها وتظل إعادة انتشارها في الضفة الغربية - والتي قسمتها الاتفاقية الانتقالية إلى ثلاثة مناطق²، رهنا بإدارة إسرائيل. والمسئولية عن الأمن الإجمالي لإسرائيل، وكذا مسئولية الدفاع الخارجي التي تجعل الشرطة الفلسطينية في الداخل خاضعة لها، كما تجعل الحدود والمعابر تحت حراسة القوات الإسرائيلية، أما عن السلطات التي يتمتع بها المجلس الفلسطيني فإنها غير مطلقة، بل إن الاتفاقيات المعقودة، ويستثنى منها تلك المتعلقة بالقضايا المؤجلة لمفاوضات الوضع الدائم (أي القدس³ والمستوطنات وغيرها)، الأمر الذي استند إليه رابين وخلفاؤه في مواصلة عمليات الاستيطان والتهويد، بهدف فرض أمر واقع على الأرض يحقق الأهداف الإسرائيلية، وقد كان الانطباع السائد عند تولى إسحاق رابين الحكم أنه سوف يوقف الأنشطة الاستيطانية (أو على الأقل يقلصها)⁴.

¹ بلغت هذه السلطات 40 سلطة ويرمز السيادة (مثل العلم وطوابع البريد وجوازات السفر)، والمجلس التشريعي الذي يضم 88 عضواً منتخبين انتخاباً حراً تحت إشراف دولي.

² تضمنت الاتفاقية - الانتقالية المعقودة في 1995/9/28م تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق هي: المنطقة (أ) وتمارس فيها السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية - والمنطقة (ب) وتمارس فيها السلطات المدنية في حين تمارس إسرائيل السلطات الأمنية - والمنطقة (ج) التي تمارس فيها إسرائيل السلطات المدنية والأمنية (وتمثل 70% من أراضي الضفة).

³ قامت إسرائيل باستكمال نقل وزاراتها ودوائرها الحكومية من تل أبيب إلى القدس لتجعل منها عاصمتها بالأمر الواقع قبل أن تتمكن المنظمة الدولية من تنفيذ قرارها، وتجاهلت ما وجه إليها من تحذيرات، كما تجاهلت قراراً من مجلس الوصاية يعبر فيه عن قلقه لما تقوم به إسرائيل، ويطلب منها "إلغاء تلك الإجراءات والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يحول دون تنفيذ قرار الجمعية العامة الصادر في 1949/12/9، وفي 1949/12/26 أخذ الكنيست الإسرائيلي يعقد اجتماعاته في القدس، وقالت أنها عاصمتها منذ اليوم الأول لإعلان قيام إسرائيل، ونقلت كل الوزارات إليها ماعدا وزارة الخارجية التي تم نقلها في تموز 1950.

سالم يوسف الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 174-180.

⁴ إذ أن البرنامج الانتخابي لحكومته كان يتضمن عدم إقامة مستعمرات جديدة أو توسيع القائمة منها عدا تلك المقامة في القدس الكبرى ووادي الأردن، فضلاً عن عدم بناء مستعمرات جديدة لمدة عام، وع العلم بأنه كان يبدي معارضته لما سماه بالمستعمرات السياسية، ولكنه ظل متمسكاً بعدم إزالة أية مستوطنة طوال المرحلة الانتقالية وانتهج سياسة استيطانية لا تكاد تختلف عن سياسة اللبكيوت وان تميزت بالتكتم والتركييز على الاعتبارات الأمنية والإستراتيجية في بناء المستعمرات في الضفة والقطاع فضلاً عن المضي قدماً في توسيع منطقة القدس الكبرى على حساب أراضي الضفة، انظر: عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث (1)، جريدة الخليج، الشارقة، 2002/7/22.

ثانيا : ثقافة السلام بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني

على العكس ما نصت عليه اتفاقيات أوسلو عن نشر ثقافة السلام بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، لم تبدل إسرائيل أو السلطة الفلسطينية جهدا في هذا الصدد، بل ظل التوتر يسود العلاقات بين الحكومتين وانعدمت الثقة بين الشعبين، فالشعب الفلسطيني لا يجد أي تحسن في أوضاعه المعيشية في ظل العملية السلمية ويقف مكتوف الأيدي أمام مصادرات إسرائيل لأراضيه واقتطاعها لمساحات كبيرة منها لبناء المستعمرات وتوسيع الحدود البلدية للقدس. والإسرائيليون يتابعون في قلق تنفيذ اتفاقيات أوسلو بما يتضمنه من إقامة الحكومة الفلسطينية ونقل السلطات إليها وانسحاب القوات الإسرائيلية من رام الله ونابلس وقلقليه وغيرها من مدن الضفة وتشد حملات المعارضة اليمينية ضد حكومة رابين وتنسم بالإثارة باتهامه بالخيانة، الأمر الذي أدى إلى اغتياله¹.

لتبدأ بعد ذلك مرحلة من اضطرابات الحكم في إسرائيل والتعاقب السريع للحكومات مع تعثر عملية السلام ثم توقفها².

فقد فشل شمعون بيريز الذي تولى الحكم بعد رابين عندما حاول إثبات انه لا يقل صلابه عن هـ فشدد من الإجراءات القمعية ضد الفلسطينيين، وشن الغارات المتواصلة على الأراضي اللبنانية والتي

¹ اغتيل إسحاق رابين برصاص أحد الأصوليين اليهود- إيغال عامير - في 4 نوفمبر 1995م، وتولى رئاسة الوزراء لمدة 6 شهور كما ينص الدستور شمعون بيريز، وأسفرت الانتخابات التي جرت في مايو 1996، عن فوز مرشح اليمين بنيامين نتنياهو بمنصب رئيس الوزراء، وفي يناير 1999، صوت الكنيست الإسرائيلي بأغلبية 85 مقابل 27 وامتناع واحد عن التصويت، على إسقاط الحكومة وحل نفسه وإجراء انتخابات جديدة، في 17 مايو بدلا من الموعد المحدد وهو أكتوبر عام 2000، وقد جاءت هذه الخطوة في أعقاب فشل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في مواصلة عملة وفق منطق المناورات والتلاعب بالقوى الرئيسية المؤتلفة معه في ظل ضغوط إقليمية ودولية كانت تهدف إلى إجبار هذه الحكومة على تنفيذ ما وقعت عليه من اتفاقات على المسار الفلسطيني، ووصلت حكومة نتنياهو إلى وضع عجزت عن تجاوزه، ومن ثم جاء قرار إجراء انتخابات مبكرة، ظن نتنياهو أنها سوف تتيح له فرصة التخلص من الضغوط وتجاوز المأزق في ظل حسابات كانت تشير إلى تزايد احتمالات فوزه مرة أخرى، ورغم الجهود الضخمة التي بذلها نتنياهو للحفاظ على تفوقه في مواجهة كافة المرشحين لمنصب رئيس الحكومة، إلا أن استطلاعات الرأي سرعان ما بدأت تكشف عن تراجع أسمة لمصلحة مرشح قائمة "إسرائيل واحدة" زعيم حزب العمل "يهود باراك" على النحو الذي تحقق بالفعل في الانتخابات.

انظر: عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث (4)، جريدة الخليج، الشارقة، 2002/7/25 .
² صالح عبد الجواد، نحو إستراتيجية فلسطينية تجاه القدس، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني جامعة بيرزيت، شباط، 1998، ص 289 وأيضاً انظر: طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 100.

حصلت أحداثها أكثر من مائتي مدني فيما عرف بمذبحة (قانا)، كما أمر باغتيال أحد كبار ناشطي منظمة حماس (يحيى عياش) فردت الأخيرة بثلاث عمليات أوقعت ما يقارب 60 قتيلا وعشرات الجرحى. وبناء على ذلك أوقف شمعون بيريز مفاوضات السلام وإرجاء مفاوضات الوضع الدائم الفلسطيني التي حل موعدها في مايو 1996م.

وتولى بنيامين نتنياهو - زعيم الليكود - الحكم بعد شمعون بيريز لينتهج سياسة تقوم على تجميد تنفيذ اتفاقات أسلو والمطالبة بعقد اتفاقات أخرى تحل محلها، وقد اضطر -تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية - إلى عقد اتفاقية مدينة الخليل وتقسيم المدينة بين منطقة تخضع للسلطة الفلسطينية وأخرى للسيادة الإسرائيلية والى عقد اتفاقية وأي ريفر التي تضمن إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من حوالي 13% من أراضي الضفة. ولكن عجز عن تنفيذ الاتفاقيات بسبب معارضة وزرائه فاضطر إلى إجراء انتخابات مبكرة في مايو 1999م.

تم تولت حكومة إيهود باراك العمالية الحكم بعد فوزه في الانتخابات على أساس برنامج يشيع الآمال الكاذبة بقرب تحقيق السلام، ولكن باراك بدأ حكمة بالمطالبة بتعديل اتفاق وأي ريفر، وأمضى وقتاً طويلاً في المفاوضات مع سوريا دون التوصل لاتفاق (رغم أن المفاوضات السورية الإسرائيلية كانت قد توصلت إلى حلول لمعظم المشاكل، وتمسكت سوريا بما سمته وديعة رابين لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمثل في موافقته من حيث المبدأ على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان)، ثم قرر باراك فجأة الدخول في مفاوضات الوضع الدائم الفلسطيني وطالب الرئيس كلينتون بعقد مؤتمر كامب ديفيد (الثاني) مع ياسر عرفات - دون إعداد - فكانت النتيجة هي فشل المؤتمر كما اشرفنا إليه بالتفصيل سابقاً وما اتبعه بعد ذلك بتفجير انتفاضة الأقصى وتولى أرييل شارون الحكم ليقضي على اتفاق أسلو تماماً.

وإذا كانت الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى) قد أبرزت مكانة القدس المركزية للقضية الفلسطينية وعزلت موقف الكيان الصهيوني على الصعيد الدولي، فإن استمرار الانتفاضة واستمرار

عملية الصراع ضد المشروع الصهيوني بمختلف مستوياتها من شأنها أن تحجم الطموحات التوسعية الصهيونية، ومن شأنها أن تضع الشرط الذاتي الذي يمكن أن يرتكز وأن ينتظر عليه أي موقف دولي¹.

والحق أنه إذا كانت القدس قد حظيت باهتمام خاص في القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة، لاسيما في الجمعية العامة للأمم المتحدة²، فقد تجلي هذا الاهتمام في عدد من القرارات التي جاءت معبرة عن موقف ثابت تجاه القدس مؤداه ضرورة: أن يعالج هذا الموضوع حالة من قدسية مرتبطة بمكانة المدينة معاملة خاصة، تتطوي على التسليم بوجوب أن تخضع المدينة لنوع من التدويل الذي يسمح لأتباع الديانات السماوية الثلاث بحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة فيها، وأن يكون هناك إشراف دولي دائم عليها³.

وهكذا تبخرت الآمال التي كانت معقودة على عملية مدريد للسلام وعلى اتفاقات أوسلو. فقد كانت مواقف الأطراف بشأن السلام شديدة التباين، حيث ظلت إسرائيل على موقفها الراض للعودة إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو 1967م ووجدت في ضعف العرب وانقساماتهم مع تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية ما يغريها بفرض شروطها عليهم، الأمر الذي ظهر جليا في المفاوضات المتعددة الأطراف التي كانت تستهدف إقامة نظام للتعاون الإقليمي في المنطقة حيث تمسكت بتفوقها الحربي وبالوصول على نصيب الأسد من مياه المنطقة والسيطرة الاقتصادية عليها، ثم جعلت من

¹ للاستزادة أنظر:

- http://www.un.org/News/Press/Docs/2000/2001_003_Sc_6930.doc.html
 - http://www.un.org/News/Press/Docs/2000/2001_005_Sc_6932.doc.html
 - http://www.un.org/News/Press/Docs/2000/2001_003_Sc_6936.doc.html.

² والجدير بالذكر على سبيل المثال لا الحصر أن قرار الجمعية العامة رقم 2253 في دورتها الاستثنائية الطارئة الخامسة واعتمد بتاريخ 4 يوليو 1967، كان دعوة إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع عنها في المستقبل والقرار رقم 2254 في نفس الدورة الطارئة والمتخذ بتاريخ 14 يوليو 1967 كان "إبداء للأسف للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، حيث صدر القرار الأول بـ 99 صوتاً مقابل لا أحد وامتناع 20، وصدر القرار الثاني بـ 99 صوتاً مقابل لا أحد وامتناع 18، راجع عطية حسين أفندي عطية، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط 1967-1977: دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية في تسوية المنازعات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986، ص 293.

³ انظر في هذا المعنى، د. صلاح الدين عامر، القدس في مشروعات التسوية للصراع الصهيوني - العربي والقضية الفلسطينية 1947-1998، في: الندوة العالمية حول القدس 26-28 نوفمبر 1998، الاتحاد البرلماني العربي، الرباط، ص 224. وكذلك:
 - Palestinian Yearbook of International Law, Vol. 3, 1986, P. 13-35
 - Khaled El Shalakany, The status of Jerusalem Under Lint Law (A historical Application of Lint Norms), Vol. 47, 1991, PP. 78-82

اتفاقات أسلو وسيلة لتقنين احتلالها وإحكام سيطرتها على الأراضي الفلسطينية، وهو ما تبين لنا ذلك على أرض الواقع حتى وقتنا هذا.

ثالثاً : ما تحقق لفلسطين منذ مدريد

إن منظمة التحرير الفلسطينية وافقت على المشاركة في مؤتمر مدريد رغم أن شروط الدعوة إليه لم تكن ملبية لمطالبها أو للحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني. وجاء القبول على أمل أن تحسن المنظمة الشروط وتعمل على تطوير وضعها القانوني من خلال المفاوضات. ويلاحظ هنا أن مرحلة مدريد أبرزت عناصر موضوعية مهمة وهي:

1. إننا بعد نهاية الحرب الباردة وبعد نهاية حرب الخليج أصبحنا في عالم جديد، تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنها تتحمل نتيجة له مسئولية مهمة تجاه العالم ، ألا وهي تحقيق السلام الذي يأتي بالاستقرار، وذلك لا يتحقق إلا بالعدالة، أو بالحد الأدنى المقبول منها للشعوب التي قهرت وظلمت في النظام العالمي القديم. وقد أدى ذلك إلى بروز ضغط أمريكي لأول مرة بشكل واضح لإرغام إسرائيل على الحضور إلى مائدة المفاوضات، وعلى الاستمرار في العملية السياسية حتى ولو لم تحقق أهدافها¹.

2. إن العملية التفاوضية التي بدأت في مدريد قد اتخذت شكل المؤتمر الدولي الكامل . وابتعدت تماماً عن الشكل الإقليمي الذي كانت ترغب فيه إسرائيل ، وبالرغم من بروز الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن حضور الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الموحدة والأمم المتحدة ومعظم الأقطاب العربية أظهر الشكل الدولي للمؤتمر.

3. حاولت إسرائيل بكل جهدها أن تطمس المشاركة الفلسطينية، وان تضعها داخل إطار وفد أردني- فلسطيني مشترك ، وان تحرمها من مشاركة علنية للفلسطينيين من القدس والشتات، وان تدعى أن الوفد الفلسطيني لا علاقة له بالقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية وخبرة الشعب الفلسطيني الطويلة في النضال ، وحتى اختيار الوفد الفلسطيني المفاوض، وبراعة منظمة التحرير أفضلت كل هذا، فبرز التمثيل الفلسطيني واضحاً وشاملاً، وحقق انتصارات إعلامية وسياسية مهمة في مواجهة إسرائيل.

¹ عطية حسين أفندي عطية، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط 1967-1977، مرجع سبق ذكره، ص293.

4. وعلى الرغم من كل التوقعات المتشائمة فقد نجح التمثيل العربي عموماً والتمثيل الفلسطيني خصوصاً في إقناع العالم بصدق سعيه إلى السلام العادل من جهة، واحترامه للشرعية الدولية من جهة أخرى. كما اقنع جزءاً من جماهيره بأن الوفود العربية عموماً - والوفد الفلسطيني خصوصاً - لم تذهب إلى مدريد للاستسلام أو للتخلي عن حقوقها في مواجهة إسرائيل . وبالرغم مما شاب بداية العملية من شروط مجحفة، فقد وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على قبول المشاركة وهذه الشروط هي:

- أ - أن تكون المشاركة الفلسطينية في إطار الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك.
 - ب - ألا يشارك في الجانب الفلسطيني إلا أبناء الضفة الغربية وغزة المقيمين هناك.
 - ج - ألا يشارك أهل القدس في هذه المفاوضات.
 - د - أن ينقسم المسار الفلسطيني إلى مرحلتين المرحلة الأولى انتقالية والأخرى نهائية.
- وفي المفاوضات التي جرت في واشنطن ، تمكن الجانب الفلسطيني منذ البداية تحقيق استقلالية للوفد الفلسطيني ومشاركة ممثلين عن القدس . ولكن لم ينجح في تأمين مشاركة الخارج، أي أن منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المفاوضات، إضافة إلى أنه لم يتمكن المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون من كتابة سطر واحد أو جملة واحدة أو مفهوم واحد متفق عليه، وذلك خلال عشر جولات أو أكثر من المباحثات، وكانت هذه المفاوضات تسير في حلقة مفرغة خالية من أي مضمون¹.
- وجاءت فكرة أسلو بشكل عرضي وغير مرتب مسبقاً، من خلال لقاء تم في لندن اتفق بعده على لقاءات أخرى في النرويج . وكان ذلك بعد سقوط حكومة الليكود برئاسة إسحاق شامير وصعود حكومة العمل برئاسة إسحاق رابين إلى السلطة اثر انتخابات 1992 ، وكانت الصيغة القانونية للوفد الفلسطيني المفاوض هي انه وفد من منظمة التحرير الفلسطينية ولكنة يفاوض نيابة عن أهل الضفة والقطاع بما في ذلك القدس . وبهذا تم بشكل جزئي تجاوز المحذور الثالث الذي يمنع المنظمة من المشاركة ويكتفي بأهل الداخل.

وجاء إعلان المبادئ الذي تمخضت عنه ثمانية أشهر من المفاوضات في أسلو يحمل النتائج

التالية:

¹ Gershon Baskin، Jerusalem of Peace – Sovereignty and Territory in Jerusalem Future, 2nd Printing (Jerusalem: Israel/ Palestine Center for Research and Information,1996), 135.

- اتفاق إعلان مبادئ وليس معاهدة سلام، لان معاهدة السلام تعقد بعد التوصل إلى اتفاق كامل حول قضايا المرحلة النهائية الست الواردة في المادة الخامسة من مواد الإعلان.
- تم الاعتراف بالشعب الفلسطيني.
- تم الاعتراف بأن هدف المفاوضات هو تطبيق القرار 242¹.

¹ القرار رقم 242 هو قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في 22 نوفمبر 1967، وجاء في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة والتي وقعت في يونيو 1967 والتي أسفرت عن هزيمة الجيوش العربية واحتلال إسرائيل لمناطق عربية جديدة.

وقد جاء هذا القرار كحل وسط بين عدة مشاريع قرارات طرحت للنقاش بعد الحرب. وورد في المادة الأولى، الفقرة أ: «انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير»
وقد حذفت "أل" التعريف من كلمة "الأراضي" في النص الإنجليزي بهدف المحافظة على الغموض في تفسير هذا القرار. وإضافة إلى قضية الانسحاب فقد نص القرار على إنهاء حالة الحرب والاعتراف ضمناً بإسرائيل دون ربط ذلك بحل قضية فلسطين التي اعتبرها القرار مشكلة لاجئين. وبشكل هذا القرار منذ صدوره صُلب كل المفاوضات والمساعي الدولية العربية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي.

[عدل] نص القرار أيضاً على:

1. احترام سيادة دول المنطقة على أراضيها.
2. حرية الملاحة في الممرات الدولية .
3. حل مشكلة اللاجئين.
4. إنشاء مناطق منزوعة السلاح.
5. أقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

[عدل] القرار (242).

إن مجلس الأمن: إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب. والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق.

1- يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:
أ - سحب القوات المسلحة من أراض (الأراضي) التي احتلتها في النزاع.

ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بسيادة وحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحررة من التهديد وأعمال القوة.

2- يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية المحلة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج - ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من

السلاح.

للاستزادة حول هذا الموضوع انظر: دائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطينية، بيروت، 1987، ص 321.
للاستزادة أيضاً انظر: قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، منشورات اللجنة الملكية لشئون القدس، الأردن، 1995، ص 483.

- تم الاعتراف بأن هدف المفاوضات هو تطبيق القرار 338¹ وهي تجاوز لأساس مفاوضات مدريد الذي يقول إن المفاوضات تجري على أساس القرارين 242 و 338 وتسمح هذه الصيغة بمجال واسع لتلاعب عند التطبيق.
- نصت المرحلة الانتقالية على الانسحاب من قطاع غزة وكل المناطق المأهولة بالسكان في الضفة الغربية. كما أكدت ضرورة إعادة الانتشار من جميع أراضي الضفة الغربية والقطاع باستثناء القدس ، والمستوطنات ، والحدود ، ومواقع عسكرية مهمة ، ويعني ذلك أن تطبيق آخر مرحلة من مراحل إعادة الانتشار وقبل الدخول في مفاوضات المرحلة النهائية يشمل ما لا يقل عن 89% من أراضي الضفة والقطاع (المادة الرابعة من إعلان المبادئ).
- نص الاتفاق على إنشاء ممر امن بين غزة والخليل وممر آخر يربط غزة بمنطقة رام الله ، وهذان الممران مؤقتان حتى يتم فتح ممرين آخرين بشكل نهائي يربطان الضفة الغربية بالقطاع للمحافظة على وحدتهما الجغرافية (المادة 4) وقد تم افتتاح الممر الأول وما زال التفاوض قائما حول الممر الثاني.
- نتيجة للاتفاق تم بناء مطار غزة الدولي الذي يستقبل الطائرات من دول عدة في العالم، أما الميناء فأنة في طور الإنشاء.
- عاد إلى الوطن تطبيقا لاتفاق اسلوا كثر من 200 ألف مواطن فلسطيني بما فيهم معظم القوات العسكرية الفلسطينية التي دخلت تحت اسم الشرطة الفلسطينية.
- عاد إلى ارض فلسطين جميع العرب وغير العرب الذين ناضلوا في صفوف الثورة الفلسطينية وحصلوا جميعهم على الجنسية الفلسطينية.

¹ القرار 338 هو قرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 22 أكتوبر 1973 م ويدعو إلى وقف إطلاق النار على كافة جبهات حرب أكتوبر (1973 م) والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم 242 بجميع أجزائه. وقد دعا القرار في فقرته الثالثة أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

للاستزادة حول هذا الموضوع انظر : دائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية ، وثائق فلسطينية مرجع سبق ذكره، ص 321. للاستزادة أيضا انظر: قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، مرجع سبق ذكره ص 493.

والآن يتم التركيز على ثلاثة بنود متبقية من المرحلة الانتقالية وهي:

1. المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار التي يفترض أن تطبق في شهر يونيو سنة 2000 حسب المواصفات المتفق عليها.
2. عودة النازحين الذين اخرجوا من الضفة والقطاع عشية حرب 1967 وهذا الأمر لا علاقة له بموضوع اللاجئين الذين اخرجوا من الوطن عام 1948، وقد نصت المادة (12) من إعلان المبادئ على تشكيل لجنة رباعية من أربع دول معنية بالمر لمتابعة والاتفاق عليه ، وهي مصر والأردن وإسرائيل وفلسطين.
3. الممر الآمن الشمالي الذي يربط غزة بمنطقة رام الله.

وبقي تحت المجهر قضايا المرحلة النهائية وهي: القدس ، والمستوطنات، والحدود، واللاجئين، والأمن الخارجي، والعلاقات مع الجيران (المادة 5 من اتفاق أوسلو). هذا وقد أضيف بند يتعلق بالمياه إلى قضايا المرحلة النهائية وهذا البند لا يناقش الحقوق الفلسطينية في المياه، وإنما يناقش تفاصيل تطبيق هذه الحقوق.

عندما تم التوقيع بالأحرف الأولى يوم 1993/8/20 على إعلان المبادئ في أوسلو ، لم يكن هناك ذكر للاعتراف بالمنظمة التحرير، وقد جرى حوار بعد هذا التاريخ حول الشروط المطلوبة لهذا الاعتراف ، فكانت النتيجة هي التوصل إلى رسائل الاعتراف المتبادل بين إسحاق رابين وياسر عرفات، تلك الرسائل التي تعتبر المنظمة بموجبها، هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وهذا ما يفسر توقيع مفوضين من المنظمة على الاتفاقيات جميعها وليس ممثلي السلطة الفلسطينية.

وفي المقابل قبلت المنظمة بتعديل أو إلغاء المواد التي تتحدث عن تدمير إسرائيل في الميثاق الوطني الفلسطيني، وقد تم ذلك بالفعل في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في غزة في 1996/4/22. حيث كانت المفاوضات تجري حول قضايا المرحلة النهائية، وقد حددت المنظمة موقفها من هذه القضايا وهي على النحو التالي:

1. تطبيق القرارين 242 و 338 بالنسبة للحدود بحيث تعيد إسرائيل الأراضي التي احتلتها عشية حرب يونيو عام 1967، وينطبق هذا الانسحاب على القدس، وبشأن خصوصية القدس، فإن القرارات

الصادرة عن مجلس الأمن ذات الأرقام 270،267،252،465 تؤكد عدم شرعية ضم القدس ، إضافة إلى موقف الولايات المتحدة المرسل إلى المنظمة برسالة التطمينات في 18/10/1991 التي اشرنا إليها سابقا عشية مؤتمر مدريد التي تقول انه لا يجوز ضم القدس ولا يجوز إعادة تقسيمها ولا تغيير معالمها ، بالإضافة إلى مرجعية القرارين 242 و 338 القانونية فان المنظمة تستند إلى سوابق حصلت مع كل من مصر والأردن حيث طبق هذان القراران بشكل كامل، واستعادت كلتا الدولتين جميع أراضيها التي احتلت عشية الحرب عام 1967.

2. هناك أكثر من خمسة عشر قرارا صدرت عن مجلس الأمن ، وكل هذه القرارات تعتبر الاستيطان غير شرعي ونخص بالذكر القرار 465 ، وكذلك فان المنظمة تعتمد على سابقة تدمير الاستيطان في سيناء ، بالإضافة إلى إعلان حكومة باراك نيتها تدمير الاستيطان أو إخلائه في الجولان.

3. واستنادا إلى القرار 242 الذي يدعو إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين فان الحل العادل لم يرد إلا في قرار واحد صدر عن الجمعية العامة وهو القرار 194 عام 1948، الذي ينص على التعويض للاجئين الذين لا يرغبون في العودة إلى وطنهم.

والنتيجة كما يلي:

- لقد حصلت فلسطين حتى الآن على 24% من أراضيها في الضفة الغربية، كما حصلت على 85% من أراضيها في قطاع غزة.
- تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي للشعب الفلسطيني وهذا في حد ذاته يعتبر تجاوز لأهم المبادئ التي قامت عليها الحركة الصهيونية¹.
- لا تزال حتى الآن في المراحل الانتقالية وكل ما وقعت المنظمة مع الإسرائيليين هو اتفاق إعلان مبادئ أو بروتوكول أو مذكرة ، ولم توقع بعد معاهدة السلام إلي تنهي الصراع وتحل السلام، مع العلم بأن هذه الورقة من أهم الأوراق في أيدي الشعب الفلسطيني الذي ينطلق من القاعدة التالية في التفاوض " لا نريد حلا بأي ثمن فالشعب قام بعمل تسوية تاريخية للأقاليم عندما قبل قرارات الأمم المتحدة وأهمها قرار مجلس الأمن 242 و 338 ووافق على تأسيس دولة فلسطينية في الضفة

¹ وهو إنكار الأعيان أي تجاهل وجود الشعب الفلسطيني تطبيقا لمقولة هيرتزل "علينا أن نمحو الفلسطينيين من الوجود لتصبح فلسطين أرضا بلا شعب ، لشعب بلا أرض".

الغربية ، متضمنة شرق القدس وقطاع غزة و 22% من فلسطين التاريخية والتخلي عن التمييز التاريخي الدولي والحقوق القانونية لباقي فلسطين¹.

علاوة على ذلك، فإن تمزيق المناطق الفلسطينية لا يضمن الحد الأدنى لتمتع الفلسطينيين بقوميتهم، وبالتالي سوف تخدم في إيجاد شعور بالظلم وشكوى قومية من الشعب الفلسطيني ، ويشوه بقسوة إيمانهم بمصداقية عملية السلام ، وأخيرا فإن ذلك سوف يهدد متانة وقوى امن السلام في المنطقة.

رابعا : ما تحقق لإسرائيل منذ مدريد

لم تكن علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة أقوى وأفضل مما صارت عليه في السنوات الأخيرة من القرن الماضي. لان الولايات المتحدة أطلقت يدي إسرائيل ومكنتها من كل ما يلزمها، فضلا عن تحسن إسرائيل بالفيتو حق النقض الأمريكي في مجلس الأمن، فضلا عن تهافت أعضاء الكونغرس على خطب ودها وكسب رضاها.

¹ وفيما يلي بعض الحقائق الأساسية التي توضح قدر التسوية التي قام بها الفلسطينيون:
* تبعا للإحصاء المركزي للسكان لعام 1922 فإن 87.4% من الكثافة السكانية للعرب مسلمين ومسيحيين و11% فقط من اليهود.
* وفي عام 1937 على أساس التفويض الملكي تم منح مكافآت لدولة اليهود بحوالي 20% من الأراضي الفلسطينية وإيجاد حل وسط لإقليم الخليل وسهل مرج بن عامر وجنوب الناصرة والسهل الساحلي من الحدود اللبنانية والى النقطة في جنوب حيفا ، وقد وضع العرب وبقية الأراضي مع القدس وبيت لحم تحت سيطرة الانتداب البريطاني . مع عام 1945 كان 5.6% فقط من إجمالي الأراضي الفلسطينية أي 1,491,699 دونم ملكا لليهود . وفي نهاية عام 1946 كان مجموع السكان 1,912,000 نسمة بفلسطين منهم 1,269,000 فلسطينيون و 608,000 يهود . وفي عام 1948 عندما جاء موعد نهاية الانتداب كان عدد السكان يقدر ب 2,115,000 نسمة ، كان 1,415,000 منهم فلسطينيون مسلمون ومسيحيون و700,000 نسمة كانوا يهودا .
* بناء على خطة تقسيم الأمم المتحدة لعام 1947 كان مجموع مساحة الأراضي الفلسطينية 26,323,000 دونم وكانت مقسمة كالآتي:

أ - المناطق اليهودية تمثل 56,47 من فلسطين 26,261,648 دونما وكذلك الأراضي المملوكة في هذه المناطق لم تكن تتجاوز 9.38 % رأي 1,383,856 دونم.

ب المناطق الفلسطينية تمثل 42.88% أي 11,589,868 دونم.

ج - الحزام الدولي للقدس يمثل حوالي 65% أي 175,514 دونم.

* خلال عامي 1948 و 1949 استولت إسرائيل على 21.47% من الأراضي الفلسطينية أي 5,264,352 دونم زيادة على المساحة المصادرة تبعا لخطة التجزئة.

* تبعا لاتفاقية الهدنة لعام 1949 حكمت إسرائيل 77.94% من فلسطين ، وكانت الضفة الغربية 20.74% من فلسطين بالكامل تحت السيطرة الأردنية ، وقطاع غزة 1، 32% من فلسطين تحت السيطرة المصرية، وفي عام 1967 احتلت إسرائيل هذه المناطق. نيل زكي، سقوط خرافة عملية السلام، صحيفة الوفد المصرية، 2004/4/19، العدد 5357.

بتلك المصافحة التاريخية صار التبادل الدبلوماسي بين إسرائيل والعالم العربي مجرد تحصيل حاصل، إذ سرعان ما بدأت إسرائيل تفاوض مصر والأردن المتلهفين على تمثيل دبلوماسي كامل، وتفاوض أكثر من ست دول عربية أخرى على ما يشبه العلاقات الدبلوماسية، فضلا عن ترحاب بعض الدول الإسلامية بهذه العلاقات لأول مرة منذ أن أقامت إسرائيل فوق أرض فلسطين.

بتلك الاتفاقيات اقتلع النضال الوطني الفلسطيني من سياق القضايا العربية العامة. ولم يعد السلام مع سوريا مثلا يعتمد على امتثال إسرائيل لقرارات مجلس الأمن الخاصة بفلسطين، كما أصبح السلام مع دول عربية أخرى لا يعنيها الصمود غير المشروط بامتثال إسرائيل للقرار 242 بخصوص سوريا، أو القرار 452 بخصوص لبنان، من دون أن نذكر القدس أو المستوطنات أو المياه أو غيرها¹.

وبفضل هذه الاتفاقيات تحولت منظمة التحرير الفلسطينية من حركة تحرر للشعب الفلسطيني إلى القيم الأمين على مصالح إسرائيل، بمعنى آخر أن هذه الاتفاقيات لم تعطي السلطة الفلسطينية مسؤولية على الأرض بل على إدارة البشر، مع العلم بأنه وفقا للاتفاقيات والمساعدات المالية بأن مقاومة الاحتلال غير القانوني صارت تعد إرهابا عشوائيا.

تم جاءت تعديلات نيسان / ابريل 1996 على الميثاق الوطني الفلسطيني لتعطيه شرعية مؤلمة بعد أن أزلت من الميثاق التاريخي كل ما يشير إلى رفض المشروع الصهيوني في فلسطين أو الدعوة إلى تحرير الأرض الفلسطينية².

صار السلام يعني لإسرائيل الرخاء، والهيمنة، والتطبع، والإمعان في تمزيق أوصال المجتمع الفلسطيني، لكبح نضاله في سبيل الحرية والاستقلال والدولة. لذلك نقول إن إدارة بيل كلينتون كانت تابعة لا قائدة مبادرة ولو إننا افترضنا جدلا أن الإدارة حرصت على التمسك بحقها في حماية عملية السلام - وهو أمر غير وارد -³.

¹ نصير عاروري، أمريكا الخصم والحكم، مرجع سبق ذكره، ص 160.

² المرجع السابق ذكره، ص 160.

³ نصير عاروري، أمريكا الخصم والحكم، مرجع سبق ذكره، ص 162.

كذلك كانت اتفاقيات رابحة في مجال التجارة، فقد تغلغت كثير من الشركات الإسرائيلية في أسواق جديدة لم تكن بها من قبل، ففي 1996 حققت إسرائيل أعلى نسبة في الإنتاج القومي (5%)، (8) في السن بين الاقتصاديات الغربية. صار إنتاجها القومي، بحسب السكان، يوازي إنتاج بريطانيا (16) ألف دولار للفرد في السنة، بينما كان لا يزيد 3400 دولار قبل عشرين سنة. وهذا ما جعل اقتصادها في المرتبة العشرين بين اقتصاديات مأتي دولة في العالم¹.

منذ عام 1990، نما اقتصاد إسرائيل بمعدل أكثر من 40 %، بينما انخفضت البطالة فيها إلى ما دون 6%، وبينما كانت تنفق على الدفاع 30 % من إجمالي إنتاجها القومي في السبعينات، صارت تنفق 10 % فقط².

أما التضخم فقد انخفض من 17.6% في عام 1990 إلى 8.1% في عام 1996، إن عملية السلام فتحت أسواقا عصية كثيرة لدولة ذات سوق محلي محدود واقتصاد يستحيل نمائه إلا بالتصدير، هكذا ارتقت صادرات إسرائيل 54% منذ عام 1990 لتبلغ 30 مليارا، وزادت الاستثمارات الخارجية ثلاثة أضعاف في ثلاث سنوات، حيث بلغت في بداية عام 1995 ما يقارب من أربعة مليارات³.

وهذا ما مكن إسرائيل من أن تعتمد على ضمان أمنها وهيمنتها الإقليمية على التكنولوجية المتقدمة، وعلى قليل من التقنيات القمعية التقليدية التي تتطلب جنوداً (مشاة) ترهق طاقتها البشرية المحدودة التي تعتمد أساسا على الاستيراد بهذه التكنولوجيات المتقدمة حققت إسرائيل أهدافها العسكرية بأقل كلفة بشرية ممكنة.

هكذا شهد العالم واحدة من أكثر الاقتصاديات نماء في مجتمع يعيش على المنح الأمريكية⁴، وعلى العمالة الفلسطينية وعلى ارض ومياه مغتصبتين بالغزو، ثم تعزز هذا الاقتصاد بصفقة خيالية مع السلطة الفلسطينية⁵.

¹ Economist :26July 1997 ،and 11August 2001 .

² Economist :26July 1997 ،and 11August 2001 .

³ Economist :26July 1997 ،and 11August 2001 .

⁴ انظر عددا من المقالات عن المساعدات الأمريكية لإسرائيل :/www.mfa.gov.il/mfa/

⁵ نصير عاروري، مرجع سبق ذكره، ص 161.

أما سياسيوها مثل شمعون بيرييس وإسحاق رابين الذين ارتكبا سلسلة من المجازر كان آخرها مذبحة قانا في لبنان عام 1996، والمسئولون مباشرة عن جرائم ارتكبت بحق أطفال ونساء، وشيوخ فلسطين، فان اتفاقيات أوسلو أهلتها لنيل جائزة نوبل للسلام.

خلاصة الباب:

لقد استهدفت السياسة الخارجية للولايات المتحدة، في منطقة الشرق الأوسط، من جراء انعقاد مؤتمر مدريد، تحقيق الأهداف الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية، من خلال عدة جوانب وهي:

أولاً: الجانب الدولي: إن الولايات المتحدة الأمريكية تطمح من عقدها لمؤتمر مدريد، والنتائج التي تهدف إلى الوصول إليها لترتيب السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، والخليج العربي، على مدى عقود قادمة، فهي تدرك أهمية الشرق الأوسط، كموقع استراتيجي كما تدرك، أيضا الدور الخطير الذي يلعبه البترول في دعم أي كتلة اقتصادية، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار إن الولايات المتحدة الأمريكية ستواجه عما قريب الكثير من التحديات الاقتصادية من التكتلات العالمية.

إذا فإقامة سلام ضمن المنظور الأمريكي يعني تماما، إقامة منطقة مستقرة، سياسيا وهذا بدوره سيعطي للولايات المتحدة الأمريكية، الدور الريادي، في تهيئة المنطقة، برمتها، للدخول تحت المظلة العسكرية الأمريكية، وإحكام السيطرة على موارد الطاقة النفطية العربية.

ثانياً: الجانب الأمريكي الصهيوني: إن احد الأهداف الإستراتيجية المتوخاه لعملية السلام، حتى الجارية الآن، أن تحدد للكيان الصهيوني دورا مستقلا مركزيا، لا يقل أهمية عن الدور العسكري العدواني الذي يلعبه، بحيث يضاف إليه دور سياسي واقتصادي وثقافي، وهذا بالطبع لا يقلل من إيراد جميع أشكال المساعدات العسكرية التي يتلقاها الكيان الصهيوني من الولايات المتحدة.

ولكي تتحقق الأهداف المرسومة من سعي الولايات المتحدة كوسيط أو كطرف ثالث في المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي سواء من بدايتها من مدريد ثم بأوسلو تم كامب ديفيد الثانية وغيرها من الوساطة كان لا بد من سير المفاوضات على محورين أولهما بين إسرائيل والدول العربية، وهو ما أطلق عليه بالمفاوضات الثنائية، والثاني فيضم إضافة إلى الدول في الثنائية، دولاً أخرى، وأطلق عليه اسم المفاوضات المتعددة الأطراف، حيث يهدف إلى معالجة قضايا الحد من السلاح، والمياه، وشؤون اللاجئين، والتنمية الاقتصادية، والبيئة.

ويبدو واضحاً أن هذه السياسة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة وسياسة بل كلينتون علة وجه الخصوص هي قيد الانجاز وتهدف إلى التعامل مع الجانب العربي، كل طرف على حده وجمعهم سوية في المفاوضات متعددة الأطراف ، لتحقيق الأهداف الصهيونية الأمريكية، كما تعتبر المفاوضات المتعددة الأطراف احد أهم الأهداف الأمريكية الإستراتيجية، حيث يتم البحث في مسائل إقليمية هامة، وسوف يحظى الشريك الأصغر لأمريكا بدور مهم، بعد أن يتم التوصل إلى توقيع اتفاقات متعددة الأطراف ما بين إسرائيل والدول العربية المشاركة بها¹.

إن الدولة الفلسطينية في الرؤية الأمريكية هي مجرد تقنين أمريكي - إسرائيلي للاحتلال وخطوة واهية نحو تصفية القضية وإغلاق الملف، لذلك التسوية السلمية والمفاوضات لا يمكن، أبداً، أن تقيم للفلسطينيين دولة مستقلة، ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية، وتتم وفق رؤيتهما، والأدلة كثيرة فمنها، عندما صرح كلينتون، قبل زيارته إلى قطاع غزة، في 13 كانون الأول / ديسمبر 1998 "إن زيارتي المقبلة لفترة لا تعتبر خطوة بالاعتراف بالدولة"². (بل ليغى "الميثاق الوطني" الفلسطيني فحسب ، القاضي بمحاربة إسرائيل).

نستنتج مما سبق بأن إجماع قوي في أوساط الفلسطينيين، يعززه التأييد الدولي الكبير، مفاده أن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض تقرير المصير للفلسطينيين، وتعارض حقهم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة³.

في مؤتمر مدريد وتحت شعار الأرض مقابل السلام، كان التعطيم الإعلامي يحوم على أكثر القضايا جدية، منها القدس والدولة، ولم يسفر مؤتمر مدريد عن شيء في تسوية القضية الفلسطينية، حتى إذا ما وصلنا إلى اتفاقية أوسلو، نرى بأن كل ما تم فيها هو تأجيل كل القضايا إلى أجل غير مسمى، إن أكثر شيء طرحته الاتجاهات الصهيونية ورموزها المختلفة هو حكم ذاتي، ولم يتم تفصيلاً، على حسب ما يراه الصهاينة، وأيضاً فقد سعت إدارة كلينتون إلى التوصل إلى حل بين الفلسطينيين والإسرائيليين في مؤتمر كامب ديفيد الثانية للتوصل إلى حل نهائي لهذه القضية المعقدة، وكانت قضية

¹ إبراهيم أبو لغد، سياسة أمريكا تجاه فلسطين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران / يونيو / 1996 ص 327.

² بيسان عدوان، الولايات المتحدة والدولة الفلسطينية ، صامد الاقتصادي، عمان، عدد 118، خريف 1999، ص 38-52.

³ ميخائيل سليمان (محرراً)، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، حزيران / يونيو / 1996 ص 187.

القدس هي الشغل الشاغل لهذه المفاوضات، حيث كانت هذه المشكلة أو الوضع المتصور له من قبل الحكومة الإسرائيلية هو السبب الرئيسي في فشل هذه المفاوضات، وهكذا ترقب العالم أجمع ما ستسفر عنه مفاوضات كامب ديفيد الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الفترة 15-25 تموز/ يوليو 2000 والتي كانت فصلاً آخر من فصول المشروعات المقترحة لحل مشكلة القدس، ولكن الموقف الإسرائيلي المتعنت أثناء المؤتمر والتصور الغير عادل لحل مشكلة القدس حال دون إتمام هذه المفاوضات¹، فكانت الانتفاضة الثانية لتكون بمثابة آخر الصيغ التي طرحت هذه المرة ولكن ليست من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإنما كانت من قبل الشعب الفلسطيني.

هذا وانتهت المراحل الانتقالية في مفاوضات الحكم الذاتي، فيما بقيت استحقاقاتها الكبيرة والصغيرة شاهداً حياً وملموساً على مسؤولية الحكومات الإسرائيلية الخمس المتعاقبة عن عدم التنفيذ والوفاء لما تعهدت به حسب الاتفاق وهذا يعني عدم جاهزية إسرائيل وتأهلها لدفع استحقاقات سلام حقيقي في المنطقة.

ويُستدل على أن ردة الفعل الأمريكية بعد أحداث (11 أيلول (سبتمبر) 2001 نحو القضية الفلسطينية، كانت متجهة اتجاهاً مختلفاً؛ وأن اعتقاد قد رسخ لدى الساسة الأمريكيين؛ بأن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في العالم؛ وأن أي حل أو هدوء في المنطقة؛ لابد أن يبدأ من فلسطين.

وأخيراً شهدت إدارة كلينتون - منذ بدايتها - تدعيماً للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية حيث أوضح الرئيس الأمريكي أهمية دعم العلاقات بين الدولتين حتى يمكن تقليل المخاطر التي أبدت إسرائيل الاستعداد لاتخاذها في سبيل تحقيق السلام ، الأمر الذي يتطلب تقوية الالتزام الأمريكي بالمحافظة على التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي ، وقد شهدت التدعيم الفعلي للعلاقات بين الدولتين على سبيل المثال في إنشاء لجنة أمريكية إسرائيلية لشئون العلم والتكنولوجيا هدفها دعم التعاون على النحو الذي يؤدي إلى إيجاد فرص عمل تعتمد على التكنولوجيا في القرن الواحد والعشرين.

¹ حيث كان الموقف الإسرائيلي أثناء المؤتمر من 15-25/7/2000 هو منح حكم ذاتي واسع لبعض الأحياء الفلسطينية في القدس، مع تبادل الأرض تضم مستوطنات في الضفة الغربية (كمستوطنات معالية أدوميم وجبعات زئيف) بضمها إلى القدس لقاء تحويل السلطات في بعض النواحي إلى السلطة الفلسطينية المقبلة، يضاف إلى ذلك تقديم إسرائيل إلى الفلسطينيين ممرًا آمنًا إلى الأماكن المقدسة في مدينة القدس المحتلة.

الغزاة

□ الخاتمة

حاولت الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس في المشكلة البحثية الذي تمثل بالاستفسار عن ملامح التغيير والاستمرار وحدود التمايز في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والكشف عن بعض المتناقضات الظاهرة في السلوك الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إبان رئاسة بيل كلينتون في الفترة الممتدة من 1993-2001 في ضوء البيئة الدولية الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة ، والتي أوضحت أن عناصر الاستمرار في جوهر السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي تفوق بكثير عناصر التغيير . وإن قد حصل أي تغيير ، فهو ذو طابع تكيفي طرأ على بعض عناصر السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ، لكنه لم يطل أسس السياسة والموقف الأمريكي المعروف من جوهر القضية الفلسطينية ، الممثل بحق تقرير المصير وحق العودة ومسألة الحدود والمستوطنات وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها مدينة القدس . فاتباع إدارة كلينتون سياسة ايجابية نسبياً بالمقارنة بإدارات سابقة يمثل فقط تغييراً في أسلوب تعامل الإدارة الأمريكية مع القضية الفلسطينية دون المساس بجوهر السياسة الأمريكية .

و يمكن القول بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقبة إزاء القضية الفلسطينية قد تميزت كما هو حال بقية المواقف والسياسات الأمريكية من القضايا الجوهرية الخاصة بالقضية الفلسطينية ، بإخضاع العوامل القانونية والتاريخية وغيرها ، للعوامل السياسية والإستراتيجية ذات الصلة بأولويات وأهداف السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموماً ، كما ظلت مكانة إسرائيل وأدوارها الإقليمية العالمية تحكم إلى حد بعيد الحركة الواقعية للسياسات الأمريكية في المنطقة ، على نحو طغى فيه البعد السياسي جموداً وحركة على البعد القانوني في المواقف الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية من القضايا الجوهرية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

ويمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي:

أولاً: النتائج:

- (1) هناك جملة من أسباب فشل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بدايات توقيع اتفاق أوسلو، تتعلق بصياغة هذه الاتفاقية ومضمونها والمراحل التي علي أساسها وجب تنفيذ هذا الاتفاق. فقد وجدت العديد من الثغرات وأحيانا الغموض المتعمد والعمومية في صياغة بنود اتفاق أوسلو، الأمر الذي أعطى لإسرائيل الفرصة في تفسيرها وفقاً لرؤيتها وعدم الربط بين المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية، وعدم تحديد خيارات الحل النهائي.
- (2) إن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية - وإسرائيل علاقات وثيقة ترتكز على عدة اعتبارات سياسية واقتصادية وجغرافية وثقافية وعسكرية جعلت من إسرائيل خط دفاع أول للولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي تجسد مصالحها في المنطقة، وبالتالي فلا يمكن أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بأي عمل يضر بها ويضر بمصالحها.
- (3) تتميز العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بطابع خاص، من حيث قوتها ومتانتها في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية.
- (4) لم تقم الولايات المتحدة بدورها لا كشريك كامل في المفاوضات ولا كوسيط حيادي نزيه، ولا كطرف ثالث فاعل ونشيط، الأمر الذي جعل الجانب الإسرائيلي يتمادى في تشدده وعدم التزامه بالاتفاقيات المبرمة بين الطرفين وتنفيذ القرارات الدولية وتقديم التنازلات الجوهرية. وقد انشغلت الإدارة الأمريكية طيلة فترة المفاوضات بقضايا دولية أخرى حساسة كقضايا العراق وأفغانستان والبوسنة والهرسك وكوريا الشمالية وإيران وقضايا دولية أخرى. من الواضح تماماً أنه منذ بدء الاهتمام الأمريكي بالقضية الفلسطينية، توافر الكثير من عناصر الاستمرار في جوهر السياسة الأمريكية والمواقف الثابتة تجاهها.
- (5) بيد أن عناصر استمرار هذه السياسة الأمريكية لم تمنع في الوقت نفسه عدم إمكانية حدوث بعض التغيير في بعض عناصر هذه السياسة وذلك نتيجة لمتغيرات داخلية وإقليمية ودولية، استطاع صناع هذه السياسة استيعابها وإدراكها وبخاصة الرئيس كلينتون.
- (6) لم تسع الولايات المتحدة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حلٍ عادل أو قرارات الشرعية الدولية، لكنها سعت لإدارة الصراع بما يخدم مصالحها.

فلم يؤد قبول الولايات المتحدة الأمريكية الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها وبدء رعاية المفاوضات بينها وبين الطرف الإسرائيلي إلى حدوث تحول جوهري أو جذري أو إعادة هيكلة في جوهر الموقف الأمريكي من القضايا الجوهرية للقضية الفلسطينية ، وهي قضاياها الفرعية المرتبطة بها كقضايا القدس ، واللجئين ، والمستوطنات ، التمثيل الفلسطيني ، الكيان المستقل ، حق تقرير المصير ، والدولة والسيادة والحدود. وإنما عبر ذلك عن محاولة التقافية تخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية ، حيث اعتبر هذا السلوك ذا طابع تكيفي من جانب صانع السياسة الأمريكية على ضوء إدراكه لمجموعة من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية فترة الدراسة .

(7) لقد كان الطرف الأمريكي - وما زال - يدغدغ عواطف الأنظمة العربية أمام ضغوطات جماهيرها بتصريح هنا وبيان هناك بمحاولة إيجاد حل للقضية الفلسطينية دون أن يعرف احد ماهية هذه الحلول وما سيتمخض عنها ، وما ذلك إلا ملهاة للأنظمة العربية لكسبها ووقوفها إلى جانب الموقف الأمريكي في معركته مع " الإرهاب " من جانب والى إسكات صوت الجماهير العربية الراضة للسياسة الأمريكية ولهذه الأنظمة من جانب آخر .

(8) مارست الولايات المتحدة ضغوطاً مباشرة على السلطة من خلال الدعم المادي والإصلاحات الإدارية والأمنية التي طالبت بها في تلك الفترة.

(9) إن بعض التغيير في السياسة الأمريكية فترة الدراسة الذي طرأ على بعض عناصرها تجاه القضية الفلسطينية ، كالاعتراف مثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية واستقبال ياسر عرفات في البيت الأبيض ورعاية المفاوضات بل والمشاركة فيها أحياناً ، والموافقة على الدعم المادي لبعض مؤسسات السلطة الفلسطينية وممارسة بعض الضغوطات الجزئية على الجانب الإسرائيلي. كل ذلك لم يبطل جوهر الموقف الأمريكي الثابت من القضية الفلسطينية وذلك بعدم تطبيق قرارات الشرعية الدولية ونخص بالذكر القرارات 194 ، 338 ، 242 .

أما بالنسبة للموقف الأمريكي وما جرى في الكامب ديفيد تموز 2000 ، فمنذ اليوم الذي تلا فشل مفاوضات الكامب ديفيد 2000/7/26 ، حمل الرئيس الأمريكي أسباب الفشل على ياسر عرفات، ورافق ذلك حملة إعلامية شرسة ومتواصلة . ومن ذلك اليوم برزت ثلاث قضايا هي :
القضية الأولى : أن الفلسطينيين هم الذين افشلوا المفاوضات ، برفضهم العرض السخي الذي قدمه لهم الوفد الإسرائيلي برئاسة إيهود باراك وعرض الانسحاب من 95% من الأرض حسب الترويج السائد .

القضية الثانية: أن الفلسطينيين رفضوا ورقة كلينتون التي عرضها بعد مفاوضات كامب ديفيد وأن الإسرائيليين قبلوها.

لم تقم إدارة " بيل كلينتون " بأي ضغط على الجانب الإسرائيلي، بهدف الوصول إلى حلول سلمية مع الفلسطينيين، كما لم يطرأ أي تغيير على الموقف الإسرائيلي من الصراع، وانتهت ولاية الرئيس "بيل كلينتون" الثانية دون تحقيق أي انجاز عملي على هذا الملف، وظلت رؤية الرئيس " بيل كلينتون " لحل الدولتين حبراً على ورق في أدراج البيت الأبيض، تنتظر الرئيس الأمريكي القادم وتصوره الخاص لحل القضية المركزية في الشرق الأوسط.

القضية الثالثة : أن المفاوضات التي جرت في طابا ، بعد انتهاء ولاية كلينتون ، حققت

اختراقاً لا سابق له، ولكن سقوط باراك أمام آرييل شارون زعيم حزب الليكود ضيع فرصة النجاح . دعمت الولايات المتحدة حرب إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية، واعتبرت السلطة المسئول الأول عن تردي الوضع الأمني في المناطق الفلسطينية، في حين أعفت الاحتلال الإسرائيلي من أي مسئولية تجاه الانتفاضة

وفي العودة لاكتشاف الحقيقة حول القضايا الثلاث المطروحة فقد برز ما يلي :

أ - كانت إسرائيل هي المسئولة عن فشل مفاوضات كامب ديفيد لرفضها التعاطي جدياً مع المطالب الأساسية ، وتعاملت مع المفاوضات الفلسطيني إما بالرفض أو القبول وبسياسة الأمر الواقع والإذعان لها. وهنا لا بد من معرفة تناقض التصور بين الطرفين الفلسطيني من جهة والإسرائيلي من جهة أخرى في حيثيات أوصلو وعملية السلام ، فقد اعتبر الفلسطينيون عملية أوصلو وسيلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وهي الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران 1967 .

وعلى نقيض ذلك اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أوصلو وسيلة للاحتفاظ باحتلال إسرائيل لأقسام كبيرة من هذه الأراضي ، ولإدارة السلطة الفلسطينية لمعظم المراكز السكانية الفلسطينية الرئيسية فيها ، والتعاون في حماية أمن إسرائيل ومستعمراتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وفي الوقت الذي نظرت فيه منظمة التحرير الفلسطينية إلى أوصلو كخطوة مرحلية انتقالية تقود في النهاية إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية ، فالتصور

الإسرائيلي انطلق من نمط مغاير تماما بإقامة حكم ذاتي فلسطيني في أضيق صورة وحدود بالتركيز على الجانب الوظيفي والفصل بين السكان والأرض . وبالتالي فهي تريد الاستمرار في السيطرة على الضفة والقطاع .

ب - كان الموقف الفلسطيني من ورقة كلينتون شبيها إلى حد كبير بالموقف الإسرائيلي - القبول مع التحفظ - وإذا كان لا بد من القول بأن ورقة كلينتون قد رفضت فإن ذلك يصح على الإسرائيليين مثل الفلسطينيين وحدهم .

لقد أوضح باراك أنه لا يعترف التوقيع على أية اتفاقيات قبل الانتخابات الإسرائيلية نظرا لأنه التزم بطرح أي اتفاقيات أمام (الشعب الإسرائيلي) لتكون أكثر وضوحا ، ولكن المفاوضات الإسرائيليين والفلسطينيين واصلوا محادثاتهم ، وقدم الرئيس كلينتون تسوية مقترحة في أواخر ديسمبر 2000 ، وبالرغم أن تفصيلاتها كانت شديدة الغموض إلى حد جعلها غير ذات فائدة كبيرة ، خاصة مع الوقت القصير أمامه قبل أن يترك منسبة ، ومع الانتخابات الإسرائيلية القادمة . ولكن مشروع كلينتون نظمن بعض الجوانب التي أزعجت الفلسطينيين، فمشروعة الذي أوضحه في خطاب مهم ألقاه قبل أن يترك منسبة بأسبوعين، كرر دعوته بأن تندمج في إسرائيل أجزاء غير محددة من القدس الشرقية المحتلة ومجموعات كبيرة من المستعمرات المقامة في أماكن من الضفة الغربية أيضا، وبالرغم من أنه أعاد تأكيد المطالب الرئيسي للفلسطينيين بأن تكون لهم السيادة، فهو لم يحدد تفصيلات الأبعاد الأساسية للأرض أو السلطات التي سوف يسمح بأن تتمتع بها دولة فلسطينية . وجدير بالذكر أن كلينتون اقترح وجود سيادة إسرائيلية كاملة على الأراضي الفلسطينية التي تضمها إسرائيل في القدس الشرقية وأماكن أخرى في الضفة الغربية في حين أنه تجنب قضايا السيادة للدولة الفلسطينية فيما يتعلق بالمياه والحدود والمجال الجوي وطرق العبور الخاصة بها .

ج - لم تتضمن مفاوضات طابا أي اختراق ولم تتطور نحو تغيير أساسي في جوهر الموقف الإسرائيلي، نحو تراجع أساسي في المطالب الفلسطينية وإنما كانت أكثر وضوحا وتفصيلا مما سبقها من مفاوضات. ولم توثق مفاوضات طابا إلا بشكل غير رسمي من قبل المبعوث الأوروبي "تيري رود لارسون".

ولمزيد من الإيضاح فقد كان لإدارة كلينتون العديد من المواقف الثابتة تتمثل فيما يلي:

أولا: إدارة كلينتون كانت في الواقع الإدارة الأمريكية الأولى التي تشير ضمنا بأن الضفة الغربية وغزة هي مناطق متنازع عليها ، مما يعني أن الإسرائيليين والفلسطينيين يتمتعون بحق متماثل بالمطالبة بهذه

الأرض بدلا من الاحتفاظ بوجهة نظر المجتمع الدولي التي تقول بأن المنطقتين هما مناطق تحت الاحتلال العسكري الأجنبي، فالولايات المتحدة الأمريكية امتنعت عن التصويت على أحد القرارات في مجلس الأمن لأنه استخدم عبارة مناطق فلسطينية محتلة .

ثانيا: إدارة كلينتون لم تقبل بعودة كل ما احتل من القدس العربية في حرب 1967 للفلسطينيين بل قبلت بتجزئة المدينة وضم العديد من المناطق منها إلى الجزء اليهودي إضافة إلى ضم أكثر من إحدى عشر مستوطنة حول القدس للجانب الإسرائيلي .

ثالثا: إدارة كلينتون لم تعارض - عكس بعض الإدارات الأمريكية السابقة - توسيع المستوطنات الموجودة ورفضت القول بأنها غير قانونية .

رابعا: إدارة كلينتون منعت الأمم المتحدة من إرسال قوات امن لحماية الفلسطينيين من المستوطنين المتطرفين ومن اعتداءات الجنود المستمرة .

خامسا: إدارة كلينتون لم تمارس أي ضغط عسكري أو دبلوماسي أو اقتصادي على الحكومات الإسرائيلية المتلاحقة لتطبيق ما اتفق عليه من اتفاقات والتي جرت تحت رعايتها وبشهادتها من أوصلو مرورا باتفاقيات القاهرة وشم الشيخ والخليل وواي ريثو وتطبيق المراحل الانتقالية للوصول إلى المرحلة النهائية .

سادسا: إدارة كلينتون لم تعمل على تخفيف العقوبات الجماعية القاسية التي قامت بها إسرائيل بحق أبناء الشعب الفلسطيني، وما فرضته من حصار وحواجز وإغلاقات ومصادرات الأراضي وحتى قطع الأشجار فيها.

سابعا: إدارة كلينتون اتخذت العديد من القرارات (حق النقض الفيتو) ضد قرارات صوت عليها مجلس الأمن لصالح القضية الفلسطينية وحالت دون تطبيق العديد من القرارات التي تدين إسرائيل وممارستها في الأراضي المحتلة.

ثامنا: في ظل إدارة كلينتون استمر الدعم الأمريكي لإسرائيل بوتيرة غير مسبوقة ، وتم توقيع الاتفاق الاستراتيجي والتعاون العسكري بين البلدين في ابريل 1996 ، وقد ضم الاتفاق التعاون في مجال

صناعة الصواريخ الإستراتيجية المتقدمة والدفاعات ضد الصواريخ بعيدة المدى مع تزويد إسرائيل بأحدث الصواريخ الأمريكية وتوسيع التعاون في مجال الفضاء وتطوير التعاون العسكري في إطار اتفاق دفاعي مشترك.

تاسعا: حدوث تغيير نوعي في عهد إدارة الرئيس كلينتون تمثل في: اعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل مع الامتناع عن نقل السفارة إليها إلى أن يتم التوصل إلى حل عبر المفاوضات النهائية، والتمسك بمبدأ حق الانتخابات وليس الترشيح للسكان خلال المرحلة الانتقالية.

وفي النهاية نستطيع القول أنه بعد مفاوضات كامب ديفيد شكك الفلسطينيون في الداخل والخارج بنزاهة الراعي الأمريكي وضعفت ثقتهم بعملية السلام. وتعززت الاتجاهات الشعبية الفلسطينية والعربية المتطرفة والمنتشدة المعارضة لعملية السلام والمشككة بجدواها، على حسابات الاتجاهات الواقعية المنخرطة فيها والمقتنعة بنفوذها السياسية بالحقلين الدولي والعربي والعلاقة مع قوى السلام في إسرائيل. وقد ارتفعت أصوات فلسطينية واقعية موازية مشككة في إمكانية التوصل إلى تسوية لقضايا الحل النهائي مع باراك في مرحلة الانتخابات، ورأت في مواقف النخب السياسية الإسرائيلية اليسارية واليمينية صورة عدم نضج المجتمع الإسرائيلي لسلام عادل وشامل مع العرب.

إن وقائع المفاوضات والانتفاضة أكدت أن إسرائيل غير ناضجة لحل واقعي، حيث أكدت وقائع الصراع العربي - الإسرائيلي أن استخلاص المحللين الاستراتيجيين حول خيار شعوب المنطقة للسلام هو استخلاص غير ثابت وغير دقيق . وبينت العمليات الحربية وأنواع وأشكال الإجراءات العنصرية والعقوبات التي فرضت على الفلسطينيين ، إن جميع اللقاءات والاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية المتنوعة ، والمفاوضات العربية الإسرائيلية العلنية والسرية التي تمت في عشر سنوات لم ولن تبنى أخلاقية واضحة بين الطرفين ، ولم ترس مبادئ ثابتة لعلاقة سليمة نامية ومتطورة بينهما.

ولم تنجح الجهود والإمكانات الدولية والإقليمية الهائلة التي بذلت من أجل صنع السلام في بناء سياق متين يحمي الاتفاقات التي تم التوصل إليها ، ويصون بذور علاقات السلام من القوى العدوانية المتطرفة (إسرائيل). وفشلت فشلا ذريعا في إرساء الأسس اللازمة لبقاء خيار السلام خيارا وحيدا لمعالجة هذا الصراع المزمن ، ويستطيع كل من يدقق في وقائع مفاوضات الحل النهائي التي تمت في قمة كامب ديفيد في صيف عام 2000 ، وبعدها في طابا مطلع عام 2001، أن يبارك رئيس وزراء

إسرائيل السابق أدرك في وقت متأخر جدا استخلاص معلمة وقائدة رابين القائل: لا حل للنزاع بقوة السلاح.

جدير بالذكر أن المفاوضات في عهد باراك بينت للفلسطينيين ولأول مرة الحد الأقصى والأدنى لموقف حزب العمل (وقوى السلام) في إسرائيل بشأن كافة قضايا الحل النهائي ، إلا أن هذا الوضوح في الصورة عقد حل الصراع ولم يساهم في تقريب مواقف الطرفين في الوصول إلى السلام المنشود بعد ما يقارب القرن من الصراع على أرض فلسطين.

وملخص النتائج التي توصلت إليها الدراسة لاختبار الفرضية الأساسية القائلة :

إلى أي مدى تؤثر السياسة الأمريكية على النظام الدولي والبيئة الإقليمية في توجيه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي وإنهاءه، وخصوصا في الحراك السياسي الذي تم في الفترة ما بين 1993 وحتى 2001.

وجد أن السياسة الأمريكية :

- 1 نجحت في إيجاد تسوية سلمية في الصراع في الفترة من 1993 - 1995.
- 2 فشلت في حماية الاتفاقيات التي وقعت. مما أدى إلى فشل التسوية خلال الفترة من 1996 - 2001 .

ثانيا: التوصيات:

أولاً: التوصيات الموجهة للجانب الفلسطيني:

- العمل على استغلال أمثل لوسائل الإعلام الدولية والعربية في فضح الممارسات الإسرائيلية، ونقل الحقيقة للعالم بهدف استقطاب الرأي العام الدولي، والحد من تأثير وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تنقل معلومات مشوهة للعالم.
- العمل على إعادة تفعيل وترويج قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية ، وعدم القبول بأي: حلول للقضية لا تستند للشرعية الدولية واعتبارها الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية.

- التعامل مع الإدارة الأمريكية على أنها اللاعب الأساسي على مستوى المنطقة، وبالتالي العمل على كسب واستقطاب الإدارة الأمريكية الجديدة لصالح القضية الفلسطينية.
- العمل على كسب الرأي العام الأمريكي من خلال جماعات ضغط تؤثر في تغيير موقف مؤسسات صنع القرار الأمريكي.
- العمل على بناء موقف عربي موحد تجاه الإدارة الأمريكية، بهدف استغلال نقاط القوة العربية واستخدامها في الضغط والتأثير على الموقف الأمريكي.

ثانياً : التوصيات الموجهة للجانب الأمريكي:

- نتمنى على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحمل المسؤولية الأخلاقية، تجاه القضايا الخلافية في العالم بشكلٍ عام، وخاصة القضية المحورية في الشرق الأوسط، والعمل على حلها بأسرع وقت ممكن حتى يتم إرساء قواعد السلام العالمي.
- نأمل من الولايات المتحدة العمل على إصلاح الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية؛ لأن الولايات المتحدة قد خسرت الكثير جراء سياستها المساندة لإسرائيل بشكلٍ غير محدود.
- للوصول إلى السلام المنشود نتمنى على الإدارة الأمريكية الجديدة تبني وأخذ قرارات الشرعية الدولية في الاعتبار عن صياغة أي مبادرات أو حلول للقضية الفلسطينية.
- نأمل من الإدارة الأمريكية الضغط على الحكومة الإسرائيلية بهدف تطبيق التفاهات، التي تمّ الاتفاق عليها مع منظمة التحرير؛ خاصة وأن الإدارة الأمريكية هي الراعي لتلك التفاهات منذ انطلاق العملية السلمية في عهد الرئيس "جورج بوش الأب".

ثالثاً: التوصيات الموجهة للجانب الإسرائيلي:

- العمل على سرعة إنهاء الصراع بالطرق السلمية؛ والعلم بأن العنف لن يحسم الصراع؛ والعلم بأن الحقوق الفلسطينية لا تسقط بالتقادم.
- وقف الاستيطان الإسرائيلي في أراضي السلطة الفلسطينية كشرطٍ أساسي لاستمرار العملية التفاوضية مع الفلسطينيين، والعمل على تقريب وجهات النظر، بدلاً من وضع العقبات المصطنعة في وجه عملية المفاوضات.
- استغلال المبادرة العربية للسلام لأنها تعتبر فرصة تاريخية نادرة لإقامة السلام مع إسرائيل.

▪ التعامل مع قرارات الشرعية الدولية كرزمة واحدة وبدون انتقائية؛ لأنها هي التي أعطت لإسرائيل حق الوجود على الأرض العربية.

▪ الالتزام بالخيار السلمي كخيار استراتيجي لحل الصراع وبقاء إسرائيل في المنطقة، وعيشها بسلام مرتبط بإقامة دولة فلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية، وعدم التعامل مع العالم على أساس بقاء ميزان القوة لصالحها للأبد، سواء من خلال دعم الولايات الأمريكية أو القوة العسكرية التي تتمتع بها.

رابعاً: التوصيات الموجهة للدول العربية والإسلامية:

▪ تفعيل الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية بكافة أنواعه، وتحمل هذه الدول لمسئولياتها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، والتعامل كطرف في الصراع كون فلسطين تعتبر العمق العربي والإسلامي والخط الأول للمواجهة مع دولة إسرائيل.

▪ التركيز على الدعم السياسي للقضية الفلسطينية، من خلال بناء جبهة عربية موحدة تتبنى نفس الموقف تجاه الصراع، والعمل على استغلال كافة الإمكانيات المتاحة للضغط على الإدارة الأمريكية، بهدف الضغط على إسرائيل لإعطاء الفلسطينيين حقوقهم التي أقرتها الشرعية الدولية.

▪ تفعيل دور جامعة الدول العربية والعمل على تبني مواقف أكثر اهتماماً بمطالب الجانب الفلسطيني، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح العربية المشتركة في المنطقة.

▪ تشكيل لوبي عربي فعال يعمل على فضح الممارسات الإسرائيلية للعالم واستقطاب التعاطف الدولي لصالح الشعب الفلسطيني، والعمل على استغلال الفضائيات العربية ووسائل الإعلام كافة، وتوظيفها لخدمة الأهداف العربية المشتركة ودعم الموقف الفلسطيني، ونقل صورة حقيقته عن المواطن الفلسطيني ومعاناته للعالم، بما فيهم المواطن العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

خامساً: التوصيات الموجهة للهيئات واللجان الدولية:

▪ العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرارات، التي صدرت عن الهيئات الدولية والخاصة بالقضية الفلسطينية، وإيجاد وسائل جديدة للضغط على الأطراف التي تعيق تنفيذ تلك القرارات.

▪ العمل على تبني موقف واضح وصريح من قبل اللجنة الرباعية تجاه الصراع، والعمل على تنسيق مواقفها وتوثيقها، لفضح الطرف الذي يعيق تنفيذ الاتفاقات والقرارات الدولية.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية:

الوثائق:

- 1 - أوري سافير، مسئولية الإسرائيليين أولاً، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، مدار، رام الله ، تقارير خاصة، 22 أيلول، 2001.
- 2 - التقرير الاستراتيجي العربي 1995، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1996.
- 3 - التقرير الاستراتيجي العربي 2000، الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2001.
- 4 - دائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية، وثائق فلسطينية، بيروت، 1987.
- 5 - قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، منشورات اللجنة الملكية لشئون القدس، الأردن، 1995.
- 6 - وثائق قمة كامب ديفيد الثانية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 43، صيف 2000، بيروت.
- 7 - شفيق الحوت ، حال الأمة لسنة 1995 ، الصراع العربي - الإسرائيلي ، تقرير مقدم إلى المؤتمر القومي العربي ، بيروت ، 1996.

الكتب:

- 1 - إبراهيم أبو لغد، سياسة أمريكا تجاه فلسطين، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران / يونيو / بيروت، 1996.
- 2 - إبراهيم أبو لغد، سياسة أمريكا تجاه فلسطين، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران / يونيو ، بيروت، 1999 .
- 3 - أحمد الرشيدى (محرر)، القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1997.

- 4 - أحمد نافع ، الطريق إلى مدريد ، القاهرة ، وكالة الأهرام ، ط 1 ، 1993.
- 5 - أحمد نافع، أوراق عربية: فلسطين وهموم أخرى، ط 1، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2002.
- 6 - إدارة المخابرات العامة، النفط العربي ومكانته في العالم، الإدارة، دمشق، 1973.
- 7 - إسحاق رابين، مذكرات إسحاق رابين، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1980.
- 8 - بيل كلينتون: آل غور، رؤية لتغيير أمريكا، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992.
- 9 - توفيق أبو بكر، حوارات ، مركز جنين للدراسات الإستراتيجية ، رام الله ، 2001.
- 10 - ثيودرو لوى: جنسبرج ، بنيامين : الحكومة الأمريكية : الحرية والسلطة، الكتاب الثاني، ط 1، ترجمة عبد السميع ورباب عز الدين، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة 2006.
- 11 - جابر سعيد عوض، في: ودودة بدران (محرر) اقترابات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد، 1992، جامعة القاهرة.
- 12 - جانيس ج. تيري ، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة 2006.
- 13 - جلعاد شير، قاب قوسين أو أدنى من السلام، ترجمة بدر عقيلي، عمان، الأردن، دار الجليل للنشر، 2002.
- 14 - جمال عبد الجواد: المصالح الإستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي، في هالة سعودي (محرر): الوطن العربي والولايات المتحدة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1996.
- 15 - جواد الحمد (محرر)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1998.
- 16 - جواد الحمد (محرر)، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1998.
- 17 - جواد الحمد، المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط 6، عمان، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999.

- 18 - جواد الحمد، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، ط 3، عمان، الأردن: المؤسسة المتحدة للدراسات والنشر، 1994.
- 19 - جورج قرم، النفط العربي والقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979. محمد السماك، إستراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1991.
- 20 - حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1972.
- 21 - حامد عبد الله ربيع، الثروة البترولية العربية والصراعات الدولية حول النظام الاقتصادي الجديد، منشورات الطلائع. دمشق، 1979.
- 22 - حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية وطرق بحث الظواهر السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001.
- 23 - رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، ط 1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة 2006.
- 24 - رسلان حلبي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، عواملها المحركة، دار المختار، 1985.
- 25 - ريتشارد نيكسون: نصر بلا حرب، ترجمة: المشير محمد عبد الحليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 1992.
- 26 - سالم يوسف الكسواني، المركز القانوني لمدينة القدس، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.
- 27 - سامي حكيم، القدس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1970.
- 28 - ستيفن والت، جون ميرشايمر، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، ط 1، ترجمة أنطون باسل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007.
- 29 - سليم تماري، الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإعادة دمج اللاجئين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، تموز / يوليو، 1995.
- 30 - السيد عوض عثمان، ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2004.

- 31 - صالح عبد الجواد، نحو إستراتيجية فلسطينية تجاه القدس، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني جامعة بيرزيت، شباط، 1998.
- 32 - طاهر شاش، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية: الآمال والتحديات، دار الشروق، القاهرة، 1999 .
- 33 - عاطف الغمرى، الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، ط1، مكتبة الشروق، القاهرة 2001 .
- 34 - عبد الله الأشعل، النظام القانوني للاتفاق الفلسطيني، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، 1993.
- 35 - عبد المنعم المشاط، الأولويات الأمريكية في مجال السياسة الخارجية : في الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، 1993 .
- 36 - عبد المنعم المشاط، الأولويات الأمريكية في مجال السياسة الخارجية: في الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993.
- 37 - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 6 ، بيروت ، 1990.
- 38 - عصام نعمان، العرب والنفط والعالم دعوته للتفكير والتغيير، دار مصباح الفكر، بيروت، 1982.
- 39 - على الجرباوي، السلطة الفلسطينية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 .
- 40 - عماد جاد، الانتخابات الإسرائيلية 2003 الأمن أول، ط 1، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2003 .
- 41 - عماد جاد، انتفاضة الأقصى: طموح الفكرة وأزمة الإدارة، ط 1، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2002 .
- 42 - عمر مصالحة، السلام الموعود ، ترجمة وديع اسطيفان وماري طارق ، بيروت، دار الشروق ، 1994.
- 43 - عمرو عبد السميع، الأحاديث الأمريكية حوارات حول المستقبل، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2003.

- 44 - غسان سلامة، أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية في التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
- 45 - فايزه سارة ، اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا ، دار الكرمل للنشر ، عمان ، 1988.
- 46 - فواز جرجس ، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ، ومن يصنعها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1 ، 1998.
- 47 - كلايتون سويشر، حقيقة كامب ديفيد "الوقائع الخفية لانتهاء عملية السلام في الشرق الأوسط، ط1، ترجمة رضوان زيادة وآخرون ،الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ، 2006 .
- 48 - لاري لوتيز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة : سعيد عوض، ط 1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996.
- 49 - مجموعة مؤلفين ، السلام المغدور ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - الهيئة العامة للاستعلامات، غزة، 2001.
- 50 - محسن صالح، المبادرات السياسية والتسويات المقترحة المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الفترة 2000 - 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت 2005.
- 51 - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 2 مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.
- 52 - محمد حسنين هيكل، المفاوضات المصرية بين العرب وإسرائيل، الجزء الثالث: سلام الأوهام: أوصلو وما قبلها وما بعدها، القاهرة، دار الشروق، 2001.
- 53 - محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الريس، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1985.
- 54 - محمد عبد العزيز ربيع ، صنع السياسة الأمريكية والعرب، ط 1، منشورات دار الكرمل، عمان 1990.
- 55 - محمد على الفراء، السلام الخادع ، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2001 .

- 56 - محمد كمال، إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل، المجلد الثاني، القاهرة، 2003.
- 57 - محمود عباس (أبو مازن)، طريق أوسلو، ط 5، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1995.
- 58 - مدلين البرايت، السيدة العجوز، ترجمة محمد توفيق، بيروت، شركة الحوار الثقافي، 2004.
- 59 - مصطفى عبد العزيز، الأقليات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1968.
- 60 - مصطفى علوي (القوى الدولية الكبرى ومفاوضات السلام الجارية) في مصطفى علوي (محرر) المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994.
- 61 - مصطفى علوي، (محرر)، المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1994.
- 62 - المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين : خارطة الطريق إلى أين، ط 1، شركة دار التقدم العربي (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق)، أبريل 2004.
- 63 - الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، (ص-ك)، ط 1، دمشق، 1984 .
- 64 - الموسوعة الفلسطينية، ج1، تقسيم فلسطين، د. ن، بيروت، 1984.
- 65 - الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس في دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، 1990.
- 66 - ميخائيل سليمان (محرر)، فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران / يونيو /، بيروت، 1996 .
- 67 - نادية مصطفى، الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العلم العالم العربي، تحرير معتز بالله عبد الفتاح، ط 1، برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007.

- 68 - ناعوم تشومسكى ، إعاقة الديمقراطية : الولايات المتحدة والديمقراطية ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أيلول ، سبتمبر ، 1992.
- 69 - ناعوم تشو مسكي، تعريب شرين فهمي، أوهام الشرق الأوسط، مكتبة الشروق ، القاهرة ، 2006 .
- 70 - نبيل عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من حرب أكتوبر وحتى اتفاقية كامب ديفيد ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 1982.
- 71 - نصير عارورى ، وآخرون ،العرب والعالم بعد 11 سبتمبر ، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2002 .
- 72 - هالة سعودي (محرر) ، الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1993.
- 73 - هالة سعودي (محرر)، الانتخابات الأمريكية وقضايا السياسة الخارجية ، تحليل انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 1992، سلسلة بحوث سياسة 60، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة ، 1992 .
- 74 - هالة سعودي ، "الوطن العربي والولايات المتحدة: الفرص والقيود" في: جمال عبد الجواد(وآخرون)، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، تحرير هالة سعودي، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1996.
- 75 - هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من 1967-1973، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، 1986.
- 76 - هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية: في صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2000.
- 77 - والت، ميرشايمر، اللوبي الإسرائيلي وسياسة أميركا الخارجية ، ط 1، ترجمة باسل، أنطوان شرکه المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2007 .

- 78 - وحيد عبد المجيد، المتغيرات السياسية والدولية في الحقبة الراهنة في العرب ، دن ، القاهرة، 1999 .
- 79 - ودودة بدران، "الإدارة الجديدة ومفاوضات السلام العربية الإسرائيلية " في : جمال عبد الجواد [وآخرون]، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1996.
- 80 - وليد خدوري (تحرير)، عبد الله الطريقي ، الأعمال الكاملة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999. وليد خدوري ، النفط العربي في السياسة الدولية . دلمون للنشر ، نيقوسيا ، 1986.
- 81 - وليم كوانت، عشر سنوات من القرارات السياسية الأمريكية تجاه النزاع العربي الإسرائيلي، 1967-1976 ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، 1977.
- 82 - يوسف عبد الله صايغ ، النفط العربي وقضية فلسطين في الثمانينات ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط 2 ، بيروت ، 1986 .

الدوريات:

- 1 - أسامة حرب الغزالي، هل استوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر 2001، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، عدد 147، القاهرة 2001 .
- 2 - أشرف محمد ياسين ، المبادرة الأمريكية والأمن الاسرائيلي ، السياسة الدولية ، العدد 133 يونيو ، 1998.
- 3 - أكرم هنيه ، أوراق كامب ديفيد ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، شتاء 2001 ، بيروت.
- 4 - ألفت أغا ، دور وسائل الإعلام الأمريكية في التأثير على السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية ، العدد 78 ، أكتوبر ، القاهرة ، 1984 .
- 5 - أمنون كابيلوك ، العودة لأسباب فشل كامب ديفيد ، مختارات إسرائيلية ، عدد 92 ، أغسطس 2002 .

- 6 - انتصار خليل الشنطي ، "الولايات المتحدة الأمريكية الانتفاضة عملية السلام والدولة الفلسطينية"، مجلة صامد الاقتصادي، العددان 129-130، السنة 24، تموز / كانون أول 2002، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان 2003.
- 7 - انتفاضة الأقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني"، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 14 و 15، عمان 2001.
- 8 - أوري أفنيري، مختارات إسرائيلية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، عدد 58 ، أكتوبر، 1999 .
- 9 - باروخ كيمرلينج، باراك مهد الأرض لشارون ، مختارات إسرائيلية ، العدد 71 ، نوفمبر 2000.
- 10 - بيسان عدوان ، الولايات المتحدة والدولة الفلسطينية ، صامد الاقتصادي ، عمان ، عدد 118 ، خريف 1999.
- 11 - جمال البابا ، الأرض والمستوطنات في أفكار بيل كلينتون ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد الأول يناير / مارس ، فلسطين ، 2001 .
- 12 - جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، العدد 18 و 19، 2002 .
- 13 - حسن أبو طالب، "البيئة الإستراتيجية في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 143 ، يناير 2001، القاهرة .
- 14 - حسن نافعة، مستقبل النظام العربي بعد التسوية السياسية الدولية، عدد 140، ابريل 2000.
- 15 - حمد الموعد، اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية، الأرض ، العدد ، 928 ، السنة 16 ، آب / أغسطس ، أيلول / سبتمبر ، دمشق ، 1981.
- 16 - داني جور، بيان رئيس الحكومة، مختارات إسرائيلية، عدد 71، نوفمبر 2000.
- 17 - رياض المالكي، القيادة الوقائية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 49، بيروت 2002.
- 18 - زئيف شيف، هل المواجهة حتمية ، مختارات إسرائيلية ، عدد 69 ، سبتمبر 2000.

- 19 - ستيفن كلين مان، دور اليهود الأمريكيين في تمويل إسرائيل وتوجيه السياسة الأمريكية، شئون فلسطينية، العدد 14، بيروت، أكتوبر 1972.
- 20 - سعيد عكاشة، مختارات إسرائيلية، العدد 75، مكتبة الأهرام للبحث العلمي، القاهرة، مارس 2001.
- 21 - سعيد عكاشة، موقف الولايات المتحدة من دول الطوق العربي ، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، عدد 147، القاهرة 2002.
- 22 - السياسة الدولية " مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط "، العدد 107، يناير 1992 .
- 23 - عبد التواب مصطفى، البعد الإسلامي لانتفاضة الأقصى، مجلة صامد الاقتصادي، العددان 129-130، السنة 24، تموز/ كانون أول، 2002.
- 24 - عبد الله صالح، اللاجئين الفلسطينيين بين العودة والتوطين ، السياسة الدولية ، عدد 114 ، أكتوبر 1993 .
- 25 - عدنان جابر ، سلاح النفط ومصطلح أزمة الطاقة ، صامد للطباعة والنشر والتوزيع ، العدد 141 ، السنة 27 ، تموز ، آب ، أيلول، 2005 .
- 26 - عصام رفعت، "مستقبل عملية السلام بين المفاوضات والانتفاضة"، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 1669، 2001/1/1 .
- 27 - عودة أبو ردينه، الانتخابات الأمريكية عام 1972، شئون فلسطينية، عدد 17، بيروت، يناير 1973.
- 28 - عويد جرانوت ، المخابرات العسكرية حذرت من زيارة شارون ، مختارات إسرائيلية ، العدد 71 ، نوفمبر 2000 .
- 29 - عويد جرانوت ، بطل في عيني شعبة ، مختارات إسرائيلية ، عدد 68 ، أغسطس 2000.
- 30 - عوزي بنزايمان ، 13 فبراير 2000، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية ، والإستراتيجية بالأهرام ، عدد 64 ، ابريل 2000 .

- 31 - فيصل حوراني بينما الانتفاضة مستمرة، جمود سياسي ومستقبل غامض، دراسات فلسطينية، العدد 48، خريف 2001.
- 32 - محمد خالد الأزعر، "السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد 11 سبتمبر"، شئون عربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، ربيع 2002، العدد 159.
- 33 - محمد ربيع، سياسة أمريكا الخارجية تجاه القضايا العربية، شئون فلسطينية، أيلول / تشرين الأول سبتمبر / أكتوبر، عدد 163-164، القاهرة، جامعة الدول العربية، 1986.
- 34 - محمد سعد أبو عامود، "الانتفاضة الفلسطينية 87-1990 وانتفاضة الأقصى (دراسة تحليلية مقارنة)"، مجله السياسة الدولية، العدد 143، يناير 2001.
- 35 - محمود حيدر "الأمن بين إسرائيل والفلسطينيين محنة الخوف من السلام"، شؤون الأوساط عدد 29، مايو 1994.
- 36 - محمود عباس، نحن لم نضيع فرصة، دراسات فلسطينية، عدد 48، خريف 2001.
- 37 - ممدوح نوفل، عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 43، صيف 2000، بيروت.
- 38 - منال لطفي، إشكالية الحل الشامل والحلول الجزئية، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام الاستراتيجي، عدد 114، تشرين الأول / أكتوبر 1993.
- 39 - نادية رمسيس، دور جماعات الضغط في التأثير على صنع القرار الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، السياسة الدولية، العدد 78، القاهرة، 1984.
- 40 - نعوم تشومسكي، الولايات المتحدة وإسرائيل وفلسطين وعبثية عملية السلام، ترجمة: حمزة المزيني، مجلة صامد الاقتصادي، العددان 129-130، السنة 24، تموز / كانون أول 2002.
- 41 - وليد عبد الناصر، قضايا اللاجئين ومستقبل الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، عدد 115، يناير 1994.

الأبحاث والدراسات:

- 1 - "الإدارة الأمريكية والقضية الفلسطينية من 2001/1/20 إلى 2002/6/24" ، من كتاب السور الوافي، ط 1، شركة التقدم العربي (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق)، أغسطس 2003.
- 2 - إبراهيم شحاتة ، حظر تصدير النفط العربي "دراسة قانونية سياسية" ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1975 .
- 3 - جعفر عبد السلام ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية : دراسة تأصيلية وتحليلية على ضوء أحكام القانون الدولي ، دار النهضة للطبع والنشر ، القاهرة ، 1980 .
- 4 - خيرى عيسى ، مضمون السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد حرب أكتوبر 1973، بحث مقدم للندوة الدولية لحرب أكتوبر (القاهرة ، 1975) .
- 5 - عطية حسين أفندي عطية، مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط 1967-1977: دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية في تسوية المنازعات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1986 .
- 6 - نصير حسن عارورى ، أمريكا الخصم والحكم : دراسة توثيقه في "عملية السلام" ومناورات واشنطن منذ 1967 ، ط1، ترجمة وتقديم منير العكش ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2007 .

الندوات :

- 1 - أحمد الرشيدى، القضية الفلسطينية وآفاق التسوية، (محرر)، أعمال المؤتمر السنوي الحادي عشر للبحوث السياسية، جامعة القاهرة 6-8 ديسمبر 1997، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة .
- 2 - أحمد بهاء الدين شعبان(وآخرون)، ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية ،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات

- السياسية في جامعة القاهرة، ط1، تحرير نادية محمود مصطفى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط (فبراير) 2004 .
- 3 - حسين حجازي، الدور الأمريكي في العملية السياسية، شؤون فلسطينية (نيقوسيا)، عدد204، آذار / مارس 1990.
- 4 - صلاح الدين عامر، القدس في مشروعات التسوية للصراع الصهيوني - العربي والقضية الفلسطينية 1947-1998، في: الندوة العالمية حول القدس 26-28 نوفمبر 1998، الاتحاد البرلماني العربي، الرباط، 1998 .
- 5 - مصطفى البرغوثي، وآخرون: (ندوة) بعنوان وجهات نظر في تطورات الانتفاضة وأهدافها، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 47، بيروت، صيف 2001.
- 6 - نبيل عمرو، وآخرون: (ندوة)، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 50، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع 2002 .

الرسائل العلمية :

- 1 - بسيوني محمد الخولي، سياسة الدولتين الأعظم تجاه منطقة الشرق الأوسط في الفترة من 1973 إلى 1978، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985.
- 2 - خلدون ناجي معروف، حرب أكتوبر وأثرها على المجتمع الإسرائيلي 1973-1978، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1983.
- 3 - محمد نوفل راضي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية (2001-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر - غزة، 2010 .
- 4 - مروان البحيري، من ترومان إلى كيسنجر، في السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
- 5 - مصطفى علوي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي من 53-59، رسالة ماجستير، جامعه القاهرة، 1975.

- 6 - ناجي صادق شراب، سياسة أمريكا الخارجية تجاه إسرائيل (56-67)، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1976.
- 7 - هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من 1967-1973، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1982.
- 8 - ودودة بدران، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كينيدي، رسالة ماجستير، جامعته القاهرة، 1973.
- 9 - ياسين عبدا لله الفارسي ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في عهد الرئيس جورج بوش الابن 2001-2005 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2007 .

الصحف :

- 1 - إحسان بكر، "وقفه مع القضية الفلسطينية"، صحيفة الأهرام 2003/3/2 العدد 42454.
- 2 - الأخبار، القاهرة، 2000/7/22.
- 3 - الأخبار المصرية، القاهرة، 2000/6/6.
- 4 - الأخبار المصرية 2002/1/31، العدد 15528.
- 5 - أعنف خطاب للفلسطينيين، صحيفة الجمهورية المصرية 2002 /6/26، العدد 17712.
- 6 - الأيام ، رام الله ، 2000/12/30 .
- 7 - الحياة ، لندن ، 1998/11/13 .
- 8 - الحياة ، لندن ، 1998/11/17 .
- 9 - الحياة ، لندن ، 1999/3/25 .
- 10 - الحياة ، لندن ، 29 حزيران 2002 .
- 11 - الحياة ، لندن ، 4 حزيران 2002 .
- 12 - الحياة ، لندن ، 1992/11/7 .

- 13 - الحياة ، لندن ، 1998/12/8 .
- 14 - روبرت مالي وحسين أغا ، كامب ديفيد : أخطاء مأساوية ، الحياة - لندن - 2001/7/20 .
- 15 - السيد عوض عثمان ، حوارات بين الضرورات الوطنية والاعتبارات التكتيكية ، صحيفة القدس ، العدد 50 ، شباط / فبراير 2003 .
- 16 - شارل أندرن ، الحلم المحطم : قصة فشل العملية السلمية في الشرق الأوسط 1995-2000 ، عرض كتاب منشور في الحياة - لندن - 2000/6/30 .
- 17 - الشرق الأوسط ، لندن ، 2001/1/8 .
- 18 - صائب عريقات، مفاوضات التسوية: دروس من التعثر: الاتحاد، أبو ظبي، 30/10/2010 .
- 19 - عبد الله الأشعل، "مسار القضية الفلسطينية"، الأهرام، القاهرة 7/12/2001 ، العدد 42004 .
- 20 - عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث (1)، جريدة الخليج، الشارقة، 2002/7/22 .
- 21 - عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث (4)، جريدة الخليج، الشارقة، 2002/7/25 .
- 22 - عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي: تحليل في خضم الأحداث (16)، جريدة الخليج - الشارقة - 2002/8/16 .
- 23 - عزمي بشارة، الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي : تحليل في خضم الأحداث (5)، جريدة الخليج - الشارقة - 2002/7/26 .
- 24 - عماد جاد، من رعاية السلام إلى رعاية إرهاب دولة الاحتلال، الأهرام 2002/7/31 .
- 25 - فؤاد جاد، "بوش والدولة الفلسطينية"، الأهرام المسائي، القاهرة 2001/11/22 ، العدد 3861 .
- 26 - فهمي هويدي ، لنحذر من محاولات التخدير ، الأهرام ، القاهرة ، 2002/3/19 .
- 27 - فهمي هويدي ، لنحذر من محاولات التخدير ، الأهرام ، القاهرة ، العدد 2002/9/2 .
- 28 - فواز جرجس ، "الدور الأمريكي في المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية... بين الوهم والحقيقة"، صحيفة الحياة، لندن 2002/2/6 العدد 13842 .

- 29 - القدس، رام الله ، 2000/12/18 .
- 30 - لوفيل أوبس فاتور ، باريس ، 2001/8/18 ، أوردت ترجمتها ، جريدة الجرائد العالمية، القاهرة العدد 748 ، 2001/9/4 .
- 31 - ليبراسيون ، باريس، 2001/1/5 ، أوردت ترجمتها، جريدة الجرائد العالمية، القاهرة، العدد 716، 2001/11/16 .
- 32 - مجدي صيدم ، "التفويض الأمريكي الأعمى لإسرائيل بتدمير السلام متى ينتهي؟"،
- 33 - محمد برهومة ، اللاجئين الفلسطينيين ، الحياة ، 1996/1/25 .
- 34 - محمد سيد أحمد، "انحسار عملية السلام"، الأهرام، العدد 41709، القاهرة، 2001/2/15.
- 35 - مردخاي غينز بورغ، الموجه الاسرائيلي لكلينتون سياسيا ، صحيفة السفير ، بيروت ، 1992/11/18.
- 36 - نبيل زكي، سقوط خرافة عملية السلام، صحيفة الوفد المصرية، 2004/4/19، العدد 5357.
- 37 - نصير عاروري، "بعدها أحاط بوش إدارته بعناصر يمينية ومتطرفة ، لا مؤشرات إلى تغيير جوهرى في السياسة الأمريكية تجاه المسألة الفلسطينية"، صحيفة الحياة اللندنية، عدد 13896، القاهرة 2001 \4\2.
- 38 - نعيم ماروري ، القدس والسياسة الأمريكية ، الحياة ، لندن، العدد 1996/5/2 .
- 39 - هارتس الإسرائيلية ، 2002/2/15 .
- 40 - هنري سيجمان، "السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم على إجراءات بناء الثقة"، الأهرام، 2001/7/12، العدد 41856، القاهرة 2001.
- 41 - يوسف عبد الحق، النظام الشرق أوسطي، صحيفة الدستور الأردنية، عمان، الأردن، ن، 1994/4/12.

مصادر أخرى:

- 1 - قاموس ويبستر الدولي.
- 2 - مقابلة تلفزيونية مع روبرت مالي ، مدير برنامج الشرق الأوسط في مجموعة الأزمات المالية الدولية، قناة الجزيرة الإخبارية ، 2010/10/10 .
- 3 - الموسوعة البريطانية.
- 4 - موقع وزارة الخارجية الأمريكية.
- 5 - هشام شرابي ، الدولة الفلسطينية : ثلاثة مقومات لقيامها ، الجزيرة نت .

ثانيا : المراجع الأجنبية

1) English Books:

- 1- A Framework for Political Analysis ,Englewood Cliffs ,NJ : Prentice Hall , 1965 .
- 2- Andrea Lueg "the perception of islam in western Debate ,"in jochen hippler and Andrea , The Next Threat :Western Perceptions of Islam (Boulder ,co: pluto press,1995) .
- 3- Approach to th analysis of P olitical Systems "World Politics , no . 3 , 1957.
- 4- Avishai Ehrlich, Zionism, Anti-Zionism, and Post- Zionism, in: Efraim, Nimni, ed the Challenge of post-Zionism: Altenatives to Israeli Fundamentlist politics, London, New York:Zed. Books, 2003.
- 5- Brain Whitaker ,"Voyage of the Arms Ship ; Guardian , January 14 , 2002 .
- 6- Brian Whitaker ."The Strange Affair Of Karine A," Guardian" , January 21 , 2002.

- 7- Camille Mansour :Beyond Alliance :Israel in U.S. Foreign Policy , translated by James A. Cohen , Colombia University press , New York ,1994 .
- 8- Charles D.Smith , "The 'Domre ' Chorus in Washington ,"Middle East Report" on Line, April 15 ,2002 .
- 9- Dana Milbank : "Bush Spokesman Gentle on Israeli Assault, "Washington Post" , December ., 2001 .
- 10- Danial Yankelovich : Foreign policy after the election, Foreign affairs, Fall 1991 .
- 11- David Makovsky , Making Pe ace With the PLO, The Robin Gov- Ernments Road to the Oslo Accord,Westview Press , Washington , 1996 .
- 12- David Sanger , "U.S.Walks aTightrope on Terrorism in Israel, "New York Times , December 4 , 2001.
- 13- Donald Neff, Fallen pillars: U.S. Policy towards Palestine and Israel since 1945, institute for Palestinian studies, Washington D.C, 1995.
- 14- Dovison Philips W.,.: Mass communicayion and diplomacy, In gavin boyd, James N. Roseman and W. Thomoson (Ed): World Politics, New York, Free Press, 1976 .
- 15- Economist :26July 1997 ,and 11August 2001.
- 16- Edward Tivnan: The Lobby : Jewish Political Power and American Foreign Policy , 1st.ed. Simon and Schuster , New York, 1987.
- 17- Frank "U.S.: " Foreign policy in the middle east peace" , American Arab Affairs (Spring 1990).
- 18- Gad Barzilia: Wars , Inter National Conflicts and Political order : A Jewish Democracy in the Middle East , 1st ed, State University of New York Press , New York ,1996 .
- 19- Gershon Baskin, Jerusalem of Peace – Sovereignty and Territory in Jerusalem Future, 2nd Printing (Jerusalem: Israel/ Palestine Center for Research and Information, 1996) .

- 20- Gohn W., Spanier, Games: Nations play: Analyzing International Politics (London : Thomas Nelson and Sons Ltd. 1972).
- 21- Halford L. Hoskins, The middle east: problem area in the world politics, New York, MacMaillan, 1954 .
- 22- Hander , Leon T. Americans Moment in the Middle East Current History Vol. 95 No 597 , January 1996 .
- 23- Hassan A .Barari , :The Swinging Pendulum of Israeli Politics , Jordanian Perspective , Defesors Pacis , no 10 , January ,2002.
- 24- Hudson : " To play the hegemon: Fifty years of U.S. Policy toward the middle east" 1995.
- 25- Hudson, "The Clinton Administration and the Middle East: Squandering and Inheritance? 2000,".
- 26- Hudson,"The Clinton Administration and the Middle East: Squandering and Inheritance? 2000,".
- 27- Hudson, "The Clinton Administration and the Middle East: Squandering and Inheritance? 2000,".
- 28- Irish, Marian and James Prothrow : The Politics of American Democracyt, Englewood Cliffs N.J. Prentice-hall, 1965.
- 29- James Bennet,: " Sharon Invokes Munich in Warning U.S .On , Appeasement, " New York Times" , October 5, 2001.
- 30- Jamme Rosenau : Public opinion and foreign policy, New York, Public House, 1961 .
- 31- Jane Perlez and Katharine Q.Seelye , " U.S Strongly Rebukes Sharon for Criticism Of Bush, Calling It , Unacceptable, " New York Times",October 6. 2001.
- 32- Jane Perlez , and Patrick E. Tyle , Before Attacks, U.S. Was Ready to Say It Backed Palestinian States, " New York Times, October, 2, 2002.
- 33- John C., Cambpell. Defense of the Middle East Problems of American Policy, (New York: Preager Paperbacks. 1960).

- 34- John C., Campbell, "The burden of empire in the middle east" Foreign affairs, Vol. 57, No.4. January, 1979.
- 35- Josef Nye, Understanding International Conflict, New York: Longman, 1997 .
- 36- Joseph Nye, Jr: The east of both traditions, The national interest, Spring 1992.
- 37- Judith Perea, Russia's Other Priorities, Middle East International, No. 418, February 7, 1992.
- 38- Julian Borger " U.S Backs State for Palestine, " Guardian ,London, October 3, 2001.
- 39- Khaled El Shalakany, The status of Jerusalem Under Lint Law (A historical Application of Lint. Norms), Vol. 47, 1991.
- 40- Lester Milbrath : "Interest groups and foreign policy in James Rosenau, Ed., Domestic Sources of Foreign Policy , New York, Free Press, 1967.
- 41- Lipset M.S. and Schneider W., Carter and Israel: What the polls revealed "Commentary"November,1977.
- 42- Michael C. Hudson : " The Clinton administration and the middle east: Squandering and inheritance " Current history, Vol. 93, No. 580, February, 1994.
- 43- Michael C. Hudson : " The Clinton administration and the middle east: Squandering and inheritance " Current history, Vol. 93, No. 580, February, 1994.
- 44- Michael C. Hudson : " The Clinton administration and the middle east: Squandering and inheritance " Current history, Vol. 93, No. 580, February, 1994.
- 45- Michael J. Jordan ,: "Bush Backed – Finally " Jewish Journal of Grester los Angeles (online) October 12 , 2001.
- 46- Michael Sterner : " Navigating the gulf ", Foreign policy. No.18 (Winter 1990-1991).

- 47- Nadav Sofran, From War: The Arab Israel Confrontation, 1948-1967 (New York: Western Publishing Company, Inc., 1969).
- 48- Nadav Sofran. From War: The Arab Israel Confrontation, 1948-1967 (New York: Western Publishing Company, Inc., 1969).
- 49- Nasser Aruri,: U. S . Policy towards the Arab – Israeli Conflict, in. Amira Hmadi , the United States and The Middle East., A search for new perspectives new year : state university of new York, 1993.
- 50- Palestinian Yearbook of International Law, 1986.
- 51- Paul Y. Hammond and Sidney S. Alexander: The political Dynamics in the middle east (New York: American Elsevier Publishing Company, Inc., 1975).
- 52- Peter L. Hahn: Caught in the Middle East :U.S. Policy Toward The Arab – Israeli Conflict 1948 – 1961 , 1st.ed. Chapel Hill , University of North Carolina press, U.S.2006 .
- 53- Quandt, William B. Decade of Decision: American policy toward the Arab Israeli conflict 1967-1976. Berkely, Calif.: University of Carolina Press, 1977.
- 54- Remarks by President George Bush and Prime Minister Ariel Sharon in Photo Opportunity "White house" , February 11 , 2001.
- 55- Robert G . Kaiser, " Bush and Sharon Nearly Identical on Mideast Policy , " Washington Post", February 9 , 2003.
- 56- Robert a. huntert " us policy in the middle east in hennery owen ed, the next phase in the foreign policy , Washington, brooking institution,1973.
- 57- Robert Freedman ,Moscow and the Middle East . London : Cambridg University press 1991 pp.205-206
- 58- Robert H. Pelletrean : " Middle east is turning a corner in peace process," Transcript: house foreign affairs: Committee statement, 10-14-94, Official text: U.S. Information service: Embassy of the U.S.A Cairo,9 October,1994.

- 59- Ron Pundak,; From Oslo to Taba : What Went Wrong ? Survival , vol.43 , No. 3 , Autumn 2001 .
- 60- Ross, Dennis : The Missing Peace The Inside Story of the Fight for Middle East Peace , Washington ,Institute for Near East Policy , 1st. ed , 2005 .
- 61- Seealso, Henry Cattan "The status of Jerusalem" Journal of Palestine Studies Spring 1981 .
- 62- Shlomo Shamir : "U.S. Jews :Sharon is Worried 'by Terrorism Distinction , "Ha'aretz" ,September , 18 , 2001.
- 63- Shmon Peres,The New Middle East.
- 64- Shoshana Klebanoff, Middle east oil and u.s. foreign policy, New York, Praeger, 1974.
- 65- Smith , Tony :Foreign Attachments : The power of Ethnic Groups in the Making of American F origin Policy M.A., Harvard University Press, Cambridge 2000.
- 66- Smith Charles D. : Palestine and The Arab Israeli Conflict, Second Edition ,Martin press, New York, 1992 .
- 67- Stephen Salarz : A once - in a – lifetime opportunity, The national interest, Spring 1992 .
- 68- Suzanne Goldenberg ,; Sharon Defies U.S Demand to Retreat " Guardian" , October 24 . 2001.
- 69- Tareq Y., Ismael and Others: The middle east in world politics: A study contemporary international relations ,New York: Syracuse University Press 1974.
- 70- Theodore J Low. and Ginsberg , Benjamin :American Government freedom and Power 1st.ed. Narton and company , London 1998 .
- 71- Tim Wener, : Israel Rebuffs Demands To End West Bank Raids, " New York Times" ,October 24 , 2001.

- 72- Tony Smith :Foreign Attachments : The power of Ethnic Groups in the Making of American Foreign Policy M.A., Harvard University Press, Cambridge 2000.
- 73- Trice Robert , "Interest groups and the foreign policy process: US policy in the middle east, Beverly Hills, Calif, Sage,1976.
- 74- W.T. and S. Mallison. The Palestine Problem and International Law and World Order. London: Long Man, 1986.
- 75- William B. Quandt, Decade of Decisions: American policy toward the Arab Israeli Conflict 1976-1973, California press, 1977.
- 76- William B., Quandt: " Peacemaking Paradox : The Clinton administration and Arab Israeli negotiations". Studied in security and strategy (Center for political research and studies), Vol. 11, No. 7 (April 1994).
- 77- William B., Quandt: " Peacemaking Paradox : The Clinton administration and Arab Israeli negotiations". Studied in security and strategy (Center for political research and studies), Vol. 11, No. 7 (April 1994).
- 78- William J. Perry.: Gulf security and U.S Policy, "Middle East Policy: April 1995.
- 79- William Quandt: Sudan Arabian foreign policy in 1985, Security and Oil, Brookings Institution, Washington DC, 1981.
- 80- William R. Polk, The United States and the Arab World , 3rd ed. Cambridge, Mass Harvard University Press.
- 81- William R. Polk, The United States and the Arab World, 3rd ed. Cambridge, Mass Harvard University Press, 1994.
- 82- Wirada , Howard J.: American Foreign Policy :Actors and processes, 2ed ed. Harper Collins College Publishers, U.S. 1996.

2) **French Books:**

- 1- Odile Debbash, L'occupation Militarie, Paris, 1962 .
- 2- Ruth Lapidoth, La Resolution Du Consell De Securits En Date Du22 Novembre 1967 Au Sujet Du Moyen- orient in Revne Generale De Droit International Publis, Avril- June 1970.

3) **Periodicals:**

- 1- "An Approach to th analysis of P olitical Systems "World Politics , no . 3, 1957 .
- 2- David Easton, Political System , New York:A.Knopf,1953 .
- 3- Stephen Salarz : A once - in a – lifetime opportunity, The national interest, Spring 1992 .

4) **Other sources :**

- 1- " Powell Comments on Arms Shipment Seized by Israel ," January 10 , 2002 , CNN .COM ./ Transcript.
- 2- .S. Touval, "Biased International and Historical Consideration" ,The Jerusalem Journal of International Relations ,1975.
- 3- William Safire: " Israel or Arafat " New York Times" ,December 3 , 2001.

5) **Internet :**

- 1- [htt :// www . albayan . co . ae / albayan / 2001/01/09/sya/21.htm](http://www.albayan.co.ae/albayan/2001/01/09/sya/21.htm) .
- 2- <http://ar.wikisource.org/wiki/Wik>.
- 3- <http://www.un.org / News/ Press / Docs / 2000/2001 003. Sc 6930. doc. Html>.
- 4- <http://www.un.org / News/ Press / Docs / 2000/2001 003. Sc 6936. doc. Html>.
- 5- <http://www.un.org / News/ Press / Docs / 2000/2001 005. Sc 6932. doc. Html>.
- 6- www.mfa.gov.il/mfa/.

7- www.o2o1.com/vb/showthread.php?t=101 .

8- www.state.gov/ .

الفهرس

